

إضافات

المجلة العربية لعلم الاجتماع



مجلة أكاديمية فصلية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع
بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية



العددان 53 - 54 صيف - خريف 2021

محور العدد: الشباب والتنمية

- عبير مصلح ■ مقدمة المحور: قطاع الشباب بين السياسات النيوليبرالية وجائحة كورونا
- هالة اليمني ■ المسرح كنموذج عمل في ترسيخ مفاهيم الشباب في المشاركة المجتمعية والمدنية
- ربا طوطح ■ المشاركة الثقافية للضائنين السوريين الشباب في المهجر
- مطاع أمين الواعر ■ الخصائص الاجتماعية المؤثرة في الالتزام الطلابي بتونس

دراسات

- لحسن أمزيان ■ السياسات الحضرية الجديدة في المغرب
- محمود أحمد عبد الله ■ التسامح في الفلسفة الغربية: قراءة سوسيولوجية في تفكيكية جاك دريدا
- سلمان بونعمان ■ الجائحة في خطاب الأزمة البيئية
- حنين الغبرا وشهد الشمري ■ التعبير في العنصرية في حياتنا اليومية
- مدى شريقي ■ الديمغرافيا الأنثروبولوجية
- عزّة شرارة بيضون ■ مقارنة جندرية في أبحاث نسوية هادفة
- محمود الذواوي ■ صفو البيان حول ميلاد باراداييم علم العمران

حوارات

- ترجمة: محمد امباركي ■ حوار مع فانسان دوكلوجاك حول علم الاجتماع الإكلينيكي يمنح المعنى للروايات الشخصية:

مراجعات كتب

البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي التي تستهدف البحث حول/من العالم العربي (بسيسر)

تم إطلاق البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي التي تستهدف البحث حول/من العالم العربي (بسيسر). يهدف «بسيسر» إلى إنشاء أرشيف مفتوح لمسار البحث العلمي بكامله، بما في ذلك نقل المعرفة والأنشطة البحثية المتعلقة بالسياسات العامة ونشر المعرفة للعموم. وهو يستهدف البحث الذي يجري في العالم العربي أو يتناوله موضوعاً.

تعتمد هذه البوابة على المعلومات التي يقوم الباحثون بإدخالها، وتشمل وصفاً لمشاريعهم البحثية ومخرجات تأثيرها الاجتماعي. إن المراد بـ «الاجتماعي» هنا هو معناه الأشمل ويتضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والمفاهيمية. يمكن استخدام محرك البحث من جانب كل الفئات المعنية (الباحثون، المؤسسات المستهدفة من البحث العلمي، صانعو السياسات، الجمهور، الجهات التمويلية... إلخ).

أتمنى عليكم إدخال مشروع واحد على الأقل من مشاريعكم البحثية إن كان منتهياً أو بدأ يظهر له مخرجات.

الرابط هو (<http://psisr.net>). وسوف يستغرق الإدخال نحو 15 دقيقة (اختر اللغة التي تحب: العربية، الإنكليزية أو الفرنسية).

ساري حنفي

مؤسس البوابة

إضافات

المجلة العربية لعلم الاجتماع

ISSN 2306-7128

مجلة أكاديمية فصلية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع

بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية



العددان 53-54، صيف - خريف 2021

جميع المراسلات ترسل عبر البريد الإلكتروني

لرئيس التحرير، ساري حنفي، idafat@gmail.com

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 - دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 - EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):

للمؤسسات

للأفراد

\$ 120 للنسخة الورقية.

\$ 60 للنسخة الورقية.

\$ 40 للنسخة الإلكترونية.

\$ 10 للنسخة الإلكترونية.

\$ 150 للنسختين الورقية والإلكترونية.

\$ 65 للنسختين الورقية والإلكترونية.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(1) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(2) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (004-3800022-225)

بالدولار الأمريكي بنك بيبيلوس - فرع الحمرا - السادات ص.ب: 5605 - 11 - بيروت - لبنان

تلكس: LE 41601-44078 Bybank - تلفون: 736152 (1 - 961) - 255620 (1 - 961).



المحتويات

محور العدد: الشباب والتنمية

- مقدمة المحور: التوجهات التنموية لقطاع الشباب بين السياسات
7 النيوليبرالية وجائحة كورونا.....عبير مصلح
- المسرح كنموذج عمل في ترسيخ مفاهيم الشباب في المشاركة
14 المجتمعية والمدنية.....هالة اليمني
- المشاركة الثقافية للضنانيين السوريين
41 الشباب في المهجر.....ربا طوطح
- الخصائص الاجتماعية المؤثرة في الالتزام الطلابي بتونس خلال
64 العشرية الأخيرة لحكم بن علي.....مطاع أمين الواعر

دراسات أخرى

- السياسات الحضرية الجديدة في المغرب.....لحسن أمزيان
91 التسامح في الفلسفة الغربية: قراءة سوسيولوجية في تفكيكية
117 جاك دريدا.....محمود أحمد عبد الله
- الجائحة في خطاب الأزمة البيئية: أوبئة العولمة
136 أفقاً للتفكير.....سلمان بونعمان
- التغير في العنصرية في حياتنا اليومية: البياض والإعاقة
156 والذكورة في المجتمع الأكاديمي.....حنين الغبرا وشهد الشمري
- الديمغرافيا الأنثروبولوجية: حيث تلتقي الأضداد.....مدى شريقي
180



مركز دراسات الوحدة العربية

رئيس التحرير: ساري حنفي

- ملامح من المقاربة الجندرية في أبحاث نسوية هادفة (قراءة في
205 دراسات لمنظمات نسوية غير حكومية لبنانية)...عزّة شرارة بيضون
□ صفو البيان حول ميلاد
239 باراداييم علم العمران.....محمود الذواوي

حوارات

- علم الاجتماع الإكلينيكي يمنح المعنى للروايات الشخصية:
263 حوار مع فانسان دوكوليجاك.....ترجمة: محمد امباركي

مراجعات كتب

- علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة -
273 أليس الصباح بقريب؟ (ساري حنفي).....جمال فزة
□ تقنيات الجسد: ومقالات إناسية أخرى
280 (مارسيل موسن).....الحسين طلبوي
□ الشباب على الهامش: وجهات نظر حول
الشباب العربي المتوسطي (إيلينا سانشيز مونتجانو
286 وخوسيه سانشيز غارسيا).....حبيب الود
□ العلمانية وحرية الضمير
291 (جوسلين ماكلور وشارلز تايلور).....لحسن وزين
□ جند وخدم وسراري:
297 الرق في المغرب (محمد الناجي).....عبدالله هرهار

المدير المسؤول: أمين قمورية

محور العدد
الشباب والتنمية

مقدمة المحور:

التوجهات التنموية لقطاع الشباب: بين السياسات النيوليبرالية وجائحة كورونا

عبير مصلىح (*)

أستاذة مساعدة، السياسات العامة، جامعة بيت لحم - فلسطين.

تقديم

بعد سنة على انتشار وباء كورونا ومحاولات الدول في العالم التعامل معه ظهر النقاش حول ضرورة تفعيل نظم الحماية الاجتماعية في مختلف الدول وعدم قدرتها على توفير الحماية للفئات الأقل حصانة مثل الشباب. وفي مجتمعات فنية مثل المجتمعات العربية لا يمكن النظر إلى تداعيات الأزمة نتيجة الوباء دون ربطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الأزمة في هذه الدول. بناء عليه في هذه الورقة سأقوم بتقديم بعض الملاحظات حول التوجهات العامة للبلدان العربية في قطاع تنمية الشباب ومن ثم سأعمل على ربط هذه التوجهات بتداعيات أزمة كورونا.

إن العمل التنموي مع الشباب من القطاعات التنموية التي اكتسبت زخمًا كبيرًا خلال الثلاثين عامًا الفائتة. وضمن هذا التوجه نلاحظ تطور العديد من التوجهات لعمل الشباب والتي تركزت أكثر فأكثر حول العمل معهم ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم. إن هذه التوجهات المختلفة للعمل لم تعمل على تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يهمل الشباب وإنما عملت على تقديم سياسات اجتماعية واقتصادية تساعد على زيادة بعض الفرص المتوافرة لهم (Watts and Flanagan, 2007: 779-792). ويلاحظ أن هذه السياسات تركز بصورة أساسية على الشباب كأفراد، وإن كانت تشير إلى أثر الواقع على الشباب ومكانتهم وواقعهم. إن السياسات التنموية تجاه الشباب في المنطقة العربية تعدّ إشكالية كبيرة كونها تفضل في التغيير في واقع وأوضاع الشباب، والخطاب المتمحور حول الشباب، وعلاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية (Paciello and Pioppi, 2017). فمثلًا نلاحظ أن الخطاب السائد حول الشباب يركز على كون الشباب يمثلون

تهديداً ديمغرافياً ولا يمتلكون المهارات الملائمة لمتطلبات السوق. وعليه، فإن العديد من التدخلات التي تقدم للشباب تركّز على مشاريع الريادة، والتي ترى أن الشباب هم المسؤولون عن إيجاد مجال للتوظيف الشخصي، وتسقط المسؤولية عن الدولة والسياسات المطبقة. وبالتالي يتم تحويل مشكلة توظيف الشباب كقضية سمات فردية، وليست مشكلة نظام اقتصادي اجتماعي سياسي يعمل على إفقار وتهميش الفئات الأقل حصانة؛ مما يؤدي إلى إغلاق المساحة المعطاة للتفاوض حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ودور الدول في توفير المنعة والحماية لهذه الفئات.

وضمن ذات الإطار من المهم النظر إلى الترابط بين التغيير في التوجهات الاقتصادية والتغيرات في مجال المشاركة السياسية والاجتماعية. إن التوجه النيوليبرالي للدول بما يتعلق بالمشاركة السياسية والاجتماعية يعتمد على الابتعاد عن الجمعي والتركيز على الفردي، ويتم التركيز على أن تكون المشاركة ضمن النظم المقبولة للنظام. وبالتالي نلاحظ أن توجهات العمل مع الشباب تشجع على أنماط محددة من مشاركة الشباب مثل تشجيعهم على المشاركة في الحكم المحلي عبر مجالس الظل⁽²⁾، أو عبر المبادرات المجتمعية التي تتم في إطار المؤسسات الاجتماعية من خلال البرامج الممولة التي تنفذها، والتي في كثير من الأحيان يؤدي إلى انتهاء المبادرة بانتهاء التمويل. يترافق ما سبق مع التراجع الواضح في دور المؤسسات المجتمعية في العالم العربي وقدرتها على التأثير والتغيير مما ضيق المساحة المتوافرة للشباب في التغيير المجتمعي. وبناء على ذلك، نلاحظ في كثير من الأحيان أن تأثير المبادرات أو الحركات الشبابية خارج الأطر المذكورة أعلاه تواجه بالانتقاد والتضييق والتشكيك في قدرتها، بدلاً من العمل معها من أجل التغيير في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى سبيل المثال، من الملاحظ في فلسطين توجه عدد من الشباب إلى القيام بعدد من المبادرات المجتمعية الاقتصادية، والتي يقومون فيها بالتركيز على العمل التعاوني. وقد كان اللافت للانتباه أن هذه المبادرات دون استثناء كانت ترفض تلقي أي دعم من مختلف المؤسسات الاجتماعية، وكان هناك تشكيك دائم حول قدرتها على الاستمرار والتغيير، أو أنها تستحضر ممارسات طرق ومبادرات تم تطبيقها في المجتمع في فترات زمنية سابقة. من الأهمية أن نشير أن هذه المبادرات الشبابية، بغض النظر عن قدرتها على الاستمرار أم لا، تدل أكثر ما تدل على قدرة هذه الفئة الشبابية ومبادراتها للتغيير في الواقع الذي تعيش فيه، وإدراكها الواضح لنظم الهيمنة التي تعيق قدرتها على التغيير في مجتمعاها.

(2) مجالس الظل عبارة عن برامج يتم تطبيقها بدعم من المؤسسات الدولية للمؤسسات المحلية والتي من خلالها يتم العمل على تشكيل مجالس شبابية منتخبة والتي تعتبر ماثلة من حيث البنية للمجالس المحلية ويتم من خلالها تعريف الشباب على دور الحكم المحلي. وقد تم تطبيقه في عدد من الدول.

ضمن هذا الإطار من المهم أن نقوم بمراجعة تعريفنا لمن هم الشباب؟ وعلى أي أساس تقوم باعتماد الفئة العمرية لتعريفنا للشباب؟ نلاحظ أن التعريفات الدولية والمؤسسات العربية المختلفة تقوم بتعريف الشباب ضمن الفئة العمرية 15-25 سنة، وهو العمر الذي يتم في الانتقال من المدرسة إلى العمل⁽³⁾ وبالتالي يتم حصر الشباب ضمن الرؤية النيوليبرالية المرتبطة بسوق العمل. إن هذا الإطار التعريفي لا يأخذ تعريف الشباب في إطاره الاجتماعي والذي يؤدي إلى اختلاف مفهوم الشباب من مجتمع إلى آخر (Hilal, 2020:15-34). إن تعريف الشباب الحالي يركز على عدة محددات: دخول سوق العمل، والزواج، والاستقلال عن الأسرة. ولكن ضمن مجتمعات تعاني نسبة بطالة عالية، وعدم وجود خدمات ضمان اجتماعي، تأخر سن الزواج، والاعتمادية العالية على الأسرة الممتدة لدعم الأسرة الناشئة فإن هذه المحددات بحاجة إلى مراجعة. إن التعريف عبر الفئة العمرية يشير إلى فئة عمرية بناء على النمو البيولوجي للإنسان ولكنه لا يأخذ مفهوم التطور الاجتماعي لهذه الفئة، والسمات المتغيرة التي ترتبط بها ضمن حقبة اجتماعية زمنية معينة. مثل التغير في مفهوم الشباب في فلسطين من الحماية للمجتمع في فترة الانتفاضة الأولى - والتي وصفت كل الشباب والفنية الذين يواجهون المحتل - إلى فئة بحاجة للتمكين بعد توقيع اتفاقية أوسلو (العزة، 2015).

أولاً: جائحة كورونا والآثار المترتبة على قطاع العمل التنموي مع الشباب

إن ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وغياب الأنظمة الشمولية في البلدان العربية زاد الخسائر التي تتعرض لها الفئات الاجتماعية المختلفة وزاد هشاشتها. أخذين في الاعتبار أن الكثير من البلدان العربية كانت قد ظهرت فيها بوادر الأزمة الاقتصادية الاجتماعية قبل انتشار الوباء، وهذا أدى إلى تفاقم الأزمة مع الإغلاقات للحدود والإغلاقات الداخلية التي قامت بها الدول كإجراءات الوقاية في فترة الوباء. ناهيك بأن عدداً من البلدان العربية تعاني آثار الحروب مثل اليمن، وليبيا، وسورية، والعراق، وفلسطين التي ترزح تحت الاحتلال المباشر. تعد الأزمة الاقتصادية الحالية من أشد الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي وهي أشد تأثيراً من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في عام 2008 (الخطيب، 2020: 33-50). وعلى الرغم من أن مختلف دول العالم قد تأثرت بالأزمة الناتجة من الوباء إلا أن دول الجنوب كانت أقل قدرة على تلبية احتياجات مواطنيها من خدمات الرعاية والتعليم، والعمل والصحة مما زاد من التراتبية بين دول الشمال والجنوب في ما يتعلق

United Nations Youth, «Definition of Youth», <<https://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/youth-definition.pdf>> (3)

بمنالية التعليم والعمل (International labor Organization, 2020). وإن توجه معظم هذه الدول إلى السياسات النيوليبرالية قبل انتشار الوباء قد أدى إلى إضعاف النظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية التي تحتاجها هذه الدول في مواجهة صعوبات هذه الجائحة مما أدى إلى إفقار للفئات الاجتماعية الأقل حصانة في المجتمعات ومنها الشباب.

على صعيد العمل والتشغيل للشباب، على الرغم من أن مختلف الدول قد حاولت إلى حد ما أن تقدم حزم دعم اقتصادية للفئات التي عطلت العمل بفعل الوباء، إلا أن هذه الحزم لم تكن حساسة للشباب وللنساء الأكثر تهميشاً من الشباب (الشابات، المزارعين، واللاجئين). إن نسبة البطالة بين الشباب في المجتمعات العربية قبل الوباء تُعد من النسب العالية - نسبة البطالة بين فئة الشباب أعلى من نسبة البطالة بين الفئات الاجتماعية الأخرى - وقد ازدادت هذه النسبة نتيجة تداعيات الوباء. إن للشباب قدرة أقل على المنافسة في الأسواق والحصول على عمل منتظم إضافة إلى منالية أقل في الوصول إلى الموارد، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى قبولهم للعمل ضمن أوضاع عمل غير لائقة للحصول على قوتهم اليومي والبقاء في العمل. وتشير دراسات البنك الدولي ومؤسسات الإغاثة إلى أن الشباب الأصغر سناً والشابات ودول الجنوب هي الأكثر تضرراً من الجائحة من الناحية الاقتصادية (International Labor Organization, 2020).

على الرغم من أنه تمت الإشارة في القطاع الاقتصادي أكثر فأكثر إلى أن الجائحة قد أدت إلى تطوير مجال الاقتصاد عبر الشبكة العنكبوتية وأن الكثير من الحركات الاقتصادية باتت تتم من خلالها. ولكن من الملاحظ أن المبادرات الاقتصادية العديدة التي انتشرت في فترة الوباء لم تخرج عن النطاق النيوليبرالي واعتمدت أكثر فأكثر على الفرد ومنالية الوصول إلى: الموارد المادية، التقنيات، والبنية التحتية. وبالتالي فإن الفئة محددة من الشباب هي التي استطاعت استغلال هذه الفرصة. من المهم الملاحظة أن هذه الفرص تكون محدودة بالقدرة على التسجيل ودفع الضرائب وامتلاك رأس المال، والذي يمثل بالنسبة إلى الشباب بوجه عام عائقاً نتيجة عدم امتلاكهم لرأس المال الأساسي الضروري. إضافة إلى عدم حساسية القوانين والسياسات الاقتصادية في معظم الدول تجاه الشباب وبخاصة سياسات البنوك والإقراض.

أدت الأزمة الاقتصادية إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الاقتصاد المنزلي كطريقة لتعويض الخسائر المادية وتوفير الموارد الاقتصادية المختلفة وضمان الأمن الغذائي للأسرة. وهذا أدى إلى التوجه إلى الأدوار التقليدية لكل من النساء والرجال والذي يمثل تراجعاً بما يتعلق بأدوار النوع الاجتماعي. إضافة إلى أن تراجع الوضع الاقتصادي مع التراجع في تنفيذ قوانين الحماية للنساء أدى إلى ازدياد حالات العنف الموجه إلى النساء ومن ضمنهن الشابات.

ثانياً: تحديات البطالة والتعليم

أما بالنسبة إلى قطاع التعليم، والذي يعدّ الأساس في بناء رأس المال الاجتماعي لمختلف المجتمعات نلاحظ أن التهديد يشمل ليس فقط الجيل الحالي من الشباب نتيجة الوضع الاقتصادي بل والأجيال القادمة من الشباب. إن الانتقال إلى التعليم الإلكتروني مع عدم وجود البنية التحتية للتعليم عن بعد في المجتمعات العربية أثر في منالية التعليم في مستوى المدرسة والتعليم العالي. تشير إحدى الدراسات التي تمت حول التعليم في كل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين إلى تفاوت عالٍ بنسب منالية التعليم بين القرى والمدن والمدارس الخاصة والحكومية. وقد تمثل هذا بقدرّة المؤسسات التعليمية على الاستمرار في العام الدراسي؛ استخدام تقنية مختلفة لضمان جودة التعليم؛ قدرة توافر الأجهزة الالكترونية والشبكة العنكبوتية التي تسمح بالتعليم عن بعد؛ إضافة إلى وجود المهارات والتقنيات اللازمة لدى المعلمين من أجل التشجيع على عملية تعليمية جيدة. إن الانتقال إلى التعليم عن بعد قد زاد العبء على المؤسسات التعليمية وإن السياسات النيوليبرالية التي تهدف إلى تقليل النفقات على الدولة أثرت كثيراً في القدرة على المواكبة في وقت الأزمة. إن التعليم بصورته الحالية يفقده التفاعل الاجتماعي المباشر مع النظراء، ويركز على القدرة الذاتية للأفراد وأسره المعيشية على الوصول إلى الموارد. كما أن ترافق ضعف البنية التحتية من موارد بشرية ومادية يؤدي إلى تعزيز التعليم البنكي أكثر فأكثر، وبالتالي التركيز على الانفصال عن الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات.

ثالثاً: المساحة المتوافرة للشباب للانخراط المجتمعي والسياسي

في ظل هذه التحديات من المهم بمكان نقاش المساحة المتوافرة للشباب للانخراط المجتمعي والسياسي، ودورهم كفاعلين، ولأيّ مدى تضيّقت المساحة المتوافرة للانخراط الاجتماعي والسياسي؛ آخذين بالاعتبار أن المساحة المعطاة للتحرك والانخراط المجتمعي والسياسي في فترة الجائحة قد تأثرت أكثر فأكثر وبخاصة مع استخدام مختلف الدول لقواتها الأمنية وقوانين الطوارئ للتعامل مع الجائحة، والتي من خلالها نلاحظ ثنائية في وجهين متناقضين: فمن جهة الدولة هي الحامية ضمن كل إجراءات الاغلاق والتباعد الفيزيائي وإجراء الفحوصات والمساعدات الاقتصادية؛ ومن جهة أخرى هي الدولة التي تستمر في تهيمش الفئات الاجتماعية من خلال تعزيز البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فمثلاً، في فلسطين، نلاحظ أن السلطة قد عملت على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال إنشاء صناديق لدعم المتضررين من الوباء، وبالتالي فإنها عززت من سيطرة القطاع الخاص على السياسات ونظم الحماية، وتم تشجيع عمل الشباب على المبادرات الاجتماعية

التي ترتبط بالإطار الإغاثي الصحي والتي تقتصر على توزيع الطرود الغذائية والمعقمات لمختلف الأسر في المجتمع، وبذات الوقت تمت مواجهة نزول الشباب إلى الشوارع للاحتجاج على الظروف الاقتصادية التي يعيشونها بالقمع مثل لبنان والعراق وتونس. هذا إضافة إلى أن التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد قام بحصر المشاركين بصورة أساسية بمن لديهم منالية الوصول إلى التقنيات وتم تحويل العديد من الفعاليات للعمل مع الشباب إلى حواريات إلكترونية مما زاد من الرقابة على هذه الفعاليات والحد من المساحة المتوافرة.

إن الطبيعي الجديد ضمن شروط الجائحة «العمل عن بعد» قد زاد الرقابة على الناشطين المجتمعيين والحقوقيين ومن ضمنهم الشباب في مختلف الدول، فضمن هذا الإطار نرى أن الدول في المنطقة باستخدامها لقواها الأمنية في مواجهة الوباء قد أعطت مساحة أكبر لهذه القوى الأمنية وحدت من الحريات. فتحت إطار التباعد الاجتماعي وقوانين الطوارئ التي تم فرضها نلاحظ عدم السماح بأي مظاهر احتجاجية أو اعتقال أشخاص (ناشطين، صحافيين، إلخ...) بداعي المسّ بالسلم الأهلي في حالة تقديمهم الانتقاد لأي من الأوضاع التي تمر بها المجتمعات (عابدين، 2020). فمن خلال العالم الافتراضي يمكن أن يتم اختراق أي لقاء أو اجتماع يتم عبر وسائل التواصل المختلفة، وبالتالي بدأت المساحة الحرة الآمنة المتوافرة للشباب بالانقاص. إن شعور الشباب بالرقابة عليهم قد يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية كما يظهر في تقرير لمركز حملة عن الشباب المقدسي والمشاركة السياسية (بيرقدار، 2020).

إن التقييدات التي فرضت على العمل في الأماكن المختلفة أدت إلى تقييد المساحة المتوافرة للعمل والتواصل المباشر والوجهي مع الشباب، وفي حال القيام بالعمل وجاهياً، فإن العديد من التقييدات تم فرضها من ناحية العدد والمساحة المتوافرة ونوع الفعاليات التي يمكن تطبيقها، وهو ما أدى إلى تعطل قدرة المؤسسات المختلفة على العمل مع الفئة ولو إلى فترة معينة. وعلى الرغم من ذلك كان من الملاحظ عدم توقف الشباب عن النزول إلى الشارع، وحشدهم للشارع في الأماكن المختلفة بناء على قضايا ومطالب محددة مثل الحراك الحالي في تونس والحراك في العراق للشباب المتعطل عن العمل. إضافة إلى استمرار الشباب في التعامل مع التحديات اليومية بصورة جماعية عبر استخدامهم لمختلف شبكاتهم الاجتماعية من خلال مبادرات اقتصادية اجتماعية مختلفة تعمل على تغيير الواقع في إطار جمعي وليس فردياً مثل مبادرة «بسطة التعاونيات الشبابية الزراعية» والتي سعت إلى تسويق جماعي لمنتجات المزارع الشبابية التعاونية خلال الجائحة في فلسطين.

وختاماً فإن توجهاتنا التنموية للشباب لا تنفصل عن توجهاتنا التنموية في مجتمعاتنا. ومن هنا، من الضرورة بدء العمل على الانتقال من توجهات سياسية نيوليبرالية إلى توجهات تنموية تشجع على الصمود والتمكين الجمعي للمجتمعات والتي تساعد على التحرر من التبعية. وبالتالي فإن النهوض في المجتمعات لا يكون دون الانتقال إلى توجهات تعمل على

تعزيز صلابة المجتمعات بفئاتها المختلفة بتوجه جمعي لا فردي. وهذا لن يتم دون الانتقال إلى العمل على تعزيز السيادة على الغذاء، والانتقال من التنمية بمفهوم توسيع الفرص إلى التنمية التحويلية الجمعية التي تعمل على تقويض بنى الهيمنة، إضافة إلى عدم تغطيتنا على عملية التهميش من خلال إهمالنا لتوجهاتنا الأبوية في التعامل مع الشباب. إن الشباب ما زال يظهر في البلدان العربية قدرته على الإبداع والعمل خارج الأطر، وبالتالي من المهم التضامن مع الشباب وتقديم الدعم لهم من أجل الوصول إلى مجتمع أفضل.

المراجع

بيرقدار، مهند (2020). «الأمان الرقمي للشباب المقدسي هاجس الملاحقة وغياب المرجعيات». حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. روجعت بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 <<https://bit.ly/3wHE6pq>> .

الخطيب، غسان (2020). «تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي». في: جميل هلال (محرر). العزلة، الفصل، الحجر الصحي. فلسطين: مؤسسة القطان.

عابدين، عصام (2020). «الحقوق الرقمية في فلسطين بين الطوارئ وجائحة كورونا». حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. روجعت بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2020. <<https://bit.ly/3xxEmrg>> .

العزة، علاء (2015). «نظرياً وهم الشباب». السفير، شوهد بتاريخ 2020/11/23 <<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3348>>

Hilal, Jamil (2020). «On Youth and National Identity in the Palestinian Context.» *Bethlehem University Journal*: vol. 37, pp. 15-34, <[doi:10.13169/bethunivj.37.2020.0015](https://doi.org/10.13169/bethunivj.37.2020.0015)>.

International labor Organization (2020). «Youth and COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-being.» Retrieved on November 2020, <<https://bit.ly/3wCb8HF>>.

Paciello, M. C. and D. Pioppi (2017). MENA Youth and the Need for Political Economy Approach, April-May 2017, The Middle East in London, London Middle East Institute, (Retrieved on November 2020, <<https://bit.ly/3wPbFFW>>).

Watts, Roderick J. and Constance Flanagan (2007). «Pushing the Envelope on Youth Civic Engagement: A Developmental and Liberation Psychology Perspective.» *Journal of Community Psychology*: vol. 35, no. 6, pp. 779-792.

المسرح كنموذج عمل في ترسيخ مفاهيم الشباب في المشاركة المجتمعية والمدنية

هالة اليمنى(*)

جامعة بيت لحم.

ملخص

توفر خبرات التربية القائمة على التحرير، واستخدام استراتيجيات تربوية قائمة على فن المسرح فرص نوعية لقطاع الشباب في استكشاف وتطوير فهم أفضل للسياق الذي يعيشونه، وتعلم قضايا ومفاهيم ترتبط بالمشاركة المجتمعية والمدنية، لأن هذه الخبرات تعطي المساحة والفضاء المناسب للشباب للتعامل مع مختلف المواضيع والقضايا التي يعيشونها بشكل فني ومبدع.

في هذه الورقة تعرض الباحثة ما وجدته من نتائج لدراستين قامت بهما الأولى تمت مع عدد من أفراد فرقة مسرح جامعة بيت لحم في عام 2012. أما الثانية فكانت مع مجموعة من شباب مركز الرواد للثقافة والفنون في مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين في مدينة بيت لحم في عام 2018، وكانت هذه المجموعة ملتزمة بالعمل بأنشطة الفن والمسرح. وكان من أهداف هاتين الدراستين التعرف إلى نوعية الخبرات التي عاشته كل مجموعة من المجموعتين في خبرة المسرح، وتحديد جوانب التعلم والتطور الذي طرأ عليهم نتيجة تلك الخبرات، وعلاقتها بالمشاركة المجتمعية والمدنية.

اعتمدت الباحثة في الدراستين منهجية البحث النوعي، واستخدام أدوات تعتمد على المقابلة الفردية والمجموعات البؤرية في جمع المعلومات من أفراد كل عينة من العينتين. أظهرت نتائج هاتين الدراستين بعض الجوانب المشتركة لدى المجموعتين أن للخبرة أبعاداً ترتبط بالمشاركة المجتمعية والمدنية وفي آليات العمل الأساسية فيهما، حيث ساهمت هذه الخبرات في تطوير جوانب شخصية لدى أفراد كل مجموعة تتمثل بالشعور بالجرأة

والثقة بالنفس، وتطوير مفهوم إيجابي للذات، وفي تحمل المسؤولية، والتواصل مع الآخرين وقبول آرائهم، كما وظهر تطور واضح لديهم في مستوى الوعي العام نحو قضايا يومية في المجتمع، وظهرت مبادرات والتزام واضح نحو خدمة المجتمع والمشاركة فيه.

كلمات مفتاحية: ثقافة الحبس، تربية التحرير، ثقافة الحوار، مسرح المنبر/ المضطهدين، المشاركة المجتمعية والمدنية.

Abstract

Liberation-based education experiences and the use of theater-based educational strategies provide specific opportunities for the youth sector to explore and develop a better understanding of the situation they live through. It also provides them with a platform to learn issues and concepts related to community and civic participation and engagement. These experiences give a suitable space and opportunity for young people to deal with the various topics and issues that they experience in an artistic and creative way.

In this paper, the researcher presents the results of two studies that she has conducted. The first study took place with a number of Bethlehem University Drama Society in 2012. The second study was with a group of young people from Alrowwad Cultural and Arts Society in Aida Palestinian Refugee Camp in Bethlehem in 2018. The latter group has been committed to working in art and theater activities. The major objective of these two studies was to identify the kind of experiences that each of the two groups had in working in theater. The studies also attempt to determine the aspects of learning and development that occurred to them as a result of those experiences, and their relationship to the community and civic participation and engagement.

In the two studies, the researcher adopted a qualitative-research methodology. She also used individual interviews and focus groups to collect information in both samples. The results of these two studies revealed some common aspects of the two groups: the experience has dimensions related to the community and civic engagement and the basic work mechanisms in them. These experiences contributed to the development of personal aspects of the members of each group: feeling bold and self-confident, developing a positive self-concept, taking responsibility, communicating with others and accepting their opinions. There was also a clear improvement in the level of

public awareness towards some daily issues in society .In addition to that, initiatives and a clear commitment to community service and participation has increased.

Keywords: Culture of Incarceration, Education for liberation, Dialogue Culture, Forum Theatre, Community and civic Engagement

مقدمة

المشاركة المجتمعية والمدنية الفاعلة من جانب أفراد وفئات المجتمع هي من أنواع المشاركة التي تطمح إلى تحقيقها مختلف دول المنطقة ومن ضمنها فلسطين، وخصوصاً أنها مشاركة تقوم على التعاون وحمل المسؤولية من جانب أفراد المجتمع في مختلف نواحي الحياة من أجل المساهمة والسعي نحو تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع ولمختلف الجماعات التي تعيش فيه، والتي ستنعكس إيجاباً على تحسين وتقدم المجتمع للأفضل. ويشترط في هذه النوعية من المشاركة وبمختلف مستوياتها وعملياتها السياسية وغير السياسية والرسمية وغير الرسمية أن تتم طواعية وبدافع داخلي من جانب الفرد. (عبد السادة، 2012؛ بن عودة 2017)

ومن أهم فئات المجتمع والتي تعتبر طاقة كبيرة فيه، وبإمكانها المساهمة والمشاركة بفعالية في مؤسساته بمختلف أنواعها الاجتماعية والمدنية والسياسية هي فئة الشباب وخصوصاً أنها تمثل في المجتمع الفلسطيني قرابة الثلث من فئاته كافة، وبحسب إحصاءات جهاز الإحصاء الفلسطيني لعام (2018)، فقد وجد أن عدد الشباب من الفئة (15-29) سنة قد وصلت إلى ما يعادل 37.1 مليون فرد من المعدل العام للمجتمع.

تفعيل هذه النسبة في المجتمع قد تحدث فرقاً واضحاً في نوعية المجتمع الذي تعيش فيه هذه الفئة مع بقية فئات المجتمع. وللعمل على تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في: «عمليات تطوير البرامج والسياسات واتخاذ القرارات واحتلال مواقع قيادية على مستوى السياسات الرسمية وغير الرسمية، وتضمين المنظور الشبابي في جميع العمليات المجتمعية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية» (مؤسسة شارك، 2014: 3). يتطلب هذا الأمر العمل على تطوير معرفة الشباب بالمجتمع وبقضاياها، ومهاراتهم في التفكير والعمل والتواصل مع الآخرين، وتوجهاتهم نحو العمل والمشاركة مما ينتج منه دافعية حقيقية وجادة في تطوير وتحسين المجتمع. كما يتطلب هذا توفير مختلف أنواع الفرص التربوية والتعليمية التي تسمح لهم بالعمل على تطوير هذه الجوانب.

في هذه الورقة، تحاول الباحثة دراسة إمكانات العمل عن طريق المسرح وخصوصاً مسرح المصطفيين كاستراتيجية من استراتيجيات التربية والتعليم في تطوير مجموعة تلك

الجوانب، وذلك من خلال دراستها لخبرات مجموعتين شبابيتين شاركتا في أعمال مسرحية في مدينة بيت لحم خلال حقبتين زمنيتين مختلفتين.

تتبع أهمية هاتين الدراستين من كونهما من الدراسات القليلة والنادرة في مجال استخدام فن المسرح في التربية مع مجموعات شبابية، وانطلاقهما من فكرة رئيسة تتناول أن نوعية التعليم والخبرات العملية التي تتوافر لفئة الشباب تؤدي دوراً أساسياً في تكوين وعي الإنسان نحو نفسه أولاً ومن ثم نحو الواقع الذي يعيش فيه، كما تعمل على تطوير مهاراته وتوجهاته المشاركة المجتمعية والمدنية الفاعلة في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى فهم واستخدام مبادئ الديمقراطية كمحور أساسي من محاور المواطنة في المجتمع المدني. إنها تقدم لجميع العاملين في مجال التعليم وفي قطاع الشباب فكرة عن إمكانيات المسرح كنموذج من نماذج تربية التحرير وانعكاسها على حياة فئة الشباب.

أولاً: التربية كعائق في المشاركة المجتمعية والمدنية لقطاع الشباب الفلسطيني

بالرغم من الجهود التي بذلت من مختلف مؤسسات المجتمع الفلسطيني بقطاعيها الرسمي وغير الرسمي، لتعزيز مشاركة الشباب في المجتمع، إلا أنه لم يتم التمكن بعد من تحقيقها، فنجد أن هذه المشاركة تعتبر محدودة إذ إن أقل من 1 بالمئة من الشباب الفلسطيني يعمل في مراكز صنع القرار، والمنتسبين إلى المؤسسات والجمعيات الأهلية والثقافية وغير الحكومية تعتبر هي الأدنى، ففي عام 2018 بلغت 2.1 بالمئة في الضفة الغربية، في حين وصلت إلى 4.4 بالمئة في قطاع غزة (جهاز الإحصاء الفلسطيني لعام 2018). ولمحدودية هذه المشاركة عوامل متعددة نوقشت في العديد من المقالات التي طرحت هذا الموضوع بإسهاب، فمنها من تناول الموضوع من منطلق الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين، من اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى الأوضاع السياسية، والخلل في الفكر الوطني الجمعي والنخب السياسية، والبعد التقليدي السائد في المجتمع، والذي يحد من إمكانيات العمل والمشاركة لهذه الفئة، ومنهم من تناول الموضوع من منطلق التعليم ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري (الفظاظة، 2009؛ عودة، 2017؛ جرموني، 2014؛ سلامة، 2017). ومن المؤكد بأن الظروف والأسباب التي تدعو إلى ذلك متعددة ومتداخلة بعضها مع بعض، إلا أن هناك تفاوتاً في مستوى التأثير وحجمه من ناحية ماهية العامل.

تجد الباحثة أن العامل التربوي يؤدي دوراً مهماً في بناء شخصية الفرد وفي تحديد نوعية المعرفة والمهارات والتوجهات التي يحملها الشخص تجاه نفسه وتجاه كل ما هو موجود من حوله. إنها العملية التي يحدد فيها وعي الإنسان تجاه كل شيء ومن ضمنها

تحديد وعيه ودوره في المجتمع الذي يعيش فيه. فالمشاركة بحد ذاتها هي قيمة تحتاج إلى الكثير من العمل من أجل فهمها واستدخالها لتظهر في السلوك الذي يصدر عن الفرد، فهي تتطلب كما طرح عبد السادة بأن: «يؤمن أفراد المجتمع بالإطار الجماعي للحلول وأن يزداد التواصل بينهم وبما أن التواصل يقود إلى الحوار والاعتراف بالرأي الآخر واحترامه فيجب أن يصبح الحوار مفهومًا سائدًا في عمق ثقافة المجتمع» (عبد السادة، 2012: 23).

إذاً هي قيمة وترتبط بعدد من المفاهيم، إنها تحتاج إلى برامج تعليمية وتدريبية بمختلف المؤسسات التربوية حتى يتمكن أفراد المجتمع من فهمها وتمثلها والعمل مع الآخرين من منطلقها، وعلى أن يتم هذا من منطلق عملي أكثر من كونه نظريًا كما هو معمول به في مختلف برامج العمل ضمن مؤسسات المجتمع بمختلف أنواعها وخصوصًا الرسمية. كما تطلب من الفرد مستوى من العقلانية والتفكير الناقد في تناول مختلف الموضوعات، والاستقلالية الذاتية، وتحمل المسؤولية، واتخاذ القرارات، ودعم ثقافة الحوار، وممارسة الديمقراطية في المجتمع (عبد السادة، 2012؛ جرموني، 2014؛ مؤسسة شارك، 2014).

يجد الناظر والمتأمل في ماهية عملية التربية التي ينخرط بها الإنسان الفلسطيني، أنّها تميل إلى «النمط التقليدي» (اليميني، 2016؛ جرموني، 2014)، وهذا النوع من التربية يقوم على أن المعرفة النظرية أساس للعملية التربوية، وبأن المعلم هو من يقوم بقيادة هذه العملية على اعتبار أنه هو العارف والمُلمّ بالمعرفة. أمّا المتعلم فهو مَنْ لا يعرف، ويتسم بالعجز عن الوصول إليها بمفرده. من هنا نجد أن التوجه التربوي يؤكد محدودية المتعلم وعدم فعاليته في العملية التربوية، وفي العمل والتعامل مع ما هو موجود من حوله، يضاف إلى ذلك أنّهم تمّ الإيحاء له بأنّه تابع يحتاج إلى من يكون دائماً هناك ومن حوله ليفرض عليه وصاياته في مختلف أمور حياته الداخلية والخارجية، وهذا يتنافى مع متطلبات العقلانية والتفكير الناقد والاستقلالية في العمل المجتمعي والمدني. فالمعرفة تحدد وتقرر من السلطات المسؤولة، والمحتوى محدد، وما المعلم إلا وسيط لتوصيل ما هو مذكور فيه، ويتوقع من المتعلم استقبال ما يقدم له كما هو، وحفظه، ومذاكرته من أجل إعادته للمعلم كما هو عليه، وذلك من طريق الامتحانات التي تستخدم لقياس درجة المعرفة به كما عبر عنه باولو فرييري (Freire, 1972) «بالتعليم البنكي»، لذا يقوم المتعلم بالعمل على المحتوى دون أي تفسير، أو تحليل، أو إضافة، دون أن يقوم بربطها مع العالم الذي يعيش فيه. لذلك يطفى على العمل الأساليب التربوية القائمة على السرد والشرح لمحتويات تلك المادة، وكما ذكر ماكنوتشو يونيس (2010) بأنه لا يمكن للإنسان أن يتعلم بأن يكون مواطنًا فعليًا ومشاركًا في المجتمع عبر نصوص الكتب والسياسة، فمتطلبات العقلانية والحوار والنقاش القائم على الرأي والرأي الآخر المطلوبة في المشاركة بشقيها غائبة بمثل هذا النوع من التربية. فالمتعلم في هذه العملية سلبي وملتقٍ لمحتويات الموضوع، ويتناوله بمعزل عن الحياة

اليومية التي يعيشها، فطفغان الجوانب النظرية على حساب الجوانب العملية والتطبيقية (أبو جبارة 2009؛ جرموني، 2014)، وهذا ينتج منه محدودية في معرفة ووعي المتعلم حول البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه، وتقل معرفته بالإمكانات الممكنة ان يقوم بها في إطار ذلك المجتمع، ويلاحظ أن الإنسان يصبح مسالماً ويأخذ كل ما يقدم له كما هو دون نقاش أو جدال، والأهم من هذا وذاك أن هذا النوع من التربية يشجع على حبس كل ما يجري معه في داخله، ولا يسمح له بإظهاره أو التعبير عنه سواء أكانت أفكاراً، أم مشاعر، أم تعابير (Al-Yamani, 2005) وتمنعه كذلك من تطوير أيّة علاقات إنسانية مع غيره من الناس. فهذا النوع من التربية اعتبرها (علي، 1995) بأنها تؤدي إلى: «... التخلي عن الاستقلالية الفردية، والاعتماد على قوة أخرى للحصول على القوة التي تنتقص عند الفرد» (علي، 1995: 168). والشباب الذين هم نتاج هذه التربية، يملكون معرفة ومهارات محدودة في العمل مع الآخرين، وفي العمل والمشاركة المجتمعية والمدنية، وتطغى المحدودية في معرفتهم للمجتمع وللقضايا الموجودة فيه، وأن الوعي العام حول مفهوم المشاركة محدود جداً، ويظهر غياب واضح في معظم متطلبات العمل على تحقيق المشاركة الفاعلة.

لهذا تحتاج المؤسسات التربوية إلى تبني نوع من التربية تساهم في تعريف الإنسان بماهيته وكيونته، وتساهم في تطوير معرفته بحقوقه ومسؤولياته وواجباته تجاه العالم الذي يعيش فيه، وتمكنه من التواصل والعمل مع الآخرين، لهذا اعتبر باولو فرييري (Freire, 1972) أن تربية «التحرير» هي ما يحتاج إليه الإنسان ليتجاوز جميع القيود المادية والاجتماعية الموجودة في العالم الذي يعيش فيه، وترى أن المتعلم قادر ولديه الإمكانيات على العمل والتعلم من العالم الذي يعيش فيه، وبقدرته على النشاط وتأدية دور أساسي في هذه العملية وضمن البيئة التي يعيش فيها. فالدور المتوقع من المتعلم في هذه التربية قائم على البحث والسؤال والاستفسار والاستكشاف والتجريب وحله للمشكلات أكثر من تركيزه على المواضيع التعليمية من حيث: المحتوى، ويساهم أيضاً في انتاج وتطوير المعرفة المرتبطة في عالمه (Freire, 1972; Lawry, 2006؛ علي، 1995؛ أبو جبارة 2009). كما تقوم على مبدأ التعلم عن طريق العمل والممارسة وخصوصاً أنها تعتبر: «استجابة واعية نحو العالم من أجل تغييره وتطويره» (علي، 1995: 184)، ويكون هناك اتصال له معه، وإلى أنه قريب ومرتببب أكثر في البيئة والواقع الذي يعيش فيه، فلا يشعر بالعزلة والابتعاد عنه، فهو جزء منه، وقد يؤدي هذا إلى تطوير شعور لدى المتعلم بالاستقلالية في فهم العالم، وفي اتخاذ القرارات اللازمة لذلك (أبو جبارة، 2009).

وهذه التربية عادة ما تتم من طريق الشراكة وبالتعاون مع الآخرين من زملاء كمتعلمين، أو مع المعلمين وغيرهم من الموجودين والمرتبطين في العملية التربوية. فالعملية ليست عملية فردية ومنفصلة عن الآخرين، بل هي عملية اجتماعية وتشاركية تقوم

على الحوار الناقد والمناظرة، والنقاش يكون أساسها المنطق والعقلانية، والعمل من منطلق ديمقراطي والتعبير عن النفس والرأي بحرية تامة (علي، 1995؛ جبارة، 2009؛ وعبد السادة، 2012؛ وابن عودة، 2017)، وهو ما يعمل على رفع مستوى الوعي لديه حول الواقع وقضاياها، وتطوير توجهاته وقيمه كمواطن ليدرك جيداً طبيعة الدور الذي عليه القيام به تجاه البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه. لذا يتم العمل على تطوير نوعية المواطن الذي يتشكل خلال الخبرات التربوية التي يعيشها الفرد، وبهذا تتحقق مختلف متطلبات وآليات العمل المطلوبة في المشاركة بشقيها المجتمعي والمدني، فالتطور في المعرفة حول البيئة والعالم الذي يعيش فيه الإنسان، وفي مهاراته في العمل مع الأشياء ومع الآخرين، وتوجهاته نحو العالم بكل ما فيه تعمل كأساس في مجالات المشاركة وفي تطوير حس بالانتماء للعالم الذي يعيش فيه وللناس الموجودين فيه، واعتبر وهسيبيزو (2009) بأنه سيقود إلى المشاركة السياسية وفي أعلى مستوياتها، ولتطوير هذه الأبعاد بمختلف جوانبها لدى المتعلمين، تم استخدام عدد من استراتيجيات العمل والبرامج، ومنها استخدام الفنون الأدائية وبخاصة المسرح (كمسرح المنبر)، وذلك لاشتمال هذا الفن على إمكانات المشاركة والخلق والإبداع والعمل مع الجمهور المشارك.

ثانياً: المسرح والتربية على المشاركة المجتمعية والمدنية

يعدّ المسرح فناً من الفنون القديمة القائمة على الطرح والنقاش للعديد من المواضيع والقضايا الإنسانية والمرتبطة في حياة الإنسان، وفي كل ما يشغله من قضايا، إذ يعدّ من الوسائل التي تستخدم في تربية الإنسان وتهذيبه، إضافة إلى العمل على إثارة الوعي لدى جمهور المشاهدين، وعلى وجه التحديد عند تناوله للقضايا التي تشغل المجتمع أو تعيق تقدّمه (شيتور، 2015). والمسرح لا يختلف عن الفنون الأخرى بوصفه فناً قائماً بذاته، فقد مر بعدد من مراحل التطور والتي نقلته من الشكل التقليدي والكلاسيكي، لتعدد أنواعه، ومن ضمنها المسرح المجتمعي والذي عدّه كرشو على أنه: «قوة راديكالية ومنشطة للتأثير إن لم يكن لتغيير المجتمع، على الأقل كنموذج تغيير في المسرح وتحويله إلى نوع عام وأصيل من المسرح وشكل فني وديمقراطي» (Kershaw, 1992: 28). وفي هذا النوع من المسرح من الممكن العمل على قضايا مرتبطة في المجتمع المحلي والعمل عليها بهدف التطوير والتغيير في ذلك المجتمع. وفي هذه المقالة تقوم الباحثة بالتركيز على هذا النوع من المسرح وبخاصة أنه كان أساس العمل مع مجموعات من الشباب، كطريقة فنية جديدة في المنطقة.

ويعدّ هذا النوع من المسرح محاولة فنية تعمل من منطلق تربية التحرير، وممارسة الديمقراطية في مختلف الجوانب، وقد تم تطويره «كمسرح المنبر» من قبل بوال، أحد تلامذة المرابي باولو فرييري. وما يتم من عمل وإنتاج من عمل مسرحي يمر في عملية متعددة المراحل وبمشاركة طاقم العمل الفني، بطريقة تقوم على قيمة المشاركة والتدريب على ممارسة مختلف متطلباتها ومن أهمها أبعاد الديمقراطية. لذا أول مرحلة من مراحل العمل تبدأ بالعمل على القضية أو الموضوع أو النص المستخدم في هذا النوع من المسرح يجب أن يرتبط بمشكلة من مشكلات المجتمع أو بفئة من فئاته من أجل إيجاد حلول لها بمشاركة فعالة من جانب جمهور المشاهدين. لهذا تقوم المجموعة المشاركة بإعداد هذا العمل الفني من طريق البحث بأنواعه وخطواته المختلفة من ملاحظة ومراقبة، إلى تجميع للمعلومات من قبل الأشخاص الموجودين في المجتمع حول تلك القضية، وفي هذه العملية يقوم المشاركون بدور نشط وفاعل بالعمل على البحث، والكشف عن القضايا التي تحتاج إلى إثارة وعي الناس، كذلك إثارة تفكيرهم. وهذا ينسجم مع ما طرحه ونوس (1983) في بياناته عن الوظيفة الاجتماعية والسياسية وكما ورد في شيتور بطرحه عبارة ونوس وهي أن المسرح: «لا ينحصر في مواكبة سطحية الأحداث، ولا في ردود أفعال شكلانية للأزمات، وإنما في قدرته على أن يغوص في مفهوم البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأن يعرف مشكلاتها، ويقوم بالعمل على تحليلها وإيجاد الحلول لها» (شيتور، 2015: 76). بناء على البحث وجمع البيانات والمعلومات حول تلك القضايا، والعمل على التحليل لها ونقاشها مع مجموعات عمل نشطة، ولتحديد أولويات العمل على تلك القضايا، مما يقود إلى فهم عميق للمجتمع وقضاياها وإلى استخدام العقلانية والتفكير الناقد لمجريات الحياة في ذلك المجتمع.

بناء على هذه العملية النشطة من البحث والاستكشاف للقضايا الظاهرة والموجودة في المجتمع، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من العمل وهي العرض للقضايا، وتبيان أهمية العمل عليها، وفي هذه العملية يتم التدريب للمشاركين بالعمل على النهج الديمقراطي وفتح الحوار والنقاش والتصويت لاتخاذ القرارات ما بين المجموعات المشاركة لاتخاذ القرارات المهمة بخصوص هذه القضايا وكمطلب أساسي من متطلبات المشاركة المجتمعية والمدنية. وتحقيقاً لذلك يقوم المشاركون بالعمل على التمثيل الارتجالي كاستراتيجية في الفحص والغوص في أعماق كل قضية من القضايا ويتضمن هذا «شكلاً أو أشكالاً مختلفة ومتنوعة من الصراع على مختلف المستويات والمجالات سواء أكانت على النطاق الفردي أم على نطاق المجتمعات المحلية، ولكن بطريقة فنية ومبدعة تؤكد قداسة الحياة الإنسانية» (Boal, 1979: 13).

وبعد الاتفاق على القضية المجتمعية أو الموضوع، يتم العمل على تطوير العمل الفني بطريقة تحاكي ما يجري في الحياة اليومية، مع إضافة الأبعاد الفنية واختيار النص المناسب، وفضلاً عن ذلك يتم التدريب على كيفية طرح هذا العمل مع الجمهور، وعلى كيفية دعوتهم للتدخل والعمل مع الممثلين على خشبة المسرح، وما هي احتمالات طريقة التفاعل والتدخل من قبلهم للمواقف والأحداث المطروحة خلال العمل وفي محاولاتهم لإيجاد حلول مناسبة للمشكلة المطروحة. وتهدف هذه المرحلة إلى حث المشاركين في العمل الفني على التفكير في الآخرين من فئات المجتمع وكيفية تناولهم لحثيات العمل. وبعد تجهيز العمل وتحضيره يصبح جاهزاً من أجل نقله وعرضه للمجتمع بعد الترتيب مع الفئات الأنسب للموضوع. فمثلاً في العمل الذي قمنا به على مشكلة التَّسْرُب من المدرسة في المرحلة الثانوية، تم عرض العمل الفني في مدارس استهدفت الطلبة في المرحلة الثانوية، ومعلميهم والإدارات الموجودة في مدارسهم.

أما في مرحلة عرض العمل المسرحي فيتم التجسيد العملي للمشاركة المجتمعية والمدنية أثناء العمل مع الجمهور، حيث إنه بعد تقديم العرض الأول للمسرحية، تعرض للمرة الثانية لدعوة المشاهدين من أجل المشاركة في العمل، وبالتمثيل وتأدية دور الشخصية المضطهدة من أجل العمل على تغيير طبيعة المواقف الصعبة التي تعيشها، وللتفكير في بدائل متعددة للمواقف المطروحة وللعمل على تغيير وضع الشخصية الرئيسية، فالجمهور يؤدي دوراً فاعلاً في العملية، وأي شخص يمكنه تقديم الحل للمشكلة أو الصراع الذي يعرض بتفاعله على خشبة المسرح مع مجموعة الممثلين (Boal, 1979; Boal, 2010). وبذلك يتم الإحساس بالتمكن والتقوية من قبل من يشارك كمثل، ومن مجموعة الجمهور للمشاركة بالحل، وبذلك يتم التحول في القصة وما تتضمنه من مشكلة، لتتنبأ بمستقبل آخر مختلف عن الواقع اليومي والمعاش من قبل الشخصيات الواقعية والموجودة في المسرحية (Boal, 1979).

وفي هذا النوع من العمل، وعلى أساس أداء الدور وأن الشخص هو شخص آخر يحاول التعامل مع المواقف التي تتسم بالمشكلة والصراع، فهو يعمل في إطار يجمع بين ما هو حقيقي وواقعي، وآخر خيالي، مما يساهم في المرور بخبرات عميقة تعمل على إغناء المعرفة حول ما يتم طرحه وتداوله من مواضيع على خشبة المسرح، وهذا يؤدي إلى الإلمام بقضايا الواقع والبيئة وخصوصاً الاجتماعية منها (Fuller, 2005; Kennelly, 2006; Weinstein and West, 2012).

إنه مستوى من العمل يمكن خلاله تطبيق الاتصال والعمل المشترك من أجل بناء واقع جديد، ضمن عملية تعلم مشتركة ما بين جميع المشاركين في هذه العملية سواء أكانوا ممثلين أم طاقماً داعماً من فنيين ومنظمين للعمل، أم جمهوراً مشاركاً بهدف التغيير والتحسين في

المجتمع. إنه نشاط يقوم على التفكير، وإيجاد بدائل في حل المشكلات، ويوفر الحيز المكاني من أجل التجريب في بيئة آمنة، ويسمح فيه بالقيام بكل ما يشعر الفرد بإمكانه القيام به، فهو لا يعد مسرحاً ثورياً ولكن اعتبره بوال بأنه مسرح يقوم بالتدريب على الثورة والتغيير في المجتمع بوال (Boal, 1979 and 2010).

وخلال هذه العملية من العمل على تحضير العمل الفني، يتم التدريب على إبداء الرأي بحرية واستقلالية وصنع القرار، فيتعلم المشاركون صنع القرارات الجماعية من خلال استماع الشخص للآخر، ومناقشة الآراء الخاصة والتوصل إلى قرارات عملية يتم اتخاذها من طريق الجماعة. وهذا لا يمكن اعتباره اتفاقاً جماعياً كون الأشخاص مرتبطين معاً في المجموعة، فقد تكون هناك خلافات يجب تجنبها، وبالتالي فإن اختلاف الآراء يساعد الجميع على البحث عن حلول مناسبة (Norris, 2005; Weinstein and West, 2012). فالأجواء التي يفرضها هذا النوع من العمل هي أجواء ديمقراطية تعطي للجميع الحق في عرض أفكاره ونقاشها. مختلف مراحل العمل من بداية اختيار فكرة العمل وحتى المراحل الأخيرة من العرض ومشاركة الجمهور بطرح البدائل لمشكلة العرض التي تعانها فئة من فئات المجتمع تعكس مختلف جوانب ومتطلبات المشاركة المجتمعية والمدنية.

في ضوء استخدام الباحثة لهذا النوع من الفن المسرحي في العمل مع مجموعات من شباب الجامعة لعدة سنوات متتالية في إعداد وتحضير وعرض الأعمال المسرحية سواء داخل أسوار الجامعة أم خارجها، احتاج هذا للبحث والدراسة العلمية لاستكشاف أبعاد هذا النوع من العمل على المشاركين فيه، وعلى حياتهم اليومية في المجتمع الذي يعيشون فيه. ولهذا يمكن إيجاز المشكلة في: التعرف إلى الدور الذي يلعبه المسرح كنشاط فني في تنمية وتطوير جوانب المشاركة المجتمعية والمدنية لدى مجموعات الشباب الذين يشاركون بالعمل في هذا النوع من النشاط.

ثالثاً: المنهجية

تعتمد هذه المقالة على دراستين أجرتهما الباحثة، الأولى: تمت مع عدد من طلبة جامعة بيت لحم الذين شاركوا في عمل فرقة المسرح في الجامعة في الأعوام 2009-2012 فمنهم من تخرجوا، ومنهم من كانوا طلاباً وينهون دراستهم الجامعية. أما الثانية، فكانت مع مجموعة من الشباب الذين عملوا في مجال فن المسرح في مركز الرواد للثقافة والفنون في مخيم عابدة للاجئين، والتي ساهمت الباحثة - أيضاً - بالعمل معهم في عدد من أنشطتها المسرحية، ودراسة نوعية الخبرة التي عاشتها هذه المجموعة في صيف 2018. كما نلاحظ فإن الدراستين قد تمتا في مرحلتين زمنيتين مختلفتين وكل منهما تكمل الأخرى،

والأسئلة في الدراساتين كانت واحدة لأن الباحثة كانت تحاول أن تستكشف وتفهم طبيعة الخبرة التي يعيشها المشاركون في العمل المسرحي، وكل دراسة كانت تحاول أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

- 1 - ما طبيعة الخبرة التي عاشها الشباب خلال عملهم الفني والمسرحي؟
- 2 - كيف تساعدهم هذه الخبرة في حياتهم اليومية وفي مشاركتهم وتفاعلهم مع المجتمع؟
- 3 - إلى أي مدى يمكن أن تساهم هذه الخبرة في تطوير إمكانات المشاركة المجتمعية والمدنية؟ كيف يكون ذلك؟ ولماذا؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، فقد قامت الباحثة أولاً بدراسة هذه الخبرة مع طلبة جامعة بيت لحم الذين شاركوا في فرقة مسرح الجامعة، وبعد عدد من السنوات قامت بدراستها مع مجموعة شباب مركز الرواد، لم يكن الهدف من هاتين الدراستين هو عقد المقارنة بين نتائجهما، وإنما الغرض كان هو التعرف والفهم للخبرة من وجهات نظر متعددة من المشاركين.

في كل دراسة من هاتين الدراستين استخدمت الباحثة منهجية البحث النوعي، واعتمدت على التأويل والتفسير للمعلومات كعملية للفهم وإضفاء المعنى على ما طرحه مجموعات الشباب، فالدرستان كانتا استكشافيتين، وحاولت الباحثة خلالهما فهم الخبرة المسرحية للشباب، ولدورها في حياتهم وفي طريقة تفاعلهم مع زملائهم ومع الآخرين ضمن مجتمعاتهم المحلية. لذا فقد تم التعامل مع جميع المواد المدروسة كلاً على حدة، وتم تفسير العبارات التي تضمنتها إلى أصناف (Categories) مختلفة، وتم العمل عليها من أجل إيجاد العلاقة المشتركة فيما بينها ولجمعها وضمها في مواضيع عامة تسهم في توضيح معطيات خبرات المبحوثين.

أما العينة، فكانت قصدية فمجموعة طلبة الجامعة استهدفت جميع الطلبة الذين شاركوا في العمل المسرحيين الأخيرين لفرقة الجامعة عام 2012، وكان أغلب المشاركين في الأنشطة من الإناث، وذلك لأن مجتمع الجامعة تطفئ عليه نسبة الإناث قياساً مع الذكور، إذ بلغت نسبة الإناث في تلك السنوات 73 بالمئة من مجتمع الجامعة، وكان مجموع الذين تنطبق عليهم هذه الشروط هم ثمانية عشر طالباً/ة، وقد تم جمع البيانات من اثني عشر طالباً/ة وخريجاً/ة، واعتذر ستة من الخريجين عن المشاركة لأسباب تعود لسفرهم خارج البلاد، ولانتقال بعضهم إلى مناطق أخرى بسبب العمل أو الزواج، وكان عدد المشاركين في هذه الدراسة 9 من الإناث و3 من الذكور، وكان أفراد العينة من عدة تخصصات في

الجامعة مثل اللغة العربية، واللغة الانكليزية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم، والتربية، كما أنهم كانوا يسكنون في عدد من المناطق مثل القدس، وبيت لحم، والخليل.

أما في خصوص شباب مركز الرواد فقد أجريت معهم دراسة حول خيرات الشباب الفنية في مركز الرواد، وشملت الدراسة جميع الشباب الذين شاركوا في الأعمال الفنية خلال الثماني سنوات الماضية، وتم اختيار فئة الشباب التي كانت مشاركتهم لا تقل عن الثلاث سنوات متواصلة في مجال الفن، وقد شارك في الدراسة 16 فرداً من الذكور والإناث، بواقع 9 من الإناث، و7 من الذكور. في هذه الدراسة تم التركيز على المجموعة التي شاركت في العمل المسرحي من ممثلين وفنيين، وكانت المجموعة تمثل عدداً من الشباب من طلبة في الجامعات ومن عاملين في مجالات متعددة مثل التعليم، والتمريض، والعلاج الوظيفي وفي الأعمال المهنية والخاصة، المشاركين كان 6 منهم من سكان المخيم و10 كانوا من سكان مدن القدس وبيت لحم والدوحة. لهذا فقد تم استخدام التثليث (Tringulation) كطريقة عمل وذلك باستخدام أدوات بحث ومصادر معلومات متعددة، والتحليل المتقاطع للبيانات والاستنتاجات التي تم الحصول عليها، بهدف تحسين صدق نتائج الأبحاث (الصاعدي، 2018)

ولهذا، في الدراستين، تم استخدام نوعين من أدوات البحث وهما:

العمل على نطاق المجموعات البؤرية، وتم ذلك مع عشرة من الذين شاركوا مع فرقة جامعة بيت لحم في مجموعة واحدة، وأخرى تضمنت 16 من شباب مركز الرواد تمت في مجموعتين مختلفتين، وتركزت الأسئلة ضمن هذه المجموعات على مناقشة خبرة العمل في فرقة المسرح ومناقشة أبعادها الخاصة عليهم كأشخاص، ومناقشة علاقتها في حياتهم اليومية وتفاعلهم مع الآخرين؟ مع الطلب منهم التوضيح للكيفية والأسباب.

أما الأداة الثانية، فكانت المقابلة الفردية وكانت منظمة ومحددة وتم استخدامها مع جميع أفراد مجموعة الجامعة، ومع 10 أفراد من شباب مركز الرواد. وفي هذه المقابلات تم السؤال عن وصفهم للخبرة الفنية، وتحديد أهميتها والأبعاد الخاصة لخبرة العمل عليهم وعلى حياتهم اليومية، وتحديد ما تعلمه الأفراد منها. وقد تم التسجيل لمجريات المقابلات الفردية على أجهزة تسجيل بعد أخذ الموافقة من كل مبحوث، وبعد ذلك تم تفرغ هذه المقابلات بهدف تحليلها.

رابعاً: التحليل وعرض النتائج

من خلال دراسة مصادر المعلومات المختلفة في كل دراسة من الدراستين، وملاحظة الجوانب التي تم تكرارها في الأدوات المستخدمة فيهما، والتتبع لأنماط التصنيفات

المختلفة ولكل ما ورد في المصادر المتعددة ومحاولة ترتيبها في موضوعات معينة، فقد تم اكتشاف طبيعة العملية التي مرت خلالها مجموعات المبحوثين الذين شاركوا في خبرة العمل المسرحي، وأظهر التحليل أن هناك مردوداً إيجابياً على تطور الشباب وعلى تفاعلهم ومشاركتهم الفاعلة في المؤسسة ومع المجتمع المحلي. وبرز عدد من المحاور المشتركة بين الدراستين والتي ترتبط بشكل مباشر ووثيق مع المشاركة المجتمعية والمدنية، تمحورت في التطور ضمن:

- 1 - بعض الجوانب الشخصية؛
- 2 - مفهوم إيجابي للذات؛
- 3 - العلاقات ومهارات العمل مع الآخرين؛
- 4 - توجهات وأفكار جديدة؛
- 5 - تحمل المسؤولية؛
- 6 - المشاركة الفعلية.
- 7 - وفي ما يلي العرض والتحليل والنقاش لكل محور:

1 - الجوانب الشخصية

إن مرور مجموعات من الشباب بخبرة العمل في هذا المجال والنشاط الفني، أشار إلى حدوث تطورات في بعض الجوانب أو السلوكيات والتوجهات الشخصية والتي تجعلهم أشخاصاً مستعدين أكثر للتفاعل والتعامل بإيجابية مع أنفسهم ومع الآخرين. كان هناك تناول للجوانب الشخصية وللتطور الذي طرأ على المجموعتين، وبخاصة على الجوانب الجسمية وللمشاعر كجزء من عملية تربية الحبس والتي تعمل على أن يحبس فيها الشخص كل ما يرتبط به كإنسان من أفكار ومشاعر وأحاسيس وقدرات وإمكانات (Al-Yamani, 2005)، والتي عاشتها المجموعات في الماضي، والإحساس بالمحدودية وبفقدان الثقة كنتيجة لها... «تعمل على كسر الحواجز الموجودة، وكل الجبال الجليدية التي تمت تربيتنا معها، وهي عبارة عن العادات والتقاليد التي قام الأهل بتغذيتنا لها مع الحليب الذي رضعناه، فالفن بكل أنواعه وخصوصاً المسرح حطم عندي جميع هذه الجبال الجليدية...» (داليا، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

أكد معظم المشاركين أهمية هذه الخبرة في تطوير الإنسان وفي تطوير الجوانب الشخصية لديهم والإحساس في الثقة بالنفس، كذلك الجرأة، نتيجة للعمل المشترك مع الآخرين: «ما قبل المسرح كنت إنسانة خجولة جداً وأشعر بالإحراج، لم يكن بإمكانني بناء

صداقات كثيرة وكنت أنظر للناس من الخارج، ولكن بعد المسرح أصبح لدي الإحساس بالثقة والإيمان بنفسي... لقد تعلمت كيف أخرج لخارج الصندوق أو العلبة التي اختبئ فيها منذ مدة طويلة، لقد أعطتني الخبرة أنه يمكنني أن أكون نفسي. لقد أمدتني بالشجاعة والجرأة كي أكون أي شخص وأي شيء كان، وبأن أقف أمام عدد كبير من الناس دون الشعور بالخوف والرهبة...» (غريس، مجموعة بؤرية، مجموعة جامعة بيت لحم). خبرة المسرح تمكن المشاركين على ملاحظة أنفسهم ومن خلال العمل يقومون باكتشاف ما هو موجود لديهم وما هو غير موجود وما يمكن ومن طريق الخيال أن يكون، خلال هذه الخبرة يكتسب المشاركون فهم أفضل لمشاعرهم وأفكارهم وللبناء الاجتماعي الذي يعيشون فيه وأين هم من هذا البناء، هذا الإحساس بالوعي نحو الذات يعطي شحنة بالقوة والقدرة على مواجهة الآخرين في مواقف التضارب والصراع معهم (Boal, 2005).

هناك من عبر عن هذا التطور بطريقة توضح الثقة حتى مع شعورهم بالخطأ: «ساعدتني خبرتي على أن أبنى ثقتي بنفسي، وأن أتحدث أمام مجموعة من الناس وأن أعبر عن رأبي حتى وإن كان خاطئاً أو مختلفاً عن الآخرين، وألاً أشعر بالخجل حتى مع هذا الاختلاف، لأنني الآن لا أخشى أن أعبر عن الفكرة التي أريد توصيلها للآخرين» (كنعان، مقابلة فردية، مركز الرواد).

وأكد معظم أفراد المجموعتين كذلك على أبعاد خبرة المسرح عليهم، فأمدتهم بالقوة والشجاعة أثناء العمل، ومنحتهم شعوراً بالتفاعل مع الآخرين، ساهمت خبرة المسرح بجميع خطواته سواء على نطاق المجموعة أم الجمهور بتوفير الفرصة لهم بتطوير القدرة على مواجهة الآخرين، وفي التعبير عن آرائهم حتى وإن كان هذا الرأي خلاف رأيهم، وإن كانوا في موقع السلطة، مثل الأهل. وقد برز الإحساس بالقوة والتمكين لدى أفراد المجموعتين بوضوح. وقد وضع مينال أن المشاركة المجتمعية والمدنية: «تتشكل من عدد من العناصر منها ما يرتبط بالمعرفة والعمل والنشاط وعن طريق تمكين الأشخاص وتنمية الفكر...» (Menial, 1982: 365). إحساس المشتركين بالثقة بالنفس هو أساسي من عناصر التمكين وينتج من التطور في نظرة الشخص نحو نفسه وللتطور في إيمانه بنفسه وبالأفكار التي يطرحها وبأن له الحق في طرحها والدفاع عنها، وهذا يعدّ من الشروط الأساسية في تمكين الفرد ليقوم بالتواصل والمشاركة والعمل مع الآخرين بفاعلية. فقد أكد المشاركون أنّ خبرة المسرح توفر لهم الفرصة في تغذية شعورهم أو الإحساس بالنفس وبفهم ماهيتها وكيونتها. وهي من الخطوات الأولى من خطوات الوعي للذات ولقيمتها في المجتمع، ولاتخاذ خطوات إيجابية تجاه المشاركة فيه.

2 - مفهوم إيجابي للذات

من المواضيع التي برزت في حديث المجموعات ونقاشاتهم عن خبرتهم المسرحية كان تأثير هذه الخبرة في تطوير وعي أفضل للشخص وإمكانياته الخاصة وزيادة وعيهم الذاتي لأنفسهم كأشخاص، وبخاصة أن بعضهم أكد: «... لم أكن أعني قدراتي ولكل ما أستطيع القيام به... من خلال المسرح استطعت أن أفهم ما لدي من قدرات وصعوبات. ساعدني أن أبني معرفة ذاتية... وساعدني على أن أتخطى كثيراً من العوائق ما بيني وبين ذاتي، وأن أصل لوعي أفضل لها... أصبحت أشعر أكثر بتفكيري وبتحديد معالمه، وشعرت وكأنني أشاهد الصورة بكل وضوح...» (بلال، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم).

هذا الوعي دفع البعض إلى العمل: «... على تطوير شخصيتي من خلال كسر حواجز الخوف، الخجل، التوتر... فهي أيضاً تجربة ساعدت في تطوير ونمو شخصيتي للأفضل... وأسهمت بزيادة الوعي لذاتي بشكل أكبر» (مرام، مجموعة بؤرية، مجموعة الجامعة) وقد ساعدتهم خبرة المسرح على بلورة تصور أوضح عن الذات وساعدت عدداً منهم على تطوير توجه إيجابي نحو الذات، ونحو ما يمكنهم القيام به سواء أكان على نطاق الذات أم على نطاق المجتمع الذي يعيشون فيه.

هذه الخبرة التعليمية والمفتوحة وبكل أبعادها قد طورت لدى مجموعات الشباب وعياً ذاتياً ساعد في إدراك أفضل لقدرتهم وللقيمة الذاتية لديهم، لهذا نجد بأن هذه الجوانب قد ارتبطت في: «تعلم لتكون، وتعلم لتشارك الآخرين» كما ذكرها علي (1995) كجوانب مفقودة من التربية التقليدية.

وأكد المشاركون أهمية هذه الخبرة على حياتهم، وعلى تقديرهم للذات، وللعمل والتقدم نحو الأمام، لأن: «الإحساس بالأهمية والقيمة كشخصية مهمة، وهنا شعرت بالمسؤولية الكبيرة التي قمت بها. لقد عملت خبرة المسرح على التقوية وإعطاء الأساس للعمل والتفاعل مع الآخرين بطريقة مناسبة، وعملت على دعم شخصيتي من أجل المضي قدماً للأمام وللعمل على ما أريد أن أقوم به» (ميرنا، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم).

لقد أصبح عدد من الشباب يشعرون بقيمة الدور الذي يقومون به على نطاق الجامعة والمجتمع الذي يعيشون فيه، وبأهمية العمل الذي يقوم به الفرد هو إحساس ضروري من أجل الإيمان بالقدرة على العمل وعلى المشاركة في المجتمع. ظهر في هذا المحور الإحساس بالتقوية بشكل واضح لدى مجموعات الشباب، وهذا من المفاهيم التي طرحها باولو فرييري (Freire, 1972) وتلميذه بوال (Boal, 1979) كنتيجة للحوار والنقاش ما بين أفراد المجموعة مع بعضهم وللعمل والتجريب. لقد ظهرت طريقة تفكير جديدة لديهم وخصوصاً نحو أنفسهم، وأصبح لديهم تعريف واضح لأنفسهم، وهذا أمدتهم بالقدرة على

استخدام هذه القوة. وبروز هذا الجانب ليدعم جوانب التعلم لمشاركة الآخرين والتفاعل معهم وخصوصاً أن الفرد الذي لا يعي ويفهم ذاته، يعيش في وضع نفسي لا يسمح له بفهم الآخرين والتواصل والتعامل معهم لأن معرفة الآخر تبدأ أولاً بمعرفة الشخص لنفسه. فالوعي الذاتي وفهم الذات يوفران للإنسان إحساساً بالأمان يساعده على الانتباه للآخرين وفي العمل معهم ومن أجلهم، إدراك الذات وبمختلف جوانبها والإحساس بها وبقيمتها يعد جانباً مهماً في بناء هوية الفرد الخاصة، وفي تفاعل الفرد ليصبح قادراً على التحرك نحو الآخرين والتفاعل معهم دون أي تردد.

3 - تطور العلاقات ومهارات العمل مع الآخرين

تتسم الفرصة التي يوفرها العمل في المسرح بالمشاركة مع مجموعة مختلفة من الناس، وتوصف بأنها مفتوحة في مجال عام، وتساعد الإنسان على إظهار تميزه وإدراك كينونته بالمقارنة مع الآخرين، هناك من اعتبر أن هذه الأنشطة ساهمت مباشرة في تغيير شخصيتهم، وتوسيع علاقاتهم الاجتماعية: «كنت أعتبر نفسي فعالاً في المجتمع بنسبة تقل عن 20 بالمئة والسبب يعود إلى أنني كنت وحيداً، وكان يحيط بي حاجز ولم يكن لدي الرغبة في التعامل مع المجتمع وفي الانخراط فيه... ولكن مع الدخول في عالم المسرح وتعاملي مع المجتمع ومع الطلبة المنضمين للفرقة... أشعر أن الثلاث سنوات من العمل في المسرح عمل نقلة نوعية وكبيرة تعادل الـ 20 أو 22 سنة التي عشتها طوال حياتي... من ناحية اجتماعية، ومن ناحية الانفتاح والتعامل مع الناس» (بلال، مقابلة فردية، مجموعة جامعة بيت لحم).

هذا يوضح طبيعة النقلة من فرد منعزل إلى وضع جديد يقوم على التفاعل والعمل المشترك مع الآخرين، أظهرت هذه الخبرة قوة الأثر الذي تتركه على نفسية مجموعة الشباب وطريقة تفكيرهم، وتبرز أبعادها على مجتمعهم وعلاقاتهم مع الآخرين، وقد تمثل هذا من خلال التفكير المشترك والعمل مع المجموعة، ووضوح التطور في مهارات الحوار والنقاش والتفاعل مع المجموعة والتي تعدّ من أساسيات وآليات العمل الديمقراطي التي ذكرها عبد السادة (2012) الذي يرى أن هناك رأياً للشخص كما للآخرين وأصبح: «... لدي القدرة على الأخذ والعطاء وبأن أتعامل مع الآخرين بالرغم من الاختلاف معهم سواء في الجنس أم الأفكار» (إكرام، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم)، ومنهم من اعتبر بأن للآخر الحق في أخذ كل: «... الانتباه والاهتمام والاستماع لهم...» (مراد، مقابلة فردية، مركز الرواد). ساعدتهم الخبرة على تعلم كيفية: «... التعامل مع الآخرين من حولي وكيف يمكن أن أستخدم أفضل الطرق للتواصل والاتصال مع الآخرين ولتحقيق تواصل وتفاهم أفضل ما

بيني وبين الجميع من زملاء وأهل وجيران وأصدقاء» (أميرة، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم). وهذا يعكس تطور القدرة لدى المشاركين على التفاعل وبناء الجسور مع الآخرين.

ساهمت الخبرة في توسع العلاقات وتحسين إمكانات التواصل معهم وفي العمل من منطلق «ديمقراطية الثقافة» كما ذكرها شقير (2013) وفي: «تعزيز مفهوم التواصل بين الجنسين سواء أكان ضمن نطاق التعليم أم الحياة العملية والعلمية، وذلك من خلال التواصل مع مختلف الثقافات والتخصصات» (مهتاب، مجموعة بؤرية، مجموعة الجامعة). ظهر قبول للآخر واحترام لهم ولآرائهم وتقدير للاختلافات، وخصوصاً أنه لم يكن لديهم المعرفة أو الوعي قبل هذه الخبرة بوجود الآخر من حولهم «... تعرفت إلى أفراد مختلفين من نواح متعددة سواء في الأفكار أم في الآراء والدين. كان من الصعب في البداية التأقلم مع الآخرين، ولكن مع زيادة النشاطات في المسرح، وبمشاركة الجميع في النقاش، والتدخل من قبل الجمهور في العمل الذي كنا نقوم به تعلمت أن لكل شخص رأيه الخاص والذي عليّ احترامه واحترام رأيه ومعتقداته وعدم السعي لتغييرها أو التأثير فيها إلا إذا كانت في مصلحة ذلك الشخص...» (إكرام، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

تم طرح العديد من الأفكار والآراء في العملية الإبداعية والتي يمكنها المساهمة في تطوير فهم أفضل للاختلافات وبطريقة منتجة وإيجابية، إنها عملية خاصة في الحوار الديمقراطي وفي تطوير فهم أفضل لدينامية العمل الجماعي ضمن قضايا قد تكون حساسة ومعقدة، وقد تترك كل من يشارك فيها بإحساس قوي وإيجابي نحوها (Weinstein and West, 2012; Kennelly, 2006).

أشار عدد منهم إلى امتلاك: «... الجرأة بأن أقف وأقول لمديري بأنهم خطأ وأن أقولها بأسلوب تفاوضي مناسب. مثلاً: أقول إن هذه الطريقة أحسن من تلك. أصبح عندي مهارات جيدة في التفاوض وهذا جانب أصبحت معروفاً فيه لدى جميع من أعرفهم» (وائل، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم). وهناك من واجه مواقف تؤكد الجرأة في التعامل مع ذوي السلطة: «... كنت قادرة أن أواجه مجموعة من طلبة مجلس اتحاد الطلبة، كانوا قد أخبرونا في يوم سابق بأن هناك إضراباً في ذلك اليوم يبدأ في الساعة الحادية عشرة صباحاً وبأن محاضرات الصباح ستمضي كالمعتاد، عند حضورنا في الساعة الثامنة صباحاً للمحاضرات قرر المجلس بدء الإضراب من الصباح وحاولوا إخراج الطلبة من المدرج، وكنا حوالي 120 طالباً، رفضت هذا التصرف وأكدت ضرورة التخطيط في العمل...» (ناريمان، مقابلة فردية، مركز الرواد).

ظهرت القدرة لدى البعض منهم على تمييز ما يرتبط بهم وبحقوقهم: «... لا يوجد من يمنعني من التعبير عن رأيي سواء أعجبه أم لا... وفهمت بأن عليّ أن أدافع عن حقوقي،

وأمنع أي شخص يحاول التعدي على هذه الحقوق، وعلى الآخرين احترام هذه الحقوق كما عليّ احترام حقوقهم» (كنعان، مقابلة فردية، مركز الرواد).

نلاحظ بأن هناك تطور في العقلانية و«الوعي الناقد» (Freire, 1972؛ عبد السادة، 2012) لدى مجموعات الشباب كعناصر فاعلة في مجتمعهم. وظهر لديهم وعي متزايد بأهمية دورهم فيه، ويعكس هذا المحور عدداً من مبادئ تربية التحرير والتربية المدنية والديمقراطية، وبخاصة أنها - أي الديمقراطية - كما طرحها سبيزيو (Spiezio, 2009) هي أساساً ظاهرة اجتماعية توضح كيف يمكن للأفراد أن يكونوا مرتبطين معاً، وكيف يتم التفاعل فيما بينهم بما يسمح لكل شخص بممارسة حريته في التفكير والتعبير والعمل بطريقة لا تتعدى على حرية الآخرين، ساهمت خبرة المسرح في تطور مهارات في العمل مع الآخرين وتوجهات وآراء تدعم إمكانات المشاركة المجتمعية والمدنية لدى المجموعة، هذا النوع من العمل والمشاركة المسرحية كانت محرراً مهماً لفهم وتطبيق مفهوم الديمقراطية بأبعاده المختلفة وهذا يساهم في تطور المشاركة المجتمعية والمدنية وخصوصاً أن هناك علاقة وتعزيز متبادل ما بين الديمقراطية والمشاركة المدنية بحسب ما طرحه شقير (2013). فالصلة وثيقة ما بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، فمتى ما تم فهم أسس الديمقراطية والعمل عليها من طريق التعبير عن الرأي واتخاذ القرارات سواء في عملية التدريب على العمل المسرحي أو حتى أثناء عملية العرض للعمل الفني ومشاركته مع الآخرين، فإن هذه العملية تعطي فكرة واضحة عن الواقع وبكل ما يرتبط به من معطيات. من طريق المسرح يتم استخدام الحوار والتفاعل الحر بين الآخرين في مختلف مراحل العمل، ويتم العمل به من أجل استكشاف العالم الذي يعيش فيه الشخص وعلى اكتشاف جذور تلك المشاكل وتطوير عملية منتظمة من الدراسة لفهم الأمور وكل ما يرتبط بها من مؤثرات (Fuller, 2005). هذه العملية تعزز مفاهيم الديمقراطية وكيفية عملهم ومشاركتهم على تطبيقها في مختلف قطاعات المجتمع المدني وصولاً إلى القطاع السياسي.

4 - تطور توجهات وأفكار جديدة

أشار معظم الذين شاركوا في الدراساتين إلى أن العمل في المسرح أخذهم للمجتمع وأثار انتباه المجموعة لكل ما هو موجود فيه من قضايا، وأعطاهم للعمل والبحث عن القضايا الهامة والشائعة في المجتمع، والانتباه: «... لمواضيع لم أكن اهتم بها لا في صغري ولا في شبابي. لقد فتح المسرح لي أفقاً متعددة لرؤية قضايا والاهتمام بمواضيع كثيرة، وإنما بمنظور واسع وعميق، مثل: المواضيع التي تتعرض لها الفتاة وبخاصة عندما تبلغ سن المراهقة كمواضيع التحرش الجنسي، ومشاركتها في المجتمع وطبيعة الدور الذي تقوم به في المجتمع» (دعد، مقابلة فردية، مجموعة الجامعة).

هذا النوع من العمل قد أتاح الفرصة لمجموعات الشباب بالإحساس بقضايا المجتمع المحلي وبقضايا المجتمع بصورة عامة، وسمحت لهم بأن يجدون أنفسهم يعملون مع مجموعات من الناس يعبر كل شخص منهم عن توجهات وأفكار مختلفة ومتعددة ومنها ما ينسجم أو يختلف مع أفكارهم الخاصة (Fuller, 2005). لذا نجد أن البعض منهم قد أشار إلى الوعي نحو: «أفكاري وقيمي وآرائي نحو كثير من الأمور التي لم أكن أعياها من قبل، لقد أسهم في تطوير نظرتي وتوجهاتي نحو العالم فأصبحت أنظر إلى الأمور بشكل مختلف، وأصبحت نظرتي للكثير من الأمور أوعى عمّا كنت عليه سابقاً» (أميرة، مقابلة فردية، مجموعة الجامعة).

كما وساعدهم هذا على: «المشاركة وإبداء الآراء واتخاذ القرار، وذلك اكتسبته من خبرة الآخرين الذين كانوا يشاركون معي في المسرح... أصبح لي استقلالي الخاص، وخصوصاً في طرح الآراء واتخاذ القرارات الخاصة والمرتبطة بي وبحياتي كفرد» (ميرنا، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم).

هذا التطور يعكس معرفة أفضل في جوانب المعرفة في القضايا الاجتماعية، وفي فهم للعالم الذي يعيش فيه أو يعيش معه الإنسان (Freire, 1972)، وأصبح الفرد يدرك هذا العالم ويشعر بالقرب منه ومن معرفته له. نتيجة هذا الوعي ظهر تطور في عدد من آليات العمل والتي تفعل المشاركة المجتمعية والمدنية لدى مجموعات الشباب في الدراستين مثل: «إدراك أن العالم ليس المكان الذي نعيش فيه فقط... العالم كبير وواسع... يعني أنت ممكن أن تتعلم في أي مكان... وممكن أن تكون موجود فيه بحيث تفيد وتستفيد في الوقت نفسه...» (محمد، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

وأصبح هناك إحساس على أن: «... وأصبحت أشارك في جميع أنشطة الدراما والمسرح في نطاق الجامعة، ومع طلبة الإعلام كنت أشارك بتمثيل عدد من أفلامهم الموجهة للمجتمع، وساعدتهم في اتخاذ خطوات عملية وتقوم على العمل والتغيير...» (ساجدة، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الخبرات عكست التطور الذي طرأ على المجموعة وبخاصة الشباب اللواتي يواجهن «... الكثير من التحديات... والتي تمكنت من التغلب على معظمها؛ لأن الإنسان لا يستطيع الانسلاخ عن الثقافة الموجودة، إلا أننا في هذه الثقافة، إما أن نقوم بتغيير ما يمكننا تغييره، أو أننا نمشي معها، ونبقى مثل القطيع...» (ساجدة، مجموعة بؤرية، مركز الرواد). وظهر انعكاس الخبرة على هذه المجموعة وعلى الوعي بأهمية دورهن في العمل على التطوير والتغيير في المجتمع، باعتبارهن عنصراً مهماً في عملية التغيير.

وقد أصبحت هناك أفكار وتوجهات أخرى جديدة حول طبيعة دورهم: «بالنسبة للمرأة كانت فكرتي عنها هي الفكرة التقليدية فالمرأة لزوجها وبيتها وأسرتها، ولكن المسرح والعمل الذي قمنا به ساعدني في تطوير فهم وتوجه أفضل وأصبحت أؤمن بأنه يجب أن يكون لها رأي ووظيفة أو عمل تقوم به في المجتمع. لذلك صممت على أن أقوم بالعمل في المجتمع وعلى تطوير وإفادة الناس من خلال العمل...» (إكرام، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم). وأن يكون عدد منهم: «... فعلاً ومشاركاً في الجامعة في أمور أخرى بعيدة من الجوانب الأكاديمية، وبالإمكان إحداث التغيير داخل الصرح الجامعي والمساهمة في إيصال الأفكار إلى الآخرين، فأصبحت أقدم للصرح الأكاديمي والطلاب الآخرين، وبالمساواة مع ما يقدم لي داخل الجامعة، فالعملية التعليمية أصبحت متبادلة، فأنا أتعلم وأنا أشارك بخبراتي وأسهم في التغيير الذي تنشره الجامعة» (بلال، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

وإذا ساعدت خبرة المسرح المشاركين على تجاوز المفهوم التقليدي لدور المتعلمين، وتوفر لديهم فهم أعمق وأوسع للدور الإيجابي، وفي اتخاذ القرار في القضايا المرتبطة بهم وبحياتهم، وظهر لديهم نوع من الانتماء للمؤسسة وللمجتمع مما سمح لهم بأداء دور فعال فيهما قائم على المشاركة في الحياة العامة (عبد السادة، 2012؛ منتدى شارك الشبابي).

بعضهم أظهر فهمًا ووعياً أكبر في المشاركة المدنية وفي ممارسة حقهم في التصويت والاقتراع عبر مسألة الانتخابات الجامعية، وضرورة المشاركة في هذه العملية حيث إن بعضهم أشار إلى قلة المعرفة والخبرة بماهية هذه العملية، وبمدى أهميتها لهم ولغيرهم من الطلبة قبل خبرة المسرح: «لم أكن على معرفة بعملية الانتخابات، وما يقوم فيها الشخص من أعمال، ففي السنوات الأولى من حياتي الجامعية لم أشارك بعملية الانتخابات لمجلس الطلبة، ولم أعط أي أهمية أو انتباه لذلك، ولكن بعد انضمامي للمسرح والمشاركة في العمل بمناقشة قضية مشاركة الطالبات في مجلس الطلبة أصبحت أشعر بضرورة مشاركتي في عملية التصويت وأهميتها، وأصبحت مقتنعة بضرورة القيام بهذا الدور، وبأن رأيي مهم ويجب أن أثبت هذا الرأي من خلال المشاركة في الانتخابات...» (نتالي، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

وقد ازداد الوعي لدى عدد منهم نحو الحق في الانتخابات والشعور بحرية أكبر في اختيار من يجدونه مناسباً، ومنهم من انتبه إلى قضايا لها علاقة بالوضع السياسي وبالمشاركة السياسية، إذ إنها طورت لديهم: «... طريقة تفكير مختلفة، وللاهتمام بمرحلة ما بعد التحرير للوطن بأن يكون عالمنا قائماً على الديمقراطية والاحترام والعدل والمساواة وحقوق الإنسان... ساعدت على فهمنا لواقعنا، ونحاول جاهدين للعمل على تغييره من طريق كسب ثقة الناس بقدراتنا ومن منطلق قناعاتنا بأفكارنا» (محمد، مقابلة فردية، مركز الرواد).

وكذلك كان هناك تطور في درجة الوعي لدى مجموعة الشباب وبخاصة في المشاركة وكأفراد ينتمون إلى المجتمع الصغير وللمجتمع الفلسطيني الكبير. برز لديهم تطور في الوعي لحق التعبير الحر عن الرأي وعن ممارسة مبادئ مهمة ترتبط بشكل مباشر مع المجتمعات المدنية والديمقراطية على نحو ما وضعه نوريس (Norris, 2005) عندما تحدث عن كيفية إدخال طلبة الدراما والمسرح لمفاهيم الديمقراطية، فكان هناك ثمة جوانب كثيرة ترتبط بالمواطنة ويمكنهم تعلمها خلال التفاوض والحوار وبناء فهم مشترك، والتعاون والمشاركة والتي تعتبر من متطلبات المشاركة بشقيها المجتمعي والمدني. في هذا النوع من المسرح يقوم المشاركون بالبحث عن القضايا المختلفة والتي ترتبط في حياة أفراد المجتمع أو تحديد القضايا الشائعة والمرتبطة فيهم وفي التأثير والاضطهاد السلبي نحو أي طرف من الأطراف فهم يشاركون في البحث وفي تجميع المعلومات وفي محاولة تحليلها ومحاولة استكشافها من خلال التمثيل الارتجالي المخطط أو غير المخطط فهم يشاركون بفعالية ونشاط في تفسير وتوضيح واستكشاف جوانب القضايا المجتمعية (Boal, 1979; Fuller 2005). وهذا ينعكس على تطوير الوعي بالواقع الذي يعيشون فيه، كما أنهم يمارسون دور من يقوم بالعمل على إثارة وعي الآخرين، هذا النوع من الخبرة يساهم في الإحساس بالانتماء إلى هذا المجتمع وبتخاذ خطوات من أجل التطوير والتغيير فيه.

5 - الإحساس بالمسؤولية

شعر عدد من المشاركين بالإحساس بالمسؤولية تجاه أنفسهم وأموال حياتهم، وهناك من أصبح يشعر بهذا الدور والمسؤولية تجاه الأشخاص الآخرين: «... كمشاركة المرأة في الانتخابات أصبحت أبادر إلى طرح هذه الفكرة أمام الأصدقاء والزميلات لمناقشتهم في الموضوع وتوعيتهم... وكنت أعمل على تطوير أفكارهم من خلال المناقشة، وإعطاء الحلول للمشاكل التي كانوا يضعونها عائقاً أحياناً أثناء الحوار» (مرام، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم). ومنهم من أصبح يشعر: «بأن هناك نقصاً في المعرفة لدى أفراد أسرتي أو أهلي، فإنني أعمل على توعيتهم وإثارة انتباههم للقضايا الموجودة من حولنا...» (رنال، مجموعة بؤرية، مركز الرواد). من طريق التمثيل الارتجالي يقوم المشاركون بالتفكير والعمل على التفكير بمستوياته المتعددة ويتخطى جميع القيود التي ترتبط بكل ما هو واقعي ومنطقي، وهذا يساعد المشاركين على تطوير فهمهم واستيعابهم لمجريات الأمور ضمن الواقع الذي يعيشون فيه، وقد ولد هذا لديهم إحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، وتجاه: «إحداث تطوير أكبر في المجتمع الذي أعيش فيه، وذلك من خلال ما نقدمه من طريق المسرح. إن هذا يعطي دافعاً وأملاً لتغيير المجتمع وتفكيره وتوصيل الأفكار بمسرحية يمكن أن يفهمها الجميع وتقدم دون الإحساس بالملل من قبل المشاهدين» (آية، مقابلة

فردية، جامعة بيت لحم). هناك من شعر بالمسؤولية: «تجاه مجتمعي وتجاه الآخرين والعمل مع الناس...» (كنعان، مقابلة فردية، مركز الرواد). أدركت مجموعة الشباب أن المسرح من الأدوات الممكن استخدامها في عملية التطوير والتغيير في المجتمع كما أن منهم من أدرك أهمية دورهم كمواطنين فلسطينيين وعليهم: «القيام بالعمل على الحفاظ على مجتمعي، والعمل على تطويره من خلال التوعية لكل من هم من حولي عبر المواضيع كانت تطرح في اللقاءات، وأصبحت أنا من أبادر ولا أنتظر من يبادر في العمل. وكذلك أدركت أن لكل مشكلة حلاً ولكل شيء له بداية، فأصبحت أنا من يبدأ، أو من يقوم بنشر الوعي، ولا أنتظر الآخرين للقيام بهذا...» (نتالي، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

إن إدراكهم للواقع ولتفكيرهم في القضايا الموجودة فيه ساهم في تطوير جوانب ترتبط في المواطنة وحسهم بالمسؤولية تجاه المجتمع، وبرز نوع من المشاركة الواعية في العمل على التغيير مما يعكس نموًا واضحًا في المهارات التي تبرز قدراتهم كعناصر فعالة في عملية تطوير مجتمعهم (شقير، 2013؛ عبد السادة، 2012). كان لخبرة المسرح دورًا في تطوير حس الفرد كمواطن يعيش وينتمي لمجموعة الناس يعيش معها وللمجتمع الذي يعيش فيه، وأن يدرك بأن له دورًا مهمًا في العمل على تغييره.

6 - المشاركة الفعلية في المجتمع

تشير البيانات إلى أن الأجواء المفتوحة في العمل المسرحي سمحت للمشاركين بممارسة قدرتهم، وكوّنت لديهم قدرة أكبر على النقد لأنفسهم وللآخرين، وعملوا على تطوير آرائهم الشخصية نحو العديد من القضايا، ويعدّ هذا مطلبًا أساسيًا في خلق العقل المنفتح والمتحرر، لهذا نجد أن هناك من شعر بأن العمل مع فرقة المسرح قد أسهم في تطوير علاقته مع المجتمع، إذ شعر عدد منهم بالاقتراب أكثر من المجتمع والاحتكاك به بعيدًا من العزلة بحيث: «... يصبح الإنسان أقرب إلى مجتمعه وإلى الناس بشكل عام، وللشارع بشكل خاص. إنه يمنح الإنسان شعورًا بالرغبة في مساعدة الآخرين، ولكن أنا نفسي موجودة ويجب الاهتمام بهم، وهذا يعتبر مهمًا جدًا لي من أجل أن أكون موجودة كإنسانة (أميرة، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم). علّمت خبرة المسرح عددًا منهم على: «المشاركة والعمل مع الناس ومساعدتهم بحسب ما يحتاجون إليه» (كنعان، مقابلة فردية، مركز الرواد). في هذا النوع من المسرح لا يوجد مجال لفرض أي فكرة على المشاهدين والناس لديهم الفرصة في التجريب لجميع أفكارهم وللتدريب على جميع الإمكانيات ولتوضيحها من خلال العمل، أنه ليس من دور المسرح أن يظهر أو يعرض الإمكانيات الصحيحة للحل وإنما من طريق هذا العمل يتم تقديم السبل التي من خلالها اختبار لجميع الإمكانيات الممكنة كما عرضها بوال (Boal, 1979). لذا هذا النوع من العمل ساهم في تطوير: «فهمنا لواقعنا ولمعرفة طبيعة

ونوعية القضايا الموجودة في الواقع الذي نعيش فيه... وإلى ما يحتاج منها إلى العمل والتطوير» (محمد، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

وساهم في تطوير نوعية المشاركة التي أصبحوا يقومون بها في المجتمع الذي يعيشون فيه من حيث: «... طرح أفكاره وأهمية مشاركتي في القرارات داخل المجتمع والمساهمة في تغييره، هذا الأمر بني من الأساس على استهدافنا وعملنا على قضايا حقيقية مرتبطة في الواقع المعاش والذي نعيشه نحن أيضًا» (بلال، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

وقد أثارت المشاركة في العروض المسرحية والتفاعل مع الجمهور وعيًا أفضل، وأسهمت في تطوير اهتمام ودافعية نحو التغيير والتطوير في المجتمع، هذه الدافعية تحولت لدى بعضهم إلى طاقة منتجة وإلى عمل يقوم على المشاركة الفعلية وعلى العمل الطوعي مع الجيران والأصدقاء، وعلى نطاق المؤسسات المجتمعية بحيث: «أصبحت في نطاق العمل الذي أقوم به كمعلمة أعي مدى أهمية عمل نشاطات لامنهجية مع الطلبة فهي تسهم في تطوير الفرد وتطوير أفكاره حول مواضيع مختلفة، لذا أصبحت أقوم بقيادة أنشطة لامنهجية يتخللها جزء من تدريبات المسرح مع طلبة المدرسة التي أعمل فيها» (مرام، مجموعة بؤرية، جامعة بيت لحم).

نجد أن مجموعات الشباب قامت بتجريب الخبرة بشكل مباشر ومع مجموعات مختلفة من الناس، وكما هو معروف فالتعلم الأقوى والأجدي الذي يتم من طريق الممارسة والاختبار والتجريب (McIntosh and Yoniss, 2010). إن المسرح هو من البدائل المبدعة والتي تقوم على المشاركة وتحقيقها على أرض الواقع، ومن الممكن أخذها بغية خلق عالم جديد يتسم بالحرية والعمل والنشاط، ويحمل في ثناياه مفاهيم العدل والمساواة، إن هذا النوع من العمل يقوم على إعداد الشباب لأن يكونوا قوى تعمل على التغيير والتطوير والتنمية في المجتمع.

لقد ساهمت هذه الخبرات في أن يقوم بعضهم: «بالعمل التطوعي داخل المجتمع بهدف التغيير والتطوير، فالفكرة التي سعى لها وهي التغيير انتقلت معنا إلى المجتمع الكبير وساهم في تطوير مقدرتي على العمل ضمن المؤسسات المدنية وفي تعزيز شخصيتي ومقدرتها على التواصل والعمل مع الآخرين، مثل: العمل مع مجموعات الشباب من جمعية سلوان على بناء النصوص المسرحية والتحضير لأعمال مسرحية، والاهتمام بالآخرين وتشجيعهم وتحفيزهم على خوض التجربة، وعلى التعبير الحر» (بلال، مقابلة فردية، جامعة بيت لحم). منهم من كان متطوعًا في أكثر من مؤسسة قائمة على «... أن نعمل على أكثر من جانب ومرتبطة في حياة الناس. عملت على إنشاء راديو مجتمعي اسمه «راديو مفتاح» حتى يكون منبرًا لكل الشباب اللاجئيين، وتقوم الفكرة على مجموعة تسجيلنا ونبثها من

طريق الإنترنت، حاولنا تطوير الفكرة بإدخال وحدة إعلام وعمل مواد مصورة وعرضها على الناس على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف توجيه رسالة سواء توعوية أم إعلامية...» (محمد، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

هناك من ظهر لديهم الحماس للمشاركة في العمل التطوعي، وبدأوا بالقيام به من خلال التوجه للمجتمع المحلي بغية المساعدة في القيام بالأعمال التطوعية: «داخل الجامعة وخارجها وفي نادي العلاقات الدولية، انخرطت في العديد من الأنشطة في الجامعة، وأصبح الجميع يعرفني حتى لو أنني لا أعرفهم، وكان سؤالهم لي كيف تستطيعين القيام بكل هذه الأعمال والأنشطة...» (ناريمان، مجموعة بؤرية، مركز الرواد).

قام هذا العمل بشحن نشاطهم ودافعيتهم للعمل الطوعي، وازداد الشعور لدى معظم الشباب بالانتماء وبالعمل من أجل تطوير المجتمع ومن أجل مساعدة الآخرين وتقديم ما يمكنهم تقديمه لهم، لقد تم تقديم الخدمة للآخرين على مختلف فئاتهم من شباب وأطفال ومسنين، وكان هناك مبادرات ذاتية وأحياناً بدعوة الآخرين للمشاركة والإسهام في هذه المبادرة.

تجدد الإشارة إلى أن مختلف الجوانب التي طرحت من قبل مجموعات الشباب كجوانب تطور نتيجة خبرة المسرح لها علاقة في تفعيل المشاركة المجتمعية والمدنية لديهم، وهذا يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بجوانب ذكرها كوليشن للمشاركة المدنية (2005) عندما وضح بأنها قد تتضمن واحدة أو أكثر من الجوانب التالية: «التعلم من الآخرين والذات والبيئة لتطوير جوانب المعرفة في القضايا الاجتماعية، تقدير الاختلافات والعمل على بناء الجسور مع الآخرين، وأخذ دور نشط في العملية السياسية، والمشاركة بنشاط في الحياة العامة والعمل على حل المشاكل العامة والخدمة المجتمعية، واتخاذ دور قيادة أو أدوار عضوية في المؤسسات وتطوير الإحساس في الآخر والتعاون معه، والتحلي بالأخلاق والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وتشجيع العدالة الاجتماعية محلياً وعالمياً...» (كما ورد في 9: 2009). فالمرح كطريقة تستخدم في التربية تعطي الفرصة للمشاركين في العمل، والاتصال والتعبير والتمثيل القائم على معطيات الموقف وعلى ما هو مطروح فيه، هذا النوع من التربية تقوم على الإيمان بالإنسان وبأهمية مشاركته في تطور وتقديم المجتمع الذي يعيش فيه.

خاتمة وتوصيات

المسرح أداة من أدوات العمل مع مجموعات الشباب، حيث استطاعت هذه المجموعات على تطوير معرفتهم ومهاراتهم وتوجهاتهم تجاه أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه.

هذه الخبرة وفرت لهم فرصة في التفاعل مع العالم الموجودين فيه، وعلى تطوير وعيهم ودورهم أيضاً في هذا العالم.

أظهرت النتائج العديد من المؤشرات التي تشير إلى فعالية المسرح في تقديم نموذج إيجابي لتربية الحرية، والتي تقوم على تفعيل دور المتعلم في البحث والاستكشاف وحل المشاكل وبخاصة المرتبطة بالواقع الذي يعيش فيه، واستخدام الحوار والنقاش والتفاعل مع العالم كمبدأ أساسي في تناول هذه القضايا وتحليلها وطرح حلول لها. تشير هذه الخبرة إلى التطور في مفاهيم المشاركين وتوجهاتهم وممارساتهم بشكل يرتبط مباشرةً في مشاركة الشباب المجتمعية والمدنية.

في رأيي أن المجتمع الفلسطيني بأمرس الحاجة إلى العمل على تبني هذا النوع من العمل مع مختلف الفئات وخصوصاً فئة الشباب، على أن يتم ادخالها في عملية التعلم والتعليم بشقيها المنهجي واللامنهجي، وأن يتم العمل على تطوير معرفة ومهارات جميع العاملين في مجال التربية والتعليم الرسمية وغير الرسمية في العمل على استخدام الفنون الأدائية.

كما وتحتاج مختلف المؤسسات العاملة في مجال الفنون وخصوصاً الفنون الأدائية منها، إلى تبني هذا النوع من المسرح واستخدامه في مشاريع فنية تعالج قضايا مجتمعية وتستهدف قطاع الشباب ومختلف فئات المجتمع.

من ناحية أخرى نجد أن هذه المؤشرات غير كافية للتأكد من حقيقتها، وبخاصة أن هذا العمل هو من الأعمال القليلة في مجال البحث العلمي، وفي عالم الشباب الفلسطيني. لذا هناك حاجة إلى القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث الأخرى المرتبطة في مجال فنون الأداء والمسرح لدراسة مدى فعاليتها في حياة المتعلمين كأطفال وشباب مشاركين بها، وكطاقم عامل فيها. نحتاج إلى دراسة مختلف الفعاليات، والتي تقوم على تحقيق التجدير لتربية التحرير، وفي تحقيق مبادئ الشراكة الوثيقة والناجحة مع مختلف عناصر المجتمع، وتقديم كل أنواع الخدمة الممكنة من خلال المؤسسات التربوية بهدف تحقيق التغيير الإيجابي والفعال لمشاركة الشباب في بناء وتقديم المجتمع الفلسطيني.

المراجع

أبو جبارة، حسام فتحى (2009). «تربية الحرية عند باولو فرييري: الأخلاق والديمقراطية والشجاعة المدنية». نشرة كنعان الإلكترونية: السنة 9، العدد 2112. <<https://kanaanonline.org/2009/12/26/>> (تاريخ المشاهدة في 20 كانون الثاني/يناير 2020).

بن عودة، نصر الدين (2017). «المعوقات التي تعترض مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي». مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ص 155 - 174.

- بوال، أوغستو (2010). المسرح التشريعي: استخدام العرض المسرحي لصنع السياسة. ترجمة وليد أبو بكر. رام الله: مسرح عشتار، مركز مسرح المضطهدين، فلسطين.
- جرموني، رشيد (2014). «المنظومات التربوية العربية بين مظاهر الأزمة وتحديات المستقبل». مجلة عمران: السنة 3، العدد 3، ص 83 - 102. <<https://omran.dohainstitute.org/ar/issue030/>> Pages/IssueHome.aspx (تاريخ المشاهدة 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). «الإحصاء الفلسطيني: يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي». <<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID>> (تاريخ المشاهدة 10 نيسان/أبريل 2019).
- سلامة، بلال (2017). «تسعة وستون عاماً على النكبة: الثقافة السياسية وتمثيل لاجئي مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة». مجلة عمران، السنة 6، العدد 22، ص 59 - 91.
- شكير، سيدريك (2013). الادماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي. بيروت: منظمة الامم المتحدة للعلم والتربية (اليونسكو)، <<https://bit.ly/3gBI2CD>>.
- شيتور، شيماء (2015). «الاتجاه السياسي في المسرح العربي: «مسرحية الملك هو الملك» سعد الله ونوس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.» (رسالة ماجستير غير منشورة على الرابط). <<https://bit.ly/3q8Ek6I>>.
- الصاعدي، أحمد بن عيد بن براك (2018). «دور استراتيجية التثليث (Tringulation) في تجويد الأبحاث العلمية في مجال تكنولوجيا التعليم». المجلة الدولية المتخصصة: السنة 7، العدد 9، ص 68 - 78، على الرابط، <<https://bit.ly/3iQMNCQ>> (المشاهدة في تاريخ 30 حزيران/يونيو 2020).
- عبد السادة، أساور عبد الحسين (2012). «الشباب والمشاركة المجتمعية: دراسة ميدانية في جامعة بغداد». مجلة البحوث التربوية والنفسية: العدد 32، ص 21 - 54. على الرابط <<http://jperc.uobaghdad.edu.iq/index.php/jperc/article/view/603/518>> (المشاهدة في تاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).
- علي، سعيد اسماعيل (1995). فلسفات تربوية معاصرة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (عالم المعرفة: 198).
- عودة، رمزي (2017). المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق. بيت لحم: مؤسسة ملتقى الطلبة.
- القطايفة، محمود (2009). «تأثير التعليم والإعلام على الشباب في الأراضي الفلسطينية». في: عمر رجال (محرر). الشباب: قضايا... وموضوعات. رام الله: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية - شمس.
- منتدى شارك الشبابي (2014). المساءلة المجتمعية والمشاركة المجتمعية للشباب: مشروع تعزيز دور الشباب في الرقابة العامة، UNDP.
- Boal, Augusto (1979). *The Theatre of the Oppressed*. London: Pluto Press.
- Freire, Paulo (1972). *Pedagogy of the Oppressed*. England: Penguin Education Ltd.

- Fuller, Linda M. P. (2005) «Beyond Role Play: Playback Theatre and Conflict Transformation.» (Centre for Playback Theatre), <<http://www.playbackcentre.org>>.
- Jacoby, Barbara (2009). *Civic Engagement in Higher Education Concept and Prentices*. San Francisco: Jossay Bass.
- Kennelly, J. (2006). «Acting out in the Public Sphere: Community Theatre and Citizenship Education.» *Canadian Journal of Education*: vol. 29, no. 2, pp. 541-562.
- Kershaw, Baz (1992). *Radical Theatre as Cultural Intervention*. London: Routledge.
- Lawry, Steven, Daniel Laurison, and Jonathan VanAntwerpen (2006). «Liberal Education and Civic Engagement: A Project of the Ford Foundation's Knowledge, Creativity and Freedom Program, <https://www.fordfoundation.org/media/1741/2006-liberal_education_and_civic_engagement.pdf>.
- McIntosh, Hugh and James Yoniss (2010). «Toward a Political Theory of Political Socialization of Youth.» in: Lonnie R. Sherrod, Torney-Purta Judith and Constance A. Flanagan (eds.) *Handbook of Research on Civic Engagement in Youth*. New Jersey: John Wiley and Sons, Inc. <[http://www.civicyouth.org/PopUps/Facts Sheets/FS CivicsCurriculum Skills](http://www.civicyouth.org/PopUps/Facts_Sheets/FS_CivicsCurriculum_Skills)>.
- Menial, R. (1982). «Education for Democratic Values.» *Liberal Education*: vol. 68, no. 4, pp. 365-376.
- Musil, Caryn McTighe (2009). «Educating Students for Personal and Social Responsibility: The Civic Learning Spiral.» in: Barbara Jacoby, *Civic Engagement in Higher Education Concepts and Practices*. San Francisco: Jossay Bass, pp. 49-68.
- Norris, Joe (2005). «Living Citizenship through Popular Theater Process Drama and Play Building.» University of Alberta: Department of Secondary Education.
- Spiezio, Kim (2009). «Engaging General Education.» in: Barbara Jacoby, *Civic Engagement in Higher Education Concepts and Practices*. San Francisco: Jossay Bass, pp. 85-98.
- Watson, David (2007). *Managing Civic and Community Engagement*. England: Open University Press.
- Weinstein, Susan and Anna West (2012). «Call and responsibility: Critical Questions for Youth Spoken Word Poetry.» *Harvard Educational Review*: no. 2, pp. 282- 302.
- Al-Yamani, Hala (2005). «The Role of Drama in Initial Teacher Education: A Study of Drama's Use in Early Childhood Teacher Education Programmes at Bethlehem University, Palestine.» (Unpublished Dissertation, UK: Exter University).
- Al-Yamani, Hala, Suzan Attallah and Fadel Alsawayfa (2016). «The Curriculum in the Palestinian Territories: Drama Process in Theatre Making and Self Liberation.» *The Journal of Applied Theatre and Performance: RIED*, vol. 21, no. 1, pp. 60-75.

المشاركة الثقافية للفنانين السوريين

الشباب في المهجر

ربا طوطح (*)

جامعة ماينز - ألمانيا.

ملخص

تلاحظ ظاهرة تزايد أعداد الفنانين الشباب المهاجرين من سورية إلى أوروبا منذ عام 2014 واندفاعهم للإنتاج الفني عبر قنوات أوروبية أو عربية أو مشتركة. وفي المسرح تحديداً، يلتقي الفنانون السوريون، وعلى اختلاف مواقعهم، في البلدان الأوروبية للتعبير عن قضايا مشتركة كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والحرب والهجرة والتي تتضمن أشكالاً من السيطرة التي سببت إقصاءهم عن المشاركة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً في بلدانهم وفي البلدان المضيفة لهم في المهجر. وتستدعي هذه التجارب المسرحية فهم العلاقة بين المسرح في المهجر وفرص الالتفاف الاجتماعي للشباب السوري المشارك فيه. ولفهم هذه العلاقة لا بد من النظر في مساهمة المسرح في تشكيل وتوظيف التجارب الشخصية للفنانين ضمن سياق عابر للوطنية مما يساهم في إعادة التفاهم اجتماعياً حول قضاياهم التي تشكلت قبل التهجير وبعده. فتطرح هذه الدراسة تساؤلاً حول أنماط تعبير الفنانين في المهجر من خلال عمل مسرحي بعنوان إيفيجينيا، مستوحى من الميثولوجيا الإغريقية، وقد بدأ عرضه في برلين أيلول/سبتمبر 2017. وتقوم باستقراء أنماط التعبير من هذه الحالة الدراسية التي تمثل التناقض الذي يتراكم بفعل الوجود في ألمانيا وأزمة اتخاذ قرار اللجوء وتداعياته. وتبين الدراسة أن قدرة الشباب على التعبير عن الذات تتم ضمن إطار سلطوي ولكن يحفز على أشكال من مواجهة لدى الفنانين. وتبين أيضاً مساهمة تعبير الشباب في نشوء فضاءات عابرة للوطنية تتيح الفرصة لبناء شبكة اجتماعية غير رسمية بين مجموعات الفنانين.

كلمات مفتاحية: الهجرة، مشاركة الشباب الثقافية، مسرح الشباب، الهجين الثقافي، شبكة اجتماعية.

Abstract

Since 2014 ,an increasing number of young performing artists have joined the migration wave from Syria towards Europe .The artists engaged in regional and European performance production channels ,which provided a space of interaction around common socio-political issues such as war and migration .Discussing these issues uncovered hegemonic forms of political and cultural exclusions that hampered their cultural participation in their original countries and the countries they currently settled .Participation in theatre projects contributes to artists ‘transnational biographic and identity formations worthy of study .Their participation could re-establish common grounds around issues they encountered before experiencing refuge and after their migration journey .This article induces cultural expression forms among Arab artists in exile through a case study on a theatrical performance, ‘Ifigenia ‘,premiered in Berlin ,September 2017 ,with eight young Syrian artists .The case study introduces a cultural paradox that accumulates throughout artists ‘migration experience as they decided to leave and had to bear with its consequences .The article concludes that migrant artists‘ capability to self-expression was governed by an authoritative framework, yet stimulated encounter and confrontation .It also concludes that migrant artists ‘expressions are transnationally constructed and therefore enabled un-official social networks among artists to form.

Keywords: Youth Cultural Participation Youth Theatre, Cultural hybridity, Social Networks

مقدمة

في عام 2015 وصل إلى أوروبا⁽¹⁾ أكثر من مليون لاجئ من المنطقة العربية ممن اضطروا لترك بلدانهم على إثر تداعيات الحروب والأنظمة القمعية وأشكال الاستعمار الجديد وسياسات اللجوء العربية ومن ضمنهم الشباب⁽²⁾. فرّ الشباب من وطأة الاشتباكات

(1) على سبيل المثال استقبلت ألمانيا ما يقارب 600 ألف لاجئ قدموا من سورية في العام نفسه، والسويد استقبلت ما يقارب 100 ألف لاجئ والنمسا استقبلت ما يقارب 50 ألفاً: <<https://bit.ly/3zBif52>>.

(2) من المثير للاهتمام أنه من الصعب الحصول على إحصائية محددة من جهات عربية وأيضاً من جهات أوروبية حول عدد الشباب الواصلين إلى أوروبا من سورية والعراق. بحسب تقرير ألماني موسع في صحيفة تساييت يذكر أن أغلبية اللاجئين هم من الشباب، حيث إن أعمار 74 بالمئة من =

المسلحة، والتجنيد الجبري، والتطرف الفكري بأشكاله كافة. وحيث تعدّ أوروبا مركزاً للاقتصاد العالمي فهي جاذبة لطموح الشباب في تحسين وضعهم الاقتصادي، وفرص التعبير وممارسة حقوق الإنسان. وكانت نسبة الشباب الواصل إليها أعلى مقارنة بشرائح المجتمع الأخرى في البلدان العربية⁽³⁾. وتمثلت مقدرتهم في الوصول إلى أوروبا عبر عدة قنوات وأكثرها رواجاً هو التهريب، فقد مثل التهريب وسيلة أولى لثلاثي طالبي اللجوء إلى أوروبا (Kuschminder, Bresser, and Siegel, 2015). كما نجحت أعداد من المهاجرين في الاتصال مع وسيط يمثل جهة أوروبية سهلت دخولهم إلى أراضيها قانونياً عبر تأشيرة سفر. أما الفنانون⁽⁴⁾ الشباب فتمكنوا من الوصول عبر القنوات.

ويمثل هؤلاء الفنانون فئة اجتماعية غير متجانسة. بمعنى أن أفرادها متفرقون حالياً في عدة بلدان مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والسويد، ولديهم قدرات فنية متنوعة في مجال الفنون الأدائية (المسرح، الرقص)، إلا أنهم يشتركون فيما بينهم بأنهم متحدثو اللغة العربية أساساً وأنهم من فئة الشباب الملتف حول الفن، غلب عليهم السوري والفلسطيني السوري والعراقي. وبالنسبة إلى المهاجرين من سورية منهم، فبعضهم فنانون أصلاً وقد تعززت قدراتهم المهنية في بلدانهم قبل اضطرارهم إلى الهجرة، وتطورت عبر المنابر الأكاديمية والفنية السورية، أما البعض الآخر فقد تطور اهتمامه بالعمل الفني في أثر انخراطه في المساحات الثقافية التي تقدمها الدول الأوروبية المستضيفة لهم (Totah and Houry, 2018)، بالأخص أن الحالة الثقافية في أوروبا تختلف بين بلد وآخر ولكنها بالمجمل تتميز بقدرتها على توفير فضاءات تعبير للفنانين. ففي إحصاءات عام 2015، مثل الفنانون في ألمانيا ما يقارب 30 بالمئة⁽⁵⁾ من قوة التوظيف إلى جانب الكتاب، ومثلت المشاركة المجتمعية في العروض الحية في ذات البلد ما لا يقل عن 42 بالمئة⁽⁶⁾ خلال العام نفسه. وبالتالي تعززت لدى البعض الرغبة في استكمال مشاريعهم الفنية أكاديمياً ومهنيًا في هذه الدول⁽⁷⁾.

وبعد الوصول إلى أوروبا انخرطت هذه الفئة كغيرها من الفئات في استيفاء متطلبات القوانين المتعلقة بسياسات اندماج اللاجئين الاجتماعية والثقافية (Ostrand, 2015). وشاركت

= <<https://p.dw.com/p/3Aztb>>

(3) «Over 1 Million Arrivals in Europe by Sea: UNHCR», Business Standard, 30 December 2015.

(4) مقابلات مع فنانين سوريين في بلجيكا، والسويد، وفرنسا، وألمانيا.

(5) <<https://bit.ly/3q8UFYJ>>.

(6) <<https://bit.ly/3gEeQei>>.

(7) أشار معظم الفنانين في المقابلة إلى صعوبة الانخراط في هيئات تعلم المسرح كالمعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق لأسباب مادية أو طبقية أو حزبية. وأشاروا إلى أن فرص الوصول لجهات تعلم المسرح في أوروبا أكبر من تلك في سورية.

في برامج عنوانها «ثقافة الضيافة» (Funk, 2016) تتعلق بتوفير فرص التعبير لدى الشباب القادمين، والحوار مع الشباب في المجتمع المضيف لتقريب وجهات النظر ومشاركة أساليب حياة تسهل التعايش ضمن الاختلاف. وتدرج الأعمال الفنية لهذه الفئة ضمن هذه المشاريع وترتكز بالأساس على توثيق القصص الشخصية للشباب. وتقوم الحكومات باستثمار هذه الأعمال في تصوير جوانب محددة من حياة المهاجرين، تحديداً تلك التي تتماشى وتصورتها حول التعايش، وتستفيد منها في التفاعل السياسي حول تصاعد أشكال المطالب الحقوقية وموجات التطرف ورهاب الأجانب التي تتعاظم في أوروبا (Rucht, 2018; Wilmer, 2018).

وعلى الرغم من هذه السياسات وما يرافقها من أثر إيجابي لما يقدمه الفنانون الشباب من إنتاجات فنية على قبول المجتمعات للمهاجرين وتعزيز فرص اندماجهم (Tinuis, 2015; De Smet [et al.], 2019; Cox, 2017)، إلا أنها لا تهتم بأنماط التعبير والتواصل بين المهاجرين أنفسهم وتخفق في فهم تجاربهم الشخصية ضمن إطار أوسع يتناول القضايا الاجتماعية التي انتقلت معهم من بلدانهم الأم بصورة عابرة للوطنية. ويقصد بالقضايا الاجتماعية عابرة للوطنية مجموع القضايا التي ترافق المهاجر من بلده الأم ويعاد إنتاج السلطات المساهمة في بنائها، بحيث يستمر تأثيرها على تجارب المهاجرين الشباب الاجتماعية والثقافية في البلد المضيف (Bamyeh, 1998; Vertovec, 1999). كما أنها تبقى على صلة ثقافية واجتماعية واقتصادية بين المهاجر وبلده. وعليه، فإن هذا البحث يتناول الإشكالية المتعلقة بمساهمة المسرح في وتوظيف التجارب الشخصية للفنانين ضمن سياق عابر للوطنية بما يساهم في إعادة التفاهم اجتماعياً حول قضاياهم التي نشأت قبل التهجير وبعده. وتقدم هذه الورقة تساؤلاً حول ماهية أنماط تعبير الفنانين السوريين الشباب من خلال قصصهم الشخصية وعبر إنتاجاتهم الفنية في المهجر، وتبين مساهمة هذه الأنماط في نشوء فضاءات عابرة للوطنية تتيح الفرصة لإنشاء شبكة اجتماعية تفيد في خلق معارف جديدة حول القضايا الاجتماعية التي تواجههم في بلدانهم وفي المهجر.

تنتمي هذه الدراسة إلى حقول البحث التي تتناول الدراسات عبر وطنية حول الهجرة، والشباب، والحدود، والمسرح (Bhimji, 2015; Sharifi, 2016; Hess and Kasperek, 2017). كما وتبني على البحوث التي تتناول الفنون والسياسات وجماليات الفن والمسرح العربي (Al-Saber, 2017; Totah, 2013; Jawad, 2013; El Husseiny, 2018) تضيف فائدة تتعلق بدراسة التجربة الإنسانية الاجتماعية للفنانين الشباب في أوروبا من خلال طرح مثال حول الشباب الخارج من سورية. إضافة إلى ذلك، تقدم الورقة رابطاً بين دراسات الفنون الأدائية وبين دراسات الهيمنة والشبكات الاجتماعية من خلال التركيز على تجارب حية ومعاصرة. بعد عرض منهجية الدراسة يقدم المبحث الأول في الورقة شرحاً للسياق المحيط بالفنانين الشباب في أوروبا، ويبين أنواع الدعم الذي يتلقونه والأطر الناظمة لعملهم، فضلاً عن القضايا التي يتناولها مسرح الشباب في السنوات الخمس الماضية. أما المباحث اللاحقة، فتقدم تحليلاً لحالة دراسية تركز على إنتاج عمل مسرحي

بعنوان «إيفيجينا» يستقرئ منه أنماط التعبير بين الشباب السوري في إطار الفن في أوروبا. وتساهم هذه الأنماط في ردد النقاش الذي يتناوله الفصل الأخير بحيث يربط هذه الأنماط مع مفاهيم الهيمنة الثقافية والهجين الثقافي والشبكات الاجتماعية لتبيان إمكانات هذه الفئة الاجتماعية في ظل ظروف المهجر.

المنهجية: تحلل الورقة مضمون سرديات نتجت عن 16 فنان/ة في ألمانيا على هامش عروض مسرحية تتناول تجارب شخصية للمشاركين، وأيضاً على سرديات نتجت من مقابلات شخصية معهم. فقد نُفذ خلال السنوات الثلاث الماضية ما يقارب 16 لقاء مع فنانين حول قصصهم الشخصية تركزت مشاركاتهم الفنية في الفترة ما قبل وخلال وجودهم في المدن الأوروبية التي وصلوا إليها بعد خروجهم من سورية. وتنتمي مجموعة الفنانين جميعها إلى فئة الشباب. بعضهم خرج من سورية تحت أسماء مستعارة، وبعضهم منع من السفر لسنوات قبل أن تتطور الحالة نحو دفعهم للخروج. ثلاثة عشر فنان خرجوا عبر قنوات التهريب أو بوجود وسيط أوروبي التي راجت في المنطقة في العقد الماضي، وثلاثة توافرت لهم عقود عمل في دول مضيقة مما سهّل خروجهم. فنانان اثنان هما من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وثمانية من الفنانين هم إناث. ويمتلك جميع الفنانين تجربة مهنية تتجاوز الخمس سنوات، أنجز كل منهم على الأقل خمسة أعمال فنية قبل مغادرتهم سورية. باستخدام النهج الاستقرائي المستلهم من النظرية المتجذرة (Grounded Approach) فالمواد التي تم الارتكاز عليها لغرض استقراء نتائج هذه الورقة البحثية هي مقابلة مع فنانتين نهى وزينة في العشرينيات من العمر تقمن حالياً في ألمانيا وتزاو لان العمل الفني فيها بعدما حصلت إحداهن (نهى) على شهادة في المعهد العالي للفنون المسرحية في سورية. انخرطت نهى في العمل مع مجموعة فنانات هاويات يقاربنها العمر لإنجاز العمل فني «إيفيجينا» تم افتتاحه في أواخر عام 2017، وركز العمل حول تجاربهم الشخصية في ألمانيا، حيث التقت بزينة. ومن أجل استقراء النتائج المتعلقة بالورقة البحثية، تم الاستناد إلى تحليل مقرب لسرديات متعلقة بالقصة الشخصية لكل من نهى وزينة باعتماد منهج تحليل السرديات عابر للوطنية (Apitzsch and Siouti, 2015; Rosenthal, 2004). وتم إعادة تحرّي نتائج التحليل بالمقارنة مع بقية الفنانين المبحوثين.

أولاً: المسرح السوري في أوروبا (أشكال الدعم والموضوعات)

لا تمثل حركة الهجرة العربية خلال العقد الأخير السبب الوحيد لوجود الأعمال الفنية العربية على منصات المسارح الأوروبية. لقد سبق ذلك العديد من الفرص لمشاركات عربية في مسارح عالمية وأعمال مشتركة بالإمكان وصفها كنوع من التلاقح الثقافي بحيث تتمازج

الأعمال الفنية وتحديث تغييرات على أنماط الإنتاج الفني تحديداً لدى الأطراف المتلقية للمعارف من الثقافات الممتلئة لنفوذ سياسي وثقافي (Berry [et al.], 2006). فقد تأثر المسرح العربي بأنماط الهيمنة الثقافية المبطنة التي مهدت طريق الأسواق العالمية إلى المستعمرات السابقة في البلدان العربية في الفترة ما بعد الاستعمار (Amine and Carlson, 2008) وتمت مأسسة الهيمنة، فمثلاً استفاد المعهد العالي للفنون المسرحية في سورية من التجربة الألمانية وتلك السوفياتية للفنون وارتكز على إرثها المعرفي في الكثير من استراتيجيات التعليم فيه (القصاب، 2017). وفي عدة أحيان حاولت المسارح والفرق الفنية أن تقدم شكلاً من أشكال الهيمنة المضادة المناهضة للاستعمار، فاستخدمت بعض المسارح العربية أساليب المسرح الأوروبي الحديث كشكل من أشكال المقاومة، وأحد أهم نماذجها مسرح الحكواتي في فلسطين (Totah, 2013; Al-Saber, 2017)، ومسرح تياترو في سورية الذي اهتم في الترويج لاستقلالية المسرح عن الدولة وأشكال الهيمنة الأخرى (سكاف 2017). وكانت لهذه المسارح مشاركات عالمية أيضاً. من ناحية، أدى هذا التلاحق الثقافي بشكليه المتساوق والمتضاد مع أشكال الهيمنة الثقافية إلى تسهيل الانخراط الفني للسوريين فور وصولهم إلى أوروبا منذ عام 2015.

ومن ناحية أخرى، إن شيوع قضايا اللاجئين عبر المسرح قاد العديد من المؤسسات الثقافية في أوروبا لتوفير سبل هجرة لبعض الفنانين بالاستفادة من العلاقات⁽⁸⁾ التي ربطتها بهم قبل الخروج من سورية. وساهم هذا الدعم في زيادة الأعمال المسرحية التي شارك إنتاجها شباب سوريين. فنجد عدة مسارح ألمانية تقوم بتنظيم مشاركة الفنانين السوريين ضمن برامجها عبر استحداث فرق فنية خاصة. وعلى سبيل ذكر القليل من الفرق الكثيرة، فمثلاً أنشأ مسرح مكسيم غوركي «فرقة المهجر» وتضم فنانين سوريين وفلسطينيين شباب يقدمون عروضاً بالعربية والألمانية ويوفر المسرح الفرصة للمشاركين بتعلم اللغة الألمانية ويقدم مساق تعليمي حول الاندماج الثقافي لهم. وأنشأ مسرح أن دير رور «تجمع مقلوبة» ويضم فنانين سوريين شباب يوفر لهم مساحة حرة للإنتاج والعرض المسرحي باللغة العربية. وينتج فريق سوري عروض مشتركة مع مسرح فولكس بونه في برلين من بينها مسرحية «إيفجينيا» بمشاركة هواة ومحترفين في المسرح باللغة العربية. وتشارك هذه البرامج الداعمة للفنانين بأنها تطرح نفسها كمبادرات تضامنية، وتسعى لتوفير منبر تعبير للفنانين وممارسة المسرح، سواء مهنيًا أو كهواة. لكنها في المقابل تقوم باستكمال أشكال العلاقة المهيمنة وتطويرها بما يخدم اقتصاد السلع الثقافية المعولم وخطاب الحكومات

(8) أسس معهد غوته مثلًا علاقات التبادل الثقافي امتدت منذ ستينيات القرن الماضي تحديداً في مجال الأدب والمسرح، فبعض الفنانين حصل على منح في ألمانيا في الدراماتورجيا والإنتاج المسرحي عبر هذا المركز، إضافة إلى تجارب فنانين آخرين مع معاهد ومؤسسات أخرى في ألمانيا وغيرها.

المناهض للشعبوية (Totah, 2020b; Maroufi, 2017). فمعظمها تنادي بمجتمعات ما بعد مهاجرة (Bal, 2015; Petersen, 2020)، أي أنها نقيضة للتيارات الشعبوية وتنادي بالتعددية والتنوع. إلا أنها تستجيب لفضول شعوب الدول المضيفة في الاطلاع على الثقافة السورية والعربية من منظور وصفه ليتفين وسلمان بالغربة الاستشراقية التي تدعو للتصص على التجارب الشخصية العربية لتمنحها جدارة الوجود في أوروبا (Litvin and Sellman, 2018). وما يزيد من جاذبية هذه القصص أنها تصور حياة الشباب تحديداً ويتم تقديمها في شكل عمل فني مسرحي، على اعتبار أن المسرح هو منبر حضاري يتجاوز الصور التي تقدم عن الشاب العربي عبر الاعلام من حيث قرب القصص ومحاكاتها للمُشاهد في العمل المسرحي (Erel, Reynolds, and Kaptani, 2017).

أما موضوعات الإنتاج المسرحية، فتتسم بأنها تتشكل ضمن إطار جديد، لا يقتصر على أشكال ولغة الإنتاج المسرحي الذي زاولوه في أوطانهم، بل تداخل مع لغات وثقافات أخرى، مما أدى لإعادة تمثيل أنماط تعبير الفنانين في المكان الجديد. فتمحورت الموضوعات حول قضايا الحرب والهجرة التي مثلت هاجساً مشتركاً مع المؤسسات الفنية الأوروبية. فركزت الإنتاجات في السنوات الخمس الماضية على سياقين: الأول يتناول تجربة القمع والانفضاض ضده واشتمل على وثائق من سورية وغيرها وأبقى على تواصل ما مع البلدان العربية من خلال زيارات للعرض مثل العرض الذي تركز عليه الدراسة «إيفيجينيا» لعمر أبو سعدي⁽⁹⁾ الذي يتناول تجربة الانتقال من المجتمع العربي إلى المجتمع الألماني. وأيضاً قدم نضال عبود⁽¹⁰⁾ الفلسطيني السوري عرض «ماذا لو غدا؟». أما السياق الثاني فتناول الحياة في المكان الجديد وبالتعاون مع أفراد من العالم الجديد. فمثلاً في عرض فرقة يلا للهواة في شوشبيل⁽¹¹⁾. ولكن قضايا الهجرة لم تكن الهاجس الوحيد للشباب بل رافقتهم هواجس عدة من بلدهم الأم لم تلق حظاً وافراً في الأعمال المنتجة كما لقيت مواضيع الهجرة والحرب⁽¹²⁾ (القصاب، 2017). وبالتالي، فإن موضوعات الأعمال المسرحية تتراوح إلى حد كبير بين الإرث الثقافي المهيمن ومحاولات مناهضته وبين الزخم الغرائبي الذي تسببت به تمثيلات المهاجرين. وهذا يدفع بفرص تعبير الشباب السوري الفنان أن تتم في سياق عابر للوطنية، بحيث يستجمع الفنان والفنانة السوري/ة إرثهم الثقافي والاجتماعي ويشرعون في

(9) مخرج العمل، أنتج العمل مسرح Folks Bühne في برلين 2017.

(10) مخرج ومصمم العرض، عرض العمل الراقص في معهد العالم العربي في باريس 2019.

(11) أخرج العرض، وسهم القبان من العراق وكان العرض الأول في شباط/فبراير 2018.

(12) عبّر غالبية الفنانين والفنانات في المقابلات عن قضايا تتعلق بالحياة الاجتماعية في سورية والريف السوري والمسرح بين المدن والريف السوري، وقضايا الحياة في مخيمات اللاجئين الفلسطينية في سورية وقضايا النوع الاجتماعي ومحرمات الرقص والجسد، والقضايا الاقتصادية التي ترافق العمل الفني في سورية وعلاقة الفن من سورية في البلدان العربية الأخرى، والفرن المستقل والتمويل الحكومي، وغيرها من القضايا.

محاولات خلق مجالات فنية تعبر عن هذا الإرث في فضاء جديد ولكنهم يعيدون صوغه ضمن ما تستدعيه التجربة في هذا الفضاء.

وبالنسبة إلى الفنانين، فينظرون إلى مشاركتهم الفنية في أوروبا من منظور شخصي مختلف عن ذلك الخاص بالمؤسسات. فيعدّ أغلبهم⁽¹³⁾ أن مشاركتهم في هذه الإنتاجات الفنية فرصة لاستعادة القدرة على ممارسة مهنتهم، أو تطوير قدراتهم لمزاومتها، وفرصة لاستعادة التواصل فيما بينهم ضمن إطار مهني مشترك. وتشير دراسة حول مشاركتهم الثقافية أن هناك تطوراً في علاقتهم مع المجتمعات المضيفة من خلال ممارساتهم للعملية الإبداعية ضمن سياق مؤسسة المسرح الأوروبية. فقد ساهمت في تحويل مفهوم التضامن مع قضايا الهجرة إلى موضع تفاوض مع مثلائهم من العاملين في القطاع الفني بحيث وفرت فرصاً لتفكيك تمثلات المهاجرين وإعادة بناء مفهوم التضامن بالمشاركة مع الفنانين من الدول المضيفة (Totah and Khoury, 2018). وأظهرت دراسة أخرى أن المشاركة في العملية الإبداعية في هذه المؤسسات ساهمت في إعادة استلهام الفنانين للذاكرة أي لمرجعيات ومترابطات بالبلد الأم بعد أن انفصلوا عنها من خلال وجودهم في البلدان العربية التي اضطروا إلى المكوث فيها قبيل توافر فرص لانتقالهم لأوروبا. واعتبرت الذاكرة إحدى أدوات البحث عن فضاءات مألوفة لهم ولصناعة هويتهم في المكان الجديد على الرغم من سطوة السياسات الثقافية المجيرة في اتجاه محدود متعلق بتجربة الانتقال (Totah, 2020a).

وانطلاقاً من هذا التباين بين توجهات الفنانين والتوجهات السياسية، يركز المبحث الثاني على تجربة أحد الأعمال الفنية من فئة المسرح وينظر من خلالها إلى أنماط التعبير بين فنانتين مشاركتين في العمل لتبيان أثر المسرح وإبداعات الفنانين من خلاله على التفاف الفنانين اجتماعياً في المهجر. يقدم الفصل مقتطف من مقابلة حول القصة الشخصية لإحدى الفنانات المحترفات «نهى»⁽¹⁴⁾ في إنتاج عرض «إيفيجينيا» ليبين علاقة مشاركتها في هذا العرض وغيره مع سبل التعبير لدى الفنانين. كما يركز الفصل أيضاً على مقتطف من القصة الشخصية لإحدى الشابات المشاركات «زينة» طُورت كنص ضمن ذات المسرحية «إيفيجينيا». ويبين من خلال تحليل نصوص حكايتيهما أشكال التعبير عبر الفن وفرص التفاهم عبر الوطني.

(13) مقابلات مع الفنانين من فرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، والسويد.

(14) تمت الاستعاضة عن الأسماء الحقيقية بأسماء مزيفة لضرورات حفظ الخصوصية للشباب.

ثانياً قصص الشباب السوري في أوروبا عبر المسرح «إيفيجينيا»

1 - تقديم الحالة الدراسية: العمل المسرحي «إيفيجينيا» والقصص الشخصية لفنانات مشاركات فيه

يقدم هذا الجزء تفاصيل متعلقة بالعمل المسرحي ومقتطفات من تجارب شخصية لفنانتين حول هذا العمل المسرحي والحياة في المهجر. فتروي هذه المسرحية الإغريقية قصة إيفيجينيا التي اضطر والدها الملك أجاممنون أن يضحي بها كي يستعيد مجده من الآلهة في إثر ذنب اقترفه. وتتفاوت الروايات حول استجابة إيفيجينيا بالقبول أو بالرفض ولكنها جميعها تستغرق في تصوير الحالة الذهنية لإيفيجينيا لاتخاذ قرار كهذا. في عام 2017، أعيد استلهام مسرحية إيفيجينيا⁽¹⁵⁾ في مقاربة حول مفهوم التضحية أو الرضوخ للواقع من جانب الشباب الخارج من سورية. وضع كاتب ومخرج العمل نصها بين أيدي 8 شابات سوريات بدت من لهجاتهن أنهن قديم من عدة مناطق سورية، ومن السرد أن أغلبهن يسكن برلين حالياً. وكانا قد فتحا المجال سابقاً أمام شابات سوريات للتقدم والمشاركة في شغل دور البطولة إيفيجينيا كعمل مدفوع الأجر شريطة أن تجهز المتقدمة مونولوج تؤديه خلال لقاء تجربة الأداء. وانتهت الآلية بالفريق المسرحي أن اختار ثماني شابات، وقام ببناء العرض حول تجربة الأداء ذاتها، فلم يقدم المسرحية بصورتها الكلاسيكية. وبالتالي يرى العمل الفني إيفيجينيا أن المسرحية عبارة عن قصة تجربة أداء للمسرحية المستوحاة من الميثولوجيا الإغريقية. في المسرحية توضع كاميرا على منصة في طرف الرُكح (فضاء العرض) وفي منتصفه هناك كرسيان متقابلان تجلس على أحدهما مديرة تجارب الأداء (نهى) وتتحكم بالكاميرا المصوبة نحو الكرسي المقابل. وتجلس الشابات الثماني في صف طويل بعيداً في مؤخرة الركح ووجوههن تقابل الجمهور بينما تتناوب كل واحدة منهن للتقدم لتجربة الأداء والجلوس على الكرسي مقابل نهى وتصوب الكاميرا على وجهها لتظهره من قرب. ووضعت شاشة كبيرة فوق الشابات تكبر كل ما تصوب إليه الكاميرا على الشاشة. وعلى طرفي المسرح وضعت شاشات لترجمة العمل المسرحي الفورية إلى الإنكليزية والألمانية. وتنتقل نهى لتجري امتحان الأداء للشابات بين الكاميرا والكرسي وتجلس بين الجمهور في الأوقات التي تؤدي بها الشابات مونولوج. ويركز العمل المسرحي على توفير فسحة للشابات السوريات في

(15) بدأ عرضها في أيلول/سبتمبر 2017 في الفولكسبونيه برلين وهي الجزء الأخير من ثلاثية قام الكاتب والدراماتورج محمد العطار والمخرج عمر أبو سعدى بالعمل عليها إلى جانب أنتيجون شاتيليا 2015 ونساء طرواديات 2013. عرضت المسرحية أربع عشرة مرة. في المرة الثالثة عشرة كان ثلث المسرح ملبئاً، والحضور بعد العرض وقبله غلب عليه متحدو العريية، ثم الألمانية بدرجة أقل.

التعبير عن أنفسهم بما يتعلق بقرار باللجوء إلى استخدام السرد لتقديم قصصهم الشخصية. ويتم السرد تحت سطوة مديرة الأداء والجمهور والكاميرا. يقدم الجزء التالي مقتطفات من التجربة الشخصية لمديرة الأداء وإحدى الشبابات في العمل ويليها تحليل حول أنماط تعبير الشباب عبر السرد وعبر القصص الشخصية.

2 - قصة مديرة تجربة الأداء في المسرحية «نهى»

نهى (25 عاماً) خريجة من المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق وصلت إلى ألمانيا في عام 2014 من خلال دعوة للمشاركة في عمل فني يتناول تجربة الحرب. واستكملت دراسة عليا في الفنون المسرحية في إحدى الجامعات في ألمانيا. وأثناء ذلك عملت كمدربة مع عدة مسارح في برلين في مجال المسرح مع اليافعين والشباب اللاجئيين بالأخص وأنها تمتلك قدرات مسرحية وتجيد اللغة العربية والإنكليزية. تعتبر نهى أن «إيفيجينيا» أضافت لها خبرة وساهمت بتعريفها عن قرب على الكثير من الشباب في الأوقات الحرجة التي خلفتها الحرب ولم يتسنَّ الوقت للتواصل معهم في سورية. كما أن تجربة «إيفيجينيا» مع سوريات هواة قرّبت التواصل الإنساني معهن حول موضوعات مشتركة كونها امتداداً لتجارب بدأت في سورية وامتدت إلى المهجر. تقول:

«أول شي أنا كنت مسؤولة على قصة كيف يتعرفوا على بعض أكثر. اشتغلت أكثر على تمارين ثقة. كيف الواحد بوثق بالثاني وبحالته وبالمكان اللي هو فيه. فإذا أنت ما وثقتي بحد ما بتقدري عملي شي، حتى بتخافي تطلعي تمثلي قدامن في مشهد».

3 - قصة الفنانة زينة إحدى المتقدمات للعمل المسرحي

زينة (26 عاماً) شابة من سورية متعددة القدرات منها الرسم والقوة البدنية غادرت سورية إلى لبنان وهناك تعرضت لظروف قاسية أهمها الفقر وأزمة مع صديقها حطمت من ثقتها بنفسها مما قادها إلى محاولة انتحار. وقد ساهمت الظروف لاحقاً أن وصلت إلى ألمانيا وعادت لتعاني مجدداً في مخيم اللاجئيين من اعتداءات من قبل مهاجرين آخرين. هذه الظروف حولتها كما تقول لشخص يحاول الهرب من الواقع بطرق عديدة منها الفن والمسرح فتقول «أنا عم دور على طريقة جديدة أهرب فيها من حالي وممكن أفهم فيها حالي والتمثيل واحدة من الطرق». وخلال تجربة الأداء قامت بمشهد ارتجالي حول موضوع الانتحار أقمع مديرة الأداء نهى التي قامت لتمنعها من ذلك، بالأخص أنها كانت تحمل أداة حادة معها بالفعل. كانت هذه الأداة قد حصلت عليها في المخيم من جانب شاب قام بالمساعدة. قالت «يشبهني. خشب وبسيط ومؤذي. بعدها بطلت زينا، صرت أبو صخر. وهاد الموس واحد من إكسسوارات أبو صخر». وتقدم زينة شرحاً آخر عن تفاعلاتها الداخلية ومع المحيط وعن احتياجاتها فتقول:

«إلى فترة حاسة حالي غريبة عن حالي وعم أفقد عقلي. ولتني عاجزة عن الرسم والكتابة يمكن يكون المسرح صوتي اللي عم دور عليه. أنا بتطلع بحياتي قبل بالشام ولا ببيروت وحتى جيتي لألمانيا بحس مهم تنحكي. في حدا مرة قاللي قصصنا ما بتستاهل تنحكي وأنا من وقتها بس بدي أثبتله العكس. أنا بني آدم بالأخير. متلي مثل هالعالم كان عندي أحلام وأهداف أكبر من مجرد هدف البقاء. هلا راحو كل هدول وما ضلّ غير غريزة البقاء تمشيني. مين بيعرف يمكن المسرح يساعدني طلع الأشياء اللي جواتي مرة وللأبد».

تشير أشكال السرد لكل من نهى وزينة أن العمل المسرحي قد وفر مساحة بأن ألفت الشابتان نظرة قريبة إلى الذات من خلاله تتجاوز الحديث عن الحرب والهجرة، بحيث ساهم في تفكيك قضايا متعلقة بالذات والآخر، والتفاعل مع أشكال السيطرة على مشاركتهم. كما أنه يشير إلى رابط قوي مع الأماكن التي مررن بها. ويظهر ذلك من خلال ارتكاز السرد على الذاكرة لتبرير الحدث داخل التجربة. وبالتالي تشير المقتطفات إلى تداخل كل من التجربة والذاكرة والسرد لتخرجنا بتصور حول تأريخ لقصتيهما الشخصية كل على حدة. وبحسب روزنتهال فإن هذه الحالة من التداخل تؤدي إلى نشوء جدليات تفيد في توضيح البعد عابر للوطنية لبنية القصة الشخصية التي تقدمها كل منهما (Rosenthal 2004). فيما يلي عرض لتحليل أوسع لأنماط تعبير الشابات من خلال العمل المسرحي من خلال السرد ومجريات المسرحية.

ثالثاً: أنماط التعبير بين الشباب السوري من خلال مسرحية «إيفيجينيا»

1 - التعبير عن الذات في إطار سلطوي

يشير السرد في تجربة «إيفيجينيا» أن تعبير كل من زينة ونهى عن نفسيهما يتم من خلال مقارنة مع الأجيال الأخرى ومع المثلاء. وتشمل هذه المقارنة النظرة إلى الحياة من منطلق بناء الشخصية والتطلع للمستقبل. فمثلاً تقارن نهى في سردها بين مثلائها الذين اختبروا الحرب بعد إنجاز بعض الأمور التي تشكل ملامح مستقبلهم المهني، وبين الذين أنجزوا دراستهم ولكن لم يتسنّ لهم الدخول في سوق العمل مثلاً. وتقارن بين مثيلاتها حيث تشاركهن هموم متراكمة فتقول «أنا مثلاً بشوف وحدة صافنة بعرف شو بيصير معها لأنو بتشبهني ومن نفس البيئة». أما زينة فتقارن مع مثيلاتها في المخيم من حيث القدرة البدنية وتقارن مع أحد أصدقائها نظرتة العدمية فتعتبر أن مسعاها للمشاركة في العمل المسرحي هو تحدٍ له فتقول «في حدا قال لي قصصنا ما بتستاهل تنحكي وأنا من وقتها بس بدي أثبت له العكس». وتميل النظرة إلى الحياة للتمحور حول سياق الحرب واعتماد

الخيارات الشخصية عليها كقول نهى «الواحد يعمل خيارات بالحياة، حتى بقلب الحرب بأخذ قرارات يكمل وظيفته أو يسافر».

وإضافة إلى النظرة إلى الحياة، تشير القصص الشخصية للشابيتين إلى الوعي الذاتي والتعبير عنه بطرق وظروف مختلفة. فتظهر لدى نهى قدرة مدروسة في التعبير عن نفسها وقد وصفتها من خلال السرد على مستويين عملي وإنساني. وتُظهر هذه القدرة تطوراً وصفته نهى بأنه خبرة. وتظهر هذه القدرة لدى زينة أيضاً ولكنها أقل رغبة في التعبير عنها فتتجنب إظهار وعيها فتستبدله بالتعبير الشعري عن النفس أو أنها تنكر أموراً في بادئ الأمر ولكنها تفصح عنها لاحقاً كما جاء في الحوار «نهى: يعني أنت مثلاً جربتي مثلاً شي مرة تنتحري... زينة: لاء... إيه يمكن في صور بس كتير عابرة». لاحقاً يتطور الحوار بأن تشارك زينة قصة انتحارها. ثم تعيد الكرة حين برّرت المشاركة في العمل المسرحي من أجل تحسين وضعها الاقتصادي، ويتحول التبرير نحو أن المسرح هو فرصة للبحث عن الذات. وبوجه عام ساهم العمل المسرحي بأن يبين الجدل الداخلي في مسيرة تمثل الوعي الذاتي لدى زينة فمرة هي مهادنة منسحبة، وثائرة غاضبة في مرات أخرى وتقبل على المواجهة. أما نهى فالجدل تمثل برغبتها المستمرة أن تقدم عروض في البلدان العربية بالرغم من توافر الفرص والنجاحات في أوروبا، لأن هذه العروض تنتمي للغتها كما تقول. وبالمجمل، يمكن القول إن السرد في العمل المسرحي سمح لكل من نهى وزينة أن تعبراً عن نفسيهما بصورة تعكس تطوراً وانخراطاً مع الجماعة من ناحية نهى، وبشكل متضارب يشير إلى اضطراب من ناحية زينة. وعلى اعتبار أن الوعي هو محاكاة ما بين ما هو ذاتي وداخلي وبين ما هو خارجي يمثل التصرفات والسرد (Salih and Butler, 2004)، فإن الوعي الذاتي لكل منهما ينشأ عبر المزيج بين الذاكرة والتجربة الشخصية، ويقوم السرد بالإفصاح عن هذا المزيج فيظهر على شكل جدلية التعبير عن الوعي لدى كل منهما.

وأيضاً، بالإمكان وصف التعبير الشابتين عبر علاقة غيرية. فتقدم نهى تصورات نابعة عن وعي حول أدوار الآخرين في الفن تحت الحرب، والتباين بين الأجيال في التجربة، وتستذكر قصصاً حول انخراطها مع نظرائها السوريين لم يتسن لها التعرف إليهم أكثر في سورية. ويمثل الآخرون لها في أوروبا أهم مصادر المعرفة وأهم الوثائق التاريخية حول سورية بحيث تستند إليها أفكارها والأعمال التي تشارك بها. وساهمت هذه العلاقة في خلق رابط إنساني واجتماعي مع الوطن في المهجر، بحيث يمكن وصفه برابط عابر للوطنية ساعد في التفاف نهى إلى الجماعة عبر الفن. أما زينة فإن اضطراب علاقاتها مع المحيط مثل تحدياً. فمن خلال المقاربة بين ذاتها والسلاح الأبيض الذي تقنتيه، فهي تشير إلى نشوء نوعين من الذات، ذات وآخر ضمن شخصية زينة نفسها لتتمكن من الوقوف أمام ما يعترضها من الآخرين. وتمثل هذه العلاقة الغيرية مع هويتها الجديدة رابطاً عابراً للوطنية أيضاً يظهر في الاضطراب الذي تسبب به الارتباط مع الماضي. وبالنظر إلى دور السرد في تبيان العلاقة الغيرية، فإنه يوازي بين ثقل الذاكرة وثقل التجربة من حيث ما تشكلانه من

أثر على صناعة هوية الشابتين في سياق عابر للوطنية. بالتالي فإن السرد يتيح فرصاً لنقاش قضايا اجتماعية لا تكون الذات فيها مغيبة بل واضحة بكل جدلياتها التي تشير إلى تطور الوعي لدى الشابتين بحيث يظهر مثلثها مشاركين في تكون هذا الوعي حول القضايا التي تم اختبارها في الوطن ولم يتم علاجها بعد محاولة طيّ صفحته عقب التهجير.

على الرغم من عدم تجانس فرص الشابتين في التعبير عن نفسيهما، إلا أن هذه الفرص تتطور ضمن إطار سلطوي. إن ممارسات مديرة الأداء ووجود الكاميرا في العمل هما رمزيات تعكس مجموع السلطات التي قد تؤثر في فرص تعبير الشاب عن نفسه في المهجر. فمن ناحية وجود الكاميرا على الركب لغرض تسجيل تجارب الأداء التي تقدمها الشابات يمثل نوعاً من أنواع التشديد على ضرورة نشر قصة الشابة السورية وتكبيرها بصرياً لدى المتفرج لتأكيد طغيان القصة وتفاصيل وملاحم حاملها على العمل، إلى درجة أنه بالإمكان مشاهدة قطرات العرق على جبين إحداهن. ولكن الكاميرا تعري القصص الشخصية أمام المشاهد أو أمام رمزية كاميرا الإعلام. فجلست الشابات على الخشبة في صف عريض، وعرضن واحدة تلو الأخرى ليحتكمن إلى سلطة المشاهد، الذي وافق على الأسلوب، ولم يترك لهن فرصة الاستعداد ضمن أي إطار خصوصية قبل الظهور إليه، فحتى الاستعداد كان خاضعاً لعين الجمهور. فتشغل الكاميرا وظيفتين متناقضتين: الأولى تتناول السلطة المجتمعية التي تتدخل مع محاولات التعبير عن النفس، أما الثانية فتقوم بمضاعفة الصورة لتستغل حيز المسرح في التركيز على ملامح الأنثى حين تروي التاريخ. بأن تظهر المرأة بكل ملامحها.

أما مديرة الأداء فظهرت بزيّ وألفاظ صارمة في حديثها مع زينة وبقية الشابات، واستجلبت صوراً نمطية لرموز سلطوية طغت في عدة مواضع على جوهر حكاية الشابات ووجهتها. وتفسر شخصية مديرة الأداء عدسة المجتمع العربي ثم الألماني ومؤسسات الدولة في النظر إلى تجارب الشابات قبل قبولهن لديه قانونياً أو اجتماعياً فتفرض إطار السرد «طيب عرفيني عن حالك بجملته وحده»، ولغة التعبير «لطفاً فيكي تحكي بالعامية»، وتقرر حول أيها المشاهد المكبرّة على الشاشة. فقيام نهى بدور مديرة الأداء جاء عن وعي حول شكل السلطة التي يرتهن لها الفنانون في المهجر وهي سلطة مجتمعية تركزها المؤسسات الثقافية والإعلامية. وخارج إطار دور مديرة الأداء، فإن سياق الحياة اليومية لنهى في برلين لم يخلُ من سيطرة خارجية، فقد انخرطت في مهام عدة متعددة حول المسرح كتوفير خدمات لبعض الأعمال المسرحية الأخرى التي تشتمل على ترجمة أو على العمل مع لاجئين، مما أضاف لها مخزوناً. ولكن هذه المشاركات توافرت في إطار كونها مهاجرة ولها دراية بتفاصيل الحرب واللجوء أكثر من كونها متروكة لخياراتها الحياتية.

وخلاصة التركيز على نمط تعبير الشابات عن ذاتهم في إطار سلطوي يبين أن الشباب الممارس للفن في سياق عابر للوطنية يواجه حالتين من السيطرة: الأولى تتعلق برواسب

الهيمنة الثقافية في البلد الأم والتي أتت بأنواع محددة من العلاقات الاجتماعية، مثل تلك التي تتعلق بطموح الشباب وتابوهات نسائية استمر تأثيرها إلى ما بعد الخروج من سورية كما عبرت عنها نهى وتلك التي تتعلق بصورة الفنان، وصورة الأنثى الضعيفة غير قادرة على الإنتاج كما عبرت عنها زينة. وتتمثل سيطرة هذه العلاقات بالتعبير عن الذات في ضوءها أو كرد فعل عليها. والثانية تتعلق بالمكان الجديد والتي أتت بصور نمطية جديدة عن الشابتان وانحسار أدوارهم في حيز التعبير عن حالة اللجوء. وفي حين وفر المسرح للشباب فرصة التعبير عن الذات إلا أن مجمل السلطات أثرت على القضايا التي يعبر عنها الشباب، بحيث تم توجيهها نحو نظرة إلى الحياة مرتبطة بالحرب واللجوء. ولكن المسرح بالمقابل، والسرد تحديداً، قام باستحضار الذاكرة كأداة لصياغة القصة الشخصية في المكان الجديد بحيث تشتمل على تحفيز الجدل الداخلي المتعلق بالهوية، يتناول نشوء الوعي، وآليات الاستمرار ومشاركة المرأة في كتابة التاريخ.

وتبين سرديات باقي الفنانين المبحوثين في المهجر أن تعبيرهم عن الذات يأتي أيضاً ضمن إطار سلطوي ولكنه ينم عن تحفيز الجدل المتعلق بالهوية أيضاً. فتجارب بعض الفنانين قدمت علاقة متناقضة مع ذاكرة إنتاجهم الفني في السابق، فطرحوا أن الإنتاجات المسرحية التي شاركوا بها في المهجر لا تحاكي ما يريدون قوله بقدر ما تريد اقتصار التجربة على أوجه محددة من الجوانب الإنسانية التي يعيشونها في المهجر ومع مثلائهم الأوروبيين. يقول أحد الفنانين «المخرجة لم تهتم بمعرفة ما نقصده بجديقة الجلاء في دمشق، ولم تهتم بتفاصيل متعلقة ببلدي شاركت بها خلال الارتجالات، لا بل حذفها». وقد عبر بعض الفنانين عن رغبتهم تناول قضايا أبعد من هذه الظروف مما أدى لمواجهتهم إشكاليات متعددة تتعلق بمتطلبات ظروف الإنتاج فوجهوا بتحدٍ لمسيرتهم الإبداعية. فيقول أحدهم «حبيت أعمل فكرة عن الطبخ واللي هي ما إلها علاقة بكل اللي بيصير، بس فيها رسالة». وبعض سرديات الآخرين وصفت تجارب الإنتاجات التي يقومون بها كفرصة لتداخل ذاكرة إنتاجهم الفني مع مستجدات وجودهم في المهجر، أي أنها تسعى للحوار بين المجتمع المضيف وبينهم على أسس حضارية وأحياناً تاريخية. وبينت سرديات أغلب الفنانين أن المثلاء والآخرين من بين السوريين هم أهم مصادر المعرفة المتعلقة بالوطن، ويسعى من خلال هذه الروابط لتكوين جديد للهوية تبني أي علاقة فنية أو اجتماعية جديدة من منطلق علاقتهم مع الوطن. إضافة إلى ذلك بينت سرديات جميع الفنانين انفتاحهم لمواجهة أشكال الطغيان القديمة وإن تباينت آراءهم حول أشكال الطغيان الجديدة في المهجر فمثلاً فتقول إحداهن « إذا ما قدرنا نعمل ثورة بالعمل المسرحي ونخلق شي جديد من كل اللي صار معنا، فلا فينا ولا بثورتنا. لازم نطلع معنا شي جديد». وتمثل هذه السرديات محفزاً للجدل حول الذاكرة والتجربة بما يشير لتشكيل الوعي حول الذات في المهجر.

2 - تعبير عن الذات ضمن إطار مواجهة

تتسبب ظروف اللجوء القسري وظروف استعادة فرص العمل وبناء النظرة إلى الحياة في دفع الشباب إلى هيكلة سردهم نحو المواجهة. إضافة إلى طرق التعبير عن الذات، يتضمن السرد تعبيراً عن المواجهة ويشير لتحولات لدى الشابتين. وتراوحت أشكال المواجهة فظهرت في الانكفاء بالعمل كما في حالة نهى «فلما إجت رفيقتي وقالت لي عملي مسرحية بألمانيا قلت لها إيه أكيد، هالأ الإقامة كانت تقريباً عشرين يوم وبعدين نزلنا برلين لعرضها وكمان ضل الجمهور ألماني». فالعرض في مكان جديد ولجمهور جديد وضمن فترة زمنية قصيرة يعدّ مواجهة للمجهول سواء بخيار أو قسراً. إضافة إلى ذلك، بينت نهى مواجهة للمجهول من خلال قبول الفرص بالرغم من غموض ظروفها وهذا ما فسرتة استمرارية العمل لفترات طويلة «طوال سنتين أو سنة ونص يدعوني مسارح لأنني بحكي عربي وإنكليزي فبقدر اتقاهم مع الطرفين فيدعوني لأعمل ورشات عمل بمسارح ببرلين». وهذا يشير إلى أن العمل مثل فرصة للمواجهة، وتطور إلى نمط امتد زمنياً لمواجهة أشكال الهيمنة على الذات والتعبير عنها. وبالإمكان تفسير المواجهة من خلال ما تناوله دي سورتو في دراسته لكيفية استهلاك الأفراد للثقافة (De Certeau, 2004)، بأنه تكتيك الأفراد، وفي هذه الحالة الفنانين، للمواجهة على شكل تحايل من أجل الاستمرار مهنيًا وحياتيًا ضمن الأطر المسيطرة على الممارسات المسرحية التي ينخرطون فيها والعلاقات الناشئة عنها في المهجر. وتتصاع أشكال المواجهة لهيمنة السلطات المذكورة، ولكن في كل مرة تقرر نهى أن تتجاوز قبول سلطة هذه السياسات من طريق المواجهة بالانخراط في العمل، فإنها تنتهز الفرصة المتاحة لتحقيق إنجاز مهني، ولو ضمن إطار يفرض ظروف هذا الإنجاز. ومن هنا فإن المواجهة التي تقوم نهى بتحقيقها ضمن السياق عابر للوطنية هي مزيج من تكتيكات المثابرة وتميرين النفس على التكيف مع الفرص من خلال العمل بصورة أساسية. ويكون معيارها مرتبطاً بتحقيق إنجازات في العمل تعود على الذات نفعاً. ويبين السرد الذي تقدمه نهى عن التجربة أنه يرتكز على الذاكرة في صوغ هذه التكتيكات.

وقد ظهر تكتيك لدى زينة، يتجلى في الانكفاف على السرد. ومن خلال السرد تتمكن زينة أن تتحدى من اعتبر أن قصص اللاجئين لا تستحق السرد، وتتعايش مع قسوة الواقع المفروض فتقول «المسرح هو المكان اللي فيني كون فيه أيا حدا غير أنا». ومن خلال سردها لهذه المقولة، تتجاوز زينة مجمل الصور النمطية والتصنيفات التي فرضت عليها خلال وجودها في سورية وبيروت، وفي مخيم اللجوء في ألمانيا والتي قامت بتكريس أحكام حول هويتها الشخصية. ويقوم السرد بتوفير فسحة لاستذكار ومحاكاة للتجربة الشخصية بصورة خالية من الأحكام على اعتبار أنها محاكاة لذات أخرى ونقد للتجربة دون عواقب واقعية وخيمة. وبالتالي يساهم السرد في استمرار محاولات زينة لاسترجاع الثقة بالنفس والبحث عنها بالرغم من تهافت الشروط حول آليات التعبير التي فرضتها مديرة الأداء في العمل

المسرحي. ومن هنا، فإن المواجهة بالنسبة إلى زينة أيضاً تتمحور حول العمل. كما ويرتبط معيار المواجهة بتحقيق إنجازات متعلقة بتعريف الذات من جديد. المشاركة في المسرح بالنسبة إلى زينة هو تكتيك للتحايل على الصور النمطية حول هويتها من أجل مواجهة الواقع الذي فرضته تجربة اللجوء والذاكرة المتكونة حولها. ولأن مواجهات الشابتين تتم في إطار العمل الذي يقدمه المجتمع المضيف وضمن معايير ومطلباته فإن هذه المواجهات تبقى ضمن حيز التكتيك ولا تتجاوزها لتصبح استراتيجية لأنها تبقى على المستوى الفردي، فكل من نهى وزينة اختارتا المواجهة بطرائق مختلفة وضمن ظروفهما وإن لم تؤدّ المواجهة إلى إنهاء سيطرة السياسات على موضوعات العمل الفني، وإنهاء سيطرة المجتمعات على صور الفنانين الواصلين إليها. وحيث يوضح سرد الشابتين أنهما استثمرتا الذاكرة لغرض مواجهة، فبالإمكان النظر إلى الذاكرة كعنصر حي في أنماط تعبير الشابتين وبالتالي في صناعة الوعي وتكوين هوية الشابتين. وإن كانت أنماط التعبير ترضخ لهيمنة السلطات على مشاركتهم، ولكنها تساهم في توجيهها نحو مصالح تجارب الشابتين التي تمزج بين قضايا اختبارتها في الوطن وفي المهجر، أي القضايا عابرة للوطنية. فانكشاف نهى على العمل وانكشاف زينة على السرد يرتكزان على مهارات وتجارب اختبارها قبل اللجوء واستمرت لتمثل ركيزة الموضوعات والتقنيات التي يستخدمانها في أعمالهن وفي السرد في المكان الجديد.

ولم تقتصر المواجهة على كل من نهى وزينة، فقد تناول الفنانون الآخرون سرديات مشابهة. عبّر بعض الفنانين عن أن فسحة الفرق الفنية التي تقدمها المسارح في ألمانيا مثلاً هي فرصة عليهم انتهازها بالرغم من أنها تفصل الفنان العادي عن الفنان المهاجر، بالأخص أن هذه الفرق تجنب إشكاليات تتعلق بالصراع على الفرص بين الفنانين في الفرق الفنية. يقول أحدهم «بإمكاني أن أواجه أي فنان من هذا البلد يرفض وجودي في هاد المسرح بأني ما عم أخذ فرصة حد منهم». ويقول آخر «بفضل أكتب نصوصي بالإنكليزية لما أربط حالي بمسرح واحد بركن شي يوم تصير أعمالى عالمية». وتقول أخرى «وجودي مع ناس من خلفيات كثيرة خلّاني اكتشف مسارح مختلفة وأحاول أروي حكايتي من خلال كل واحد منهم». ومن خلال هذه الآراء المسرودة بإمكان القول إن مواجهة الفنانين للجديد والمختلف عنهم في المهجر يتمثل باستفادة من المتطلبات التي يوفرها هذا الفضاء من الاختلاف في تحقيق ذواتهم الجديدة في المهجر. وإن تحقيق الذات يتم بالاستناد إلى الذاكرة في الإنتاج. وتوفر أشكال المواجهة هذه فرصة لتقارب وجهات النظر بين الفنانين حول المجتمع الجديد والالتفاف حول صناعة هويتهم فيه.

3 - التفاف الفنانين الشباب في المهجر

استعرضت هذه الورقة أنماط تعبير الشباب السوري من خلال المسرح في ألمانيا كمثال على دولة أوروبية اختبر بها الشباب المهجر. وبالتحديد بينت أن قدرة الشباب على التعبير

عن الذات تتم ضمن إطار سلطوي ولكن يحفز على المواجهة. وتلتقي هذه الأنماط مع مفهوم الهيمنة الثقافية حيث تعدّ شكلاً من أشكال السيطرة (Lears, 1985) المبنيّة على الفرض والقبول بالمفروض بتوازن بحيث تصور القوى نفسها بأنها منبثقة عن قبول الأغلبية بها. وتحقق السلطة السياسية الهيمنة من خلال الأنشطة العملية التي تبرر وتحافظ على السيطرة من خلال الحصول على الإجماع من الأفراد تحت سلطتها والمشاركة الواعية والطوعية في أنشطتها (Buraway, 2012). وما تم استعراضه حول حالة المسرح السوري في أوروبا يفيد بأن الفنانين قد اختبروا سطوة الأنظمة العربية على إنتاجاتهم الفنية من خلال إقصائهم من حق المشاركة الثقافية التي تجيز الاختلاف في الرأي. كما أنهم اختبروا سطوة السياسات الأوروبية التي تجبر مشاركتهم نحو مصالحها السياسية وتحد من مشاركتهم في التعبير عن هذه السياسات. ولكنهم في المقابل قبلوا بهذه الأشكال من الإقصاء، وتحديداً تلك المتعلقة بالسياسات الثقافية الأوروبية، في سبيل الاستمرار في المشاركة. وبالتالي يمكن وصف مواجهات الشباب كأحد أشكال التكيف مع الهيمنة والتي تبقى على الاستبعاد ثقافي. فهي تعبر عن حرمان مستمر من مشاركة ثقافية أوسع من هذه الأطر المسيطرة على قراراتهم في الأعمال الفنية. وفي حين برز انطباع مشترك لدى لفنانين الشباب متعلق باستعادة القدرة على ممارسة المسرح من جديد بعد تجربة الحرب، وبتوافر فرصة التواصل فيما بينهم ضمن إطار مهني مشترك، فإن هذا الانطباع يمثل جوهر المشاركة الواعية والطوعية في أنشطة البرامج التي تنص عليها السياسات الثقافية في المهجر، حيث بينت أنماط تعبير الشباب أن مواجهة هذه السياسات جاء على هيئة تكتيكات للاستمرار والالتفاف الاجتماعي ضمن إطار هذه السياسات وليس استراتيجيات مناهضتها كما ظهرت لدى نهى في قبولها للعمل في الترجمة لمسرح اللاجئين لمدة سنتين، ولدى زينة في قبول شروط السرد المفروض داخل العمل المسرحي. إضافة، لقد بينت الدراسة أنه من خلال سرديات الفنانين أن الذاكرة مثلت عنصراً حياً في قبول ومواجهة السلطات، إذ نظم اشتغالهم بالذاكرة العلاقات الفيرية من ناحية، وساهمت الذاكرة في تشكيل الوعي من ناحية أخرى. كما أنها تفاعلت مع تجارب الفنانين في البلد المضيف لتساهم في استفادتهم من الفرص المتاحة فيه.

رابعاً: فضاءات متجاوزة

وبالتركيز على مفهوم مواجهة الهيمنة الثقافية العابرة للوطنية لدى الفنانين، فإنه بارتكازه على العمل يعني انخراط الفنانين في السرد والإنتاج الفني كوسيلة للتكيف مع وتجاوز الواقع المهيمن. والعمل بدوره يعني الإبقاء على فضاء تكوين الهوية الذاتية في الفضاءات المسرحية الجديدة وتطويرها بحيث تبقى على فرصة تجاوز السلطات المهيمنة من خلال التعبير المسرحي، بالأخص أن العمل يشير إلى فرص نشأة الهجين الثقافي. في الدراسات ما بعد درامية يرتكز مفهوم الهجين على مزج الأشكال الفنية من أجل إعادة طرح

المألوف بصورة جديدة تتفاعل مع القضايا الثقافية والمدنية المختلفة. وهنا فهي تقوم أيضاً بمزج الظروف الاجتماعية لجماعة الشباب السوري العامل في مجال المسرح، وتشمل حالة اللجوء أو الحرب، والآراء الاجتماعية والسياسية المتعددة حولها (Lavender, 2016). ويعالج الهجين قضايا الحدود بين الثقافات عبر الدراما ولكن لا يزيلها، ولكنه يقود إلى سبل التخلص من التعقيدات التي تنتج منها (Ang, 2003). وي طرح بابا مفهوم «الفضاء المتجاوز» والذي يسمح به الهجين لإنتاج وخلق ما هو جديد من عناصر غير متشابهة، لكنه يحتوي صفات كل من هذه العناصر بصورة منفصلة (Bhabha, 2005). وبالإمكان فهم هذه التوصيفات حول الهجين من خلال الواقع الذي يقدمه الفنانون السوريون. فمقارنة الفنانين أنفسهم مع المثلاء والمواجهة مع أشكال السلطة حول مشاركتهم يتيح فرصة لخلق فضاء متجاوز بين الفنانين السوريين أنفسهم قبل أن يتجاوز ذلك نحو العمل مع الفنانين من خلفيات مختلفة. وأيضاً، إن العلاقة الغيرية التي تم استقراؤها تشتمل على فهم الفنانين لأنفسهم من خلال علاقات غيرية، أي علاقاتهم مع غيرهم ومن خلال فهم الغير كأحد مكونات الذات. ويتفق هذا الاستخلاص مع ما يراه باباسترجياديس (Papastergiadis, 2005) بأن هذا النوع من الهجين الثقافي يساهم في تفتيت أنماط ثقافية متحجرة وفي تأكيد عمليات نقد هذه الأنماط. فمن خلال مفهوم المواجهة الذي ظهر لدى الفنانين بمشاربتهم على العمل، يقوم هؤلاء الفنانون بمشاركة رؤى نقدية حول قضايا اجتماعية وسياسية اختبروها ضمن قصصهم الشخصية وفي المكان الجديد. وعليه، يمكن القول بأن هذا الفضاء المتجاوز يستغل ما أفصح عنه السرد لدى الفنانين من جدل حول الوعي وتكوّن الهوية من أجل إعادة صناعة الذات بشكل عبر وطني يتخلله تفسيرات ثقافية جديدة متحررة قدر الإمكان من سيطرة السلطات المكانية.

وهناك العديد من التفسيرات لهذا الفضاء المتجاوز المتعلقة بالتجربة العابرة للوطنية للفنانين. فهو يفيد في تقدم تصور حول فهم العلاقة بين الهجين الثقافي والعودة الثقافية حين يتعلق الأمر بالمهاجرين. من جهته يطرح فريدمان (Friedman, 1999) أن الهجين والعودة مترابطان ويقودان إلى ذات المعنى بالنسبة إلى المهاجر. ولكن النظر إلى الهجين من منطلق تجربة الفضاءات المتجاوزة التي خلصت إليها الدراسة يشير إلى نشأة الهجين في إطار هيمنة عابرة للوطنية تلتفت لمجموع التراكمات التي انتقلت مع الفنانين من بلدانهم وتجاوزتها لمناقشة أنماط تعبيرهم عن تجاربهم ككل وليس فقط ما يتعلق بكونهم مهاجرين. وبالتالي يجتهد الفنان في التفاوض مع تمثيلاته التي تستخدم لتسويق اقتصاد السلع الثقافية الأوروبية ولا يستسلم كلياً لها.

إضافة إلى ذلك، يفيد الفضاء المتجاوز في فهم وتبيان استمرارية خطاب النوع الاجتماعي المهيمن في سياق عابر للوطنية. فتسنى للنساء العاملات في المسرح كحالة نهى وزينة مثلاً الانغماس بالأنواع الفنية المسرحية التي يؤديها السوريون بعيداً من التنميط الرومنسي، وقدمن عروضاً واقعية تصور التناقضات الاجتماعية والسياسية تصويراً ناقداً

في مسرحية إيفيجينيا ومسرحيات أخرى مثل «في حالة نائبة» (2017) ⁽¹⁶⁾ بإخراج الكويتي سليمان البسام، وعرض مي سكاف ⁽¹⁷⁾ في رسالة النمر إلى الإنسانية، أو عرض «يوميات ثورة يتيمة» (2017) لليلي ربيع، أو عروض رمزية كعرض قيلولة (2017) لمي سعيفان. وعلى اختلاف المدارس الفنية التي تنتمي إليها هذه العروض، فإنه يتم التعبير عنها من باب التمكين الذي تتيحه المؤسسات الثقافية ⁽¹⁸⁾ للنساء. وتشترك هذه العروض مع ما عبرت عنه قصص الشبابات في مسرحية إيفيجينيا من بناء الوعي الذاتي في إطار هيمنة فرضت على عدة مستويات أهمها ذلك الذي يستكمل تأثير المجتمع العربي على تطور الوعي لدى الإناث في أوروبا، ويصور ما استجد من تأثير تصورات وتنميط للأثني في المجتمع الألماني. ويمكن تفسير استمرارية خطاب النوع الاجتماعي المنمط للأثني في ضوء مفهوم تأنيث الثقافة لدى ماكلينتوك (McClintock, 1995). فيصف مفهوم تأنيث الثقافة إبقاء تمثيلات النساء في الثقافة القابعة تحت الاستعمار بأنها تحت سيطرة الذكورية المحلية الأمر الذي يسبب تصويراً سلبياً لمشاركة النساء. وهذا من شأنه أن يبقى على مبرر غربي مسيطراً بحجة تعزيز مشاركة النساء، وبالتالي تصير الثقافة العربية مؤنثة لأنها بحاجة إلى التمكين لمواجهة السيطرة الذكورية العربية. وبالتالي إن أي تدخل لتحرير الثقافة من هذه السيطرة الذكورية المحلية يكون مبرراً، وإن كان يؤدي إلى سيطرة جديدة من طرف القوى المتدخلة. ويؤدي تأنيث الثقافة إلى الإبقاء على دائرة منع مشاركة النساء في الفنون والوقوف بوجه هذا المنع ليستمر هذا التدخل في حلقة مستمرة. وتتطور هذه التدخلات لتصير جزءاً من البنية السياسية والاقتصادية، وتتحول إلى أداة لليبرالية الجديدة في المنطقة العربية. كما تطرح ماكلينتوك أيضاً، أن تأنيث الثقافة أتاح فرصة لسيطرة الذكورة الغربية تحديداً على المستعمر. كما أنها أفرزت ثقافة رضى لتأنيث الثقافة داخلياً أيضاً لأنها تدخلت مع حركات النساء التحررية في الداخل. وفي ضوء هذا الطرح، يقوم العمل المسرحي إيفيجينيا والأعمال الأخرى المذكورة بخلخلة فهم تأنيث الثقافة الاستعماري لأنها تطرح هذه السيطرة في سياق عابر للوطنية. فبغيا المبرر الاستعماري لتأنيث الثقافة، أي من خلال الاندماج في المجتمعات الأوروبية المضيفة يفترض أن المرأة تحررت بشكل أو بآخر من الطرح الذكوري العربي. ولكن يبين إطار الهيمنة العابر للوطنية كيف أن أنماط التعبير عن الذات والمواجهة اللذين أبدتهما كل من نهى وزينة قد أزالتا الستار المهيمن، بأن صورت هذه الأنماط الطرح

(16) سليمان البسام مخرج العمل، مخرج مستقل، عرضت المسرحية في Tunnelhaus ضمن مهرجان مؤسسة موسم في أنتويرب، بلجيكا 2018.

(17) العرض من إنتاج مشترك بين مسرح جوركي ومركز الجمالية السياسية، عرض في مسرح جوركي في أيار/ مايو 2016.

(18) بالنظر إلى معظم المسارح التي تم إدراجها ضمن الدراسة فإن الصفحة الإلكترونية لجمعية تشير إلى اهتمام مضاعف بتمثيل النساء في المشاريع الثقافية التي تشمل التبادل الثقافي وبرامج العمل مع اللاجئين.

الذكوري العربي ممتدًا للمهجر، ويمارس سطوته جنبًا إلى جنب مع ما تمارسه الذكورة في المجتمع الغربي من سلطة بشكل مباشر على أداء النساء عبر الجمهور وعبر رمزيات مديرة الأداء تحديداً من خلال وضع النساء تحت مجهر سلطات متعددة في العمل المسرحي وتطويع أساليب تعبيرهن عن الذات ضمن إطار محدد لا يخدم اهتماماتهن فقط. وعليه تكمن أهمية الفضاءات المتجاوزة بين الفنانين في تناول قضايا النوع الاجتماعي لما هو أبعد من إشكاليات الذكورة العربية، بل في إطار الذكورة بصورة أعم.

خامساً: شبكة اجتماعية واستبعاد الاجتماعي

وبعد تبيان إمكانات تعبير الفنانين الشباب في خلق فضاءات متجاوزة وإن ضمن إطار هيمنة، فإن من شأن هذه الفضاءات أن تمثل شبكة غير رسمية من المعارف والمثلاء من البلد الأم ينتمون إلى ذات القطاع الثقافي في المهجر. وفي ضوء الأدبيات، فإن مسوغات تكوين الشبكة الاجتماعية علمياً وموضوعياً، أنها تعبر عن حركة التبادل المستمرة والدائمة بين مجموعة من الأفراد المهتمين بشأن معين، يمكن أن تفسر هنا باهتمام الفنانين الشباب في المسرح الذي يعبر عنهم كسوريين. وإن إمكان نشوء شبكة اجتماعية غير منظمة تكمن في ألا تكون أدوار أفرادها ولا العلاقات التي تجمع بينهم موضحة، فهم غير متجانسين، كما يكونون غير منظمين حول أهداف محددة، ولكن العلاقة بينهم مستمرة ودائمة ويرتكز كل طرف فيها على إمكان إنتاج المعرفة والحصول عليها ضمن هذه الدائرة (Inkpen and Tsang, 2005). بالنسبة إلى الفنانين السوريين، تشترك أنماط تعبيرهم في ارتباط الشاب السوري مع نظرائه بصورة غير منظمة أو محددة ولكنها معتمدة على رابط اجتماعي عبر وطني بينهم ظهر من خلال توطد العلاقات الغيرية لدى نهى من خلال ما أنتجته مسرحية إيفيجينيا من علاقات مع المشاركات في العمل، وتوطدها في إطار حياتها اليومية مع مثيلاتها من سورية. كما ظهر من خلال المواجهة التي حققتها زينة مع الواقع الذي يشترك في تنميط صورتها فيه كل من مثيلاتها في الوطن، وآخرين ممن صادفتهم في المهجر.

إضافة إلى ذلك، تعدّ عملية الحصول على المعرفة من أولويات أفراد هذه المجموعة في رأسمالهم الاجتماعي، وبالتالي الاستمرار في العلاقات وديمومتها قد تكون صفة مشتركة بينهم جميعاً لاهتمامهم بالمسرح السوري في المهجر وحاجتهم إلى الاستزادة من معارف بعضهم بعضاً حوله والتعبير عن الذات ومشاركة التكتيكات والتحويلات الناجمة عنه. فمثلت تجربة إيفيجينيا فرصة للتواصل بين الشابات حول قضاياهن الخاصة، كقول نهى «فاشتغلنا إنو نعرف بعض أكثر ومن تمارين كله تمارين مو بس حكي، مجموعة تمارين بيتنج عنّا أشخاص مرتاحين لدرجة وصلت إنو يحكولي ويحكوا لبعض كل الأسرار. لهالأ هنن رفقاتي كثير». فرأس المال الاجتماعي بحسب بورتس يمثل القدرة على ضمان الفائدة المشتركة بين أفراد شبكة اجتماعية معينة (Inkpen and Tsang, 2005). كما يمثل رأس المال

الاجتماعي ما هو أبعد من علاقة تقتصر على تشكل رأسمال الأفراد، ليكون علاقة تضمن ردف رأسمال الأفراد والمؤسسات الاجتماعية معاً، كما جاء في تعريف نهايت وغوشال 1998. وعليه، فبالإمكان أن تجمع هذه الشبكة أفراداً يمثلون أنفسهم أو يمثلون مؤسسات يعملون فيها أو هم على صلة ما بها عربية كانت أو أوروبية، كما رأينا في انضمام الفنانين الشباب إلى مسارح ألمانية.

وفي الختام، لا بدّ من التعمق أكثر في الحديث عن أعمال مسرحية تنتج بمشاركة عربية في أوروبا، وعمليات إنتاجها، ولا بد من التبحر أكثر في تفاصيل العلاقات التي تحكم إنتاجها. فيدينا فهم تجربة المشاركة الثقافية للشباب السوري في المهجر في النظر إلى ما ينتج ثقافياً من خلال الشباب العربي عبر ما هو أبعد من محاولات للتعبير عن الأحداث وقساوتها، أو محاولات لمقاومة منع الحريات فقط، أو محاولات بهدف الاندماج فقط، أو البحث عن لقمة العيش فقط. يفتح هذا المقال الباب أمام فهم التجارب الفردية للفنانين السوريين اجتماعياً وإنسانياً وفنياً، وتبدأ من تجاربهم في سورية أولاً وتمتد لتشمل تجربة الخروج منها وآليات العيش خارجها. إذا ما كانت الفرص مفتوحة أمام الهجين في المسرح العربي في أوروبا، فإن أنماط تعبير الفنانين تبين أن هذا الهجين يخدم وجهاً جديداً من الهيمنة الثقافية وهو ذلك الذي ينشأ في سياق عبر وطني. ولكنه يوفر فرصة لتكوّن شبكة اجتماعية تساهم في مشاركة الفنانين بفضاء أوسع من الحريات.

المراجع

الحاج علي، حنان. مدخل الى السياسات الثقافية في العالم العربي. بيروت: المورد الثقافي، 2010.

الحاج علي، حنان. مقابلة شخصية. 21 تشرين الأول/أكتوبر 2017

حسان، حنان القصاب. مقابلة شخصية. 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017

الحسيني، بسمة. «حال الفنون» جدلية، 15 شباط/فبراير 2018، <<https://bit.ly/3xssC9c>> (شوهد بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2019).

ربيع، ليلي. مقابلة شخصية. 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017

رينات هايلماير. مقابلة شخصية. 20 أيار/مايو 2017.

سكاف، مي. مقابلة شخصية. نيسان/أبريل 2017.

Al-Saber, Samer (2017). «The Palestinian National Theatre El-Hakawati at Risk.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*: vol. 22, no. 4/1, pp. 91-94.

Amine, Khalid, and Marvin Carlson (2008). ««Al-Halqa» in Arabic Theatre: An Emerging Site of Hybridity.» *Theatre Journal*: pp. 71-85.

Ang, Ien (2003). «Together in Difference: Beyond Diaspora, into Hybridity.» *Asian Studies Review*: vol. 27, no. 2, pp. 141-154.

- Bal, Mieke (2015). «Documenting What? Auto-Theory and Migratory Aesthetics.» *A Companion to Contemporary Documentary Film*: pp. 124-144.
- Apitzsch, Ursula, and Irini Siouti (2015). «Transnational biographies.» *ZQF-Zeitschrift für Qualitative Forschung*: vol. 15, nos. 1-2.
- Bamyeh, Mohammed A. (1998). «Sociology, Civil Society, and the Unbound World.» *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de sociologie*, pp. 179-193.
- Berry, John W. [et al.] (2006). Immigrant Youth: Acculturation, Identity, and Adaptation.» *Applied Psychology*: vol. 55, no. 3, pp. 303-332.
- Bhimji, Fazila (2015). «Collaborations and Performative Agency in Refugee Theatre in Germany.» *Journal of Immigrant and Refugee Studies*: vol. 1556-2, pp. 1-23.
- Bhabha, Homi K. (2005). *The Location of Culture*. London: Routledge.
- Burawoy, Michael, and Karl Von Holdt (2012). *Conversations with Bourdieu: The Johannesburg Moment*. New York: NYU Press.
- Cox, Emma. «Processional Aesthetics and Irregular Transit: Envisioning Refugees in Europe.» *Theatre Journal*: vol. 69, no. 4 (2017), pp. 477-496.
- De Certeau, Michel (2004). ««Making Do»: Uses and Tactics.» *Practicing History*: p. 213.
- De Smet, Sofie [et al.] (2019). «A Qualitative Analysis of Coping with Trauma and Exile in Applied Theatre with Syrian Refugees: The Role of within-Group Interactions.» *The Arts in Psychotherapy*: vol. 66, p.101587.
- Erel, Umut, Tracey Reynolds, and Erene Kaptani (2017). «Participatory Theatre for Transformative Social Research.» *Qualitative Research*: vol. 17, no. 3, pp. 302-312.
- Friedman, Jonathan (1999). «The Hybridization of Roots and the Abhorrence of the Bush.» in: Mike Featherstone and Scott Lash (eds.). *Spaces of Culture: City, Nation, World*. London; Thousand Oaks, CA: Sage, pp. 230-256.
- Funk, Nanette (2016). «A Spectre in Germany: Refugees, a «Welcome Culture» and an «Integration Politics».» *Journal of Global Ethics* vol. 12, no. 3, pp. 289-299.
- Hess, Sabine, and Bernd Kasperek (2017). «Under Control? Or Border (as) Conflict: Reflections on the European Border Regime.» *Social Inclusion*: vol. 5, no. 3, pp. 58-68.
- Inkpen, Andrew C. and Eric W. K. Tsang (2005). «Social Capital, Networks, and Knowledge Transfer.» *Academy Management Review*: vol. 30, no. 1, pp. 146-165, <<http://www.sciopub.com/reference/110850>>.
- Jeffers, Alison (2014). *Refugees, Theatre and Crisis: Performing Global Identities*. London: Palgrave Macmillan.
- Jawad, Rania (2013). «Theatre Encounters: A Politics of Performance in Palestine.» (PhD Diss., New York University).
- Joseph, May, and Jennifer Fink (1999). *Performing Hybridity*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Kuschminder, Katie, Julia de Bresser, and Melissa Siegel (2015). «Irregular Migration Routes to Europe and Factors Influencing Migrants' Destination Choices.» *Maastricht: Maastricht Graduate School of Governance*, pp. 8-20.
- Lavender, Andy (2016). *Performance in the Twenty-First Century: Theatres of Engagement*. London: Routledge, 2016.
- Lears, T. J. Jackson (1985). «The Concept of Cultural Hegemony: Problems and Possibilities.» *The American Historical Review*: vol. 90, no. 3, June, pp. 567-593.
- Litvin, Margaret, and Johanna Sellman (2018). «An Icy Heaven: Arab Migration on Contemporary Nordic Stages.» *Theatre Research International*: vol. 43, no. 1, pp. 45-62.

- Maroufi, Mouna (2017). «Precarious Integration: Labour Market Policies for Refugees or Refugee Policies for the German Labour Market.» *Refugee Revue: Special Focus Labour*: vol. 3, pp. 15-33.
- McClintock, Anne (1995). «In Imperial Leather: Race, Gender, and Sexuality in the Colonial Contest.» in: Anne McClintock. *The Lay of the Land: Genealogies of Imperialism*. New York; London: Routledge.
- Ostrand, Nicole (2015). «The Syrian Refugee Crisis: A Comparison of Responses by Germany, Sweden, the United Kingdom, and the United States.» *Journal on Migration and Human Security*: vol. 3, no. 3, pp. 255-279.
- Papastergiadis, Nikos (2005). «Hybridity and Ambivalence: Places and Flows in Contemporary Art and Culture.» *Theory, Culture and Society*: vol. 22, no. 4, pp. 39-64.
- Petersen, Anne Ring (2020). «Migratory Aesthetics and Postmigrant Performance.» in: Emma Cox (ed.). *Performance and Migration*. London: Routledge.
- Rosenthal, Gabriele (2004). «Biographical Research.» *Qualitative Research Practice*, pp. 48-64.
- Rucht, Dieter (2018). «Mobilization against Refugees and Asylum Seekers in Germany: A Social Movement Perspective.» *Protest Movements in Asylum and deportation*. Springer, Cham, pp. 225-245.
- Salih, Sara and Judith Butler, (2004). *The Judith Butler Reader*, Oxford: Blackwell publishing, <<https://www.amazon.com/Judith-Butler-Reader-Sara-Salih/dp/0631225943>>.
- Sharifi, Azadeh. «Mentality X: Jugendtheaterbüro Berlin and its Theatrical Space for Urban.» *Otherness and the Performing Arts* (2016), p. 65.
- Tinius, Jonas (2015). «Aesthetic, Ethics, and Engagement: Self-cultivation as the Politics of Refugee Theatre.» in: Alex Flynn and Jonas Tinius (eds.). *Anthropology, Theatre, and Development: The Transformative Potential of Performance*. London: Palgrave Macmillan, pp. 171-202.
- Total, Ruba and Saliba Jeries (2013). «Performing Arts and Social Change under Colonialism in Palestine during the Period 1960-2012; View on Impact of Religiosity and Class on Gender Relations in Performing Arts.» (Master Diss., Birzeit University).
- Total, Ruba (2020a). «Negotiating «Home» Borders: Creative Processes Hosting Syrian and Palestinian Syrian Artists in Europe.» *European Journal of Theatre and Performance*: vol. 1, no. 2.
- Total, Ruba (2020b). ««Negotiating' Home»: Syrian and Palestinian Syrian Artists in Borderlands.» Lebanon Support. *Civil Society Review*. (in print)
- Total, Ruba, and Krystel Khoury (2018). «Theater against Borders: «Miunikh-Damaskus»-A Case Study in Solidarity.» *Arts*: vol. 7, no. 4.
- Vertovec, Steven (1999). «Conceiving and Researching Transnationalism.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 22, no. 2, pp. 447-462.
- Wilmer, Stephen Elliot (2018). «Documentary Theatre by and about Refugees.» in: *Performing Statelessness in Europe*. London: Palgrave Macmillan, Cham, pp. 73-96.

الخصائص الاجتماعية المؤثرة في الالتزام الطلابي

بتونس خلال العشريّة الأخيرة لحكم بن علي (*)

مطاع أمين الواعر (**)

جامعة مونتريال.

ملخص

يحاول المقال، بالاعتماد على بحث ميداني كفيّ، تسليط الضوء على مسارات الالتزام لدى المنتمين إلى الحركة الطلابية التونسي خلال العشريّة بوصفهم أحد الفاعلين في الحراك الثوري التونسي الذين بقوا نسيئاً خارج دائرة الاهتمام الأكاديمي. وقد سعت خلاله إلى معرفة الشروط التي جعلت انخراطهم في الالتزام الطلابي ممكناً وكيف أثر تعدد مساراتهم الشخصية على الشكل الذي اتخذته التزامهم السياسي في الجامعة خلال سنوات الألفين.

وينقسم النص إلى ثلاثة عناوين بشكل يأخذ بعين الاعتبار تتابع المحطّات المهمة في الالتزام الطلابي، كرّست أولها للخصائص الاجتماعية الأساسية التي يشترك فيها «مناضلو ومناضلات» الاتحاد، وثانيها للعوامل المساعدة على تفعيل هاته الخاصيّات وتحويلها إلى التزام سياسي ونقابي. أما العنوان الأخير من النص فأفردته لرصد تأثير الخصائص الاجتماعية ومسارات تفعيلها على الأشكال التي اتخذها التزام هذا الشباب الطلابي صلب الاتحاد والتنظيمات السياسية التي تنشط داخله.

الكلمات المفتاحية: ثوري - طلاب - مسارات الالتزام - تونس.

(*) يعتمد هذا المقال كلياً على بحث جامعي أعدته سنة 2017: Moutaa Amine El Waer, «Production et reproduction d'un militantisme de gauche au sein d'un syndicat étudiant dans la dernière décennie de regne de Ben Ali,» (Université Paris-Dauphine, 2017) 244 p.

وهي مذكرة ماجستير علم اجتماع سياسي قدّمتها في جامعة باريس دوفين، تحت إشراف الأستاذ شكري حمد وأمام لجنة تقييم مكونة من الأساتذة: Choukri Hmed, Joceline Dakhelia, Éric Agrikoliansky

moutaa.amine.el.waer@umontreal.ca.

(**) البريد الإلكتروني:

Abstract

This article sets out to analyze the trajectories of student activists in Tunisia during the last decade of Ben Ali in power. Remained on the fringes of scientific research, this paper postulates that paying attention to them is able to provide us with a surplus of intelligibility on the revolutionary situations that Tunisia has experienced since 2010. Thus, I propose through a survey qualitative field, to examine the conditions that made such an engagement possible and to understand the way in which the diversity of the trajectories prior to the student engagement shaped it. In the light of this development, the text will be divided into three sections which take up the succession of the main phases of student engagement. The first was devoted to the main social characteristics of the militants studied, while the second studied the conditions for activating the engagement. Finally, the third analyzes the consequences of these first two elements on the form taken by the activism of the participants in the survey within student unionism and the political groups active in it.

Key words: revolutionary - student - militant trajectory - Tunisia

تقديم

عاشت تونس انطلاقاً من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 حراكاً ثورياً انطلق بسيدي بوزيد⁽¹⁾ وانتشر في أقل من أسبوعين ليعمّ جلّ مناطق الجمهورية، إضافة إلى المدن الكبرى في دول الشمال، حيثما وجد تمركز للتونسيين. ولم تخف وتيرة الحراك مؤقتاً إلا بهروب زين العابدين بن علي يوم 14 من كانون الثاني/يناير 2011 تجاه السعودية بعد 23 سنة من الحكم التسلطي (Salmon, 2016).

وبمراجعة تناول المؤلفات العلمية لأسباب هذا الحراك الثوري الذي زعزع الحقل السياسي وأثر عظيم الأثر في معظم الفضاءات الاجتماعية في تونس، نجد أن عدداً من الباحثين شددوا على ما يدين به لما تمت مراكمته من احتجاجات قبل 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 (Hmed et Jeanpierre, 2016; Salmon, 2016). تتجاوز المراكمة هنا الخبرة الميدانية والمعرفية التي تكوّنت لدى الفاعلين لتشمل أيضاً الشبكات التنظيمية المعلنة منها (منظمات وأحزاب قانونية وغير معترف بها) وغير المعلنة (في الأحياء الشعبية، شباب الأوتراس، نشطاء على الشبكات الاجتماعية...) والتي تمّ استثمارها أو تفعيلها في حراك كانون الأول/ديسمبر 2010. ورصدت بحوث هذه المراكمة عبر الرافد النقابي (Feltrin, 2019; Yousfi, 2015) والاحتجاجات الشعبية ذات البعد الاجتماعي كتلك التي جدّت بالحوض المنجمي بقفصة سنة 2008 (Allal, 2012) والتحركات القطاعية مثل التي خاضها المحامون (Gobe, 2016) والشبكات المواطنة المحلية في سيدي بوزيد مثلاً (Hmed, 2012; Salmon, 2016) والعاطلين

(1) مدينة صغيرة تقع على بعد 250 كلم من العاصمة تونس في وسط غرب البلاد.

من العمل (Kréfa, 2016; Mahfoudh, 2014) والحركة النسوية (Belhadj et Facci, 2015; Léger, 2013) et Mahfoudh, (2014) واليساريين والإسلاميين الذين ناضلوا ضد حكم بورقيبية (Ayari, 2017) وشباب أحزاب أقصى اليسار (Hmed, 2018). وقد سَخَّرَتْ جزءًا من بحث جامعي⁽²⁾ أنجزته لرصد الدور الذي أدّاه الالتزام الطلابي في هذه المراكمة.

وتشمل الحركة الطلابية التونسية اليوم عدّة تنظيمات نقابية وجمعيات قطاعية وتيارات سياسية متنوعة يصعب وصفها بدقة في هذه الورقة، لذلك سأكتفي بتقديم عام ومقتضب جدًا لها. نشأت هاته الحركة في تونس بداية القرن العشرين (Ayachi, 1990; Dhifallah, 1999) وكانت تفصلها مسافة نسبية عن التنظيمات السياسية القائمة رغم أنها شاركت بفاعلية في المواجهة بين القوى الوطنية والمستعمر الفرنسي (Dhifallah, 2003). إضافة إلى ذلك، لم تفلح محاولات نظام الحكم تدجين الحركة الطلابية إلاّ خلال السنوات التالية للاستقلال (1956)، فقد أحرزت منذ بداية السبعينات قدرا من الاستقلالية عنه (Bouguerra, 2012). أفلحت الحركة في المحافظة على هذا الحد من الاستقلالية إلى غاية اندلاع الحراك الثوري في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010، رغم فترات الجزر الشديد التي مرّت بها، وهو ما حمل أعداداً كبيرة من عناصر تكاليف باهظة (El Waer, 2017).

لن يتناول هذا النص الحركة الطلابية بمجملها، بل سيكتفي بأحد تنظيماتها وهو الاتحاد العام لطلبة تونس. وهي منظمة نقابية طلابية أسست سنة 1952، سيطر الحزب الحاكم على قياداتها (Ben Chaabane, 2019; Ayachi, 2003) إلى حدود سنة 1971 حين صارت الغلبة للتنظيمات اليسارية (Bouguerra, 2012). ولهذا الاختيار سببان رئيسيان: أولهما، أن اتحاد الطلبة هو أقدم نقابة طلابية موجودة اليوم في تونس ويمثّل المنظمة التاريخية للحركة الطلابية؛ ثانيهما، أنها كانت المنظمة الطلابية الوحيدة المستقلة نسبيًا عن النظام خلال العشريّة السابقة للحراك الثوري وهي الفترة التي تعينني في هذا البحث.

احتكرت التنظيمات اليسارية الاتحاد خلال سنوات الألفين وطبعت بطابعها أسلوب عمله ومواقفه فأصبح تصنيفه كمنظمة يسارية وتكثيفه سياسيًا في ما يعرف باليسار الطلابي أمراً منطقيًا ومشروعًا. وتطلق تسمية اليسار الطلابي على مجموعة هلامية تجمع بالأساس التنظيمات الشبابية اليسارية المرتبطة أو غير المرتبطة بأحزاب سياسية لكنّها أيضًا تشير إلى أعداد كبيرة من «المناضلين»⁽³⁾ غير المنتمين لأي تنظيم. وينتمي

(2) بحث جامعي سبق ذكره. يمكن الإطلاع أيضًا على مقال منشور، بالعدد الخاص عن اليسار العربي بجريدة الأخبار اللبناية: مطاع أمين الواعر، «اليسار الطلابي في خضم الحراك الثوري بتونس»، 24/12/2018، <<https://cutt.ly/xdmQBGM>>

(3) يقصد بالمناضل هنا من يمارس صلب منظمة ما «شكلًا من الانخراط النشط، غير مدفوع الأجر، وغير الموجّه نحو تحقيق منافع مادية والذي يتم عادة تقديمه بصورة مثالية على اعتبار أن قوّته تشهد على أهميته والقيمة المسندة لأنشطة المنظمة» (Lagroye, François, et Sawicki, 2002: 244). ولا يدخل نوع النشاط بالنسبة =

هذا الجمع في العموم ليسار بمختلف تفرعاته الماركسية وغير الماركسية والقوميين بشقيهم الناصري والبعثي.

وعلى اعتبار أن الجامعة ظلّت إلى غاية كانون الأول/ديسمبر 2010 أحد أهم فضاءات إنتاج النقد الاجتماعي، وأن المناضلين الطلابيين قد أدوا دوراً في الحراك الثوري الذي عرفته تونس سنة 2010-2011 (El Waer, 2017)، يصبح من المهم التعرف عن كثب عليهم، وخصوصاً عما ساهم في دفعهم للالتزام السياسي الطلابي؟ وكيف أثر تعدد مساراتهم الشخصية على الشكل الذي اتخذه هذا الالتزام في الجامعة خلال سنوات الألفين؟

وتنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة عناوين كرّست أولها للخصائص الاجتماعية الأساسية التي يشترك فيها «مناضلو ومناضلات» الاتحاد وثانيها للعوامل المساعدة على تفعيل هذه الخاصيات وتحويلها إلى التزام سياسي ونقابي. أما العنوان الثالث من النص فأفردته لرصد تأثير الخصائص الاجتماعية ومسارات تفعيلها على الأشكال التي اتخذها التزام هذا الشباب الطلابي صلب الاتحاد والتنظيمات السياسية التي تنشط داخله. لكن، وقبل المرور إلى جوهر النص، أعتقد أنه من المجدي تخصيص بعض المساحة لتقديم المميزات المنهجية للبحث الذي سيحاول هذا المقال تقديم جزء من نتائجه.

أولاً: منهجية كيفية مختلطة

اعتمدت في بحثي على «الابتعاد» (Distanciation) كتمشّ منهجي يرمي إلى جعل المعتاد أقل ألفة عبر البحث عن «المسافة المثالية» حتى يمكن تحليله علمياً (Bensa, 1995). إذ إنني وباختياري ليسار الطلابي التونسي موضوعاً، فقد قبلت أن تكون العلاقات الاجتماعية للمقربين منّي مجال البحث الذي استهدفه. حيث نشطت صلب الاتحاد منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2009 وكنت مسؤولاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن اتخاذ قرارات وعن ممارسات قد تكون اليوم عرضة للتقييم. كما أن

إلي في تحديد قيمة معيارية للنضال إذ قد يكون النضال في منظمة عمالية أو تنظيم جهادي أو منظمة أرباب عمل أو منظمة تدافع عن علوية العرق الأبيض أو تنظيم مسلّح لا سلطوي. وقد كان بالإمكان اختيار مصطلح «فاعلين» لوسم المجموعة التي أنا بصدد الحديث عنها، غير أن «مناضلين» هو النعت الذي يعتمده المبحوثون أولاً، وهو أيضاً (وهذا العامل هو الأهم) مصطلح يميّز بينهم وبين المنخرطين وهم المتعاطفون مع الاتحاد العام لطلبة تونس (اصطلح على تسميتهم بين المناضلين بـ «المنخرطين العاديين»). ولهذا التمييز أهمية سياسية وتنظيمية. فالمناضلون هم المنخرطون المؤثرون داخل المنظمة والذين يتحملون المسؤولية داخل هيكلها، رغم أن هذا التمييز لا يرتكز على أي من وثائقها المركزية (قانون أساسي، نظام داخلي، ميثاق طلابي) وهم أيضاً الذين يدفون عموماً ثمن هذا الالتزام. لهذا فإن الوصف الذي يقدمه النصّ للمناضلين الطلابيين لا ينسحب بشكل آلي على بقية منخرطي ومنخرطات الاتحاد العام لطلبة تونس.

المبحوثين الذين سأحاول فهم الشروط الاجتماعية لالتزامهم هم فاعلون جمعني بهم سجل وصراعات نقابية وسياسية ومحطات مهمة في تجربتي الشخصية، ساهمت في تكوين بعض من وعيي السياسي والتنظيمي والنظري. ويحتم الاشتغال على ميدان بهذا القرب من الباحث التوقف عند خصائص هذه العلاقة وتبعاتها البحثية بدءاً ببناء الموضوع وإلى غاية آخر مراحل صياغة النتائج.

ولا يعتمد التصميم المنهجي لهذا البحث على فكرة أفضلية إبيستمولوجية مطلقة لأي علاقة استقصائية كانت (Harding, 1992). إذ إن علاقة «الانغماس» لمن هم خارج الظاهرة المدروسة تتيح رؤية أشياء وتحجب أخرى تبعاً للإطار السياسي والاجتماعي للبحث، كما هو الحال في علاقة «الابتعاد» لمن هم داخلها. وبالعودة إلى التحقيق الميداني الذي نحن بصدد، فإن موقعي كأحد من عاشوا هذه التجربة جعلني أتفطن لوجودها الإمبريقي وهي التي غابت نسبياً عن البحوث العلمية ومثل بالتالي شرطاً رئيسياً لجعل هذا البحث ممكناً. إضافة إلى هذا، فقد ساعدتني علاقاتي بـ«مناضلات ومناضلين» عايشوني نفس الفترة التاريخية على جعل إنجاز المقابلات البحثية يسيراً. كما أن المعرفة الشخصية (بدرجات متفاوتة طبعاً) ساهمت في جعل اختيار المستجوبين أمراً مفكراً فيه بشكل مسبق، إذ تمكنت قبل الانطلاق في البحث من تحديد خصائص (الجنس، الطبقة، محيط النشأة، المجموعة السياسية، مكان الدراسة...) افترضت أنها مهمة في تحديد مسار الالتزام الطلابي.

كان لهذه العلاقة المميزة مع موضوع البحث تكاليف معرفية سعت لتقليلها قدر الإمكان. وأهم تأثير محتمل لهذه العلاقة الميدانية الخاصة يمس ثقل الفرضيات التي بدأت بها البحث. حيث إن معرفتي النسبية بميدان الاستقصاء أطرت نسبياً كل مراحل البحث وقد حاولت عبر مجهود تفكيري (Bourdieu et Wacquant, 2014) مستمر التقليل من وطأتها حتى لا يستحيل البحث الميداني أداة تأكيد للتصورات السابقة له. كانت مواجهة المبحوثين والمبجوثات بالفرضيات مفيدة في تفكيك التماسك والترابط الخفي لقسم منها والذي كان يرتبط بنظرتي العامة لتجربتي داخل الاتحاد ولواقع الالتزام الطلابي خلال سنوات الألفين وما لحقهما. ومن المعلوم أن الأفراد يعيدون تركيب تجاربهم الخاصة لتشكيل رواية متناسقة تختلف باختلاف الإطار الذي يفرض عليهم سردها (Grard, 2008). وقد ساعدني تفكيك سرديتي الخاصة على التخلي عن شطر منها وتحويل البقية إلى فرضيات وأسئلة كافحتها بانتظام مع تجارب المبحوثين خلال المقابلات.

بناءً على ما سبق فقد أثرت في هذا البحث التعويل على المنهج الاستقرائي وعلى منهجية بحث ميداني كمية مختلطة، أدمج فيها نوعين من التقنيات. التقنية الأولى هي الإثنوغرافيا الذاتية (Auto Ethnographie) (Denshire, 2014; Ellis, Adams, et Bochner, 2011) والتي تحوّل التجربة الشخصية للباحث إلى مصدر للبيانات الميدانية كما تكون فيها تجاربه المرتبطة بموضوع البحث قرائن (Scott, 1991) تتكامل مع بقية البيانات. أتاحت لي الإثنوغرافيا الذاتية على سبيل المثال الإطلاع على التقنيات المستترة لجذب حديثي العهد بالجامعة للالتزام الطلابي والتي لا يصرّح بها عادة (كالاشتغال على الصداقات والعلاقات العائلية والجغرافية والعاطفية مثلاً). كما مكنتني من الوعي ببعض الجوانب الذاتية والعاطفية

المؤثرة في تجربتنا الجماعية التي قد لا تكفي المقابلات البحثية للكشف عنها (كأثر العزلة التي يعيشها الطلبة الجدد أو أثر علاقات الهيمنة داخل هياكل الاتحاد أو التنظيمات السياسية على سيرورة تجربة الالتزام). التقنية الثانية التي استند إليها تحقيقي الميداني هي المقابلات نصف المهيّرة وعددها 52 مقابلة بحثية معمّقة. راوحت المقابلات بين التركيز على المحطات الشخصية (بيوغرافية) (Demazière, 2011) وبين تفاصيل الحياة اليومية للالتزام الطلابي (إثنوغرافيا) (Beaud, 1996) ولها متوسط مدّة بلغ ساعتين واثني عشرة دقيقة. وفّرت لي المقابلات مصدراً ثميناً للمعلومات حول تنوّع التجربة الطلابية كما عاشها أصحابها والتمثّلات التي تركتها لديهم لحظة إجراء المقابلات عنها. إضافة إلى ذلك، اعتمدتُ القاعدة البيانية للمعطيات السوسولوجية للمبحوثين والمبحوثات الـ 52 لتكوين تصوّر عام أولي عن الخصائص الاجتماعية لـ «مناضلي ومناضلات» الاتحاد. ورغم أن العينة لا تدعي التمثيلية الإحصائية فإنها تعطينا نبذة ابتدائية يصلح نفيها أو تأكيدها ليكون موضوعاً لبحث مستقبلي. واعتمدت في إعداد محتوى المقابلات البحثية، إضافة إلى المطالعات المتنوعة على الإثنوغرافيا الذاتية المستقاة من تجربتي وذكريات الميدانية لصياغة الفرضيات حول أهمية عنصر ما في سيرورة الالتزام الطلابي أو أثر عامل ما في تحديده معاملة. ترتب على هذا التمشّي أن جزءاً من المقابلات أخذ أحياناً طابع النقاش مع المبحوثين كلّما تناولت المحادثة مجريات حدث معلوم أو تأويل معانيه أو تأثير بعض العوامل على مساراتهم الشخصية، وهو ما أعطى للاستخلاصات النهائية قابلية أكبر للتعميم (بحذر).

ثانياً: شروط الالتزام الطلابي اليساري

في أواخر حكم بن علي

يرصد هذا القسم نوعين من الشروط التي اعتبر أن توافرها حيوي كي يكون الالتزام الطلابي اليساري ممكناً. وتحاول الفقرة الأولى تبيان أهمية وجود الاتحاد كفضاء ساهمت بنيته وتاريخه وإرثه السياسي والتنظيمي في جعل الالتزام اليساري بشكله الذي عرفته الجامعة خلال العقد الأخير من حكم بن علي ممكناً، لكنه قيّد في المقابل نوعية الطلبة الذين يحتمل أن ينخرطوا فيه. أما الفقرة الثانية فقد خصصتها للتعرف إلى الخصائص الاجتماعية للمبحوثين.

1 - الاتحاد العام لطلبة تونس كـ «فضاء تعويض سياسي»

من المهم قبل عرض الخصائص الاجتماعية لـ «مناضلات ومناضلي» الاتحاد أن نعود إلى أهمية وجود المنظمة نفسها كشرط أساسي لانخراط بضع آلاف من الشباب التونسي⁽⁴⁾ فيه خلال عشرية الألفيات. لا يعني هذا أن غيابها بالشكل الذي وجدها عليه الطلبة الملتحقون

(4) يصعب تقييم عدد المنخرطين بشكل دقيق لكنه يتراوح، اعتماداً على تجربتي في المنظمة، بين 5000 آلاف و12.000 ألف منخرط ومنخرطة. ويمكن تقدير عدد المنخرطين الفاعلين من بين مجمل الحاملين لبطاقة انخراط بما يتراوح بين 2000 و3000 عضو.

بالجامعة خلال هذه العشريّة كان لينفي إمكانية الالتزام الطلابي. لكن ما يعيننا هنا أن الاتحاد فرض على من التحقوا به إطاراً حدد كفيّة تدخلهم في الفضاء الجامعي. كما أن الاتحاد كمنظمة لها تقاليدھا السياسيّة والتنظيمية والحركيّة لم تكن أبداً إطاراً شفافاً منفتحاً على أي شخص لينخرط فيه ويمكن للمتعمّن في تركيبة العناصر الفاعلة أن يلحظ لديهم تواتر مواصفات اجتماعية معينة وندرة أخرى. فما مميزات هذه المنظمة التي طبعت بطابعها منخرطها وكل الالتزام الطلابي بوجه عام؟

عرفت المنظمة خلال التسعينيات وضعاً تنظيمياً وسياسياً صعباً نتيجة للانغلاق الشامل لفضاءات النشاط السياسيّة بعد عام 1991 (Timoumi, 2013). وقد كان من الصعب خلال هذه الفترة فتح أي فضاء عمل ثقافي أو اجتماعي داخل الجامعة بعيداً من سيطرة الحزب الحاكم ومنظّمته الطلابيّة التي تم تأسيسها سنة 1988 لتنافس الاتحادين سابقين الذكر. غير أن «مناضلات ومناضلي» الاتحاد وجدوا في خضم هذا الانسداد تغاضي من أجهزة النظام لعملمهم في المجال الثقافي، بشرط عدم الخوض في القضايا السياسيّة والنقابيّة. وحسب أحد القياديين حينها:

«... كان الوضع صعباً جداً في الجامعة وكان الطلبة مرعبين من مناخ الذعر المهين... لم يكن الطلبة يتقبلون أي حديث مباشر يتوجّه للنظام أو لمؤسسات الدولة. كما أنّ أي نشاط نقابي نبادر به كان يواجه بقمع شديد من طرف السلطة. اضطررنا خلال هذه الفترة إلى التركيز على العمل في الميّنات الجامعيّة والنوادي الثقافيّة وهو ما كانت السلطة تقبله عن مضمض. كان بعض الرفاق يتندرون خلال هذه الفترة بأننا تحوّلنا لنادي ترفيهي...»⁽⁵⁾

غير أنّه من المهم فهم هذا النشاط كامتداد وتعويض للنشاط النقابي الذي انحسر مجاله بحدّة. وتكمن أهميّة هذا التأكيد في أن تواصل هذا الفضاء كان هو الشرط الأساسي لوجود شبكات «المناضلين» التي أدّت دوراً خلال اندلاع هذا الحراك الثوري ذات 17 كانون الأول/ديسمبر 2010⁽⁶⁾. فقد وجد الملتحقون بالجامعة في سنوات الألفين منظمة تركز النشاط النقابي والسياسي الطلابي المستقل داخل الجامعة. صحيح أن الاتحاد كان خلال هذه الفترة يعاني (كمعظم فترات تاريخه) انقسامات تذكيها فصائل سياسيّة تدّعي تارة شرعيّة «نضالية» ميدانيّة وطوراً شرعية قانونية للهيمنة على هياكله. كما أن الاتحاد كان يعاني عموماً قمعاً (لا يستهدف جميع مكوناته بنفس الحدّة)، يستهدف أولاً عناصره (اعتداءات مادية ومعنوية، إيقافات، طرد من الدراسة، سجن) وثانياً هياكله (حرمان من التمويل، تواتر نهب وتخريب بضع مقرات يملكها، عدم الاعتراف بمسؤولي الاتحاد كممثلين

(5) حوار مع عبد الكريم، موظف في وزارة التربية وقيادي وطني بالاتحاد بين 1994 و2006، تونس في آذار/مارس 2017.

(6) مقال مذكور، في السفير.

نقابين عن الطلبة...). بيد أن هذا الوضع لم يمنعه من مواصلة أداء دوره في احتضان جيل كامل من الشباب الطلابي (El Waer, 2017).

ومن خصائص هذا الدور أن الاتحاد وفرّ أولاً حيزاً نشاطاً قانوني (رغم أنه محاصر) للمجموعات اليسارية المحظورة وللراغبين بالانتساب كأفراد للنشاط النقابي والسياسي الطلابي. ومن المعلوم أن الغطاء القانوني مورد غير هين بيد القوى الاجتماعية المحتجة في ظل نظام تسلطي كنظام بن علي (Khiari, 2003)، يتيح كتمان البعد السياسي الصرف للأنشطة العلنية تحت مسوّغات العمل النقابي والاجتماعي والثقافي. علاوة على ذلك فقد وفرّ الاتحاد حيزاً يمكن فيه إنتاج النقد الاجتماعي في ظل إطار عام معاد لكل خطاب لا يتناغم مع الدعاية الرسمية للنظام (Hibou, 2006). أضف إلى ما سبق أن الاتحاد أتاح لمنتسبيه فرصة تعلّم مهارات نفيسة كالخطابة والجدال السياسي والفكري وتنظيم الاحتجاجات وكتابة البيانات والتفاوض⁽⁷⁾، كان من العسير حينها تعلّمها خارجه. كذلك يصعب إيجاد أي قيادي في حزب يساري أو قومي تونسي لم يمرّ تكوينه السياسي من بوابة الالتزام الطلابي. بل إن عناصر تلقّت تكوينها السياسي عبر الالتزام الطلابي اليساري تم استيعابها في منظومة الحكم (Cooptation) أثناء نظام الحكم التسلطي وبعده.

ويتماشى هذا الدور الذي أداه الاتحاد العام لطلبة تونس مع ما أطلق عليه من «مدرسة الإطارات» (Ayachi, 2003) و«فضاء تعويض سياسي» (Camau et Geisser, 2003). ومعنى المصطلح الأول أن الاتحاد أدّى إلى نهاية الستينيات دور أكاديمية تعدّ الإطارات السياسية للحزب الحاكم، بما أن الجامعة كانت المكان الوحيد في البلاد الذي يحظى بقدر نسبي من الاستقلالية التي تجعله مواتياً لتعلّم المهارات والخبرات السياسية. أما المصطلح الثاني فإنه يضيف له الحرية النسبية التي تركت للجامعة مجالاً للتعبير عن الصراعات الاجتماعية والسياسية التي تشق البلاد والتنفيس عنها، مما أهلها لتعويض غياب النشاط السياسي خارج أجهزة الحزب-الدولة. غير أن هذا التنفيس كان بشرط الحفاظ على الاستقرار المؤسسي عبر علاقة الزبونية الوثيقة التي ربطت الاتحاد بالحزب الحاكم. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن عدداً من الكوادر السياسية العليا لدولة الاستقلال قد تلقوا تكوينهم داخل المنظمة (Mounir Charfi, 2000). إلا أن الكتاب الثلاثة يعتبرون أن الاتحاد قد توقف نسبياً عن تأدية هذه المهمة مع بداية السبعينيات عند انفرط علاقة الوثام بين السلطة والاتحاد بعد سيطرة اليساريين عليه نهاية سنة 1971 وشنت الأولى حرباً ضروساً ضدهم انتهت بسجن مئات منهم ودخول المنظمة في العمل السري. ويرى كامو وجيسير أن ذلك اشد خصوصاً بعد تدجين الجامعة من قبل النظام غداة موجة القمع الكبرى التي عاشتها بداية التسعينيات. وقد حاولت في منشورات سابقة تبيان خطأ هذا الجزم (El Waer, 2019)، حيث

(7) حوار مع منعم، أستاذ وأحد القيادات الطلابية التي سجنّت في بداية الحراك الثوري في 2010، تونس في كانون الأول/ديسمبر 2015.

إن الاتحاد واصل أداء دور «فضاء التعويض السياسي»، رغم انغلاق بقية الفضاء الجامعي، إلى مطلع الحراك الثوري في كانون الأول/ديسمبر 2010 (El Waer, 2017).

وللعودة باقتضاب لما حصل خلال تلك الفترة فقد عرفت تونس بعد انقلاب 1987 بقيادة الجنرال بن علي انفراجاً سياسياً نسبياً دام ثلاث سنوات عاد خلالها النشاط السياسي للانتعاش وعاد فيها الالتزام الطلابي لاضطرار داخل أسوار الجامعة. وقد مثّلت هذه الفترة فسحة نشاط علني وجماهيري لليسار والإسلاميين بعد اعتراف النظام رسمياً بمنظمتيهما سنة 1988، الاتحاد العام لطلبة تونس الذي منع من النشاط العلني لقرابة الـ17 سنة والذي يهيمن اليسار عليه والاتحاد العام التونسي للطلبة الذي أسسه طلبة الاتجاه الإسلامي سنة 1985 كتنظيم نقابي ثاني (Labiadh, 2014). ورغم أن هيمنة الإسلاميين على الجامعة كانت جليّة فإن ذلك لا ينفى تواصل الوجود اليساري المؤثّر بها (Waer, 2017). منذ بداية سنة 1991 دخل النظام في مواجهة مفتوحة مع الإسلاميين لاجتثاثهم والقضاء على تهديدهم لسلطته. شملت هذه المواجهة كل الفضاءات الاجتماعية وكانت الجامعة أبرزها. انتهت المواجهة بقمع الإسلاميين بشكل عنيف بالإضافة إلى قرار حل الاتحاد العام التونسي للطلبة في 8 تموز/ يوليو 1991 (Thabti, 2011). لم يكن الاتحاد العام لطلبة تونس في مأمن من هذا المنعرج القمعي إذ إن إمكان حله طرحت بجديّة (Mohamed Charfi, 2009). ولم ينقذه تجنّبه لهذه الفرضيّة من العيش عقدين من الزمان تحت الحصار الأمني والإداري المشددين الذين لم ينقضيا إلا يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011. ما تغيّر انطلافاً من سنة 1991 بالنسبة إلى الاتحاد العام لطلبة تونس بسبب تقلص مجال الفعل النقابي والسياسي المتاح له هو أنه تحوّل تدريجياً إلى «خلية استنهاض» (Taylor, 1989) تشغل عبر آلياتها الداخلية بصورة دفاعية لإدامة وجودها المادي والتنظيمي إلى حين توافر ظرفيّة سياسيّة أكثر ملاءمة، وهو ما حصل انطلافاً من بداية سنوات الألفين (كما سيتم تبينه في العنوان التالي).

كان للانتماء إلى الاتحاد عدة «عواقب» (Broqua et Fillieule, 2005; McAdam, 2012)، من بينها خطر التعرض للقمع بأشكاله المتعددة، بالمعنى الذي عبر عنه دوغ ماك أدام حين تحدّث عن «الالتزام عالي المخاطر» (McAdam, 1986). فالانتماء إلى الاتحاد كان يزيد احتمال تعرّض صاحبه لأشكال قمع متعدّدة، من الإيقاف والاعتداء بالعنف المعنوي والجسدي إلى التعذيب والسجن مروراً بالتضييق الإداري والطرده من الجامعة والحرمان من الشغل وغيرها. هذا الخطر لم يكن مجهولاً من طرف الطلبة حديثي العهد بالجامعة، إذ إن خلايا الحزب الحاكم كانت تستهدفهم باستمرار بخطاب ترهيب يبالغ في توصيف مخاطر الالتحاق بالمنظمة:

«... وبمجرد نجاحي في البكالوريا أرسلت جارتنا التجمّعية بطاقة انخراط باسمي في الشعبة المحليّة (للحزب الحاكم) لمنزلنا دون علمي. لم تعلمني أمّي بذلك أول الأمر لأنها لم تعره أهميّة تذكر... بعد اقترابي من مناضلي الاتحاد في الكلية وعند عودتي لمدينتي أثناء

عطلة الربيع أعلمتني أمي بأن جارتنا قد زارتها وطلبت منها التأكيد عليّ حتى أتصل بها ... ترددت كثيراً قبل الاتصال بها ولم أفعل ذلك في نهاية المطاف، إلا أنها زارتنا خلال الأسبوع الثاني من العطلة وأعلمتني بأن الحزب والبوليس على اطلاع تام بكل تحركاتي في الكلية وهددتني بأنها ستعلم والدي بما أسمته الأشياء المشينة التي أقوم بها في العاصمة في غفلة منه وأن مواصلة نفس النهج قد يؤدي بي إلى عواقب وخيمة على مستقبلي الدراسي والمهني وعلى حياتي الخاصة»⁽⁸⁾.

إضافة إلى ذلك فإن الخطاب السائد بين مناضلي الاتحاد في تلك الفترة كان مشبعاً بالمصطلحات السياسيّة التي تدور في فلك المعجم اليساري. وكان هذا الخطاب، وعلاوة على الشحنة النقديّة التي كان مفعماً بها، منمّقاً بمصطلحات غير متداولة خارج الدوائر اليساريّة، وهذا يعني أولاً أن تقبله يفترض أن لا يكون الطالب حاملاً لقناعات وقيم تدخل في تعارض مباشر مع الثقافة السياسيّة اليساريّة وثانياً أن التمكن من هذا الحقل المعجمي كان يتطلّب اكتساب خبرات ومعارف ليست متاحة للجميع على قدم المساواة. كما أن الالتزام في منظمة كالاتحاد العام لطلبة تونس كان نشاطاً على قدرٍ عالٍ من التطلّب للوقت كما تبيّنه مقابلات كثيرة، من بينها:

«كنت أصل الكلية يومياً على الساعة التاسعة صباحاً وبعد أن أشرب قهوتي الصباحيّة كنت أضع الطاولّة والكراسي التي تمثّل مقرّنا الرمزي كمكتب فدرالي (الهيكل القاعدي بالاتحاد) وسط الساحة، أي يوجد أكبر تجمّع للطلبة أو ألتحق ببقية الرفاق المتواجدين هناك إن كان أحدهم قد سبقني لفعل ذلك... كنت لا أبارح الكلية إلا بعد الخامسة مساءً ونتحوّل جماعياً رفقة بقية الرفاق للمقرّ المركزي في وسط العاصمة أو إلى أحد المقاهي المجاورة أين نبقى عموماً إلى غاية الساعة الثامنة ليلاً... الاتحاد شغل بدوام كامل، كما تعلم ههههه...»⁽⁹⁾.

ساهمت المنظمة في التكوين النقابي والسياسي لمئات المناضلين والمناضلات الذين أدوا أثناء اندلاع الأحداث الثورية نهاية سنة 2010 دوراً يذكر (Salmon, 2016). كما أنهم تحملوا لاحقاً مسؤوليات قياديّة في الأحزاب اليساريّة التي صارت تنشط بشكل قانوني، إضافة إلى مبادرة عدد منهم إلى تأسيس تنظيمات سياسيّة ومدنيّة جديدة. ومن اللافت للانتباه أن جلّ كوادرات الأحزاب اليساريّة والقوميّة الفاعلة في الساحة السياسيّة اليوم قد مرّت بتجربة الاتحاد وبالالتزام الطلابي (El Waer, 2017). ويتبنى هذا النص فرضيّة أن الالتحاق بمنظمة كهذه يتطلّب توفّر مجموعة من الصفات الاجتماعيّة التي ستخصّص الفقرة التالية لبسطها.

(8) مقابلة مع سرور، صحافيّة ومناضلة قياديّة محليّة في الاتحاد بين سنتي 2000 و2009، تونس في شباط/ فبراير 2017.

(9) مقابلة مع مروان، موظف في وزارة التربية ومناضل وقيادي محليّ في الاتحاد بين 2002 و2011، تمّ تسجيلها في آذار/مارس 2017.

2 - من هم «مناضلو ومناضلات» الاتحاد العام لطلبة تونس؟

لا يعتمد هذا المقال مقارنة كميّة، لذلك فهو لا يدعي تقديمه معطيات ممثلة لمناضلي الاتحاد سنوات الألفين. إلا أن البيانات الشخصية للـ52 مبحوثاً الذين حاورتهم والتي دعمتها بمعرفتي الشخصية بغيرهم يتيح لي صوغ بعض الاستنتاجات الأولى عنهم في انتظار تأكيدها مستقبلاً⁽¹⁰⁾. واستناداً إلى المقابلات البحثية فقد استخرجت خمسة عناصر، رأيت أنها تختزل الخلفية الاجتماعية لـ«مناضلات ومناضلي» المنظمة: الانتماء الاجتماعي، المسار التعليمي، التجربة السياسيّة السابقة، الاستعداد البيوغرافي وشبكة العلاقات⁽¹¹⁾.

أولاً، ينحدر أغلب المبحوثين من عائلات تنتمي للفئات الدنيا من الطبقات الوسطى بدرجة أولى والفئات العليا من الطبقات الشعبيّة بدرجة ثانية. ولأغلب هذه العائلات مصدر دخل مالي واحد وهو شغل الأب. والمهن التي يشغلونها هي التعليم (ابتدائي وثانوي) وبدرجة أقل كحرفيين صغار وينتمي عدد أقل أهميّة من العيّنة لعائلات عماليّة (صناعيّة، خدماتيّة أو فلاحية). لا ينفي ذلك طبعاً وجود حالات نادرة لأفراد ينحدرون من أكثر الفئات فقراً أو من الفئات الأعلى في التراتبيّة الاجتماعية. وتقتن العائلات في الأغليّة العظمى من الحالات المدن الداخليّة⁽¹²⁾ والأحياء الشعبيّة بكبرى المدن الساحليّة. وتحوز هذه العائلات عموماً رصيماً متوسطاً من رأس المال الثقافي (Bourdieu, 1986) متأتّ غالباً من شهادة جامعيّة حازها الأب (وأحياناً الأم) في مقابل افتقاد الوالدين صلب عائلات المنحدرين من الطبقات الشعبيّة له. إلا أن هذه الفئات تطفح بما يعرف بـ«حسن الإرادة الثقافيّة»⁽¹³⁾، أي إيمانها الراسخ بدور التعليم كمصعد اجتماعي، وثقتها في قدرتها على تحصيله، (Mauger et Poliak, 2008) وهي من خاصيّات «البرجوازيّات الصغرى» بحكم موقعها الاجتماعي غير المستقر (Bourdieu, 2007). أمّا من ناحية الرصيد السياسي (Matonti et Poupeau, 2004) العائلي فينقسم المبحوثون إلى مجموعتين غير متكافئتين عددياً. الأولى وهي الغالبة، تتكون ممن لا يملكون في عائلتهم خبرة سياسيّة تذكر. ويشبه هؤلاء من أطلقت عليهم جولي باجيس «متقفي الجيل الأول» (Pagis, 2014)، أي أولئك الذين كانوا أول من خاض التزاماً طلابياً سياسياً في عائلاتهم. أما الثانية فتشمل مجموعة متنوعة يعتبر وجود مرجعيّة سياسيّة عائليّة قاسماً مشتركاً بين أفرادها. وتتراوح أهميّة هذه المرجعيّة من وجود شخص في العائلة الموسّعة للمنخرط، ذي تجربة سياسيّة سابقة، كأدنى حد ممكن، إلى غاية العيش في عائلة

(10) سيكون هذا البعد الكمي في التخصّي حول الخصائص الاجتماعيّة لعناصر الاتحاد العام لطلبة تونس أحد أبعاد أطروحة الدكتوراه التي أعدها عن الحركة الطلابيّة التونسيّة بعد 2010.

(11) لم تعط هذه الدراسة موقعاً يذكر للنوع الاجتماعي وهو ما سأخصص له مقالاً مستقلاً.

(12) تسمية تطلق في تونس على المدن غير الساحليّة للتأكيد على بؤسها الاجتماعي المناقض للازدهار النسبي الذي تعيشه المدن الساحليّة.

(13) ترجمة من الكاتب للمصطلح الفرنسي «Bonne volonté culturelle».

مكونة من والدين ناشطين سياسياً ومسجونين سياسيين سابقين كحد أقصى من رأس المال السياسي المراكم.

ثانياً، وبالنسبة إلى المسارات الدراسية لـ«مناضلي ومناضلات» الاتحاد، فمن اللافت للانتباه أن أغلبهم اجتاز امتحان الباكالوريا بملاحظة متوسط. وهو ما يقطع مع فكرة رائجة عن المناضلين السياسيين بأنهم تلاميذ نجباء (نخبة) حادوا عن الطريق. ورغم أن الصعود الاجتماعي عبر الالتزام السياسي صعب في ظل نظام تسلطي كنظام بن علي، فالأطروحة التي أذاع عنها ترى بأن ذلك لا يلغي ما للنشاط السياسي المعارض من قيمة معنوية تساهم في الرفع من الرصيد الرمزي لصاحبه (Gaxie, 1977).

أما العنصر الثالث الذي رأيت أنه مهم في تقديم مناضلي الاتحاد اجتماعياً فهو افتقاد أغلب المبحوثين لتجربة سياسية سابقة للانتساب إليه باستثناء بضع عناصر منتمية إلى عائلات ذات تجربة سياسية صلبة، ممن لم يحجب عنهم القمع والانغلاق السياسي بعض المواقع التي يستطيع الشباب التلميذ أن يشارك فيها بعيداً من هيمنة الحزب الحاكم. لكن التصحر السياسي الذي عاشته بقية العناصر لا يعني انعدام التجربة السياسية لهؤلاء الأفراد بل ضعفها وغيابها في شكلها المنظم. فقد حدثني جلّ المشاركين مثلاً عن مشاركتهم منذ سنوات الدراسة الثانوية في المسيرات المساندة ذات البعد القومي وعن أهمية هذه المشاركة في تجربتهم السياسية. هذا مثلاً حال حمادي، الذي أدت الاحتجاجات المنددة بزيارة شارون لتونس - التي كانت مبرمجة في آذار/مارس 2005 - عندما كان في المعهد الثانوي بإحدى المدن القريبة من القيروان دوراً محورياً في تعريفه بأستاذ نقابي من معهده. وفي صائفة 2005 ربط هذا الأستاذ الصلة بينه وبين أحد مناضلي الاتحاد بالقيروان، بتعلة تسهيل اندماجه في الأجواء الجامعية بمدينة القيروان - التي لم يكن له فيها أي معارف - وهو ما كان مقدمة لانضوائه لاحقاً في النقابة الطلابية وفي نفس المجموعة اليسارية المحظورة التي كان صديقه عنصرًا بارزاً فيها⁽¹⁴⁾.

إضافة إلى ما سبق فإن عاملاً آخر يبدو مهماً من خلال الحوارات التي أجريتها مع «مناضلي ومناضلات» الاتحاد ألا وهو «التوافر البيوغرافي»⁽¹⁵⁾ (McAdam, 2012; Siméant, 2001) الذي يعني أن كاهل الفرد لا يكون مثقلاً من أواخر المراهقة إلى بداية الكهولة بالتزامات اجتماعية جسيمة (عمل، التزامات مادية، أبناء، تداين...) وهو ما يجعله مستعداً لخوض تجارب جديدة والمخاطرة بالانخراط في التزامات قد لا تكون عواقبها مضمونة. وقد لاحظت أن هذا «التوافر» لا يكون متوافراً ومتساوياً طيلة الفترة الجامعية، حيث إن كل من تحدثت معهم قد التحقوا بالنقابة الطلابية خلال السنة الأولى لدراساتهم الجامعية باستثناء

(14) مقابلة مع حمادي، يشغل وظائف مؤقتة ويبحث عن عمل قار، عنصر قاعدي بالاتحاد بين سنتي 2005 و2012، القيروان في آذار/مارس 2017.

(15) ترجمة من الكاتب لمفهوم «disponibilité biographique».

مبحوث واحد فقط التحق بالنقابة خلال سنته الثالثة بالجامعة. ويذكرنا هذا «التوافر» بما أطلق عليه سيرز وفالنتينو «سنوات الانبهار»⁽¹⁶⁾ (Sears et Valentino, 1997) والتي تعني أن الشاب يكون خلال سنواته الأولى داخل فضاء ما أكثر عرضة للانبهار بما يكتشفه وهو ما يعزز سهولة استقطابه لتجارب جديدة كالاتحاد.

أخيراً، فقد بينّ البحث الميداني أن الـ«مناضلين» ينقسمون في تجاربهم داخل المنظمة إلى نوعين رئيسيين، حسب درجة حفاظهم على شبكاتهم الاجتماعية القديمة بعد الدخول للجامعة. الأول ويمثله القادمون من المدن الداخلية للجمهورية وأولئك الذين خيروا متابعة دراستهم الجامعية بعيداً من مكان سكنهم الأصلي. ويروي هادي هذه التجربة كما يلي:

«كان كل أصحابي خلال العام الأول من التصرين (وهي ولاية من الوسط الغربي) وكانوا كلهم على نفس حالي. وقد تعرّفت بعد ذلك على أصدقاء من عديد الولايات الأخرى، خصوصاً بفضل الاتحاد... لكنّي لم أتمكن طيلة هذه المدة من تكوين صداقات مع القاطنين في العاصمة لأن نسق حياتنا مختلف...»⁽¹⁷⁾.

ويمثّل الانتقال إلى الجامعة بالنسبة إلى عدد منهم تجربة تمزّق اجتماعي قاس، إذ تجدهم يفقدون نسبياً شبكة علاقاتهم المحليّة والتي يجدون صعوبة كبرى في تعويضها بعلاقات جديدة مع أصيلي المدن الكبرى التي انتقلوا للدراسة بها. ويجد هؤلاء الطلبة أنفسهم في محيط جديد تمثّل الجامعة كل حقله الدلالي. وهو محيط لا ينتهي حتى بانتهاء الدروس لأن المبيت يعجّ بالطلبة القادمين مثلهم من المدن الداخليّة، الذين يواصلون ليلاً الحديث عمّا يجمعهم وهي كليّتهم.

أمّا النوع الثاني فهم أصيلو الأحياء الشعبيّة بالعاصمة وبقية المدن الجامعيّة الكبرى ممن واصلوا دراستهم الجامعية على مقربة من مكان نشأتهم. وبخلاف النوع الأول، حافظ هؤلاء، كمنعم، على شبكة علاقاتهم مما وفّر لهم قدرًا من الاستقرار في محيطهم الاجتماعي:

«عندما انتقلت للدراسة في الكليّة، واصلت السكن في منزل العائلة بخزندار لأن الكليّة لم تكن تبعد أكثر من 15 كلم عن حيننا... كنت أعود مساء كل يوم للقاء أتراب الحي في المقهى الذي نلتقي فيه عادة»⁽¹⁸⁾.

تشكّل العناصر التي سبق ذكرها قسمًا من التنشئة الاجتماعية (Dubar, 2015) التي تلقتها

(16) ترجمة من الكاتب لمصطلح «impressionable years»

(17) مقابلة مع هادي، تقني بشركة خاصة ومناضل قاعدي في الاتحاد بين 2006 و2013. تونس في 2015.

(18) مقابلة مع منعم، موظف بشركة وطنيّة وعنصر قيادي جهوي بين سنوات 2006 و2013. تونس في نيسان/أبريل

عناصر الاتحاد قبل انتظامها في هيكله. وإضافة إلى التنشئين الأولى داخل العائلة والثانية في المدرسة، يضيف باحثون مرحلة ثالثة (أقل تأثيراً) توافق ولوج الفرد إطاراً مؤسساتياً متواصلًا كتجربة العمل مثلاً أو تجربة الالتزام السياسي (Lahire, 2013). وقد بينَ لاهير أن الاستعدادات المكتسبة قد تدخل في تناقض مع متطلبات الإطار الجديد، وهو ما يجعل بعضها يُنمَّنُ وأخرى تُحوَّلُ جزئياً في حين أن غيرها يتم التخلّي عنها. كما أن الاستعدادات المكتسبة في التجارب اللاحقة قد تدخل في تناقض مع استعدادات سابقة صارت مستترة إلى حين تأتي الفرصة لإعادة تفعيلها.

بعد أن استعرضنا الاستعدادات المكتسبة لدى من يمكن أن ينتموا إلى الاتحاد العام لطلبة تونس يتوجب علينا أن ندقق في الشروط التي تجعل تحويلها إلى التزام سياسي فعلي ممكناً، وهو ما سأخصص له الفقرة اللاحقة.

ثالثاً: دوافع تفعيل الالتزام

لعل من المهم في بداية هذه الفقرة التأكيد أن الاستعدادات قد تبقى كامنة ما لم تتوافر الشروط الضرورية لتفعيلها. ومن بين هذه الشروط التي توافرت لجيل الألفيات وجعلت انخراطهم في الالتزام الطلابي أكثر من الجيل الذي سبقهم، والتي تواتر ذكرها في مقابلاتي مع من عاصروا الالتزام الطلابي خلال العشرينين، نجد الانفراج النسبي في السطوة الأمنية على أشطنتهم داخل الجامعة. إذ إن هذه السنوات قد عرفت تحولات كمية مقارنة بسنوات التسعينيات في مدى نجاعة وقوة الهيمنة والتأطير السياسي للمجتمع من جانب الحزب الحاكم وأجهزة الدولة (Geisser et Gobe, 2007). لن أحاول في هذا الإطار الضيق تفسير أسباب هذا التغيير، بل سأكتفي بإقرار وجوده اعتماداً على المقابلات:

«... بداية من سنة 1999 بدأت الأشياء تتغير في الجامعة. لا أستطيع تفسير سبب ذلك بشكل قاطع، لكنه شيء أحسنه جميعنا. قد يكون ذلك ناجماً عن احتجاجات مناظرة انتداب الأساتذة أو ترهل النظام أو من تبعات الأزمة الاقتصادية، لا أعرف... لكن الوقائع تثبت أن تغييراً ما حصل وأن الاتحاد صار له صيت أكبر لدى الطلبة وأن التحركات الاحتجاجية زادت وأن الاتحاد لم يعد حبيس الكليات الكبرى التقليدية...»⁽¹⁹⁾.

وتؤكد معطيات موضوعية هذا الإقرار، إذ إن عدد منخرطي الاتحاد قد ارتفع بصورة ملحوظة انطلاقاً من تلك الفترة وهو ما لم يحصل منذ سنة 1991⁽²⁰⁾، كما أن نسب مشاركته

(19) مقابلة مع محسن، موظف في وزارة التربية ومناضل قيادي وطني في الاتحاد منذ آخر التسعينيات وإلى غاية 2011، تونس في آذار/مارس 2017.

(20) نفس المقابلة.

ونتأجه في انتخابات المجالس العلميّة بالكليّات ضد قائمات طلبة الحزب الحاكم تحسنت بدورها بصورة لافتة (El Waer, 2017).

يساهم ما سبق من العوامل في خلق ظرف موضوعيٍّ مواتٍ أو غير مواتٍ لتفعيل انتساب الطلبة الجدد إلى الاتحاد العام لطلبة تونس، يمكن اعتباره «فرصةً سياسيّةً» بالمعنى الذي عبّر عنه أصحاب نظرية «السيرورة السياسيّة» (McAdam, 1999; Tarrow et Tilly, 2015). ويصنّف مفهوم «هيكل الفرصة السياسيّة» كما صاغه وطوّره شارلز تيلي بالتعاون مع سيدني تارو دوغ ماك آدام الأنظمة السياسيّة حسب قوّتها وديمقراطيّتها لقياس مدى تأثيرها في نشوء وتطور الحركات الاجتماعيّة داخلها. ويؤكد هذا المفهوم أن تفاعل عدد من العوامل التي يمكن تلخيصها في تقلص تماسك وسلطة النخب الحاكمة وتوافر موارد خاصّة مفيدة في الاشتباك يوفّر فرصة لمجموعات من خارج هذه النخب لها مطامح توحيدها للانتظام والعمل جماعيًّا قصد تحقيقها. ورغم النقد الذي تعرّض له هذا المفهوم نظرًا إلى جموده النسبي واعتباطيّة بعض خياراته (Goodwin et Jasper, 1999; Ancelovici, 2009)، فإنني أعتقد أنه يحتفظ بقدرة نسبيّة على تحليل أوجه من الواقع الذي عاشه «مناضلو» الاتحاد مع بداية الألفيات.

لم يكن الإطار السياسي العام وحده المحدد في توافر شروط تفعيل الالتزام صلب الاتحاد، إذ إن اختلاف الظروف محليًا بين المؤسسات الجامعيّة أدّى دورًا غير هيّن في تجسيده أو في تعطيله. وقد بيّنت المقابلات مثلاً تباين طريقة التسيير بين مؤسسة تقليديّة للنشاط السياسي ككلية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بتونس ومؤسسة صغيرة تفتقد للتقاليد السياسيّة كالمعهد الأعلى للإعلاميّة والتصرّف بالقيروان. ويكمن الاختلاف في مستويات متعدّدة، كوجود مكتب فدرالي (فرع محليّ) للاتحاد العام لطلبة تونس ورسوخ التقاليد التنظيمية بالمؤسسة وحركيّة عناصر الاتحاد وأسلوب اختيار الإدارة (انتخاب أم تعيين) ووجود أساتذة نقابيين ومسيّسين من عدمه ووجود تنظيمات نقابية مهنيّة من عدمه (أساتذة وعملة) والثقل الديمغرافي للمؤسسة الجامعية وغيرها من العوامل التي تجعل رجوح ميزان القوى المحليّ لفائدة الطلبة الساعين للانتظام نقابياً وسياسياً وارداً. وكما بيّنت المقتطف التالي، فإن غياب هذه العوامل، وخصوصاً المكتب الفدرالي يجعل الالتزام صلب المنظمة عسيراً:

«لم أنخرط يوماً في الاتحاد. كنت أدرس في المعهد الأعلى للدراسات التجاريّة بقرطاج وهي كلية لا يؤمّها إلاّ أبناء الفئات الميسورة الذين لم يكن لهم حاجة بالانخراط في نقابة ويكفيهم التمويل على عائلاتهم لحلّ أيّ مشكل يعترضهم. كانت النوادي الترفيهيّة المقرّبة من الإدارة تهيمن على كل مجالات الحركة الممكنة ولم يكن أحد في المعهد يتحدث السياسية... فكّرت لبضعة أشهر في بعث مكتب فدرالي جديد وحاولت البحث عن طلبة

مهتمين بمشاركتي هذا المشروع إلا أن محاولاتي باءت بالفشل فتخلّيت عن الفكرة»⁽²¹⁾.

ومن العوامل الأخرى التي قد تؤدي دوراً مهماً، التواصل مع الـ«مناضلين» الطلابيين الأكثر تجربة. ويؤدي وجود علاقة مع أحد هذه العناصر محقراً كبيراً للانضواء صلب الاتحاد العام لطلبة تونس. وفي حين كان الإعلام الصادر عن إدارات الكليات تجاههم يتسم بالرداءة والطالب الجديد يعاني الأمرين ليحصل على معلومات بسيطة تخص مساره التعليمي، (Millot, 1998)، في المقابل كانت خبرة هذه العناصر تمد حديثي العهد بالجامعة بمعلومات قيّمة ودقيقة عن مؤسساتهم الجامعية يصعب تحصيلها خارج هذا الإطار. فالعناصر ذات التجربة قد خبرت الإجراءات الإدارية بفضل تعاملها المتواصل مع الإدارة. كما أن المعرفة الشخصية بأحد الـ«مناضلين» القدامى تكسر لدى القادمين الجدد حاجز الخوف وتسهّل نقل المعارف النقابية والسياسية إليهم، مما يساهم في كسر حاجز الدعاية المضادة المكثفة التي تستهدف الاتحاد و«مناضليه» من طرف أجهزة الحزب الحاكم وأجهزة الدولة⁽²²⁾. كما أن هذه المعرفة تتيح للقادمين الجدد الحصول على تدريب مفيد حول أسلوب عيش «مناضلي» الاتحاد وحقلهم الدلالي ومنطقهم العملي تجعل اكتسابهم التدريجي والعسير للـ«هابيتوس النضالي» ممكناً (Matonti et Poupeau, 2004).

وقد رأينا في الفقرة السابقة أن العزلة قد تصيب نسيباً طلبة قدموا من مناطق بعيدة عن مكان وجود كليّاتهم. نتيجة لهذا يجد جزء من هؤلاء الطلبة في الاتحاد دائرة تواصل اجتماعي تدمجهم تدريجياً في محيطهم الجديد وتقلص من عزلتهم وهو ما يفسّر مثلاً الغلبة النسبية بين «مناضلات ومناضلي» الاتحاد في مؤسسة جامعية معيّنة للقادمين من مدينة أخرى، على أصيلي مدينة الدراسة⁽²³⁾.

أما العامل الأخير الذي اعتبره مؤثراً في تفعيل الالتزام صلب المنظمة فهو وقوع حادث محرّك أو محفّز. وقد أصبح من المقبول في علم الاجتماع، منذ أبحاث سيرز وفالنتينو اعتبار الحدث عموماً، والسياسي خصوصاً، ذا أهمية كبرى في سيرورة التنشئة السياسية للشباب وفي تحويل الاستعدادات الكامنة لديهم إلى التزام سياسي فعلي (Sears et Valentino, 1997). ولعل أهم الأحداث الحاشدة للمشاركة الجماهيرية في تونس قبل سنة 2010 كانت تلك المرتبطة بالتضامن مع بقية الشعوب العربية وخصوصاً مع القضية الفلسطينية والتي كان النظام يسمح بها نسبياً اعتقاداً منه بأن ذلك يساعده على التحكم بدرجة التوتر العام في حدود مسموحة. وهو ما يؤكده أحد المبحوثين:

(21) مقابلة مع عبد الرحمن، عامل في مركز نداءات ومقرّب من الاتحاد العام لطلبة تونس خلال الفترة من 2005 و2007، تونس في شباط/فبراير 2017.

(22) مقابلة مع فتحيّة، موظفة بوزارة التربية، عنصر قاعدي في الاتحاد بين سنتي 2000 و2009، قصصة في آذار/مارس 2017.

(23) تنطبق هذه الملاحظة على المبحوثين الـ52 كما أنها تنطبق على مجمل أعضاء وعضوات المكتب الفدرالي بالمؤسسة الجامعية التي نشطت فيها صلب الاتحاد طيلة فترة وجودي بها (2003 - 2009).

«كان النظام خلال الانتفاضات الفلسطينية والحروب ضد العراق يسمح بإضرابات في المعاهد الثانوية والكليات لامتناس الغضب الشعبي. حصل هذا في المعهد أين كنت أدرس. وكان البوليس متسامحاً نسبياً مع هذا النوع من الاحتجاجات. حين ترى وحشية النظام ضد تحركات أخرى، لا يمكنك أن تفسّر هذا التسامح بسبب آخر»⁽²⁴⁾.

ومن المعلوم أن هذه المسيرات وإن لم تكن موجّهة صراحة ضد نظام الحكم، فإنها كانت من المناسبات النادرة التي تتيح للتنظيمات السياسية المعارضة الالتحام بأعداد واسعة من المواطنين وترديد خطابات مناهضة للنظام علنيًا (Khiari, 2003). وقد حدثني جل من حاورتهم عن الدور الذي مارسته هذه التحركات في إثارة اهتمامهم العفوي بالشأن السياسي كمنعم، الذي أجاب ردًا على سؤالني عن التاريخ الذي يعتبره محددًا في بداية وعيه بالشأن السياسي:

«... لقد كان ذلك بشكل غير واعٍ وعفوي كما هو الحال بالنسبة للجميع، خلال المسيرات الداعمة للانتفاضة الثانية عندما كنت في المعهد الثانوي... حينها لم يكن لي أي معرفة بالوضع السياسي التونسي، لكنني صرت منذ ذلك اليوم أكثر انتباهًا لما يحصل في الشأن المحلي»⁽²⁵⁾.

من المهم هنا أن لا نخلط بين الحدث وتمظهراته، إذ إن الحدث كما يعيننا ليس التحركات الاحتجاجية في ذاتها، فهذا يؤدي في ما نحن بصدده دور التمشير فقط، بل هو خروج تونسيين في عهد بن علي مستغلين الوضع المواتي وسط إحدى المسيرات القليلة المسموح بها ورافعين شعارات تنقد الواقع السياسي في تونس.

وسنرى في الفقرة التالية أن تفاعل الاستعدادات مع مختلف الدوافع التي ساهمت في تفعيلها كان له أثر جوهري في تحديد ملامح شكل الالتزام الذي عاش به كل «مناضل ومناضلة» تجربته في الالتزام الطلابي التونسي خلال العشرية الفارطة.

رابعاً: نمطا الالتزام الأساسيّان

ورغم وعيي بأن المسارات التي مرّ بها «مناضلو» الاتحاد العام لطلبة تونس فريدة وتختلف من شخص إلى آخر فإنني سأعمد هنا إلى تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين. يمكننا ذلك باعتقادي من فهم أفضل للأليات الاجتماعية الكبرى التي تترك بصمتها على مسيرة المبحوثين وإن كان ذلك على حساب خسارة قدر من الدقّة في وصف تنوع تجاربهم.

(24) مقابلة مع أسماء، تقدّم دروس خصوصية وتبحث عن شغل فار، عنصر قاعدي في الاتحاد من سنة 2005 إلى

غاية 2012، تونس في آذار/ مارس 2017.

(25) مقابلة مع منعم.

ويمكن توزيع أشكال الالتزام داخل «النضال» الطلابي التونسي في سنوات الألفين حسب أهمية الجهود التي بذلت، وقد أطلقت على النوع الأول «الالتزام الكلي» وهي الحالة الأخرى القصوى والتي يكون فيها الانتماء للاتحاد المصنوفة الأساسية التي يعرف بها الشخص نفسه مركزاً لها أغلب موارده. ويقدم كمال مثلاً شافياً عن هذا النوع من الالتزام قائلاً:

«كان الالتزام الطلابي عالمنا الذي ينتهي بعده كل شيء. كان وجودنا في الجامعة مركزاً للالتزام السياسي وكانت أنشطتنا خارج الجامعة تواملاً للنقاش السياسي. حتى علاقاتنا العاطفية خضعت لتدخل الحسابات السياسية. حضورنا في التظاهرات الثقافية كان أيضاً لتسجيل موقف سياسي أو لطبع التظاهرة بلوننا السياسي والنقابي»⁽²⁶⁾.

ويتطلب الالتزام الكلي توافر شرطين أساسيين: الأول هو المحيط الملائم للانتماء إلى الاتحاد على كل المستويات، سواء كان ذلك على المستوى السياسي العام، أو داخل الجزء الجامعي المعني، أو في الهيكل النقابي المحلي الذي سينخرط فيه الطالب الجديد، أما الثاني فهو أن تكون الموارد الشخصية (رأس مال ثقافي، اقتصادي، اجتماعي) متوافرة، لكن بمقدار لا يتجاوز الحد الأدنى بكثير، وخصوصاً في ما يتعلق برأس المال الثقافي. وتجدر الإشارة إلى أن تفكك شبكات العلاقات السابقة للجامعة قد يكون عاملاً محفزاً، وخصوصاً إن كان يوجد في المحيط الاجتماعي الجديد والضييق للطالب عنصر من الاتحاد. فتجد أصحاب الالتزام الكلي يقضون معظم ساعات يومهم مع رفاقهم من «مناضلي» الاتحاد الذين هم في الوقت نفسه أصدقاؤه وهو حال أمين الذي عاش نسق الحياة هذا لعشر سنوات⁽²⁷⁾.

كما أن رأس المال السياسي وفي صورة ارتفاعه دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في رأس المال الثقافي قد يكون حافزاً ليكون الالتزام أقرب إلى الكلي، بما أن الفضائل التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على رأس المال السياسي وصقله منعدمة تقريباً خارج المنظمة قبل سنة 2011. ومن جملة 52 مبحوثاً شملهم التحقيق الميداني فإن 13 منهم ينتمون إلى هذا النموذج من الانتماء. ومن اللافت للانتباه أنهم عند تعريف أنفسهم أثناء فترة التزامهم الطلابي يقتصرون على وصف «ولد (أو بنت) الاتحاد» وفي هذا اللفظ دلالة انتماء قوي جداً إلى المنظمة. كما أن معظم هؤلاء الأفراد قد دفعوا تكاليف باهظة جراء نشاطهم داخل الاتحاد. وتعرضوا لعقوبات إدارية من قبيل الطرد غير النهائي من الجامعة في أضعف الحالات ولعقوبات جنائية كأحكام بالسجن لمدة لبضع سنوات تتزامن مع التعرض للتعذيب المنهجي في أقصاها. وقد أكد كل من عاشوا هذا النوع من الالتزام الآثار العميقة التي تركتها هذه التجارب القصوى في أنفسهم وفي علاقاتهم الاجتماعية:

(26) مقابلة مع كمال، موظف بمؤسسة ثقافية وقيادي محلي بالاتحاد بين 1991 و2003. تونس في شباط/ فبراير 2017.

(27) مقابلة مع أمين، موظف بشركة عمومية، من القيادات الوسطى للاتحاد الذي نشط فيه بين 2000 و2009، زغوان في آذار/ مارس 2017.

«القهر الناجم عن تتالي المظالم والتي لا تستطيع في أغلب الأحيان ردها يترك أمارات على جسدك وفي نفسك يصعب انمحاؤها حتى بعد سنوات. مثلاً أنا قد تركت الجامعة في 2003 إلا أن بقايا ما تعرضت له ما زال باقياً يؤثر على علاقتي. من يعوضني 12 سنة من البطالة؟ من يعوض لي عن أشهر السجن؟ من يعوض لي حبيبتي التي خسرتها؟ حياتي اليوم مستقرّة وقد قبلت ما وقع لي وحاولت قد الاستطاعة أن أتجه إلى الأمام وأنا سعيد لهذا، لكن الذكريات تعاودك أحياناً وتبعثر هذه الطمأنينة»⁽²⁸⁾.

ومع العلم بأن حداً أدنى من الالتزام ومن الجهد المبدول كان مطلوباً من أي منخرط في الاتحاد حتى يتم القبول به ك«مناضل» طلابي، فإني سأنتع هذا الحد الأدنى بحالة «الالتزام الجزئي»، على اعتباره لا يستهلك إلا قسطاً محدوداً من مجمل موارده (وقت، مادية، معنويّة...) كما يبينه المقتطف التالي من الحوار مع مها:

«أكيد أنني كنت «بنت الاتحاد»⁽²⁹⁾ وما زلت، لكنني لم أكن ذلك فقط. فقد كنت أيضاً مناضلة نسويّة وكنت أيضاً نشيطة جداً في حركة نوادي السينما ولم يكن الالتزام الطلابي إلا جزءاً من مجال نشاطي»⁽³⁰⁾.

عاش المبحوثون هذا النوع من الالتزام عموماً بنوع من «المسافة عن الدور» (Goffman, 1975) الذي يؤدونه ك«مناضلين» في الاتحاد، أي بعدم الاندماج كلياً في هذا الدور كأولي الالتزام الكلي. وهؤلاء ال«مناضلون» هم عموماً أولئك الذين احتفظوا بشبكات علاقات قويّة سابقة للانخراط بالمنظمة وهو ما يجعلهم يقضون بعضاً من وقتهم بين شبكة العلاقات الطلابيّة في حين يخصصون بقيته لأنشطة أخرى ولحلقات صداقة خارج دوائر الاتحاد. وأصحاب هذا النوع من الالتزام حائزون قدرًا مهمًا من رأس المال الثقافي والاجتماعي وهم من الذين دفعوا أقل التكاليف (القمع) جرّاء التزامهم الطلابي اليساري. ولعل أهم خاصيّة يتمتع بها هؤلاء الطلبة هو أن انتماءهم، وعكس أصحاب الالتزام الكلي، لم يكن أبدًا حصرياً. حيث إنهم كانوا منخرطين، إضافة إلى الاتحاد، في منظمة قانونية أخرى على الأقل⁽³¹⁾. ويسهل هذا «التموقع المتعدد»⁽³²⁾ (Péchu, 2001) على هؤلاء «المناضلات والمناضلين» الاندماج في فضاءات اجتماعية أخرى بعد الجامعة ويقلّص اعتمادهم على المنظمة. لا يعني هذا أنهم لا يعرفون أنفسهم ك«أبناء الاتحاد»، إلا أن هذا الأخير ليس أكثر من عنصر من

(28) مقابلة مع كمال.

(29) تعبير دارج جداً بين مناضلات ومناضلي الاتحاد للتعبير عن الانتماء إليه.

(30) مقابلة مع مها، عاملة في شركة إنتاج فنّي وقياديّة محليّة في الاتحاد بين سنة 2000 و2006. تونس في آذار/مارس 2017.

(31) إحدى المنظمات القليلة المستقلة عن النظام والتي سبق ذكرها.

(32) ترجمة من الكاتب لمفهوم «La multipositionnalité»

العناصر المكونة لهويتهم، مثله مثل عناوين أخرى يمكن أن يعرفوا بها أنفسهم. ويتطابق 7 ممن شملهم البحث مع متطلبات هذا النموذج من الالتزام.

ومن نافلة القول أن هذه الفقرة تعتمد فرضية كلاسيكية في علم اجتماع الالتزام والتي تقضي بأن التشبث بالالتزام وعدم الاستعداد للتخلي عنه يزداد مع ارتفاع الجهود التي بذلها الفرد لبلوغه (Hirschman, 1970; Kanter, 1972)، وهو ما يمكن تفسيره بصعوبة الإقرار بأن الجهود المبذولة قد راحت هباءً (Fillieule, 2005).

خاتمة

حاول هذا النص تقديم «مناضلي ومناضلات» الاتحاد اجتماعياً عبر توضيح مختلف أوجه تنشئتهم الاجتماعية، وهدفي من ذلك هو رصد مختلف الفروق الدقيقة التي شهدتها مساراتهم وكيف أثر ذلك في شكل وجدّة الالتزام. انطلق النصّ أولاً بتأكيد أن الشرط الأساسي لانتساب «مناضلي» الاتحاد صلبه في عهد التسلّط السياسي كان نجاح الأجيال السابقة من «المناضلين» في الحفاظ على هذه المنظمة كفضاء لـ«التعويض السياسي» يسمح بتواصل إنتاج حدّ أدنى من النقد الاجتماعي في تونس. قمت بعد ذلك بتعداد الاستعدادات التي تجعل انضواء من يحملها في الاتحاد أكثر احتمالاً وتبيين وزن كلّ منها. من ثمة تم رصد العوامل التي تساهم في تفعيل الاستعدادات الكامنة والتي قد يبقيا غياب هذه العوامل كفرضية لا أكثر. وفي النهاية واعتماداً على ما سبق قسّمت مسارات الالتزام التي عاشها «مناضلو ومناضلات» الاتحاد إلى نوعين «كلي» و«جزئي» مبيّناً الفرق بينهما.

المراجع

- Allal, Amin (2012). «Trajectoires «révolutionnaires» en Tunisie.» *Revue française de science politique*: vol. 62, no. 5, pp. 821-41.
- Ancelovici, Marcos (2009). «Esquisse d'une théorie de la contestation.» *Sociologie et sociétés*: vol. 41, no. 2, pp. 39-61, <<https://doi.org/10.7202/039258ar>>.
- Ayachi, Mokhtar (1990). *Le Milieu zaytounien, 1910-1945: Contribution à l'histoire de l'université musulmane tunisienne*. Traduit par Hamadi Salhi. Tunis: Édition Turki.
- Ayachi, Mokhtar (2003). *Histoire d'une école de cadres: L'Union Générale des Etudiants de la Tunisie au cours des années 50/60*. Tunis: Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National.
- Ayari, Michaël Béchir (2017). *Le Prix de l'engagement politique dans la Tunisie autoritaire: Gauchistes et islamistes sous Bourguiba et Ben Ali (1957-2011)*. Paris: Karthala, <<http://catalogue.sciencespo.fr/ark:/46513/sc0001297239>>.
- Beaud, Stéphane (1996). «L'usage de l'entretien en sciences sociales: Plaidoyer pour l'«entretien ethnographique».» *Politix: Revue des sciences sociales du politique*: vol. 9, no. 35, pp. 226-57, <<https://doi.org/10.3406/polix.1996.1966>>.

- Belhadj, Aymen, et Damiano de Facci (2015). «L'État dans l'impasse: La Crise de l'emploi dans les régions de l'intérieur en Tunisie postrévolutionnaire.» *Maghreb - Machrek*: vol. 4, no. 226, pp. 33-51.
- Ben Chaabane, Abderrahmen (2019). *L'Union générale des étudiants de Tunisie 1952-1957*. Tunis: Nirvana.
- Bensa, Alban (1995). «De la relation ethnographique: À la recherche de la juste distance.» *Enquête: Archives de la revue Enquête*: no. 1, octobre, pp. 131-40, <<https://doi.org/10.4000/enquete.268>>.
- Bouguerra, Abdeljalil (2012). *Chapitres de l'histoire de la gauche tunisienne: Comment les communistes et les perspectivistes ont fait face au régime du parti unique ? 1963-1981, une étude historique*. Tunis: Afak-Perspectives.
- Bourdieu, Pierre (1986). «The Forms of Capital.» dans: John Richardson (ed.). *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. Westport: Greenwood Press, pp. 241-258.
- Bourdieu, Pierre (2007). *La Distinction: Critique sociale du jugement. Sens commun*. Paris: Éditions de Minuit.
- Bourdieu, Pierre et Loïc J. D. Wacquant (2014). *Invitation à la sociologie réflexive*. Paris: Seuil. (Collection «Liber»).
- Broqua, Christophe et Olivier Fillieule (2005). «La Défection dans deux associations de lutte contre le sida: Act Up et AIDES». dans: Olivier Fillieule (ed.). *Le Désengagement militant*. Paris: Belin, pp. 189-228.
- Camau, Michel et Vincent Geisser (2003). *Le Syndrome autoritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*. Paris: Presses de sciences po.
- Charfi, Mohamed (2009). *Mon combat pour les Lumières*. Paris: ZELLIGE *PNF*.
- Charfi, Mounir (2000). *Ministres de bourguiba: 1956-1987*. Paris: Harmattan.
- Demazière, Didier (2011). «L'entretien biographique et la saisie des interactions avec autrui.» *Recherches Qualitatives*: vol. 30, no. 1, pp. 61-83.
- Denshire, Sally (2014). «On Auto-Ethnography.» *Current Sociology*: vol. 62, no. 6, pp. 831-850, <<https://doi.org/10.1177/0011392114533339>>.
- Dhifallah, Mohamed (1999). *Le Mouvement étudiant tunisien 1927 - 1937*. Zaghouan, Tunisie: Édition Tmimi.
- Dhifallah, Mohamed (2003). *L'amphie et la chaise: Etudes sur les étudiants tunisiens entre les années 1950 et 1970*. Sfax, Tunisie: Aladin.
- Dubar, Claude (2015). *La Socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles*. 5^{ème} ed. revue. Paris: A. Colin. (Collection U. Sociologie), <<http://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb44338994r>>.
- El Waer, Moutaa Amine (2017). «Production et reproduction d'un militantisme de gauche au sein d'un syndicat étudiant dans la dernière décennie de règne de Ben Ali.» (Maîtrise en science politique, Université Paris Dauphine, Paris).
- El Waer, Moutaa Amine (2019). «De quelques représentations du mouvement étudiant depuis 68.» dans: Hichem Abdessamad (ed.). *Soixante-huit en Tunisie: Le Mythe et le patrimoine*. Tunis: Mots passants, pp. 119-154.

- Ellis, Carolyn, Tony E. Adams, et Arthur P. Bochner (2011). «Autoethnography: An Overview.» *Historical Social Research/Historische Sozialforschung*: vol. 36, no. 4 (138), pp. 273-290.
- Feltrin, Lorenzo (2019). «Labour and Democracy in the Maghreb: The Moroccan and Tunisian Trade Unions in the 2011 Arab Uprisings.» *Economic and Industrial Democracy*: vol. 40, no. 1, pp. 42-64, <<https://doi.org/10.1177/0143831X18780316>>.
- Fillieule, Olivier (éd.) (2005). *Le Désengagement militant: Sociologiquement*. Paris: Belin.
- Gaxie, Daniel (1977). «Économie des partis et rétributions du militantisme.» *Revue française de science politique*: vol. 27, no. 1, pp. 123-154.
- Geisser, Vincent et Éric Gobe (2007). «Des fissures dans la «Maison Tunisie»? : Le régime de Ben Ali face aux mobilisations protestataires.» *L'Année du Maghreb*: no. 2, mars, pp. 353-414. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.140>.
- Gobe, Éric (2016). «Les Mobilisations professionnelles comme mobilisations politiques: Les Avocats tunisiens de la «révolution» à la «transition».» *Actes de la recherche en sciences sociales*: nos. 211-212 (1), pp. 92-107.
- Goffman, Erving (1975). «Role Distance.» dans: Dennis Brissett et Charles Edgley (eds.). *Life As Theater: A Dramaturgical Sourcebook*. New Jersey: Transaction Publishers, pp. 123-132.
- Goodwin, Jeff et James M. Jasper (1999). «Caught in a Winding, Snarling Vine: The Structural Bias of Political Process Theory.» *Sociological Forum*: vol. 14, no. 1, pp. 27-54, <<https://doi.org/10.1023/A:1021684610881>>.
- Grard, Julien (2008). «Devoir se raconter: La Mise en récit de soi, toujours recommencée.» dans: Alban Bensa et Didier Fassin (eds.). *Les Politiques de l'enquête*. Paris: La Découverte, pp. 143-163, (Recherches), <<https://www.cairn.info/politiques-de-l-enquete--9782707156563.htm>>.
- Harding, Sandra (1992). «Rethinking Standpoint Epistemology: What Is «Strong Objectivity?».» *The Centennial Review*: vol. 36, no. 3, pp. 437-470.
- Hibou, Béatrice (2006). *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*. Paris: Découverte. (Textes à l'appui. Série Histoire contemporaine)
- Hirschman, Albert O. (1970). *Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hmed, Choukri (2012). «Réseaux dormants, contingence et structures.» *Revue française de science politique*: no. 5, pp. 797-820.
- Hmed, Choukri (2018). «Les déçu-e-s de l'autoritarisme partisan: Engagement et désengagement dans les organisations de la gauche radicale après 2011.» dans: Amin Allal et Vincent Geisser (eds.). *Tunisie: une démocratisation au-dessus de tout soupçon?*. Paris: CNRS éditions, pp. 123-137.
- Hmed, Choukri, et Laurent Jeanpierre (2016). «Révolutions et crises politiques au Maghreb et au Machrek.» *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*: nos. 211-212, pp. 4-23.
- Kanter, Rosabeth Moss (1972). *Commitment and Community: Communes and Utopias in Sociological Perspective*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Khiari, Sadri (2003). *Tunisie: le délitement de la cité: Coercition, consentement, résistance*. Paris: Karthala.

- Kréfa, Abir (2016). «Les Rapports de genre au cœur de la révolution.» *Pouvoirs*: vol. 1, no. 156, pp. 119-136.
- Labiadh, Salem (2014). «Le Mouvement étudiant tunisien: La Naissance, la constitution et l'identité.» Instance libanaise des sciences de l'éducation. <http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiadh-Students-Movement--.pdf>.
- Lagroye, Jacques, Bastien François, et Frédéric Sawicki (2002). *Sociologie politique*. 4^{ème} éd. Paris: Les Presses de Sciences Po.
- Lahire, Bernard (2013). *Dans les plis singuliers du social: individus, institutions, socialisations*. Paris: La Découverte. (Collection Laboratoire des sciences sociales)
- Léger, Thomas (2013). «La Mobilisation des diplômés chômeurs en Tunisie (2006-2013): Dynamique protestataire et processus révolutionnaire.» (Maîtrise en science politique, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, Paris).
- Mahfoudh, Dorra, et Amel Mahfoudh (2014). «Mobilisations des femmes et mouvement féministe en Tunisie.» *Nouvelles Questions Feministes*: vol. 33, no. 2, pp. 14-33.
- Matonti, Frédérique, et Franck Poupeau (2004). «Le Capital militant: Essai de définition: Le Capital militant.» *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*: no. 155, pp. 5-11.
- Mauger, Gérard, et Claude Poliak (2008). «Marginalité, «bonne volonté culturelle» et «bohème populaire».» *Savoir/Agir*: no. 4, pp. 67-76.
- McAdam, Doug (1986). «Recruitment to High-Risk Activism: The Case of Freedom Summer.» *American Journal of Sociology*: vol. 92, no. 1, pp. 64-90, <<https://doi.org/10.1086/228463>>.
- McAdam, Doug (1999). *Political Process and the Development of Black Insurgency, 1930-1970*. 2nd ed. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- McAdam, Doug (2012). *Freedom Summer: Lutttes pour les droits civiques, Mississippi 1964*. Marseille: Agone.
- Millot, Benoît (1998). «L'enseignement supérieur tunisien. Enjeux et avenir.» dans: *Les Rapports économiques de la Banque Mondiale*. Washington, DC: Banque Mondiale, <<http://documents1.worldbank.org/curated/es/902651468761396587/pdf/multi-page.pdf>>.
- Pagis, Julie (2014). *Mai 68, un pavé dans leur histoire: Evénements et socialisation politique*. [Paris]: SciencesPo. Les Presses. (Domaine Sociétés en mouvement)
- Péchu, Cécile (2001). «Les Générations militantes à droit au logement.» *Revue française de science politique*: vol. 51, no. 1, pp. 73-103.
- Salmon, Jean-Marc (2016). *29 jours de révolution/histoire du soulèvem... - Salmon, Jean-Marc - Les petits matins*. Paris: Les petits matins, <<https://www.leslibraires.fr/livre/8936579-29-jours-de-revolution-histoire-du-soulevemen--salmon-jean-marc-les-petits-matins>>.
- Scott, Joan W. (1991). «The Evidence of Experience.» *Critical Inquiry*: vol. 17, no. 4, pp. 773-797, <<https://doi.org/10.1086/448612>>.
- Sears, David O., et Nicholas A. Valentino (1997). «Politics Matters: Political Events as Catalysts for Preadult Socialization.» *The American Political Science Review*: vol. 91, no. 1, pp. 45-65, <<https://doi.org/10.2307/2952258>>.

- Siméant, Johanna (2001). «Entrer, rester en humanitaire: des Fondateurs de MSF aux membres actuels des ONG médicales françaises.» *Revue française de science politique*: vol. 51, nos. 1-2, pp. 47-72.
- Tarrow, Sidney, et Charles Tilly (2015). *Politique(s) du conflit, De la grève à la révolution*. 2^{ème} éd. Paris: Presses de Sciences Po, <<http://www.pressesdesciencespo.fr/fr/livre/?GCOI=27246100307990>>.
- Taylor, Verta (1989). «Social movement Continuity: The Women's Movement in Abeyance.» *American Sociological Review*: vol. 54, no. 5, pp. 761-775, <<https://doi.org/10.2307/2117752>>.
- Thabti, Adel (2011). *De l'histoire actuelle tunisienne*. Tunis: La Maghrebine d'impression.
- Timoumi, Hadi (2013). *L'illusion de la douce dictature, 23 ans de pouvoir sous Ben Ali*. 2^{ème} éd. Tunis: Éditions Med Ali, <<https://www.goodreads.com/book/show/36455884-23>>.
- Yousfi, Hèla (2015). *L'UGTT, une passion Tunisienne: Enquête sur les syndicalistes en révolution, 2011-2014*. Paris: IRMC - Karthala.

دراسات

السياسات الحضرية الجديدة في المغرب

لحسن أمزيان (*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس - الرباط.

ملخص

أتناول في هذه المقالة إشكالية الهشاشة والإقصاء الاجتماعي والمجالي كنتيجة للتوجهات الجديدة للاقتصاد السياسي في السياسات الحضرية في المدن المغربية في الوقت الذي كانت السياسات العمومية التنموية الإرادية السابقة تحاول مواجهتها والحد منها. وقد اعتمدت على بحث سوسيولوجي ميداني حول بعض المشاريع العملاقة الراهنة في كل من مدينة الرباط والدار البيضاء والاستئناس بكيفية إعمال بعض من هذه المشاريع في كل من بروكسيل ودبي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحضرية؛ والإقصاء الاجتماعي والمجالي؛ والدولة والسلطان؛ والمغرب.

Abstract

The issues of the article are about the problematic of social, spatial and environmental exclusion, streamed of the new tendency of the economic political in the current urban politics in the Moroccan cities. While, the previous voluntarist public politics aim to deal with these issues to reduce and eradicate them. This sociological research was corroborated of fieldwork data collected around the mega projects in Rabat and Casablanca, assimilated to how operate theirs similar in Brussels and Dubai.

Key words :Urban politic ,spatial and social exclusion ,power and state, Morocco.

مقدمة

أتناول في هذه المقالة التحولات الجديدة في السياسات الحضرية، التي تؤثر تدخلات الفاعلين العموميين والسياسيين في تدبير القضايا الحضرية، ورسم مستقبل المدن المغربية. التحديات الاجتماعية والفنية والمجالية المتزايدة التي تواجهها هذه المدن، دفعت الحاكمين إلى نهج أساليب واستراتيجيات بديلة. ولعل من بين الاختيارات الجديدة في الحكم، والتدبير الحضري، التي تم الاستناد إليها خلال الألفية الجديدة: التفكيك التدريجي للسياسة التنموية الإرادوية للدولة المعتمدة من قبل. والتأسيس لسياسة جديدة تعتمد بالأساس على انسحاب، أو على الأقل انحسار أدوار الدولة وتدخلاتها، وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن استراتيجية جديدة، تندرج في هدم المؤسسات القائمة، أو جزء منها أو بعض من صلاحياتها السابقة... إلخ؛ وخلق مؤسسات جديدة بتدابير سياسية واجتماعية قوية، وتتمتع بصلاحيات إدارية تنفيذية وقانونية كبيرة، إضافة إلى أنها سلسلة وتهدف إلى تدعيم الاستثمار والمنافسة الحرة.

إن هذه الاستراتيجية الجديدة في السياسات الحضرية، سواء من خلال المشاريع العملاقة، أو السياسات الاجتماعية المواكبة لها (برنامج التنمية البشرية ومدن بدون صفوح... إلخ) التي انطلقت مع بداية هذا القرن الجديد، هو ما يعمل عليه موضوع هذه المقالة، التي تهدف إلى البحث عن تحديد ميكانيزمات وآليات اشتغال الانفتاح الاقتصادي الجديد سياسياً واجتماعياً في المغرب.

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذا العمل في البحث عن الديناميات الحضرية التي ترتب عنها انشطار قوي للسلطان⁽¹⁾، في إدارة المجال من خلال التوزيع الجغرافي غير العادل للأنشطة الاجتماعية والإنسانية؛ ومن خلال العمليات والديناميات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية والمتفاوتة من حيث النمو الحضري للمناطق في السنين الأخيرة. وانعكاسات كل هذا، على الجماعات والأفراد، من خلال عمليات الاجتثاث والترحيل والتفجير، التي يكون ضحية لها، العديد من المواطنين والمجموعات البشرية. والانعكاسات البيئية القريبة والبعيدة المدى، التي تنتج من هذا الاختلال في التوازن الطبيعي.

إن مقارنة هذه الاستراتيجيات الجديدة في الحكم، وتحليل انعكاساتها الاجتماعية والسياسة، لا تستقيم إلا من خلال وضعها في سياق تحول مفهوم «السلطان» (Pouvoir) والمضامين الجديدة التي يستند إليها، بعد الهجوم القوي على «الدولة الوطنية» المبنية على السيادة والتمثيل السياسي الديمقراطي. لقد أصبحنا إزاء نوعين، أو أكثر من أنواع

(1) إنني استعمل مصطلح السلطان، لأميزه عن مصطلح السلطة. لأن هذه المفردات يكتنفها نوع من اللبس والغموض في اللغة العربية، للتمييز بين (pouvoir) و(Autorité) مقابلهما في اللغة الفرنسية. إضافة إلى أن لفظة القوة لا تفي بالغرض المطلوب. لكل ذلك فإنني استعمل السلطان في مقابل (pouvoir) بالفرنسية و(power) بالإنكليزية؛ والسلطة في مقابل (Autorité) بالفرنسية و (Authority) بالإنكليزية.

ممارسة السلطان، في المجالات الحضرية المغربية: مجالات استقطاب الرأسمال الأجنبي الذي يخضع لنوع جديد من الحوكمة⁽²⁾ سياسياً وإدارياً واجتماعياً؛ ومجالات أخرى خاضعة لمقاربة سياسة واجتماعية تهدف إلى التأهيل ومواجهة الهشاشة وبقاعة الظروف الحياتية والإنسانية لسكانها.

وقد اعتمدت كخلفية ميدانية ومعرفية لهذه المقالة على بعض النتائج الأولية للبحث السوسولوجي الذي قمت به بتمويل من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية في إطار الدورة الرابعة لبرنامج المنح البحثية⁽³⁾ حول المشاريع العملاقة في المدن المغربية. وبالاستئناس بكيفية اعتماد مثل هذه المشاريع في كل من دبي بالإمارات وبروكسيل بلجيكا. وتناولت فيه بوجه خاص اختلاف سياق وديناميات الحكم السياسية والتنظيمية وطرائق تبني وتفعيل هذه المقاربة الجديدة في السياسات الحضرية للبلدان الثلاثة الأمر الذي لا يساير بعض الأدبيات في العلوم الاجتماعية التي تناولت الأطروحة النيوليبرالية⁽⁴⁾.

أولاً: الرهانات الجديدة للسياسات الحضرية

1 - الهشاشة والتمايز الاجتماعي والمجالي

إن الاطلاع على سياسة الدولة في ميدان التهيئة والتعمير، والتدبير الحضري، وسياسة

(2) استعمل هذا المفهوم بالمعنى الضيق الذي أحده في كيفية إدارة الحكم، من خلال قياس منسوب درجة قوة حضور السلطان في ممارسة الحكم وآليات ومعايير هذه الممارسة. وأفضله عن «مفهوم الحكامة» الذي يعتبر براديعماً جديداً، جاء لتجاوز فشل المقاربة المؤسساتية للديمقراطية التمثيلية، في أفق إرساء ديمقراطية تشاركية وتداولية موسعة تتجاوز البعد المؤسساتي الصرف. كما يجعل هذا المفهوم من التدبير القائم على تعددية الفاعلين، بما فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، أساس مشروعيته. إلا أن غياب معايير محددة بدقة وموحدة حول المجتمع المدني ومنظماته. بل إن القيام بصناعة جمعيات ومنظمات مدنية على المقاس، من داخل أروقة الإدارات، لتزكية هذه المشاريع الكبرى. وذات الشيء بالنسبة إلى مدى شفافية حضور مؤسسات القطاع الخاص، ومستوى اعتمادها هي نفسها على الحكامة في إدارتها وأعمالها بوصفها مشتل انبثاق هذا المفهوم. وهذا جعلني أختار أفراد مقال خاص لموضوع المجتمع المدني لاحقاً، وذلك لتفادي تشويش هذه الديناميات والاختلالات على الأفاق الكشفية التي وضعتها للمفاهيم النظرية في هذه الدراسة (Foucault, 2004: 192; Deneault, 2016: 193-202).

(3) انني أنتهز فرصة نشر أول مقال من هذا البحث لكي أقدم بجزيل الشكر للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت وللهيئات الدولية المانحة التي تدعمه في مشاريع دعم البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية وشمال أفريقيا بخاصة الوكالة السويدية للتعاون الدولي التي دعمت الدورة الرابعة لمنح البحث التي استنفذت منها سنتي 2018-2017 والتي ينظمها المجلس في كل سنة.

(4) أطروحة الجغرافيين الراديكاليين الأمريكيين الذين يتناولون هذا النوع الجديد في الحكم وممارسة السلطان من خلال إبراز الإطار النظري الاقتصادي المرتكز على تجاوز التدابير السياسية والاجتماعية الكينزية وإعمال تدبير ليبرالية جديدة والامتدادات الجغرافية والمجالية لهذه الممارسات وطبيعتها. ويمكن أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر: (Brenner and Theodore, 2002: 2-57).

المدينة. سواء في ما تعلق، بتقييم التجربة السابقة المتمثلة بالسياسة التنموية الإيرادية الممتدة إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي؛ أو ما يتعلق بمواكبة التصورات الجديدة، التي أصبحت تؤطر تدخلاتها في مواجهة الهشاشة، وإعادة هيكلة المدن، والديناميكيات الفنية والعملية، والإشكالات المرتبطة بتجسيدها على أرض الواقع، من خلال الاختيارات الجديدة في الحكم، التي تستند إلى تفكيك هذه السياسة التنموية الإيرادية للدولة، التي كانت سائدة من قبل. والتأسيس لسياسة جديدة، تعتمد بالأساس على انسحاب الدولة، وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي. إن الأراضية الأساسية، التشريعية والسياسية، لهذا التحول يجد جذوره الأولى في المخططات الحضرية، وتدابيرها المتعلقة بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من خلال ما سمي برنامج التقييم الهيكلي (Programme d'Adjustement Structural). وقد انطلق اعتماد هذا البرنامج، كتدابير اقتصادية وسياسية منذ بداية الثمانينيات، وبالضبط انطلاقاً من السنة المالية لسنة 1983. وهي التدابير والإجراءات التدريجية التي أدت إلى تراجع تدخلات الدولة، بفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والدولي للاستثمار في كل القطاعات: النقل والنقل الحضري، والصحة، والتعليم، والسكن، وتدبير النفايات الحضرية، والوقوف والتوقف في الشوارع والمرابد، إلى غيرها من القطاعات (أمزيان، 2013: 89) الحضرية الحيوية، التي صار آخرها: ميدان الأمن والأمان. وهي الاستراتيجية الجديدة التي ستمتد مع تطور الشركات الخاصة، وتوسع إمكاناتها المالية، وتوسع أنشطتها الاقتصادية بين قطاعات مختلفة. وتندرج في صيرورة جديدة مع الألفية الثالثة، في ما صار يعرف بالبرامج الحضرية العملاقة وانعكاساتها على المدن، والتي يمكن اختصارها في الصيغة المتداولة على نطاق واسع التالية: البرامج العملاقة المهيكلة والداعمة للبنية التحتية، التي تم إسنادها من خلال برامج اجتماعية تعرف من الإطار الأيديولوجي، الذي يؤطر هذا التصور الجديد والذي يجد تعبيره في ما يعرف بنظرية الرأسمال البشري (Foucault, 2004: 225). ويمكن أن نذكر من بينها البرامج السياسية والاجتماعية التي تم تبنيها في هذا الصدد: البرنامج الوطني مدن بدون صفائح، بالموازاة مع برامج إعادة التأهيل وإنقاذ المدن القديمة ببناء وترميم المنازل الأيلة للسقوط⁽⁵⁾؛ وبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية

(5) برنامج وطني تم إعطاء انطلاقته في صيف سنة 2004، في إطار استراتيجية حكومية جديدة. تهدف إلى تقليص العجز السكني، ومواجهة هشاشة الأنسجة الحضرية، في إطار إدماج سياسة المدينة ضمن أولوياتها، من خلال سياسة بين وزارية مندمجة وتشاركية وتعاقدية. تتجاوز السياسة القطاعية الأحادية لوزارة الإسكان والتعمير في محاربة السكن غير اللائق، الموزعة بين مؤسساتها العمومية المختلفة. وكثرة تدخلات الفاعلين العموميين الآخرين وضعف انخراطهم والتزامهم بأهداف هذه السياسة المعتمدة منذ أوائل السبعينيات إلى أوائل الألفية الجديدة. وقد أضيفت إلى هذا البرنامج الخاص بالسكن غير اللائق، برامج هشاشة الأنسجة الحضرية الأخرى المتمثلة بإعادة تأهيل الأحياء والمراكز الحضرية، وإنقاذ المدن القديمة ببناء وترميم المنازل والأبنية الأيلة للسقوط، في إطار تعاقدات ملزمة لكل الأطراف المتدخلة، من سلطات محلية وإقليمية ومنتخبين وإدارات ومؤسسات عمومية متدخلة في قطاع الإسكان والتعمير في كل مدينة.

البشرية الذي يعزز البرنامج الأول ويسير في استراتيجيته على مستوى الرفع من مستوى العنصر البشري ويهدف إلى محاربة الهشاشة والفقرة⁽⁶⁾. وهذا يعكس بقوة إضافة إلى تغيير قوي في آليات الحكم، والإجراءات والتدابير المستندة إلى المنافسة والسوق؛ تصور تقنو مالي- استراتيجي في مقاربة إشكاليات ومشاكل المدينة الفيزيائية والاجتماعية والمجالية. وهي مقاربات وتدخلات مؤسسية مسنودة بتصورات سياسية وفنية لا تنظر إلى المدينة، إلا من خلال بعدها الستاتيكي والبنوي. في حين يجب استحضار الأبعاد الأخرى، بخاصة البعد الدينامي بالتركيز على أهميته الفكرية والتطبيقية في تناول إشكاليات المدينة، للحد من معضلات الهشاشة والتمايز والتفاوت الاجتماعي والمجالي الصارخ الذي يتزايد باستمرار (أمزيان، قيد النشر: 11).

2 - المشاريع العملاقة في السياسات الحضرية الجديدة

تعرف الساكنة الحضرية تحولات ديمغرافية كبيرة ومتواصلة في مختلف بقاع المعمور، حيث تجاوزت نسبة 53 بالمائة من نحو 7 مليارات نسمة، حسب الإحصاءات الألفية الرسمية للمنظمة العالمية لسكان بحلول الألفية الجديدة. أما بالنسبة إلى المغرب فقد تجاوزت الساكنة الحضرية عتبة 51 بالمائة، بالمقارنة مع الساكنة القروية خلال الإحصاء العام للسكان في سنة 2004. واستمرت في الارتفاع لتتجاوز عتبة 60 بالمائة خلال الإحصاء العام للسكان الأخير لسنة 2014، حيث وصلت إلى ما مجموعه 20.432.439 نسمة (Haut Commissariat au plan, 2015).

إن الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدولة المغربية، وعبرت عنها انطلاقاً من الحكومة الأولى بعد حكومة التناوب (1998-2002)، عكست الانخراط القوي والفعلي، من أجل استقطاب استثمارات الرأسمال المالي العالمي، عبر الرهان على احتضان البرامج العملاقة الداعمة للبنية التحتية. وقد ترجم هذا التوجه الجديد، بتهيئة ميناء طنجة- ميد، وبناء معامل رونو، وبرامج الطريق السيار طنجة-أكادير عبر مراكش، وتهيئة الواجهة البحرية المتوسطة طنجة- السعيدية عبر الحسيمة والناظور، والبرامج العملاقة لإنتاج الطاقة الشمسية والهوائية في ورزازات والداخلة وطرفاية، وتهيئة ضفتي وادي أبي رقراق بالرباط، وبحيرة مارتشيك بالناظور، وتهيئة الواجهة البحرية للرباط، وتهيئة ميناء الدار البيضاء والواجهة البحرية لها... إلخ.

(6) وهي المبادرة التي تم إطلاقها بالموازاة مع البرنامج الوطني مدن بدون صفوح. تدخل هي كذلك، في نفس الاستراتيجية المتمثلة بمواجهة الهشاشة والفقرة على المستوى الإنساني، من خلال مبادرات دعم وتمويل المشاريع الذاتية المدرة للدخل، وتعزيز التمكين الاقتصادي للعديد من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمعوزة. كل ذلك من أجل رفع معدل مؤشر الرأسمال البشري، الذي أصبح يأخذ بعين الاعتبار، إضافة إلى مؤشرات أخرى كمؤشر التلوث والجريمة والترفيه وغيرها، التي أصبحت تحتسب في التنافس بين المدن والحواضر العالمية من أجل استقطاب الاستثمارات وخلق الثروة.

تضع هذه الاختيارات نصب أعينها، الأهداف الاقتصادية التنموية المباشرة، والنتائج المترتبة عن سوق الشغل. وتتجاهل أو تتناسى الانعكاسات غير المباشرة (Merton, 1965: 73) - حسب تعبير «روبير ميرتون» - على المجتمع والبيئة، من خلال إنتاجها لحدة الاستقطاب. وانعكاسات ذلك على العدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي، والاستقرار الطبيعي للسكان أفراداً ومجموعات. إن المنطق الجديد الذي صارت تشتغل به المدن في الحقبة الراهنة، هو ما استرعى انتباهي بخاصة في مدن العالم الثالث - المدن المغربية في هذه الدراسة - التي وجدت نفسها مدفوعة بقوة التحولات الهيكلية للرأسمال وتراكماته، مجبرة على فتح مجالاتها وترايبها له من جهة، ومن جهة أخرى إلى إعادة نظر جذرية في كيفية تدبير المجالات الحضرية والتراب المحلي، لكي تنخرط في المنطق الجديد الذي عبر عنه دافيد هيرفي بقوله: «من التدبيرية إلى المقاوالتية في الحكامة الحضرية للرأسمالية الراهنة» (Harvey, 1989: 4). التي جاءت حسبه كنتيجة لتوصيات المناظرة الدولية التي نظمت في أورليانو بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1985، بين أكاديميين وسياسيين ومخططين حضريين ورجال أعمال ثمانية مدن عالمية عملاقة تنتمي إلى سبعة دول صناعية متقدمة، للبحث عن السبل الكفيلة بجعل حكومات المدن وساستها، يتبنون تجديدات وإصلاحات بنفس مقاولاتي، قميئة بجعل مدنهم تتجاوز الظروف الصعبة، التي تعيشها من أجل مستقبل مشرق لسكانها (Harvey, 1989: 4-5). سيفضي هذا التحول العميق، إلى إعادة النظر في القوة الهيكلية والتحديدية للعناصر المنتمية للمجال الحضري، في فهم الصيرورات والديناميات الجديدة، في تحولات المجتمع والسلطان وبناهما وممارساتهما، في قيادة الناس وإنتاج المجال والأشياء.

3 - المنهجية المعتمدة في البحث

لقد اشتغلت في هذا البحث منهجياً على تحليل المجال الحضري في جانبه الفيزيقي - والبرامج العملاقة كجزء منه - المادي المرئي والموضوعي بالاعتماد على تقنيات قراءة وتحليل تصاميم المدينة والمخططات الحضرية الموجودة سلفاً أو التي كانت في طور المصادقة أو التنفيذ⁽⁷⁾ وحصلت معطيات مهمة خاصة تراتبية تصاميم التهيئة في هذا المجال الحضري ما بين مدينتين، إضافة إلى الورشات والمقابلات، والمجموعات البؤرية، اللواتي استقيت منهم

(7) اشتغلت على تصميم التهيئة الاستثنائي لضفتي أبي رقراق، الذي ينقسم إلى ستة مجالات أو مراحل تنموية وتعميرية. تتضمن المرحلة الأولى المقابلة للبحر، مشاريع عقارية وسياحية، وتهيئة مرفأ سياحي بالقرب منها. وتعتمد الآلية التديبيرية لكل هذه المجالات، تقسيم الوعاء العقاري إلى مجالات كبرى قابلة للتجزئة حسب طبيعة المشروع المقترح من طرف المطور العقاري، بعد دراسته من طرف وكالة أبي رقراق. وهي نفس الآلية المعتمدة في دبي وفي مجال «ليوبولد» و«شومان» في بروكسيل. كما اشتغلت على تصاميم تهيئة، أغلب مجالات المقاطعات المجاورة لهذا التصميم الاستثنائي في سلا والرباط من أجل ملاءمتهم مع محدداته وتوجهاته، بخاصة تصاميم تهيئة مقاطعة العيايدة، وتصميم مقاطعة بطانة، ومقاطعة باب المريسة بسلا، إضافة إلى مقاطعات حسان واليوسفية والسويسي في الرباط.

بيانات ومعطيات تحليلية كثيرة⁽⁸⁾.

إن الترابط المنطقي بين وحدات هذا البحث على المستوى المنهجي من سؤال البداية إلى غاية (الخطاب المحصل عليه: جواب المبحوث)، والتأطير النظري والمنهجي السلس لمختلف هذه الفقرات والمراحل المتتالية، هو الذي سمح لي بتنوع التقنيات المنهجية المختلفة بين المقابلات، وورشات العمل والمجموعات البؤرية، وربط نتائجها بدقة بالفروض العلمية التي أطرت من خلالها أهداف هذا البحث. بل إن هذه السلسلة وهذا النوع من الاستقلالية النسبية للمعطيات الميدانية سيسمحان لي بإعادة استثمار كل هذه المعطيات في بحوث ومشاريع علمية مستقبلية. ولا بد ان أشير إلى أنني في هذه المقالة، سأقتصر على تناول النتائج المرتبطة بالتيمة الكبرى، المتعلقة بتحليل البيانات المتحصل عليها بصدد تقييم درجة ومستوى الاندماج الحضري وانعكاسات المشاريع العملاقة على الإقصاء الاجتماعي، والمجالي والبيئي، في مجالات البحث الثلاثة في الرباط والدار البيضاء، على أن أتناول المحاور الأخرى للبحث، المتعلقة بالبيانات في ارتباط بالفرضيات الأخرى: كعلاقة أعمال هذه المشاريع الكبرى بالنخب المحلية والمجتمع المدني، وانعكاساتها على التمثيلية السياسية وقضية الديمقراطية، وتأثير هذه السياسات الجديدة على تحولات المؤسسات العمومية بشكل مفصل في مقالات أخرى لاحقاً.

ثانياً: انعكاسات السياسات الحضرية الجديدة على المؤسسات والمجال والمجتمع

1 - الانعكاسات المؤسساتية والمجالية

انطلقت في بحثي الميداني من إحدى الفرضيات الخمس، التي تقول إن اعتماد البرامج

(8) انطلاقاً من إشكالية البحث وأهدافه، وطبيعة المعطيات الميدانية المختلفة المراد الحصول عليها من لدن عينات البحث المختلفة، ذات البيانات الشخصية المتعددة. ارتكز بروتوكول البحث الميداني على تنوع العينات بين السكان المحيطين بالمشروع كعينة عامة، وعينات أخرى حسب بياناتها المهنية أو الشخصية في علاقة بالسياسة الحضرية. حيث هيأنا دلائل مقابلات مختلفة حسب هذه البيانات، وميزنا بين موظفي وتقنيي الإدارات العمومية والمحلية والبلديات؛ وأصحاب المهن الحرة من مهندسين ومهندسين معماريين ومنعشين عقاريين وغيرهم. وعينة خاصة بالمؤسسات الرئيسية المشرفة على هذه المشاريع أو المجالات الحضرية. وقد حرصنا على أعمال نفس هذا التدبير في إدارة البحث مع فريق البحث، الذي تمثل بوجه خاص من طلبتي في الماستر والدكتوراه، وفق هذه البيانات أثناء توزيع عينات تنظيم الورشات أو المجموعات البؤرية. كما اعتمدنا المقابلات النصف موجهة المحددة سلفاً، وفق إشكالية البحث وفرضياته وأهدافه. وسهرنا على تفرغ المقابلات والمعطيات والبيانات المفرغة من الورشات والمجموعات البؤرية، وتوزيعها حسب تيمات الفرضيات العلمية المحددة من خلال الإشكالية، بما فيها المقابلات التي أجريناها في دبي وبروكسيل.

العلاقة في المدن المغربية، وبخاصة في مجال البحث في مدينتي الرباط والدار البيضاء، يستند إلى إعمال تدابير استثنائية في إجراءات التدبير والتهيئة في السياسة الحضرية. غالباً ما يتم ربطها بنوع من نظم الحكم والتدبير الحضري التي تستند إلى ديمقراطية أقل ونفعية أكثر لفائدة الطبقات الغنية، وبعض النخب الجديدة. وقد لاحظت بالرجوع إلى معطيات هذا البحث، أن ممارسات الدولة بالنظر إلى الترسانة المؤسساتية التي تعتمد عليها، والإجراءات والتدابير المختلفة التي تحصل في الواقع، حيث استطعت التمييز في الممارسة العمومية، بين عمليات العقلنة الإدارية والبيروقراطية، لتحسين أداء الإدارة وجهازها البيروقراطي، في طريقة تنفيذ الأعمال العامة من جهة؛ ومن جهة أخرى، الدينامية الجديدة التي صارت تُتبع أكاديمياً بالأطروحة النيوليبرالية، في علاقة مع آليات الحكم الجديدة في اشتغال الدولة ومؤسساتها ومهامها والتغيرات الإدارية والقانونية الحاصلة في اختصاصات كل واحدة منها. إن الوصول إلى هذه الملاحظة الدقيقة غير المرئية، لم يكن ليحصل لولا مجريات هذا البحث، الذي سنح لي التمييز في إدارة هذا النوع من البرامج العملاقة بين نوعين من الممارسة والتدبير السياسي للحكم، وهو ما اصطُح عليه بـ «الانفصام في ممارسة السلطان السياسي» الناجم عن سياق التداخل بين المحلي والإقليمي والكوني في إطار عمليات العولمة⁽⁹⁾. كما لاحظت اختلاف هذه الأشكال السياسية في الحكم، والمضامين الاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية التي يأخذها حسب الإرث السياسي والاجتماعي للمجتمع ونظامه السياسي في الدول الثلاث في المغرب والإمارات العربية وبلجيكا. ولعل ذلك هو ما يفسر التكيف السلس للأنظمة السياسية والترايبية وتدابير «الحكومة» الجديدة مع الدينامية النيوليبرالية المتنامية، وهذا يجعلها تنعكس في غموض الإجراءات والمساطر للحصول على عقود عمل مع المؤسسات المشرفة على هذه المشاريع، أو الحصول على معلومات تفصيلية عنها. كما أن خضوع هذه المؤسسات لإشراف الدوائر العليا من حيث سلطة التعيين، وحضورها القوي في صناعة القرار الفني والإداري فيها، وفي طرق إدارة المجال، الأمر الذي يخضع لفعل ثقل الترسانة القانونية والتقاليد الديمقراطية في كل سياق سياسي اجتماعي تشتغل فيه هذه الدينامية الليبرالية⁽¹⁰⁾.

(9) العولمة مفهوم ملتبس يجب أن نكون حذرين جداً أثناء استعماله لكونه يوحي أو يستفاد منه أننا بصدد عملية وحدة أو اندماج سلمي وبدون انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية في حين أن كل اندماج هو شرط للهيمنة. انظر حوار بيير بورديو مع الصحافي برنارد شانغ. (Bernard Chung): (Bourdieu, 2012: 129-134; Chung, 2000: 7).

(10) ملاحظة تم بناؤها من خلال الدراسة المقارنة، بين كيفية تبني البرامج العملاقة في كل من المغرب ودبي بالإمارات وبروكسيل بلجيكا. ومن خلال المقابلات التي قمنا بها في كل هذه البلدان الثلاثة. لقد تحدث لنا المسؤول عن التواصل في مؤسسة Brussels Perspective الذي يبلغ نحو 32 سنة، عن رغبة الحكومة الفدرالية في بلجيكا بمركزة القرار في إدارة المجالات هذه المشاريع الكبرى. وهو القرار الذي يؤكد إعطاء المدير التنفيذي للمؤسسة المشرفة على هذا النوع من المشاريع صفة كاتب دولة لدى الوزير الأول. في حين أن المقابلات التي أجريناها مع مسؤولين =

ففي حالة المشاريع الكبرى في المغرب، وبخاصة تلك التي قمت بدراساتها: تهيئة ضفتي أبي رقراق وتهيئة الواجهة البحرية للرباط والدار البيضاء؛ يمكن أن أميز بين آليتين وممارستين مختلفتين في تدبير وإدارة هذه المشاريع. فبالنسبة إلى مشروع وادي أبي رقراق، فقد تم إحداث وكالة جديدة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، تحت اسم وكالة تهيئة أبي رقراق من خلال القانون 04/16 في سنة 2005⁽¹¹⁾. وقد عوضت الشركة الخاصة SABR Aménagement التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، التي واكبت أشغال التهيئة والدراسات منذ 2001، من أجل وضع تصور متكامل لتهيئة ضفتي وادي أبي رقراق (Le Matin du Sahara, 2004).

إن الصلاحيات والمضمون الجديد للقانون التأسيسي لهذه المؤسسة العمومية الجديدة تعكس نوعاً جديداً من التدبيرية، من خلال ممارسة السلطان السياسي والإداري الجديد. إذ إن الامتيازات القانونية والإدارية التي أنيطت بها، على غرار الصلاحيات المعروفة المنوطة بالمؤسسات الأخرى، في قطاع التهيئة والتعمير بالنسبة إلى المديرية والمندوبيات الإقليمية لوزارة الإسكان والوكالات الحضرية. وفي مسطرة نزع الملكية؛ وفي وضعية سمو مؤسسة القضاء على كل المؤسسات في حالة التعارض مع الأعيان، وللجوء إلى القضاء؛ وفي ممارسة الحكم والسيادة على المجال الترابي المحلي، في علاقة بالسلطات المحلية في الإدارة الترابية، أصبحت تتجاوز صلاحيات كل هذه المؤسسات المعنية بهذه القطاعات، رغم أنها أداة خاضعة للقانون العام، بما أنها مؤسسة عمومية. وهذا يجعلنا نستنتج أننا أمام نوع جديد من الممارسة السياسية للسلطان في إدارة الناس، وفي القيام بالأمور في الواقع، وتحول جذري في مؤسسة الدولة، من داخل الدولة نفسها وفوقها كذلك في ممارساتها للسلطان السياسي. إن المؤسسة نفسها، وربما مؤسسة شبيهة بنفس الصلاحيات الإدارية والقانونية. كان سيناط بها الإشراف على تهيئة الواجهة البحرية للرباط والدار البيضاء، لولا أن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنة 2008، عجلت بانسحاب العديد من المنعشين العقاريين الدوليين، وبخاصة الخليجيين، تفادياً منهم للانعكاسات السلبية المحتملة لهذه الأزمة المالية. والتي انعكست على اقتصاديات بلدانهم المرتبطة بقوة بالاقتصاد العالمي. وقد انسحبت مؤقتاً

في بلدية دبي (المكلف بالتواصل الذي يشارف على النهاية الخمسينيات من العمر، ومهندس مسؤول على تنسيق وإدارة بعض المشاريع في الثلاثينيات من عمره، ومع مسؤولية التواصل في وكالة أبي رقراق في الثلاثينيات من عمرها، ومسؤول حماية الآثار في الوكالة في الخمسينيات من عمره، فإننا لم نحصل إلا على معطيات عامة وبدون قيمة تذكر. يمكن الحصول عليها من مواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات. والمفارقة هي أن بعض الجرائد قد تناقلت خبر تدخل الملك محمد السادس شخصياً في المغرب، من أجل وقف بناء بناية تحجب النظر إلى البحر وإلى المرفأ عند عبور قنطرة مولاي الحسن في كلا الاتجاهين من الرباط وسلا، والأمر بهدمها.

Loi no. 16-04 relative à l'aménagement et à la mise en valeur de la vallée de Bou Regreg (11)
Rabat: Bulletin promulguée par le dahir n° 1-05-70 du 20 chaoual 1426 (23 novembre 2005).
Officiel no. 5374 du Jeudi 1 décembre 2005).

«سما دبي»⁽¹²⁾ من بعض مشاريعها الضخمة في مجال تهيئة وادي أبي رقرق، وانسحبت شركة «إعمار» من مشروعها الكبير المسمى سافيرة⁽¹³⁾ المزمع إنجازه في مجال الواجهة البحرية للرباط. وقد ترتب عنه تغير جذري لهذا المجال الذي كان سيحتضن هذا المشروع الكبير في الواجهة البحرية للرباط، وأدى لاحقاً إلى تأسيس شركتين جديدتين مجهولتي الاسم⁽¹⁴⁾، في إطار القانون الذي تم إقراره في إطار تفاعلات الدولة المغربية مع توصيات الهيئات المالية الدولية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في إطار الإصلاحات المفروضة في ثمانينيات القرن الماضي والمعروفة بالخصوصية⁽¹⁵⁾. وقد أسست شركة تهيئة الرباط، بين ولاية الرباط ومساهمة الشركة المملوكة للدولة المعروفة هولدينغ-العمران. في حين أن شركة تهيئة الدار البيضاء تأسست هي الأخرى في السياق نفسه، وبذات الإطار القانوني المرجعي وهو قانون الخصوصية، بمساهمة مؤسسات عمومية مختلفة منها البنك الشعبي، وشركة هولدينغ-العمران، ومجلس جهة الدار البيضاء، ومجلس الجماعة الحضرية، ومجلس ولاية الدار البيضاء، والوكالة الحضرية للدار البيضاء، في إطار ما صار يسمى شركات التنمية المحلية المشار إليها في القانون التنظيمي للجماعات الترابية.

إن الأهداف المحددة في المجالات الترابية، التي صارت تشرف عليها هذه المؤسسات الإدارية الجديدة، من داخل جهاز الدولة بعد الأزمة الاقتصادية المدوية التي هزت العالم سنة 2008، تعكس نوعاً من الانتقائية في تدبير الشأن العمومي والمحلي، وتعكس تحولات الدولة نفسها. لقد سمحت لي المعطيات التي حصلت عليها من بحثي الميداني، أن أميز بين ثلاثة أنواع، أو مستويات، من ممارسة السلطان السياسي والإداري البيروقراطي، في إدارة الناس والأشياء، تتوزع أو تتوافق مع ثلاثة مجالات ترابية وهي كالتالي:

1- المجالات التي يتم تدبيرها من خلال مؤسسات جديدة - على شاكله وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقرق - يمكن وصفها بالدولة فوق الدولة، نظراً إلى الامتيازات التديرية والقانونية والسلطانية (Pouvoirs) التي تتوافر عليها. حيث نجد أن هذه الامتيازات في إطار الدولة الوطنية، موزعة بين مؤسسات ومواقع إدارية وسياسية وسلطوية (Autorités)

(12) شركة «سما دبي» هي شركة مساهمة للإنعاش والاستثمار العقاري، تابعة لمجموعة دبي القابضة المملوكة لحكومة إمارة دبي بالإمارات. وكانت الشركة بصدد إنجاز المشروع العقاري الضخم «أمواج» بمجال ضفتي أبي رقرق.

(13) شركة «إعمار» شركة مساهمة للإنعاش والاستثمار العقاري، تابعة لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، كانت بصدد إنجاز مشروع عقاري ضخم في الواجهة البحرية للرباط تحت اسم «سافيرة» باستثمار يتجاوز 3 ملايين دولار. وقد توقفت الشركة عن إنجازه في مرحلة الدراسات نتيجة للأزمة الاقتصادية 2008.

(14) Décret no. 2-08-557 du 21 Chaoual 1429 (21 octobre 2008) pour «Société Casa Aménagement».

(15) Décret no. 2-14-565i du 4 Chaouald 1435 (1er août 2014) autorisant la création d'une

En vertu des dispositions de l'article 8 de la loi nos. 39-89 autorisant le transfert d'entreprises publiques au secteur privé.

مختلفة في جهاز الدولة نفسه، كما عهدناها منذ بناء الدولة المغربية الحديثة مع الاستعمار الفرنسي إلى الآن. وهذا يدفعني إلى القول، إننا في إطار بداية صيرورة تحول جذري في مفهوم الدولة وجهازها، وبالتالي تحول مفهوم ممارسة السلطان السياسي والبيروقراطي نفسه. وهو ما سأعمل على تحليله بشكل أكثر دقة لاحقاً.

إن ما أثار انتباهي الفكري في هذه الصيرورة، هو دينامية هذا التحول الذي يحصل من داخل جهاز الدولة نفسها، التي تطورت في صيرورة تاريخية طويلة، واكتسب بالتالي هذا الشكل، الذي يرتكز على منطق الدولة، كما تأسست في أوروبا منذ القرن الثاني عشر بخاصة في فرنسا وإنكلترا تحت هيمنة رجال الدين والنبلاء. حيث استطاع هؤلاء فرض هيمنتهم على الجميع، من خلال عملية توحيد الأمة وخلق جهاز الدولة. وبالتالي، اضطلعوا بمهام قيادة المجتمع والهيمنة عليه (Bourdieu, 2012: 129). واستلهاماً لفكر أوغست كونت، وسيراً على نهجه، الذي أكد فيه أن تاريخ المجتمعات الأوروبية عبر قرون، قد تميز بسيادة نوع من التفاضل واختلاف الأنشطة والحقول. بنى بيير بورديو نظريته السوسولوجية انطلاقاً من هذه الخلفية التي تنظر إلى العالم الاجتماعي، من خلال اختلاف الحقول التي ترسم الواقع الاجتماعي وتبينه. وعلى هذا المنوال، فإن بورديو ينظر إلى الدولة، وعن حق، حسب هذا المنظور، على أنها حقل كباقي الحقول الأخرى، وقوة كذلك؛ لأنها تتميز، إضافة إلى أنها تسمح للحقول الأخرى كالحقل السياسي والحقل الثقافي والحقل العلمي بالاختلاف والتفاضل فيما بينهم، فإنها تمارس عليهم نوعاً من الهيمنة الواضحة التي تجعلهم متعايشين، دون أن يعني ذلك الاندماج والانسجام التام، أو التداخل فيما بينهم (Laval, 2018: 210-211).

إلا أن هذه الدينامية الجديدة في تغير جهاز الدولة، أو بمعنى أدق، تحولها في الشكل والمضمون من داخلها، وفي تفاعل مع محفز خارجي، ألا وهو توفير الشروط الموضوعية، وتهيين البيئة الداعمة للاستثمار، التي تعكس الانخراط القوي والفعلي من أجل استقطاب استثمارات الرأسمال المالي العالمي، عبر الرهان على احتضان البرامج العملاقة الداعمة للبنية التحتية، من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص الشغل وفق المبررات المؤسساتية، وتصريح الفاعلين والمسؤولين، في مختلف مواقع مسؤولياتهم من خلال المقابلات التي أجريناها في إطار بحثنا الميداني⁽¹⁶⁾، دون أن نستطيع التأكد من صدق تحقق هذه الرهانات. بل، بالعكس لاحظنا ميدانياً العديد من الإجراءات والسياسات التي استهدفت ترحيل أعداد كبيرة من السكان⁽¹⁷⁾. وهذا يجعلنا نتساءل عن المستجدات الطارئة، التي قادت إلى إعمال هذا التحول

(16) لقد أجرينا العديد من المقابلات مع مسؤولين في الجماعات الترابية في الرباط والدار البيضاء، إضافة إلى أطر بعض الوكالات الحضرية وشركات التهيئة ووكالة أبي رقراق وغيرها.

(17) مقابلة مع أحد أطر وكالة أبي رقراق والذي أكد لنا ترحيل ما لا يقل عن 22000 فرد من مجال ضفتي أبي رقراق. بل هناك حالات أخرى من نفس المجال، لم تستقد من برنامج هذا الترحيل، وانتقلت إلى منطقة سيدي الطيبي. وهي موضوع استجواب مع أحد ضحايا هذا الترحيل وهو شخص في أواخر عقده الخامس، يتحسر على إجلائه من مجال طفولته وسكنه المريح والجيد.

الجزري الكبير، الذي صار يهدد تقليدًا ضخماً، تم تشييده عبر قرون من الممارسة والتقييم والتجويد، ألا وهو الدولة وجهازها البيروقراطي؛ ويهدد الدور التنموي الاستراتيجي الذي اضطلعت به على مر السنين، من أجل التقدم والنمو وخلق الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية (Bourdieu, 1998: 37).

إن هذه المعضلة ليست نظرية فحسب. بل إننا استطعنا تسجيل العديد من الملاحظات، في العديد من المواقع الميدانية للبحث، في المغرب وفي الخارج. حيث يواجه العديد من الفنيين والإداريين مشاكل في الإنجاز والتدبير، تتعلق باختصاصاتهم الفنية والمعرفية المحضة، إلا أنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى انتظار مصادقة مسؤولي الهيئات المشرفة الجديدة، والتي يديرها في أغلب الأحيان اقتصاديون أو ماليون بعيدون من تخصصات الهندسة المدنية أو المعمارية أو القضايا القانونية⁽¹⁸⁾ المطلوبة حسب كل وضعية على حدة. وهذا ما يعكس، أننا بصدد تحول جديد يؤسس لهيمنة محددات الحقل الاقتصادي بجعل معاييره الشكلية، مجردة ولا تاريخية ولا اجتماعية منطلقاً أساساً من أجل التدخل وتحويل وإعادة ضبط الحقول الأخرى وفق منطقته. بما فيه حقل الدولة الخاص (Bourdieu, 2016: 204) و (Laval, 2018: 166 and 982) وجهازها البيروقراطي.

ينعكس ذلك بوجه خاص، من داخل بحثنا في طبيعة النخب الجديدة المنوط بها تسيير وتدبير هذا النوع من المؤسسات الجديدة. وهي النخب الاقتصادية والمالية التي تكونت في المعاهد المالية أو الإدارية الأجنبية أو الوطنية وكذلك في أروقة الإدارات والدواوين السيادية. بل إن المدرسة الوطنية العليا للإدارة، وصندوق الإيداع والتدبير الذراع المالي للدولة المغربية، يشكلان العش والمنبت لهذا النوع من المؤسسات. الأمر الذي جعل، بخاصة أغلب أطر المؤسسة المالية الأخيرة، تستحوذ وتتبوأ المواقع الريادية والمفصلية في وكالة تهيئة وادي أبي رقراق، وذات الشيء بالنسبة إلى المؤسسات الاستراتيجية في الدولة. ولعل هذه الملاحظة كفيلة بوضعنا في دينامية تحول تدبير القطاعات الاستراتيجية، ودراسة خروجها من يد النخب السياسية المسنودة بالتمثيلية السياسية، إلى نخب جديدة تفتقر إلى هذه المشروعية. إن هذه الملاحظة ليست اعتباطية، بقدر ما تعكس أن هذه الصيرورة التغييرية في جهاز الدولة تحصل من خلال ما يسميه بورديو نبلاء الدولة (Bourdieu, 2016: 194): أي شريحة خاصة من بيروقراطية الدولة، التي أصبحت تتألف رويداً رويداً من أطر ومتقفي الحقل الاقتصادي والمالي، نظراً إلى الوضعية العليا التي أصبحت تحتلها في جهاز الدولة. وبفضل الوضعية الجديدة التي أصبحت تحتلها مدارس ومؤسسات تكوين المهن التطبيقية

(18) هذه الملاحظة استقيناها من مقابلات مع محوثين في كل من بروكسل والرباط في إطار بحثنا الميداني. بل توصلنا إلى أن بعض الأوراش وعمليات الإنجاز، تعيش فوضى نتيجة عدم توافق التخصص المعرفي والكفاءات الفنية للبنية البيروقراطية، لاتخاذ القرارات الموجهة للأعمال في ميدان الأعمال المراد إنجازها وموضوعها. ومن بين الأمثلة التي أعطيت لنا ما يحصل في بناء المسرح الكبير للرباط.

للاقتصاد والمالية في النظام التعليمي لإنتاج نخب الدولة وأجهزتها أخذت تتفاعل إيجابياً، وتكون هي القائدة للسياسات الجديدة ورهاناتها الاقتصادية (Bourdieu, 2016: 199) والاجتماعية، انطلاقاً من تحول مصالحها ورهاناتها الجديدة.

إن هذه الشريحة الاجتماعية غير جديدة، بل نجدها في كتابات هيغل. وفي النقد الفكري والسياسي الذي مارسه ماركس على الفلسفة القانونية لهيغل بخاصة في نقده للدولة والبيروقراطية (Marx, 1963: tome 1: 27; 1970: 49-51). ولكن ما يثير الاهتمام أكثر، هو المضامين الجديدة التي يراد من خلالها تحديد خصائص جديدة للعالم الاجتماعي. توجه سلوك المجتمعات الإنسانية بجعل الاقتصاد وعملياته الشكلية الأساسية متعالية ومستقلة عن الاجتماعي والسياسي والتاريخي، بالإيهام أن عملية التجريد الرياضياتي للسوق وآلياته: الربح والنمو والتنافس والعرض والطلب، الذي أسست له نظريات الاقتصاد النيوكلاسيكي كفيلة بخلق الرخاء وتعميمه. والترديد المتكرر على أن الفرد فاعل اقتصادي عقلاني. تتحكم في سلوكه عقلانية حسابية، في تدبير الموارد والمصاريف. وهذا ما يصطلح عليه ببروز الإنسان الجديد: الإنسان الاقتصادي. وبالتالي، إمكان حكم المجتمع وممارسة السلطان، بالتحكم في الوسط الطبيعي للإنسان من خلال آليات السوق (Becker, 1993: 147). وهو ما يعني ولادة نوع جديد من الحوكمة التي يسميها ميشيل فوكو البيوبوليتيك (Biopolitique) (Foucault, 2004: 272).

إن ما يجب أن نعيد التفكير فيه الآن، هو إلى أي حد يمكن أن نستغني عن الدولة وعن البيروقراطية التي جعل منها هيغل الوعي الذاتي والتحقق الأخلاقي للمجتمع المدني (Hegel, 2001: 258). بعدما كان قد وضعها في موقع متقدم عن المجتمع المدني؛ بل جعلها شرط وجوده وأحد أركان استقلالته (Marx, 1963: 34). مع العلم أن هذه التحولات والديناميات، تحصل من خلال الدولة وبها (Bourdieu, 1998: 46)، وبواسطة بيروقراطيتها. كما تحصل هذه التغيرات لفائدة جهات وفئات اجتماعية وطنية وفوق وطنية في إطار العولمة. هذه الفئات التي ما فتئت هي نفسها تطالب بتقليص دور الدولة وفسح المجال للسوق والمنافسة من أجل تنظيم المجتمع وتوجيه السلوك الجماعي والفردية. في حين أن ما يحصل حقيقة في الواقع، من داخل مجالات البحث الثلاثة، وبخاصة في كل من دبي ومجال ضفتي أبي رقرق هو الحضور القوي للسلطات العليا (Bogaert, 2018: 183)، سواء من حيث خصوصية القانون المنظم للمجال أو من خلال سلطة التعيين. إضافة إلى ضرورة مصادفة هذه الدوائر العليا على بعض القرارات والتوصيات التطبيقية التقنية، بل والتدخل أحياناً كثيرة، من أجل تصحيح وضعيات ما⁽¹⁹⁾. وهو ذات المنطق الذي استطعنا الوصول إلى

(19) لقد تسنى لي في إطار البحث الميداني حول المشاريع الضخمة في دبي، من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض أطر بلدية دبي وبعض مستخدمي بعض المطورين العقاريين المحليين الوضعية القوية التي يحتلها الشيخ محمد آل مكتوم في اللجنة التقنية لقبول المشاريع العقارية، وتخصيص القطع الأرضية المناسبة لذلك. ولم أستطع أن أحصل على أية معايير محددة تنظم هذه العمليات، باستثناء التصميم التجزيئي الذي قامت به مؤسسة دبي لاند، ولم أستطع الاطلاع عليه =

بعض ملامحه في بروكسيل، وبخاصة في إطار استعدادات النخب السياسية الحاكمة، من أجل تهيئة مجالها الترابي لاحتضان مقار الاتحاد الأوروبي وإقاماته، وتصير بذلك عاصمته أواخر ثمانينيات القرن الماضي. إلا أن سمك الجهاز البيروقراطي وتعدد قوانين ومؤسسات التدبير السياسي والترابي والإداري وحضورها القوي، وثقلها من حيث عدم تساهلها في اختصاصاتها وصلحياتها، يجعل أن طبيعة حضور المركزي والدوائر العليا يكتنفه الغموض والضبابية؛ رغم إقرار العديد من المبحوثين⁽²⁰⁾، بوجود هذا النوع من التدبير الفوقي، بمبرر المنافسة مع حواضر أوروبية كثيرة كانت تريد هي الأخرى احتضان مقار الاتحاد كاللوكسمبورغ وستراسبورغ الفرنسية.

إنها الدينامية والعمليات التي صارت تحكم الآن هذا النوع من المشاريع في كل مناطق العالم بصيغ مختلفة ومتقاربة. وهذا يؤدي إلى نوع من التمرکز للقرارات والخبرات كذلك. وهذا يفرض إعادة نظر فكرية جذرية في التأويل الاختزالي للمجتمع والدولة، الذي لا ينظر إليهما إلا من خلال التحديدية الاقتصادية ببنيتها المادية، كما أسست لها في الفكر الغربي: الماركسية بشكل ما. والتصور التجريدي للاقتصاد، المنفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي للأفراد والمجتمعات الإنسانية في مسار إنتاج حياتها اليومية (Laval, 2018: 204). هذا التفكير الذي يتقاطع، مع المشروع النقدي الذي أنا بصده، في إطار هذا المشروع البحثي من خلال مدخل نقدي عميق حول المسألة البيئية، وعلاقة الإنسان بالأرض والطبيعة والحياة؛ باستشراف والاستفادة من ثقافات وتجارب شعوب مختلفة، دائماً ما جعلت الإنسان كاستمرارية طبيعية للموجودات الأخرى في العالم⁽²¹⁾. يتأسس هذا المدخل على القيام بإعادة نظر فكرية وفلسفية جذرية لتجاوز العقلانية الغربية - أو على الأقل، مصالحة الإنسان فيها مع العالم الطبيعي - التي

رغم سعيي المتكرر إلى ذلك. أما لجهة مجال ضفتي أبي رقرق في المغرب، فإن الملك رئيس الدولة، هو الذي يملك سلطة تعيين المدير العام للوكالة، بوصفها من المؤسسات الاستراتيجية. كما أكد لنا بعض المستجوبين مواكبته الحثيثة لعمليات الإنجاز من طريق الديوان الملكي، حيث كان وراء أمر بالهدم لأحد المشاريع التي أصبح علو بنياتها، يحجب الرؤية للعابرين من قنطرة مولاي الحسن. وهذا الأمر تناقلته وسائل إعلام محلية واسعة الانتشار.

(20) مقابلة مع أحد أطر مؤسسة «Brussels Perspective» وهو في بداية عقده الثالث؛ واستجواب آخر مع وزيرة سابقة في الحكومة الفدرالية وعضو مجلس جماعة «Schaerbeek» في بروكسل الشرقية والمجاورة للمجال الذي احتضن مقار وإقامات الاتحاد الأوروبي في ليوبولد وشومان.

(21) كاستمرارية لهذا المشروع البحثي، وفي إطار تعميق محور إشكالية البيئية، فإنني بصدد بحث ميداني حول علاقة بعض المجموعات الإنسانية مع الأرض وتمثلاتها من خلال ممارساتها الزراعية وإرثها الميثولوجي. وقد وقع اختياري على بعض القبائل الأمازيغية في الأطلس المتوسط بالمغرب وجماعات الخيطانوس في جنوب إسبانيا، على اعتبار أنهم يعيشون في خطوط التماس مع الثقافة والفكر الغربي الذي يضع الإنسان فوق الطبيعة وموجوداتها. ولاحقاً إذا توافرت الشروط المادية لذلك سأشتغل على قبائل المايا في المكسيك.

تأسست مع غاليلي، حيث تضع الإنسان في وضعية متعالية ومركزية في علاقته بالعالم، وفي تعارض معه من جهة؛ والمسنودة بالتحديدية الاقتصادية المادية للمجتمع والدولة من جهة أخرى. وهذا أدى إلى اختلال التوازن البيئي الطبيعي بشكل يهدد جدياً مستقبل الأجيال القادمة في حياة أفضل.

2- المجالات الثانية أو ما أسميه المجالات البيئية (Intermediaires)، التي يتم تدبيرها من خلال المؤسسات الجديدة - شركات التنمية المحلية - التي تعدّ شركات للدولة، تم اعتمادها في إطار صيرورة عقلنة، وإضفاء نوع من البراغماتية السياسية والتدبيرية، على المؤسسات التمثيلية للمدن المغربية، وتزكي هي نفسها، هذا التحول في ديناميات الدولة وفي ممارسات جهازها البيروقراطي. من أجل الاضطلاع بمهام التنمية وتدبير الشأن العام العمومي. يتعلق الأمر، في حالة دراستنا هذه، بشركتي تهيئة الرباط وتهيئة الدار البيضاء.

يرتبط هذا النوع الجديد من المؤسسات التدبيرية، بالجهاز الإداري المرتبط بمؤسسات الحكم الترابي المحلي - بخاصة شركات التنمية المحلية - وقد تم تأسيسها للالتفاف على آليات الزبونية والممارسات السياسية المرتبطة بها، في إطار تدبير التحالفات بين الفرقاء السياسيين داخل مجالس المدن باستثمار الخدمات العمومية فيها ضدًا على الصالح العام، من داخل عمليات تسيير المرفق العمومي المحلي للبلديات وأقسامها، أو الوكالات المستقلة المختلفة التابعة لها، أو من خلال التدابير المقررة في إطار السياسات الحضرية الاجتماعية والخدماتية: كتدبير المرائب العمومية، وخدمات الوقوف والتوقف في الأزقة والشوارع، أو في تدبير المجازر أو النفايات أو المحافظة على المآثر والتراث وغيرها.

يمكن الحديث في هذا الإطار، عن أغلب شركات التنمية المستحدثة في الدار البيضاء. نجد على سبيل المثال: الدار البيضاء إفانت؛ والدار البيضاء تراث؛ والبيضاء للإسكان والتجهيز وغيرها. وذات الشيء بالنسبة إلى بعض المدن الأخرى. إلا أن ما ركزت عليه، في علاقة بالمشاريع الحضرية الكبرى، موضوع بحثي، هو مؤسستا الدار البيضاء للتهيئة والرباط للتهيئة، اللتان جاءتا لسد تحول أمله ظرفية الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، من أجل الاستمرار في التدبير العقلاني لهذه المجالات الحضرية للمدينتين اللتين كانتا من المفروض أن تحتضنا مشاريع استثمارية كبرى؛ نظراً إلى الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمجالات الترابية المقابلة للبحر والتي تم اختيارها لكي تشرف على تهيئتها هذه الشركات.

ولا يمكن أن نتحدث عن إنشاء هذه المؤسسات الجديدة في إطار الإسكان والتهيئة والبناء. ونغفل صيرورة التحولات الإدارية والقانونية، التي عرفتها المؤسسات شبه العمومية الوطنية والجهوية والمحلية التابعة لوزارة الإسكان والتعمير وأعداد التراب الوطني، منذ أواسط العشرية الأولى للقرن الحادي والعشرين، وتحولها إلى شركات للدولة، في انتظار تحولات لاحقة. وهو القطاع الذي كان يستقطب العديد من المقاولات الصغرى، والأنشطة الذاتية النشيطة المدرة لدخل العديد من الأسر الحضرية (نحو ثلث الساكنة الحضرية). هذا

الأمر الذي كانت تبرزه وضعية المضاربات العقارية، ووضعية مواد البناء وسوق العقار في الاقتصاد الوطني. إلا أن تحول مؤسسات الدولة إلى شركات، والتغير الكبير في نوعية إنتاج السكن، وطبيعة المنتوجات العقارية، التي أصبحت تنتجها مقاولات الدولة لصالح المضاربين العقاريين الكبار والمتوسطين، دفع العديد من هذه الفئات والجماعات إلى الفقر والتهميش.

3_ المجالات الأخرى المتبقية، والتي غالبًا ما تتعلق بالمجالات المأهولة بالسكان، والتي لا تثير أي إغراء بتحويلها إلى مجالات سياحية أو للإنعاش العقاري، وبالتالي فهي متروكة للتدبير العادي من خلال المؤسسات والآليات الإدارية والقانونية الجاري بها العمل، المتعارف عليها في إطار جهاز الدولة الموروث عن الاستعمار وتطوراته لاحقًا.

إن احتضان هذه المجالات أعدادًا كبيرة من السكان ليس هو ما يجعلها في منأى عن إعادة التهيئة. ولا يعني ذلك، أنها لن تصبح موضوع طلب للاستثمار، في إطار مشاريع المضاربة العقارية، بخاصة إذا توافرت فيها بعض الخصائص المطلوبة، في هذا النوع من المجالات: كالتقرب من البحر، أو في مرتفع محيط بمنطقة خضراء، أو غيرها. وهي من المحددات التي تغري المضاربين العقاريين. وإلى أن تحصل عملية تغيير الملامح المجالية، فإن هذه المجالات توجد في وضعية صعبة من حيث الاهتمام بها ودرجة إشراكها في المشاريع التنموية والاقتصادية، باستثناء بعض التدخلات التي تتعلق بتأهيل بعض أنواع البناء والتعمير فيها، وتدخل في إطار البرامج الكبرى، والتي تؤطر من خلال نظريات الرأسمال البشرية: كمحاربة دور الصفيح التي اتسمت بمقاربتين مختلفتين بين تلك الممتدة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى بداية القرن الحالي. والمقاربة الحالية المعبر عنها رسميًا ببرنامج مدن بدون صفيح، وهذه لا يمكن دراستها وفهماها إلا من خلال السياسات الحضرية الجديدة، ومنها سياسة البرامج الحضرية الكبرى موضوع هذه المقالة.

رغم الاختلاف النسبي فيما بينها، فإننا يمكن أن نقارن وضعية الهشاشة والفقر والسياسات المترتبة عنها التي تمارس على سكان هذه المجالات، بما يحصل لمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا - بخاصة في فرنسا - عندما بنى ساركوزي مجده السياسي على عبارة «La racaille» التي تلفظ بها في «Argenteuil» بضاحية باريس في تشرين الأول/أكتوبر 2005، ونُعت بها شباب وقاطني الأحياء الهامشية الباريسية في إطار تهييء نفسه للانتخابية الرئاسية، التي تشبه إلى حد ما المجالات التي اتحدث عنها في المغرب. وقد قصد بتلك العبارة، مزيدًا من الحزم وتشديد العقاب على الفقراء والمعطلين وشباب الأحياء الهامشية الباريسية، تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والسكينة. وهذا الأمر يراه الباحث لويس واكونت (Loic Wacquant) الجزء غير المكتمل في نموذج بورديو في أطروحته حول اليد اليسرى واليد اليمنى للدولة. لا تتعلق هذه الأخيرة فقط بوزارات الاقتصاد والمالية والخزينة، بل يجب أن نضيف إليها الوزارات والمؤسسات المنوط بها، أعمال السياسات الجنائية والجزرية كالأمن والعدل والمؤسسات السجنية، وجعلها في قلب تحليلنا للسياسات العمومية، التي يتم اللجوء إليها في إطار مواجهة الهشاشة والفقر المتزايدة

في هذه المجالات (Wacquant, 2010: 154). وهذا ما عاشته الولايات المتحدة، منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، إلى الحد الذي أصبح القاطنون السود، في بعض الأحياء الهامشية الكبرى، لا يعرفون من أجهزة الدولة غير رجل الأمن التابعة له منطقة سكناهم، والقاضي المكلف بالجرائم والجرح، وبعض أعوان السجن. فهل يتجه منطق التدبير الحضري للسكن غير اللائق والهشاشة في المغرب - وضمنها آليات إدارة هذه المجالات الهامشية (Aalbers, 2017: 96) - ليدخل في هذا النوع من التصور الذي يستحضر الجوانب العقابية وكيفية التحكم فيها ضمن إدارة وتدبير شموليين.

2 - الانعكاسات على الأفراد والجماعات

أما في ما يتعلق بالانعكاسات الإنسانية على الأفراد والجماعات، للبرامج العملاقة، فقد انطلقت من فرضية أساسية أن معظم البرامج العملاقة تركز وتذكي الاستقطاب السوسيو اقتصادي من خلال ميكانيزمات السوق العقارية (كارتفاع الأثمان وما يرافقه من اجتثاث وتهجير جماعي، أو عمليات إسكان ذوي الدخل المحدود ... إلخ). وهذا يؤدي إلى تغيير توجهات أولويات القطاع العام من برامج ذات أهداف اجتماعية، إلى الاستثمار في تشجيع وإنعاش سوق الشغل، من خلال هيكلة وإعادة بناء بيئة ومحيط خاص به. وهذا تعكسه بوضوح عملية ترحيل عشرات الآلاف من الأفراد حيث تم ترحيل نحو 22000 عائلة، من مجال تهيئة ضفتي ابورقراق، من طرف الوكالة المشرفة على هذا المشروع، حسب إحصاءاتها الرسمية. وقد ترتب عن هذا الفعل اعتراضات قوية على المشروع في سجل البحث العمومي والحركات الاحتجاجية والقانونية التي واكبت انطلاق هذا المشروع الضخم.

بالرجوع إلى مقابلاتنا والمعطيات والوثائق التي حصلنا عليها من الميدان، حول هذا الترحيل الكبير، في علاقة مباشرة مع المشروع العملاق، فإن هذا المشروع قد غير جذرياً هذا الفضاء المجالي وغير من تركيبة ماله أو مستغليه الأصليين الذين اجتثوا ورحلوا إلى الجانب الخلفي لهذا المجال الترابي. كما أن هناك انعكاسات على فئات أخرى داخل النطاق المجالي للمشروع كفتة ناقلي الأشخاص عبر المراكب العابرة للنهر بين الرباط وسلا، الذين أكدوا لي أن التغيير الذي حصل في تهيئة مجال نشاطهم الاقتصادي قد أثر سلباً في عملية استعمال المارة لسفنهم الشراعية في التنقل بين الرباط وسلا. ويرى هؤلاء أنه رغم التحديث والهيكلة الجديدة، لمرفأى النهر، فإن مراكبهم قليلاً ما تجلب زواراً وسائحين للاستمتاع برحلات في النهر. وقد أكد لنا أحد المبحوثين⁽²²⁾ أن عملية إحصاء أصحاب الزوارق الفعلين قد عرفت استفادة بعض الأشخاص، الذين لم يسبق لهم أن زالوا هذه المهنة. وهذا الإغراق انعكس على مدخولهم الشهري. وأسرّ لنا مبحوث آخر⁽²³⁾ أن عمليات التهيئة والتحديث التي

(22) صاحب مركب نقل في عقده الرابع من العمر، مستواه الدراسي الإعدادي.

(23) رجل كهل، في عقده السادس، لم يصرح لي بمستواه الدراسي.

تحصل على شاطئ البحر والنهر قبالة الفندق الفخم تحت اسم «الساحل الملكي» ربما تكون آخر مراحل التهيئة، التي تعجل بترحيلهم بالكامل من ذلك المجال⁽²⁴⁾، انطلاقاً من الإجراءات والإكراهات التي ستترتب عن انطلاق استغلال هذه الفضاءات.

أما سكان المساكن والفيلات في مدينة سلا القريبة من مارينا، والمشروع العقاري باب البحر، فإنهم وجدوا في وضعية انغلاق اتجاه الوادي والبحر، مقارنة مع الوضعية التي كانت عليها مساكنهم قبل التهيئة. وارتفع ثمن عقاراتهم بالمقارنة مع من قبل، نظراً إلى التأثير القوي للتهيئة الجديدة للمجال. وهذا فتح أمامهم إمكانيات: إما البيع أو تحويل عقاراتهم إلى رياضات أو مقاهي أو أي شيء آخر للاستفادة من التحول في الحركية الاقتصادية التي عرفها المجال. أما السكان المستجوبون في حي المحيط والمنزه المحاذيين لتهيئة الواجهة البحرية للرباط، والسكان المستجوبون في المدينة القديمة للدار البيضاء، المحاذية لمشروع مارينا، فقد سجلنا النظرة الايجابية والتفاؤلية التي ينظرون بها إلى هذه المشاريع، وإلى الانعكاسات الإيجابية على المجال وعلى الأوضاع المزرية التي كانت عليها هذه الأحياء، وكان عليها ساحل البحر من قبل، حسب العديد منهم. إن هذه الملاحظة تؤكد الفكرة الأساسية التي تتحدث عن العلاقة التاريخية التي كانت للمغاربة مع البحر. التي تقول إنهم أداروا له دوماً ظهورهم. وجاءت هذه المشاريع في سياق التفاعلات الإنسانية الكبرى لتصحيح هذه العلاقة الملتبسة مع البحر، حيث شكل لهم على مر الزمان مجال التسكع والأمان.

3 - الانعكاسات على البيئة

في ما يتعلق بالانعكاسات البيئية القريبة والبعيدة المدى التي تحصل نتيجة اختلال التوازن البيئي الطبيعي، بفعل قوة التغيرات العميقة من خلال التدخلات العملاقة للأشغال الكبرى، كتسوية جبال أو تغيير مورفولوجيا ومعالم أودية أو سواحل. فقد سجلت حصول بعض المعطيات الإيجابية، في ما يتصل بوقف مجاري الواد الحار، التي كانت تصرف عبر وادي أبي رقرق ووصلت إلى توقف أو تحويل مسار 24 مجرى مائياً عادماً⁽²⁵⁾. وقد انعكس ذلك إيجابياً على مياه الوادي، الأمر الذي يمكن التأكد منه عياناً من خلال لون ماء النهر. والانتعاش الملحوظ للغطاء النباتي والحيواني الذي كان في وضعية مزرية قبل انطلاق المشروع. إلا أن البنائيات وأطنان الإسمنت التي أصبحت تملأ الجنبات الخضراء للوادي، لا بد أن يترتب عنها انعكاسات بيئية سلبية آنية وأخرى بعيدة المدى. لذا فإن الاستنتاجات العلمية حول طبيعة هذه الانعكاسات، تتطلب وقتاً كبيراً، ودراسات عابرة للتخصصات أعمق. ولذا سأحاول القيام بهذا الأمر لاحقاً، بالعمل على إشراك بعض الزملاء والمختصين في

(24) مقابلات مع أصحاب المراكب التقليدية في ضفتي وادي أبي رقرق.

(25) مقابلات مع أحد مسؤولي وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقرق.

العلوم الطبيعية وهندسة المياه والغابات، لاستجوابهم أو إشراكهم في القيام بأعمال مسح للانعكاسات المحتملة لهذا التغيير المورفولوجي للتربة في وادي أبي رقرق وعلى الساحل في الرباط والبيضاء. ورغم أهمية هذه الدراسات والأبحاث التدخلية في المحيط الطبيعي والبيئي للإنسان والمدينة، إلا أن الأهمية الكبرى بالنسبة إلينا، في ما يتعلق بهذا الشق البيئي في هذا البحث يتلخص بشكل أساسي - في كيفية إعادة بناء تصور فلسفي وفكري جديد تكون أرضيته المركزية جعل الإنسان جزء فقط، وحلقة متصلة مع حلقات طبيعية أخرى لنظام بيئي إيكولوجي متنوع ومتناغم.

ثالثاً: انشطار ممارسة السلطان السياسي في السياسة الحضرية

لم يكن يخلو تصوري الأول أثناء هذه الدراسة من خلفية إيديولوجية واضحة في نظرتي إلى الموضوع، وقد بالغت التقدير في المنطق الجديد الذي صارت تشغل به المدن في الحقبة الراهنة وهو ما استرعى انتباهي بخاصة في المدن العالم ثالثة - المدن المغربية في هذه الدراسة - التي وجدت نفسها مدفوعة بقوة التحولات الهيكلية للرأسمال وتراكماته مجبرة على فتح مجالاتها وترباتها لإعادة نظر جذرية في كيفية تدبير التراب المحلي والحكامة الحضرية التي يجب أن يستند إليها، لكي يستطيع أن ينخرط في المنطق الجديد الذي عبر عنه دافيد هيرفي «من التدبيرية إلى المقاولاتية في الحكامة الحضرية للرأسمالية الراهنة» (Harvey, 1989: 5).

ان هذا التصور والنتائج المتوقعة منه والتي لا تتجاوز رصد الاختلالات الاجتماعية والمجالية والبيئية ورصد الديناميات الكامنة التي تشغل بها هذه الطريقة في المقاربة السياسية للمجال والإنسان قد تغير تدريجياً مع صيرورة تطورات مراحل إنجاز البحث والقراءات النظرية التي قمت بها من أجل تأطيره. ولعل أقوى تحول جذري حصل في التصور الأول يتعلق بمسألة اتساع نطاق البحث وامتداداته التي كنت أنظر إليها انطلاقاً من دينامياتها المتعددة والمتناثرة وكأنها بذلك قمينة بالكشف لنا عن الديناميات الظاهرة والخفية لهذه السياسات ومنطقها وآلياتها المختلفة. وهو ذات قصور أطروحة الجغرافيين الراديكاليين (Harvey, 2005; Swyngedouw, Moulaert, and Rodriguez, 2002: 542-577)⁽²⁶⁾. في حين وجدت أن كل هذه الامتدادات ليست في الحقيقة إلا تفاصيل وتجليات لدينامية الأساسية الموجهة لكل هذه التغيرات والتي غالباً ما لا ننظر إليها من خلال هذه

(26) أما بالنسبة إلى الجغرافيين الأمريكيين الآخرين تايل وبيك وبرينر وتيودور فقد أشرت إلى أطروحاتهم بنوع من التفصيل في هذا المقال.

الآلية الجوهريّة في كل هذا ألا وهي الدولة: هذه المقولة التي اتخذت شكلها ومضمونها المعرفي في فترات تاريخية مختلفة انطلاقاً من خصائص تشكلت في سياقات اجتماعية وتاريخية متباينة.

إن هذه الوضعية الإشكالية للدولة انطلاقاً من توالي الأسئلة والقضايا التي تثيرها وتعدد آفاقها بالنظر إلى أن الدولة تكبر باستمرار وإلى ما لا نهاية، وأنها دائمة الحضور. إضافة إلى ذلك فهي تتضخم وجهازها البيروقراطي يكبر باستمرار كذلك. وكونها تتميز بالجوء إلى العنف الذي تحكّمه ويرتبط بطابع الأبوة والعناية التي تميزها من جهة أخرى. ويترتب عن التمدد الذاتي للدولة المستند إلى الإمكانيات الذاتية الكامنة فيها وميكانيزماتها الداخلية اللانهائية بروز مبدئين أساسيين في النظر إليها وهما: 1 - تطور وتمدد الدولة الذي يسير دائماً ضد، أو في اتجاه، تقويض موضوعها الخارجي الأساسي الذي هو المجتمع المدني. 2- الفكرة الثانية وهي الخوف من الدولة وهي مرتبطة بالفكرة الأولى نفسها والتي تتأسس على أن التمدد اللانهائي للدولة من داخلها قد أفضى إلى نماذج وأشكال مخيفة من الدولة كالدولة الإدارية والدولة البيروقراطية والدولة الحامية والدولة الشمولية والدولة الفاشية وغيرها (Foucault, 2004: 197).

إن هذين المبدئين يقودان على ما يبدو إلى نفس الموقف النقدي المشترك والذي أسس الأرضية الفكرية والسجالية التي بنيت عليها الأطروحات النيوليبرالية حسب ميشال فوكو من خلال مفهوم الحوكمة في دراسته للنموذج النيوليبرالي الألماني وامتداداته في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (Foucault, 2004: 198).

وأضيف الموقف الذي يوجد في الطرف الآخر النقيض لهذا الموقف والذي ينتقد هذا النوع الجديد من طريقة التدبير وإدارة الناس ويركز بخاصة على الانتقاد الحاد للتقليص والتقسيم المتزايد للدولة التي يعتبرها آخر معاقل مواجهة المد النيوليبرالي الذي يتجه إلى توحيد الكون من خلال قيم السوق والمال. ولعل هذا الموقف إيديو سياسي أكثر منه علمي لأنه ينسى أو يتناسى أن هذا النزوع يتم من داخل الدولة نفسها ومن خلال المكونات المتعددة التي تخزنها ضمن الإمكانيات الذاتية الكامنة التي تتميز بها.

وقد صار التصور المنهجي الجديد لموضوع البحث هو كيف يمكن من خلال رصد الاختلاف والتشابه لأوجه الاستمرارية وأوجه التغيرات، أو القطاعات، في طريقة إدارة الناس وتدبير المجال؛ من خلال ممارسة السلطان في المستويات الميكروسوسولوجية عبر علاقات القوة والمضامين الملموسة التي تكتسيها من داخل آليات التدبير وأشكال ممارسة السلطان والإجراءات والمساطر التي تستند إليها. ومقارنة هذه الأشكال في ممارسة السلطان بين مجالات متعددة في نفس القطر من جهة، ومقارنتها مع مجالات محددة في أقطار أجنبية من جهة أخرى.

إن هذا التحليل والتصوير المنهجي الذي يستند إليه هو الذي قادني رأساً إلى صلب ديناميات الدولة ومنطقها وما هي أوجه الاستمرارية فيها وأوجه القطيعة أو التغيرات المترتبة

عن هذه القطاعات ودلالاتها وتفسيراتها. إن هذه الطريقة في النظر إلى الموضوع وآفاقها المنهجية والمعرفية هو ما جعلني أتجاوز سقف التحديد النظري لمقولة الدولة ومثبطات أحكام القيمة منها التي تؤدي إلى الانخراط إما في الدفاع عنها وعن بعض أشكالها السابقة، أو انتقاد توجهاتها الجديدة في قيادة الناس وتديبير المجال أو العكس.

وقد انعكس هذا التغيير الجوهرى على مستوى التصور المنهجي لموضوع البحث من مجرد تصور يهدف إلى فهم الديناميات انطلاقاً من النظر إليها في مجالات ومستويات مختلفة ومتعددة، إلى مقارنة تربط هذه الديناميات وتمظهراتها المختلفة كلها بأية الدولة كفاعل رئيسي محدد وحاسم وكدينامية موحدة حاملة لترتيبات وآليات اشتغال لانهائية يجب توجيهها في الاتجاه الصحيح المتناغم مع موضوعها الرئيسي ووجهها الآخر الخارجى، الذي هو المجتمع المدني في أفق ديمومته وسعادته. إن الدولة إذاً ليست جهازاً أو آلة ميكانيكية تشتغل لفائدة من يدير محركها أو يتحكم في مقودها. بل إنها جدلية علاقات قوة تبنى في مسار تاريخي طويل بين الدولة وبيروقراطيتها ومختلف مؤسساتها والمجتمع بكل أطيافه المدنية والسياسية والفكرية.

وفي المقابل تعكس هذه التغييرات في الهندسة الجديدة للتديبير الحضري ومنطقها عن ارتباطات وتداخلات فوق وطنية - أو بتعبير آخر تتجاوز الدولة لكي تنخرط في ميكانيزمات تربط هذه المجالات الترابية بدوائر توجد في مواقع وفي مستويات أخرى كونية أو إقليمية - ويحصل ذلك من خلال تحولات وتغيرات تعتمل من داخل الدولة (Bourdieu, 1998: 46). إن التسميات الأولية التي تنطلق منها هذه التحولات هو دعم البنية التحتية للمدن الوطنية من أجل تنافسية أكبر مع المدن الكبرى الإقليمية والعالمية، من أجل جلب الاستثمارات وخلق مناصب الشغل بعامة إضافة إلى تسميات خاصة بكل مشروع تتعلق ببعض السمات والخصائص المرتبطة به كأن يتعلق الأمر بمشاريع الطاقات المتجددة أو النقل البحري أو التديبير الحضري الخاص المتعلقة بأحد مواضيع مقالتنا هذه.

إن هذه التغييرات المؤسساتية والتديبيرية في علاقة بالحكاممة الترابية ورهانات الفاعلين (النخب السياسية والإدارية) والمجتمع قد تطرقت إليه الدراسات الجغرافية والسياسية، وبخاصة الأبحاث الأولى التي تناولت الديناميات الجديدة لاشتغال النيوليبرالية وامتدادات هذا النوع من الإدارة والتديبير للمجال والإنسان في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وقد انعكس هذا الاهتمام الفكري في أعمال الجغرافيين الراديكاليين وآخرين (Brenner and Theodore, 2002: 28). وهذا يبرز بوضوح من خلال مفهومي «Roll back» و«Roll down» (Peck and Tickell, 2002: 384; Brenner and Theodore, 2002: 28) واللذين يعنيان كل عمليات الهدم للمؤسسات والقوانين والمساطر والممارسات السابقة التي تعرف من النظام الكينزي السابق المستند إلى الإرادية والاستراتيجيات الجماعية والاجتماعية في التديبير والحكم من جهة، وكل عمليات البناء البديلة من خلال المؤسسات والمساطر والممارسات الجديدة من جهة أخرى

حيث يقولان: «بإيجاز يبدو أن منطقة الشمال الأطلسي على الأقل قد عرفت انتقالاً من نموذج أو نمط رفع القيود وتفكيك وهدم البنى التي كانت مهيمنة طوال الثمانينيات التي تتميز بما نستخدمه عليه بـ«التراجع النيوليبرالي» (Roll back eoliberalism) إلى نشوء مرحلة إعادة بناء نشيط للدولة وإصلاح تنظيمي لها. إنه ما نسميه «لحظة صعود النيوليبرالية» (neoliberalism out Roll)» (Peck and Tickell, 2002: 385).

إن هذه الصيرورة من الهدم وإعادة البناء تزكيتها بعض معطيات بحثي الميداني في دبي من خلال مؤسسة دبي لاند وبروكسل من خلال مؤسسة (Brussels Perspective) (27). وفي الرباط من خلال وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق (AAVB) وبدرجة أقل في الرباط من خلال شركة الرباط للتهيئة (Sté Amenagement Rabat) والدار البيضاء من خلال شركة الدار البيضاء للتهيئة (Amenagement Casablanca Sté) مع تسجيل بالطبع اختلاف هذه المؤسسات عن بعضها وعن تلك التي رأت النور في البلدان الرأسمالية في فرنسا وفي بلدان الشمال الأطلسي والاختلافات الكبيرة في طريقة اشتغالها وآليات اعتمادها واختلافها عن المؤسسات السابقة والصلاحيات التي تتمتع بها والآليات التي تستند إليها وعلاقتها مع المجتمع وفاعليه وأدوارهم ورهاناتهم (Pinson and Journal, 2017: 206)، وهو موضوع في إطار مقارنة مقارنة بين مختلف هذه التجارب من أجل فهم أكثر عمقاً وواقعية، ويستحق أن نخصص له في المستقبل المنظور مقالاً مفصلاً.

لقد استغرقت هذه الديناميات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية مراحل طويلة في صيرورة تحولات المجتمعات الرأسمالية في الشمال الأطلسي وفي ألمانيا وفرنسا قبل أن تستدمج وتستبطن هذه الآليات الجديدة المبنية على المرونة والتنافس بين المدن من أجل التنمية في إطار التصور الاقتصادي الجديد. كما أنها ليست أبداً عملية بسيطة وعفوية حصلت بتحرير القوى الاقتصادية المتنافسة وتراجع الدولة، رغم أهمية هذه العمليات. إن هذه الصيرورة لا بد من أن نؤكد أنها عرفت سياقات وممارسات مختلفة ومتباينة، ولا يمكن اختزالها في المصطلح الذي يعكسها (النيوليبرالية) باعتماد الإطار النظري الاقتصادي لأطروحة الجغرافيين الراديكاليين الأمريكيين الذين يتناولون هذا النوع الجديد في

(27) في دبي توصلت إلى أن تجزئة مجال إمارة دبي، قد تم من خلال مؤسسة «دبي لاند». وقد اقتصر دورها على هذا العمل الطبوغرافي، ولم يعد لها وجود الآن. ويتم اعتماد هذا التقطيع العقاري كأساس لإسناد القطعة الأرضية المناسبة للمطور العقاري الذي يقدم مشروعاً استثمارياً مقبولاً. وتتولى هيئات جديدة كاللجنة التقنية لبلدية دبي، ومصالح المسح الطبوغرافي والمحافظة العقارية بتعيين هذه المعطيات العقارية. أما مؤسسة Brussels Perspective فهي الشكل الراهن للمؤسسة الفدرالية التي تتولى الإشراف وتنسيق الأعمال المرتبطة بالمشاريع الكبرى في مدينة بروكسل، بعدما كانت موزعة بين مصالح ومؤسسات فدرالية وجهوية ومحلية من قبل. وقد أنيطت بها امتيازات تديرية عندما يتعلق الأمر بأشغال التهيئة أو البناء في المجالات لهذه المشاريع الكبرى.

الحكم وممارسة السلطان من خلال إبراز تجاوز المرتكزات والتدابير السياسية والاجتماعية الكينزية وإعمال تدابير ليبرالية جديدة والامتدادات الجغرافية والمجالية لهذه الممارسات وطبيعتها. ويمكن أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن من بين أقوى الآليات التنظيمية الاجتماعية الموضوعية لكل هذه التحولات نجد البناء السياسي «للأسواق» التي تزوجت مع اتساع منطق ونطاق التنافس وتدابير الخصوصية وتراجع الخدمات العمومية والدولة وقوتها لفائدة مؤسسات مالية وتديرية كونية (Peck and Tickell, 2002: 396). إن تحول السوق، من مؤسسة اجتماعية واقتصادية متجذرة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتبادل الخيرات المادية والرمزية في المجتمع (Polanyi, 2001: 117)، إلى جعله المحدد والموجه الأساسي للاقتصاد المنفصل والمجرد عن المجتمع بالارتكاز على معايير شكلية، كما تحاول أن توهمنا بذلك النيوكلاسيكية مع ليون والراس، من خلال أطروحته الرياضية التوازن العام، والتطبيقات اللاحقة للنظرية الاقتصادية الجديدة التي تمخضت عن الفكر الليبرالي، بعد الندوة الفكرية المنعقدة في باريس في آب/أغسطس 1938، والمعروفة بندوة والتر ليبمان. هذه الندوة التي انعقدت من أجل تدارس الانعكاسات السياسية والاقتصادية الوخيمة للنازية والشوفينيات الوطنية الصاعدة في أوروبا من جهة؛ وتقييم سياسات التخطيط سواء لدى الأنظمة الاشتراكية التوتاليتارية الشرقية، أو لدى الأنظمة الرأسمالية في أوروبا الغربية: في كل من إنكلترا من خلال سياسة بلفريدج؛ وفي أمريكا من خلال سياسة new deal التي بدأت أثناء ولاية روزفلت والرؤساء الأمريكيين الذين أتوا من بعده (Foucault, 2004:80-90 and 138). لأن مشكل النيوليبرالية ليس هو: كيف نستطيع أن نقتطع مجالاً ما، وندبره في مجتمع سياسي معين كسوق حر نضبط داخله قواعد المبادلات، كما كان الأمر إلى حد ما، بالنسبة إلى الليبرالية في القرن الثامن عشر؟ بل يتعلق المشكل السياسي والنظري الحقيقي للنيوليبرالية، قبل كل شيء وعلى الدوام، بكيف نستطيع تععيد ممارسة السلطان السياسي في شموليته وضبط آلياته بالاستناد ومن خلال مبادئ اقتصاد السوق الشكلية (Foucault, 2004: 137).

خاتمة

إن أول استنتاج قوي يمكن الحديث عنه، انطلاقاً من المعطيات الميدانية لهذا البحث، في ميادين الحالات الثلاثة: في كل من بروكسل ببلجيكا، وفي دبي بالإمارات، وفي الرباط والدار البيضاء في المغرب بوجه خاص، هو قوة حضور طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في تكييف الدولة وفي طريقة استدماج وإعمال هذا النوع الجديد من الحكم، في قيادة الناس وتدبير مجالاتهم. وهذا يعكس كيفية اشتغال هذا النوع من المقاربة السياسة والإدارية للمجال، والتدبير الحضري ونوع التعمير الذي يستند إليه. ويمكن بالتالي، استنتاج ملامح وجه الدولة العالمية الجديدة، أو شكل الدول القادمة التي هي في طور التبلور، من خلال مختلف كل هذه الديناميات الاجتماعية والسياسية والمجالية.

إلا أن المدى وعمق هذه التغيرات التي يفرضها هذا التكيف، والانعكاسات العميقة التي تترتب عنه، تطرح مشكلاً معرفياً وسوسيلوجياً حقيقياً: حول إلى أي حد نستطيع أن نغيّر قواعد ممارسة السلطان السياسي؟ الذي قد يتطلب صوغ معايير ووضوابطه وفنون ممارسته، وغناها وآلياتها وطرقها المختلفة، قروناً من التاريخ الإنساني المشترك، بالمشاقفة والتعاقب والتداخل الطوعي والقسري، بحيث تشكل الدولة الراهنة، في تجلياتها المختلفة وعائه الأساسي، وتعويض كل هذا الإرث الإنساني المرجعي العريق والكبير للفق العام للحكم وقيادة الناس، إلى مجرد تصور سياسي يستند إلى المبادئ الشكلية لاقتصاد السوق.

وقد تمكنت في إطار هذا البحث، من خلال الممارسة الإدارية لمؤسسات الدولة- وانطلاقاً من اختلاف طبيعة هذه الترسانة المؤسساتية التي تستند إليها، والإجراءات والتدابير المختلفة التي تحصل في الواقع الاجتماعي والسياسي للناس- التمييز بين عمليات العقلنة الإدارية والبيروقراطية، في تحسين أداء الإدارة وجهازها البيروقراطي، في طريقة تنفيذ الأعمال العامة من جهة، والدينامية الجديدة التي صارت تنعت أكاديمياً بالأطروحة النيوليبرالية في علاقة مع آليات اشتغال الدولة ومؤسساتها ومهامها والتغيرات الحاصلة فيها من جهة أخرى. إن التمييز في إدارة هذا النوع من البرامج العملاقة، بين نوعين من الممارسة والتدبير السياسي: وهو ما اصطلحت عليه بمفهوم «الانشطار في ممارسة السلطان السياسي» في سياق التفاعل بين المحلي والكوني، واختلاف الأشكال التي يأخذها في كل مجتمع، حسب الإرث السياسي والاجتماعي للمجتمع، ودرجة حضور المجتمع المدني فيه، وتجذر هيئاته ومؤسساته، وقوتها التنظيمية، وتأثيرها الاجتماعي في صناعة القرار. ولعل ذلك، هو ما يفسر الحضور القوي للأنظمة السياسية والترابية وإرثها الاجتماعي والمؤسسي، للتكيف سياسياً واقتصادياً في استدماج واستبطان الديناميات النيوليبرالية المتنامية. وهذا يجعلها تعكس ثقل أو خفة الإجراءات والمساطر، ودرجة استبداد المؤسسات والجهات العليا بالقرار، وطرق إدارة المجال؛ الأمر الذي يخضع لفعل ثقل الترسانة القانونية والتقاليد الديمقراطية في كل نظام سياسي تشغل فيه هذه الدينامية الجديدة.

تحصل هذه التحولات في المؤسسات وفي السياسات. وبالتالي، في جهاز الدولة به وفيه تنتج انعكاسات على الأفراد والجماعات. بل إننا نكون إزاء نوع جديد من التراتبية الطبقيّة، التي لم تعد مرتبطة بالبنية الاقتصادية. بل نجدها ترتبط بالإمكانات أو التحفيزات التي تترتب عن تدخلات الدولة، إما بشكل مباشر أو من خلال الظروف الجديدة التي تهيئها. وتكون أساس تراتبيات جديدة، وتموقعات سياسية واقتصادية مختلفة عن الوضعيات السابقة. سواء بالإقصاء المجالي والاجتماعي الكبير لفئات ومجموعات اجتماعية كثيرة، أو بالتمكين الاقتصادي وبالتالي السلطان السياسي لفئات اجتماعية أخرى. الشيء الذي يطرح بقوة مفارقة اجتماعية كبيرة: إلى أي حد تبقى المضامين الجديدة لممارسة السلطان بالاستناد إلى المبادئ الشكلية لاقتصاد السوق، من خلال البنية الشكلية للمنافسة والمكانيزم الأساسي فيها وهو تحديد الأسعار، بمنأى عن صيرورة التفجير والإغناء، وفي حياد تام عن عمليات

التفاوتات المجالية والاجتماعية التي تحصل في الواقع وتخرق المجتمع باستمرار، وكيف نفسر صيرورة تصفية المكتسبات الاجتماعية، والخدمات العمومية للدولة، وتقزيم أدوارها وصلحياتها، باسم تشجيع المبادرة الخاصة ودعم القطاع الخاص. وكأن روح المقولة وعقلنة التدبير حصري فقط، على فضاء الشركات الخاصة، ولا يمكن إعماله وتنفيذه في إدارات ومؤسسات الدولة ومرافقها المختلفة.

إن التصور الأول للبحث، لم يكن ليقود إلا إلى مقارنة منفعلة بالسياسي ومنجذبة إلى السجال الأيديولوجي. وهو ما دفعني إلى تغيير استراتيجيته وأفاقه المنهجية، بالتركيز على التحولات المؤسساتية وتغيراتها من داخل جهاز الدولة، وانعكاساتها على المجموعات والأفراد، من خلال الإجابة عن سؤال كيف يتم إنجاز ذلك ميدانياً؟ وكيف يقاد الناس وتنجز الأشياء؟ إن هذا المنظور، هو الكفيل بأن يؤسس لأرضية فكرية سوسيولوجية غير منفعلة بالسياسي والأيديولوجي، الذي ظل يؤثر بقوة في مقاربات الأطروحة الليبرالية، ويساهم في ربط مناقشة وتحليل هذه الأطروحة سوسيولوجياً من داخل الإشكالية الحضرية، أسوة بمقاربات العلوم السياسية أو الجغرافيا التي دأبت الاشتغال على هذا الموضوع.

المراجع

- أمزيان، لحسن (2013). السلطان المحلي بين القبيلة والحزب دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية. الرباط: دار الأمان.
- أمزيان، لحسن (قيد النشر). «المسألة الحضرية في المغرب».
- حمودي عبد الله (2014). الشيخ والمريد. ط 2. المحمدية: مطبعة طوبقال.
- العروي، عبد الله (2006). الأيديولوجيا العربية المعاصرة. بيروت: مطبعة المركز الثقافي العربي.
- Aalbers Manuel (2017). «The Histories of Neoliberal Urbanism in the United States.» in: Gilles Pinson and Christelle Morel Journel (eds.). *Debating Neoliberal City*. New York: Routledge.
- Abouhani, Abdelghani (2000). *Enjeux et acteurs de la Gestion Urbaine*. Dakar: Edition Codesria.
- Becker, Gary (1993). *Human Capital*. 3rded. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Bogaert, Koenraad (2018). *Globalized Authoritarianism: Megaprojects, Slims, and Class Relations in Urban Morocco*. London: University of Minnesota Press.
- Bourdieu, Pierre (1998). *Contre feux*. Paris: Raison d'agir.
- Bourdieu, Pierre (2012). «Mondialisation et Domination: De la finance à la culture.» *Cités*: no. 51.
- Bourdieu, Pierre (2015). *Sociologie Générale Tome 1: Cours de collège de France 1982-1984*. Paris: Raison d'agir et Seuil.
- Bourdieu, Pierre (2016). *La Noblesse d'état: Grandes écoles et esprit de corps*. Paris: Editions Minit.

- Brenner, Neil et Nik Theodore (2002). *Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe*. Malden, MA: Blackwell Publishing Ltd.
- Deneault, Alain (2016). *La Médiocratie, avec politique de l'extrême centre et «Gouvernance»*. Québec, Canada : Edition Lux.
- Foucault, Michel (2004). *Naissance de la Biopolitique: Cours au collège de France 1978-1979*. Paris: Gallimard; Seuil.
- Harvey, David (1989). «From Managerialism to Entrepreneurialism: The Transformation in Urban Governance in Late Capitalism.» in: *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*, vol. 71, no. 1, Sweden: published on line by Swedish Society for Anthropology and Geography, 8 August
- Harvey, David (2005). *A Brief History of Neoliberalism*. New York: Oxford University Press.
- Haut commissariat au plan (2015). «Recensement General de la Population et de l'Habitat 2014.» *Bulletin officiel* (Rabat): no. 6354, 23 avril.
- Hegel, Friedrich (2001). *Philosophy of Right*. Translated by S. W. Dyde. Ontario Canada: Batoche Books.
- Laval, Christian (2018). *Foucault, Bourdieu et la question Néolibérale*. Paris: Edition La Découverte.
- Marx, Karl (1963). *Œuvres choisies, Tome I*. Paris: Gallimard 1963.
- Marx, Karl (1970). *Critique of Hegel's Philosophy of Right*. Translated by Joseph O'Malley. London: Oxford University Press.
- Peck, Jamie et Tickell Adam (2002). «Neoliberalizing Space.» in: Neil Brenner et Nik Theodore. *Space of Neoliberalism: Urban Restructuring in North America and Western Europe*. Malden, MA: Blackwell Publishing Ltd.
- Pinson, Gilles and Christelle Morel Journal (2017). *Debating the Neoliberal City*. New York: Routledge.
- Polanyi, Karl. *The Great transformation :The Political and Economic Origins of our Time*. Boston, MA: published by Beacon press 2001
- Swyngedouw Eric, Frank Moulaert, and Arantxa Rodriguez (2002). «Neoliberal Urbanization in Europe: Large-Scale Urban Development Projects and the New Urban Policy.» *Antipode*: vol. 3, no. 34.
- Wacquant, Loïc (2010). «La Fabrique de l'État Néolibéral.» *Revue internationale d'Anthropologie et des Sciences humaines* (Bruxelles: Institut de sociologie de l'Université Libre, 2010.

وثائق رسمية

- Decret no.2-14-565édu 4 Chaouald 1435 (1er août 2014) autorisant la création d'une société anonyme dénommée «Rabat Région Aménagements».
- La loi no. 39-89 autorisant le transfert d'entreprises publiques au secteur privé, en vertu des dispositions de son article 8.
- Decret no. 2-08-557 du 21 Chaoual 1429 (21 octobre 2008) pour «Société Casa Aménagement».
- Loi no. 16-04 relative à l'Aménagement et à la mise en valeur de la vallée de Bou Regreg promulguée par le dahir no. 1-05-70 du 20 chaoual 1426 and 23 novembre 2005. Rabat: Bulletin Officiel no. 5374 du Jeudi 1 Décembre 2005).

التسامح في الفلسفة الغربية

قراءة سوسيولوجية في تفكيكية جاك دريدا

محمود أحمد عبد الله (*)

مدرس في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مخلص

لقد احتل مفهوم التسامح موقعاً متميزاً في الفلسفة الغربية، وفي فلسفة جيل ما بعد سارتر، الجيل الذي يعبر عن فترة تاريخية مهمة في تطور الفلسفة والمعرفة الغربية. هو جيل تمرد على الثنائيات التقليدية، وجعل من التسامح ضمنيًا موضوعًا للاهتمام والانشغال. والدليل جليٌّ عند النظر في تفكيكية جاك دريدا على سبيل المثال. ففيها نقض لكل ما هو مركزي ومتعالٍ ومدعٍ للثاوة والطهر، كمفاهيم تحمل معاني فلسفية، ودلالات سياسية في الآن ذاته. فأنتجت مع الوقت سلسلة من المفاهيم المسيجة لمعجمية التسامح والتساهل، من قبيل نقض مركزية القضيب، وتقويض المركزية الذكورية والأوروبية، وغيرها من المفاهيم الأساسية لفهم التفكيك، ولفهم الواقع المعاصر؛ واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد قيام الدول القومية المستقلة حتى نشوء العولمة وعالم ما بعد التقنية الرقمية. وفي هذا الإطار حاول البحث الحالي أن يهتم بفلسفة التفكيك عند جاك دريدا، في فهمها لمعنى التسامح. وذلك مبدئيًا بالبحث في دلالة المفهوم في التراث الفلسفي الغربي، بالنظرة المتعجلة إلى أهم المقاربات التي تناولت المفهوم لدى فلاسفة التنوير، وفي التأويلية، وفي المدرسة النقدية. ثم التعريف بجهود جاك دريدا في التعريف بالتسامح كضيافة غير مشروطة. وأخيرًا الوقوف على أهم الانتقادات والتساؤلات التي تثيرها الرؤية التفكيكية عامة. وقد انتهى البحث إلى تأكيد تبني تفكيكية دريدا لمفهوم يتقضى أسس التسامح التقليدي، ويؤسس لسياسة اجتماعية تعددية للتعامل مع المختلفين ثقافيًا. وانتهى البحث إلى توجيه عدد من الانتقادات التي يمكن توجيهها للطرح التفكيكي.

الكلمات المفتاحية: التسامح، الضيافة المشروطة، الضيافة غير المشروطة، التفكيكية.

مقدمة

إن اللحظة الراهنة هي لحظة التسامح. فالعالم الذي نحيا فيه اليوم يشهد تراجعاً مشيراً ولافتاً للانتباه لنمو «القدرة على تحمل» الآخر، و«حسن الضيافة» المقدمة له. ثمة ما يجعل هذا الاحتمال والحسن غير قابلين للبقاء، بل يصبح موضوعاً لنقاش شعبي، ينظر إلى الأجنبي الوافد كقاتل وبربري محتمل سيهدر الحضارة التي بنيت على مر التاريخ. إنه صعود جديد، ليس له نقطة مركزية يمكن العودة لها، ولا أرضاً يشار إليها كمصدر له، صعود دفاق دون تحديد لمنبع واحد قابل للتحديد. صعود يتخذ لنفسه ثوباً طائفياً دينياً، بالعودة إلى تمجيد الخيالات العاطفية الدينية، بالحلم بالرجوع القهقري إلى ميقات تاريخي بعينه مفارق ومقدس، أو أن يتخذ ميسماً إثنياً، بالرهان على طموح القيام ببناء دويلات جديدة على أساس إثني، تكرر الماضي التليد «لأمة» لها تاريخها الخاص، وذلك تعويضاً لجماعة إثنية هنا أو هناك، تعرضت في ما يظن للقهر والعسف. والحال كذلك فإن سؤال التسامح لا يعدو أن يكون سؤالاً فلسفياً، سؤالاً عن الآخر، وجدوى العيش المشترك، في بحث عن الذات لدى الآخر، وبحث عن الآخر لدى الذات، ضمن صيرورة خلافة متأنية، تتجاوز حدود التعالي والتعطف الذي ينطوي عليه معنى التسامح القديم، كمعنى حمال لأوجه ودلالات التعالي المستتر بالعطف.

ولقد احتل مفهوم التسامح موقعاً متميزاً في الفلسفة الغربية، وفي فلسفة جيل ما بعد سارتر، الجيل الذي يعبر عن فترة تاريخية مهمة في تطور الفلسفة والمعرفة الغربية. هو جيل تمرد على الثنائيات التقليدية، وجعل من التسامح ضمناً موضوعاً للاهتمام والانشغال. والدليل جلي عند النظر في تفكيكية جاك دريدا على سبيل المثال. ففيها نقض لكل ما هو مركزي ومتعالٍ ومدعٍ للنقاوة والطهر، كمفاهيم تحمل معاني فلسفية، ودلالات سياسية في الآن ذاته. فأنجبت مع الوقت سلسلة من المفاهيم المسيجة لمعجمية التسامح والتساهل، من قبيل نقض مركزية القضيب، وتقويض المركزية الذكورية والأوربية، وغيرها من المفاهيم الأساسية لفهم التفكيك، لفهم الواقع المعاصر؛ واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد قيام الدول القومية المستقلة حتى نشوء العولمة وعالم ما بعد التقنية الرقمية.

وفي هذا الإطار يحاول البحث الحالي أن يهتم بفلسفة التفكيك عند جاك دريدا، في فهمها لمعنى التسامح. وذلك مبدئياً بالبحث في دلالة المفهوم في التراث الفلسفي الغربي، بالنظرة المتعجلة على أهم المقاربات التي تناولت المفهوم لدى فلاسفة التنوير، وفي التأويلية، وفي المدرسة النقدية. ثم التعريف بجهود جاك دريدا في التعريف بالتسامح كضيافة غير مشروطة. وأخيراً الوقوف على أهم الانتقادات والتساؤلات التي تثيرها الرؤية التفكيكية عامة.

أولاً: التسامح: مقاربات متنوعة

على الرغم من تأكيد محمد عابد الجابري غياب مفهوم التسامح في الميراث الفلسفي، وأن المفهوم هو نتاج الأيديولوجيا والسياسة، إذ يراه مفهوماً أيديولوجياً، لا يحتل مساحة كافية من الانشغال الفلسفي، إلا أن ذلك لا ينفي أن المفهوم يحتل موقعاً متميزاً بالفلسفة السياسية لارتباطه الوثيق بقضايا أساسية كالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، وهي قضايا متشابكة، لا يمكن تجاهلها. هذا بحد ذاته يشير إلى حضور دلالة التسامح بوصفه رفضاً للتعصب وقبولاً للآخر، قبولاً مشروطاً. إنه حضور بالمدلول وليس حضوراً بديل «التسامح».

وبالرغم من ذلك، يمكن الإشارة إلى أربع مقاربات أساسية لمعالجة المفهوم، تمثل في مجموعها النماذج النظرية الأساسية للتحليل: أولها مقارنة فلسفة التنوير لدى جون لوك وفولتير، وثانيها مقارنة المدرسة النقدية لدى يورغن هابرماس، وثالثها المقاربة التأويلية لدى بول ريكور، ثم رابعاً المقاربة التفكيكية كما تتجلى في أعمال جاك دريدا.

1 - فلسفة التنوير ومركزية الذات

ظهر مفهوم التسامح اصطلاحياً أول ما ظهر في كتابات فلاسفة التنوير في القرن السابع عشر الميلادي؛ زمن الصراع الديني بين البروتستانت والكنيسة الكاثوليكية، حينما نادى أولئك بحرية الاعتقاد وطالبوا الكنيسة البابوية بالتوقف عن التدخل في العلاقة بين الله والإنسان، وبضرورة التسامح مع المخالفين، الأمر الذي يعني السماح لهم بحق الوجود، وحق التعبير عن مذهبهم والقيام بالشعائر الدينية على الطريقة التي يعتقدون أنها الأفضل. وكان أبرز من قدّم الحجج والبراهين الممهدة للتسامح الديني كل من جون لوك، واسبينوزا، وفولتير؛ حيث ألف جون لوك رسالة في التسامح. وفي هذا الكتاب قدّم لوك رؤيته للتسامح كضرورة أساسية لحل الخلافات والصراعات الدينية. وانطلق في تصوره للتسامح من مبدأ الحرية، والفصل بين المادي والروحي. فمن جهة الإنسان حر، فهو حر في اختيار العقيدة التي يؤمن بها، وليس لأحد أن يجبره على عقيدة بعينها، أو أن يعاقبه بأي صورة من صور العقاب والحرمان. ومن جهة ثانية للكنيسة الحق في إدارة شؤون الروح، فيما الدولة عليها أن تؤدي واجباتها نحو مواطنيها وتلبية حاجاتهم المادية. هذا الفصل بين المادي والروحي، يتطلب أن يلتزم كل طرف حدوده، فلا تتدخل الكنيسة في الشؤون الدنيوية المادية، ولا تتدخل الدولة في شؤون الروح، ولا تعتنق ديناً بعينه. وعلى الرغم من إيمان لوك بحرية الإنسان في الاختيار، إلا أنه قيد التسامح بشرط الإيمان، فلا تسامح مع الملحدين، فهم قوة مدمرة للمجتمع والأديان (رمزي، 2012: 97-102).

ولقد وجدت أفكار جون لوك صداها لدى الشاعر الفرنسي فولتير الذي ألف كتاباً تحت عنوان رسالة في التسامح، وتبنى ذات الأفكار الداعية لنفي التعصب وبيان آثاره.

وقد كتب كتابه في إثر مصرع جان كالاس، فأصل لمخاطر عدم التسامح، وسعى للتعرف إلى جذور التسامح والتعصب لدى اليونان والإغريق والرومان وفي الديانتين المسيحية واليهودية. وقد حاول فولتير أن يوسع مفهوم التسامح، بحيث لا يجعله تسامحاً بشأن الدين، لكي يكون تسامحاً بين البشر في إطار «الأخوة الإنسانية»⁽¹⁾. ولقد قرن فولتير بين التسامح وحق العيش في سلام، ولو على حساب حقوق أخرى. إذ برأيه يمكن لطائفة من الطوائف أن تنتقص حقوق لها مقابل أن تعيش آمنة، يقول: إنهم لا يطالبون بحماية القانون الطبيعي أو الاعتراف بصلاحيات زواجهم، والإقرار بشرعية أولادهم، وبحقهم في وراثة آبائهم ... إنهم لا يدرجون في مطالبهم لا تخصيص أماكن عامة للصلاة، ولا الحق في شغل مهام في الدولة والارتقاء إلى المناصب الرفيعة» (فولتير، 2009: 42).

وقد وضع فولتير أيضاً حدوداً لمبدأ التسامح على غرار ما قام به جون لوك. فقد قال أيضاً بضرورة حصر الوظائف العامة والمراتب الرفيعة فيمن يعتقدون بدين الدولة، لأنه كان يعتقد أن الدين ضروري لضبط الشعب.

من الواضح أن هذا الطرح لمفهوم التسامح ينبني على عدد من الفرضيات الأساسية: أولاً أن التسامح هو فضيلة تنطلق من الذات. فالفرد هو المنشئ لمعنى التسامح والضابط له، ودون وعيه بقيمته، لن يكون للمفهوم قيمة وجدوى عملية. ثانياً، أن تحقق هذه الفضيلة يتطلب توافر شرط موضوعي أساس وهو الفصل بين المؤسسة الدينية والدولة من ناحية، ورفع يد المؤسسة الدينية عن إقرار واجب الإيمان، فيكون الإيمان شأنًا خاصًا، لا يتوجب التدخل فيه.

2 - المدرسة النقدية: هابرماس وعقلانية الاتصال

ينطلق طرح هابرماس من نقده لما يسميه فلسفة الوعي أو المقاربة التقليدية للمفهوم. فهو يرى أن هناك تناقضين أساسيين في هذه المقاربة. التناقض الأول هو أن التسامح لا وجود له إلا من خلال عدم التسامح. والتناقض الثاني هو أن التسامح يتحقق بوجود من يعطيه ويمنحه للآخر، منحىً مقيداً بحدود. ولكي ينحل التناقض، من الضروري أن ينهض التسامح على النقاش الحر. فخلال النقاش الحر تتحدد معايير التسامح وحدوده، وبفضله تنهار السيادة المفروضة بين الأطراف المشاركة (Thomassen, 2006: 439-440).

والمواقع أن هابرماس يوجه سهام نقده للمقاربة التقليدية بسبب حرصها على مبدأ عدم المبالاة بأفكار وآراء الآخر، فهي تخصه ولا شأن لأحد بها. ولقد رأى ضرورة الالتفات إلى ثلاث قضايا مهمة: أولاً أن التمييز بين الخاص والعام، والحديث عن أن الأفراد

(1) خص فولتير فصلاً يتحدث فيه عن «التسامح الكوني»، يؤسس لهذا المعنى، انظر (فولتير، 2009: 163-167).

لديهم معتقداتهم وآرائهم الخاصة واعتبارها خارج النقاش، حفاظاً على حرية الأفراد، يؤدي إلى اللامبالاة بالآخر. بينما يفترض أن تناقض هذه المعتقدات، على أساس المبالاة بما يؤمن به الآخر، والحرص على تفهمه، والتواصل الحر معه. بحيث لا يترتب على ذلك أن يكون التسامح هنا تسامحاً مفروضاً بحكم الأخلاق والفضائل فحسب، وبغرض الحفاظ على الخصوصية وحقوق الفرد. وثانيتها، افتراض عدم خضوع الحقوق والمصالح الفردية للنقاش العام بداعي خصوصيتها، دون الوعي بأن النقاش الحر نفسه هو الذي يحدد هذه الحقوق والمصالح ومداهما. وثالثتها أن معايير التسامح تتحدد في ضوء التفاعل والنقاش الحر (Thomassen, 2006: 441).

بمعنى آخر، يريد هابرماس أن نقبل بما هو قائم من تناقضات معرفية متبادلة بين الأفراد، واعتبارها تناقضات غير محلولة للتو واللحظة. ولكن وجود هذه التناقضات في الآراء والأفكار والمعتقدات لا يعني عدم القيام بمناقشتها، أو أن يكون القبول بها غير مؤسس على أسس منطقية معقولة. فلن يكون المرء برأيه متسامحاً إذا لم تتوافر المبررات لرفض دعاوى الآخر وتصوراتها. وفي هذا الإطار يميز بين ثلاثة أشكال للمبررات: مبررات لرفض قناعات الآخر ومعتقداته، وأخرى لتبرير ضرورة دمج المخالفين والإقرار بعضويتهم في المجتمع، وثالثتها تبرير وضع حدود للتسامح وقمع السلوكيات العنصرية (Habermas, 2004: 8-9).

إن النقاش الحر والخلاق مسيج بوجود إطار أخلاقي مشترك، يتمثل بمجموعة من القيم المعيارية، القيم التي تحمي المجتمع من الانهيار. وهذه القيم، كقيمة التسامح، تحتاج إلى تبريرات، إما أن تكون مبررات لاهوتية، أو مبررات عقلانية. إذ ينبغي على كل الأديان في مجتمع بعينه أن تكيّف ذاتها مع النسق القيمي العام، وأن تقدم المبررات والأسانيد والحجج التي تيسر اقتناع المتدينين بالقيم المشتركة كقيمة التسامح.

3 - التأويلية: ريكور وتحولات المعنى

يعرف بول ريكور التسامح على أنه «ثمرة الزهد في ممارسة السلطة أو القوة، وهو فضيلة فردية، وفضيلة جماعية» (ريكور، 1996: 133). وفي رأيه عندما تستقر سلطة المنع في أيدي القوة العامة التي تستخدم الذراع (السلاح) الدنيوية، يتأجج التعصب. يريد أن يقول عندما تنحاز الدولة لرؤية بعينها للعالم وتستخدم المؤسسة الدينية لمواجهة الرؤى المغايرة لرؤيتها باسم الدين، يولد عدم التسامح، ولا تزهد السلطة في ممارسة القوة (ريكور، 1996: 133). بيد أن ريكور ينظر لمفهوم التسامح كفاعلية تاريخية، دالٌّ متقلبة معانيه. حيث ينتقل المفهوم بين مرحلة وأخرى من معنى إلى آخر. إذ يرى أن التسامح قد مر مفهومه بخمس مراحل. أولها مرحلة تحمل اختلاف الآخر مقروناً بالعجز عن منعه من المخالفة، وهي المرحلة التي واكبت الحروب الدينية في أوروبا. حيث ظهرت قوانين ومعاهدات تحظر احتكار السلطة الكنسية. وبالتالي حالت القوانين والمراسيم دون منع الاختلاف. وثانية

المراحل هي مرحلة عدم الإقرار بصحة عقيدة الآخر مع تفهم هذه العقيدة والتعاطف الذي يجعل الفرد متفهمًا طريقة التفكير والحياة المغايرة. وقتها كان الفرد الأوروبي بين تراثين: التراث النقدي الوافد من اليونان، والتراث العقائدي المنحدر من اليهودية والمسيحية. هذه المرحلة شهدت جهود فلاسفة التنوير الذين رسخوا في عقول الأفراد هذا التفهم للمغايرة. وثالثة المراحل هي مرحلة عدم الإقرار بعقيدة الآخر مرتبطاً بالاعتراف بالتساوي. حيث يعتبر الفرد أن حق الآخرين في الحريات الأساسية مساوياً لحقه. بينما تشهد المرحلة الرابعة اقتران عدم الإقرار بعقيدة الآخر بالاعتراف بالعجز عن المعرفة؛ معرفة الخير والحقيقة. إذ يدرك الأفراد نسبية المعرفة. أما المرحلة الخامسة فهي عدم الإقرار مرتبط بآدراك التنوع (ريكور، 1996: 133).

إن ما قدمه ريكور هو نقلة نوعية. حيث لم يقف بالمفهوم عند الجدل حول حدوده. بل عالج أهم ما يميزه، وهو قابليته للتطور وفق المواضعات التاريخية، والإدراكات المعرفية، التي توسع من مدها. علاوة على ذلك، فإن معالجة ريكور تواصل ربط المفهوم بالسياسة، بوصفه جزءاً من الفلسفة السياسية، حين يجعله مرتبطاً بالقدرة.

ثانياً: رؤية جاك دريدا: الجيل والخطاب والممارسة

1 - الجيل

ولد جاك دريدا في البيار بالجزائر، وهو ينتمي إلى يهود السافارديم. ويرى في نفسه جزءاً من الشباب اليهودي الذي انفصل عن ثقافته اليهودية، وعن الثقافة الفرنسية التي تعلمها، وكان بعيداً ومغترباً عن الثقافة العربية. ومن ثم فهو كأبناء جيله منفصل عن الثقافات الثلاث المحيطة به. ومع ذلك فكان مطالباً أن ينخرط في الثقافة الفرنسية، التزاماً بسياسة الدمج الفرنسية التي تركت أثرها في الثقافة اليهودية ذاتها حتى باتت الطقوس وأصبحت كاثوليكية، يقول دريدا: «إنني لم أكن الوحيد الذي أصابته هذه «العدوى» المسيحية. فالسلوكيات الاجتماعية والدينية والشعائر الدينية ذاتها، وحتى الحساسية منها، عادة ما كانت تتعرض للتأثير سابق الذكر. فقد أصبحنا، وأعني بذلك اليهود، نقلد الكنائس، وصار الحاخامات يلبسون جبة سوداء، وقواس الكنيس صار يلبس مقرنة نابليونية، وصارت ال bar mitzva تدعى «المشاركة» أو «التشارك»، والختان صار اسمه «التعميد» (دريدا، 2008: 99).

إن جيله هو جيل البرجوازية الصغيرة من الشباب اليهودي الجزائري الذين كانت أغلبيتهم من المثقفين، من أصحاب المهن الحرة كالتدريس والتعليم والطب والمحاماة. وأغلبيتهم سافروا إلى فرنسا في ستينيات القرن العشرين. هذا الجيل أقل ارتباطاً بالثقافة

العربية واليهودية على غير أبناء الأجيال السابقة عليه، وكان ينظر إلى فرنسا بوصفها المنال والغاية. بينما كان الجيل السابق عليه غارقاً في العمل التجاري وقلة منهم من المثقفين. بعضهم كانوا من صغار التجار، وبعضهم حصل على الماركات التجارية الفرنسية، وأثرى منها (دريدا، 2004؛ 35-36: Derrida, 2007).

هذا التعدد في الجذور الثقافية التي عايشها الفيلسوف طبع رؤيته بقابلية رفض الثنائيات وتفضيل إمكان القبول بالشيء ونقيضه، دون تقييد بأي من الطرفين المطروحين، بل وتغليب عنصر ثالث غيرهما. وهو ما جعل أحد الباحثين يدرجه ضمن معسكر الليبراليين الفرنسيين الذين وقفوا موقفاً بينياً في ما يتصل بالقضية الجزائرية. هذه المجموعة من المفكرين والأدباء ورجال الجيش الذين رأوا أن الحكومة الفرنسية تنتهج سياسات عنيفة وتعسفية مع الجزائريين، ومن ثم فهي في حاجة للمراجعة والتغيير، وفي الآن ذاته يرفضون تحول الجزائر إلى بلد مستقل، وهو ما عبر عنه دريدا نفسه برفضه لقيام دولة جزائرية مستقلة، وتمنيه قيام مجتمع فرانكو مغربي. وهذا يمكن تبريره بالتخوف الكامن في رؤيته، والذي يطل برأسه في أعماله، أعني التخوف من النعرة القومية. وهو تخوف واضح لدى المثقفين والكتاب اليهود بالذات.

على أنه في الأخير، يمكن اعتبار دريدا جزءاً من ظاهرة أعمّ وهي جيل ما بعد سارتر، الجيل الذي حمل سخطه على السياسات الاستعمارية، ونقل المعرفة والفكر الأوروبي من الوجودية إلى البنيوية ومن البنيوية إلى ما بعدها، من الأنساق المغلقة إلى رحابة التعدد، جيل القادمين من المساحات والعوالم المغفلة، من خارج الأكاديمية الفرنسية والغربية، وإن تعلموا ودرسوا بها. ينتمي إليهم أسماء جوليا كريستيفا، وتزيتفان تودوروف ورولان بارت وميشيل فوكو ودولوز... إلخ، وغيرهم في النقد الأدبي والعلوم الاجتماعية، ممن عملوا على بناء عوالم جديدة، وتوجيه أسهم النقد للمركزية الأوروبية، وصار لهم تأثير واسع النطاق إلى لحظتنا الراهنة. جيل حمل على عاتقه نقد المركزية الأوروبية، والتنوير الغربي، نقداً جذرياً، يسهم في بناء ما أسماه دريدا نفسه بالتنوير الجديد، تنوير يتخطى تنوير كانط.

إن هؤلاء القادمين من خارج أوروبا، أو بالأدق من البلدان غير المحسوبة على أوروبا الغربية بالحدود السابقة على سقوط سور برلين، أو من هم من أبناء أوروبا وتمردوا على سلطوية السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي والغربي، هم في نهاية الحال يعاودون طرح الأسئلة القديمة، الأسئلة التي وجدت طريقاً لها في فلسفة التنوير. ومن بين هذه الأسئلة سؤال العلاقة بالآخر. وانطلاقاً من مفهوم الآخر، تم تقويض البنى الفكرية المستقرة. ويمكن في هذا الإطار أن يشار إلى ثلاثة أمثلة: الأول هو حالة جوليا كريستيفا، البلغارية التي تمردت على بنيوية أستاذها لوسيان غولدمان من خلال تبنيها لرؤية ميخائيل باختين، وقدمت رؤية تنطلق من علم النفس التحليلي للغة تتجاوز بها أطروحة أستاذها، وتقوض

طوابعها الذكورية والإثنوأوروبية، وقدمت رؤية للغريب، تؤكد فيه انحيازها لمبدأ التعدد، باعتبار الغريب جزءاً من الذات، وليس آخر مستقلاً عن الذات. والحالة الثانية هي حالة تزيتفان تودروف البلغاري الذي قام هو الآخر بتجديد دماء النقد الأوروبي، وإعادة بنائه عبر الاستفادة من الشكلانية الروسية، وله إسهامه هو الآخر في نقد الاستعمار بكتابه الفذ حول مسألة الآخر، بإعادة تأريخ ما حدث للهنود الحمر. أما ثالثة الحالات فهي حالة زيغمون بومان عالم الاجتماع بولندي الأصل، الذي قدم إسهامه المهم في الثقافة المعاصرة بنقده للحداثة، وتحليله الناقد للواقع الاجتماعي في ظل ما وصفه بالحداثة السائلة، ومساءلته لسياسات التعامل الأوروبي مع الآخر، التي وصفها بأنها سياسات آكلي لحوم البشر.

2 - الخطاب

بدايةً يرى جاك دريدا أن مفهوم التسامح هو مفهوم ينتمي بالأساس إلى الديانة المسيحية، ويعده واحداً من مفرداتها الأساسية، ويراه مرتبطاً بما يسميه إيمانويل كانط الإيمان التفكري، أي الإيمان القائم على التفكير، كما يرتبط بالنزعة الأخلاقية الخالصة (دريدا [وآخرون]، 2004: 30).

بيد أن دريدا لا ينظر بعين الاهتمام إلى مفهوم التسامح بصيغته التقليدية التي تجعل من ممارسة التسامح ممارسة علوية قائمة على التعطف والسلطوية والسيادة. ولذلك يراه مفهوماً يضع حداً لفعل الضيافة، يقول دريدا «إذا تخيلت أنني مضيف لأنني متسامح فهذا يعني أنني متمسك بوضع حد لضيافتي، وتمسك بالحفاظ على سلطتي وبمراقبة حدود «بيتي» وبمراقبة سيادتي ونفوذتي المتمثل بعبارة «في مقدوري أن»، أي كل ما يتعلق بأرضي وبمنزلي وبلغتي وثقافتي وديانتي (دريدا، 2003: 138-139). ثم يدل على ذلك باستعمال مصطلح «عتبة التسامح»، أي الحدود التي لو تم تخطيها لصار من غير اللائق مطالبة الجماعة القومية باستقبال عدد أكبر من العمال والمهاجرين. لذا يمثل التسامح من وجهة نظره «ضيافة من النوع المشروط والمتحفظ والحذر» (دريدا، 2003: 139).

لقد أراد أن يحدد ضمناً التمييز بين التسامح المشروط الذي يتقيد بحدود معينة، وأفق محدد، حدود تعيق حركة الفاعلين، وتغلق باب المستقبل على الاحتمالات المفتوحة، وبين التسامح غير المشروط الذي لا يضع حدوداً مسبقة. ولذلك فإنه يعلي الضيافة غير المشروطة على التسامح بصيغته التقليدية الهرمية المتعالية.

إن اهتمام دريدا بالتسامح قد حدث بلغة أخرى، لم يستخدم فيها اصطلاح «تسامح»، بل استعمل مفهوماً آخر هو الضيافة، ومعناه يقترب من معنى التسامح، التسامح كمفهوم غير مشروط بقيود. وفي هذا الإطار يميز بين الضيافة المشروطة والضيافة الكونية غير المشروطة. هذا التمييز يأتي ضمن منظومة يعتمدها دريدا في تحليلاته، حيث يقوم عادة بالترفة بين مفهومين، أحدهما يخلع عليه الشرطية، كأن يصنف العفو إلى عفو مشروط وآخر

غير مشروط؛ والجامعة إلى جامعة مشروطة وأخرى غير مشروطة، مبرزاً دور «اللاشرطية»، كمبدأ أساسي لصوغ مفاهيمه، بوصفها مفاهيم للمستقبل المحتمل. ولقد استفاد في صياغة المفهوم من أدبيات عديدة حلل فيها المفهوم: الفلسفة والأدب اليوناني القديم، وفلسفة إيمانويل ليفيناس، والعهد القديم، والأدب الأوروبي الحديث (هـ لورانس في قصيدة الثعبان، وكامو في قصة الغريب في مجموعة المنفى والملكوت)، وطروحات ماسينيون حول التصوف الإسلامي ومفهومه عن الضيافة، ثم أخيراً فلسفة كانط التي مثلت منطلقه في التعريف بالضيافة المشروطة.

على أنه يمكن تحديد الفروق بين المفهومين، وما يتضمنه معنى الضيافة في فلسفة دريدا من خلال عدة نقاط أساسية:

أولاً، من حيث المفهوم فإن الضيافة في المفهومين تتكون من طرفين، الضيف القادم والمضيف، ومكان للضيافة، ولغة مستعملة فيها، وطريقة للاستقبال. فهي من حيث الشكل والبنية واحدة في المفهومين.

ثانياً، يختلف معنى الضيافة من حيث علاقتها بطريقة الاستقبال. فالضيافة المشروطة تعتمد على توجيه دعوة للضيف، وبالتالي فالضيف محكوم بالقيود التي يضعها المضيف، ويرهن نفسه بالميثاق وبالثقافة، بحيث يحفظ هذا التعاقد للضيف ذاتيته كضيف ولمن يخلفه، كل بحسب طبيعة الثقافة، وما تقره القوانين. بينما تعتمد الضيافة غير المشروطة على عدم التقيد بالدعوة، فالمتحكم في فعل الضيافة هنا هو الآخر، فهو الذي يزور دون سابق إنذار. يقول دريدا «لقد حاولت أن أفصل مفهوم الضيافة الخالصة عن مفهوم الدعوة. فلو أنت ضيف ودعوتك، وإذا جلت بخاطري وتهيات لاستقبالك، فإن هذا لا يتضمن ما يثير الدهشة، فكل ما يجري على ما يرام. بينما الضيافة الخالصة أو التهادي الخالص ينطويان على ما يثير الدهشة المطلقة. فالآخر، مثل المسيح، لا بد أن يجيء في أي وقت شاء. وقد لا يأتي. ولذلك فإنني أعارض التصور الديني والتقليدي لمفهوم «الزيارة» بمفهوم «الدعوة». فالزيارة تحمل معنى وصول شخص لم يكن على خاطر، من يأتي في أي وقت. ولو كنت ملتزماً بالضيافة غير المشروطة، على الترحيب بالزيارة، لا بالضيف المدعو للحضور، بل للزائر. فعلياً ألا أكون مستعداً، أو مستعداً لأن أكون غير مستعد، للوصول المباغت لأي شخص آخر» (Kearney and Dooley, 1999: 70-71; Derrida, 2000: 17).

ثالثاً، تختلف هوية الضيف بين المفهومين. فمن جهة ليس منح الضيافة المشروطة مرهوناً «إلى قادم مجهول وشخص لا اسم له ولا عائلة ولا مقام اجتماعي، والذي يعامل منذ تلك اللحظة ليس بوصفه غربياً ولكن بوصفه بربرياً آخر» (دريدا، 2009: 19) هذا معناه أن هناك فارقاً بين الغريب والآخر المطلق. الغريب له أصل اجتماعي، وعائلة ينتمي إليها، بينما الآخر المطلق لا يمتلك اسماً واسم عائلة. الأول يعامل بقانون الضيافة المشروطة بشروط الميثاق والعهد، بينما يعامل الآخر المطلق بقانون الضيافة المطلقة الذي يتطلب «أن أفتح بيتي

وأعطي ... للآخر المطلق، غير المعروف، والمجهول، والذي أعطيه مكاناً، والذي أدعه يأتي ويصل، فيمتلك مكاناً في المكان الذي أمنحه إياه، من غير أن أطلب منه بلا مقابل (الدخول في الميثاق) ولا حتى اسمه» (دريدا، 2009: 19).

إننا من واقع قراءة أعمال دريدا المختلفة قد نخرج بتصورين متعارضين للغريب، لمن يأتي، للآخر الضيف. فمن جهة لدينا صورة الآخر القادم بموجب دعوة، ويراه إيمانويل ليفيناس الجار أو الشقيق أو الشقيق في الإنسانية، ويجعله إنسيًا. بينما يراه دريدا بعيداً فلا يشترط أن يكون جاراً، ولا يراه أخاً، بل قد يكون أجنبياً عني، ولا يفترض أن يكون من الأخوة في الإنسانية، بل يمكن أن يكون حيواناً (Derrida, 2002: 363). وفي أمثلة عديدة، يكون الضيف زائراً من السماء.

رابعاً، يميز دريدا بين قانون عام هو قانون الضيافة غير المشروطة، غير المقيدة بشروط، هذا من جهة، وقوانين الضيافة المشروطة من جهة أخرى. ويرى أن كلاً منهما ينتهكان الآخر. يقول: «ربما يوجد تناقض، تناقض يتعذر حله، تناقض جدلي بين قانون الضيافة غير المشروطة (بأن تعطي الوافد الجديد كل ما بالبيت وذاتك، كل ما تمتلكه، ذاتنا، دون أن نسأله عن اسمه، أو نسأله عن مقابل يعطيه، ولا أن نملي عليه شروطاً ولو ضئيلة)، من جهة، وقوانين الضيافة المشروطة، أي الحقوق والواجبات الشرطية والوقتية، كما هي واردة في بالتراث اليوناني-الروماني، وكذلك التراث اليهودي المسيحي، وكل ما يرد بتخصص القانون وكل ما في فلسفة القانون حتى كانط وهيغل، مروراً بالأسرة والمجتمع المدني والدولة» (Derrida, 2000: 77).

إن قانون الضيافة غير المشروطة هو بمثابة روح القوانين (قوانين الضيافة الواردة في التراث الديني والفلسفي)، قانون القوانين، فهو فوقها ويعلوها، ولذلك فهو غير شرعي، ومنتهك، وخارج على القوانين. ومع ذلك فهو في حاجة إليها ليكون نافذاً ومؤثراً، فهو إن لم يتجسد في هيئتها، فسوف تتلبسه صفات التجريد والمثالية والغموض.

خامساً، يرصد دريدا ثلاث استجابات أساسية عند التعامل مع اللغة بين الضيف والمضيف. يمكن اعتبارها موقف الضيف إزاء لغة المستضيف، موقف يحدد معنى التسامح، أو الضيافة. أولها استجابة النسيان، وهي الاستجابة التي يتم فيها الإقرار بوجود لغة أصلية، يتم تجاهلها وعدم الانشغال بها والانهماك في اللغة الجديدة، لغة الآخر. وثانيها استجابة العودة للأصل، حيث يظن أن هناك لغة أم أصلية، لغة لا يمكن التخلي عنها، حيث لا يجد الضيف في لغة المستضيف ذاته وكيونته. وثالثها استجابة التماهي في لغة الضيف وتبنيها والانشغال بها ونقش الاختلاف من خلالها. وهذه الاستجابة لا تفترض وجود لغة أصلية بل هناك لغات متنوعة، في حين توجد لغة واحدة هي لغة الضيف يتم تبنيها طوعاً أو جبراً، وتسعى الذات لإثبات قدرتها على الترحاب بها، كمقابل على حسن الضيافة (دريدا، 2008: 100-120).

من الواضح أن دريدا يخشى من خطرين بحسب هذا التصنيف السابق، ووفق الاختيار الذي تبناه للغة المضيف، وهما خطر الفتوية، وخطر التماهي. الأول هو الخيار الذي تبنته حنة أرندت وتيودور أدورنو حين اعتبرا الألمانية هي اللغة الأم الأصلية، وأنهما لا يجدان ذاتهما إلا داخلها. والخطر الثاني هو الذي يتبنى فيه الضيف لغة المستضيف تبني التماهي المطلق الذي يخفي فيها نداء اللغة الأصلية، إن وجدت، تماهياً يخفي الإبداعية، والرغبة في العمل على التجديد، والمشاركة الفعالة في لغة الضيف (دريدا، 2008 حوار مع إليزابيث رودينسكو: 54).

يقول دريدا بأن البعض يلوح بضرورة السعي لبناء لغة عالمية، لغة شفافة، تخلو من الاختلافات في مواجهة النزعات القومية. بينما يرى هو ضرورة معالجة واحترام العبارة اللغوية احتراماً يؤسس للاختلاف والمغايرة اللغوية. فحينما يتعامل المرء مع العبارة اللغوية فهو يصوغها ويجهزها كما يجهز بيته أو كما يعد بيت الآخر، في الوقت الذي يواجه فيه أي نزعة قومية. وهو ما يراه دريدا ينطبق على حالة الشاعر الروماني بول سيلان الذي ينتهج أسلوباً لغوياً له خصوصيته في التعامل مع اللغة الألمانية. وهو يرى أن الشاعر أضاف إلى اللغة التي لا ينتمي إليها، وترك فيها أثراً، على الرغم مما يمكن قوله من صعوبة امتلاك اللغة والسيطرة عليها (Derrida, 2005: 99-100).

سادساً، ومن حيث تأثير الضيافة على السيادة، يُلاحظ أن دريدا ويبرز قوة السيادة والأبوية والتراتب الهرمي في تمييزه بين الضيافتين. فالميثاق الموضوع بين المضيف والضيف، يضمن حدود السيادة في الضيافة المشروطة، وهو عين ما فعله إيمانويل كانط في كتابه نحو سلام دائم. حيث أوضح ضرورة أن تضمن الدول القومية حق الضيافة للأجانب الذين يفدون إليها، ولكن بموجب شروط بعينها: أولها أن يكون هذا الوافد مواطناً في بلد آخر، وأن يكون مسالماً في البلد المضيف، وثانيها ألا يمنح حق البقاء، بل حق الزيارة فحسب. ويضع كانط عدداً من الفروق الصارمة في هذا الشأن. بينما يرى دريدا أن هناك مشردين يسعون للحصول على حق اللجوء دون أن يضحوا مواطنين، دون أن يوصفوا بالمواطنين. ومن ثم تنطوي الضيافة غير المشروطة لديه على ألا تسأل الآخر، الوافد، والضيف، بأن يقدم أي شيء في المقابل، أو أن يعرف بنفسه. حتى لو أن هذا الضيف الآخر يحرمك من سطوتك أو من بيتك، عليك أن تقبل هذا الحرمان. إن ذلك أمر يثير الخوف، لكن هذا شرط الضيافة غير المشروطة: أن تتنازل عن سيادتك على مكانك، وبيتك، وبلدك. هو أمر لا يحتمل. ولو كان هناك ضيافة صافية فينبغي مع ذلك الدفع بها إلى حدها الأقصى. يقول دريدا «ومع ذلك، لو توفرت الضيافة الخالصة ... فلا بد أن تتوفر دون سقف لها، دون سقف للتوقع، أن تتاح للزائر مهما كان الحال. وقد يكون ذلك مخيفاً لأن القادم قد يكون شخصاً حسن السلوك أو شريراً، لكنك إن استثنت احتمال قيام الوافد بتدمير بيتك - إن شئت أن تتحكم في هذا الأمر وهمشت ذلك الاحتمال قدماً - فلن يكون هناك ضيافة. في هذه الحالة أنت تتحكم في الحدود، ولديك ضباط جمارك، ولديك باب، وبوابة،

ومفتاح، وهكذا. ولكي تتجلى الضيافة الخالصة فعليك أن تتقبل مخاطرة وفود الآخر وقيامه بتدمير المكان، والبدء في الثورة، وسرقة كل شيء، أو قتل الجميع. وهذا هو خطر الضيافة الخالصة والتهادي الخالص، لأن التهادي الخالص قد يكون مخيفاً أيضاً. وهذا ما يبرر تمييز التبادلات والضوابط والشروط بين الخير والشر. فلماذا أكد كانط على الضيافة المشروطة؟ لأنه عرف بأن الضيافة دون شروط قد تتحول إلى حرب متوحشة، وعداء مخيف. هذه مخاطر الضيافة الخالصة، لو كان هناك فعلاً مفهوم بهذا المعنى وإن كنت لست على ثقة بوجوده» (Kearney and Dooley, 1999: 70-71).

ويشار هنا إلى خطر أساس يهدد قيمة التسامح أو الضيافة بحدها المشروط، وهو خطر الآلة والتقنية الحديثة. هناك علاقة بين التقنيات الحديثة وتهديدها للشعور بالأمن والثقة والسرية من جهة والضيافة وشروط قيامها من جهة أخرى. فهذه الآليات تهدد خصوصية الفرد وحقه في الحفاظ على أسراره وتعطي هذا الحق لقوة أخرى كقوة الدولة ممثلة بالشرطة، أو بيد أفراد محترفين يجيدون استعمالها في اختراق الخصوصية. والضيافة بطبيعتها تعتمد على قدرة المضيف على السيادة في بيته، قدرته على حماية الضيف، وتقديم سبل العناية والأمن والسكينة. ولذلك يعلي دريدا من حق الضيافة على قول الحقيقة. فاخترق القيم الأساسية للاجتماع الإنساني ضروري من أجل حماية الضيف، لأجل منحه الأمان وحق البقاء. وفي هذا الصدد يعارض إيمانويل كانط في تشديده على الصدق كأساس لاحترام الآخر وقيام العلاقات الاجتماعية وصيانة استقرار المجتمع. ولأجل ذلك، يرى كانط أن على الإنسان أن يحافظ على الحقيقة وعلى أن يكون صادقاً حتى مع المجرمين. فلو أن مجموعة من القتل طرقت باب أحدهم وسألوا عن أحد ضيوفه إذا كان موجوداً من عدمه، فعلى المضيف أن يقول الحقيقة ويبلغ عن الضيف. الصدق هنا أعلى كعباً من الضيافة وأهم لأنه الذي يحفظ والعقد والرابط الاجتماعي ويبني حدود المجتمع. بينما يرى دريدا النقيض، إذ لا بد من إجابة المستجير، وحماية الضيف ولو على حساب قيمة الصدق. ويرى أن كانط حال قيامه بالذود عن حق قول الحقيقة إنما يذود من جهة عن حق عام وهو حماية العقد الاجتماعي مع الآخر لكنه يهدر من جهة أخرى حق الإنسان في الاحتفاظ بالخصوصية والإخفاء وحقه في الخلود إلى النفس والمثل إلى الذات والخاص. وبمقتضى ذلك فإن كانط، كما يرى دريدا، عندما يقوم بذلك «يدخل الشرطة في كل مكان، وذلك ما دامت للشرطة المستبطنة على نحو مطلق عيونها وأذناها في كل مكان، ولها مخبروها مسبقاً في هواتفنا الداخلية وبريدنا الإلكتروني والفاكسات الأكثر سرية في حياتنا الخاصة، وحتى في علاقتنا الحميمة المحضة بذواتنا» (دريدا، 2009: 44-45).

3 - السياق والممارسة

بدأ دريدا الكتابة حول موضوع «الضيافة» وحول «الجزائر» نهاية القرن الماضي. وهذا ما أكده روني شارفمان من أن الحرب الأهلية في الجزائر في الثمانينيات ووصول عدد

من اللاجئين الجزائريين إلى باريس كانت حافزاً رئيسياً (Still, 2010: 168). ورأت صفاء فتحي أن معالجة موضوع الضيافة والاستضافة، والهجرة والتهجير، والملاجئ واللجوء، أتت «في سياق متفجر جداً، ألا وهو سياق السياسات الأوروبية عامة والفرنسية بخاصة، في علاقتها بالوافدين إليها من أغلب بلدان العالم، ومن البلدان العربية على وجه الخصوص، كما تأتي في سياق نقشي العنصرية والفاشية في نسيج المجتمع الأوروبي نفسه. ومن هنا نرى أن الدافع الأساسي لمعالجة هذا الموضوع من قبل دريدا هو دافع أخلاقي يندرج تحت بند الأخلاق، ومساءلة المسؤولية» (فتحي، 1999: 166).

إن الخوف الحقيقي الذي لازم كتابات الرجل، يأتي من التخوف من عودة الشبح، شبح اليمين المتطرف والديكتاتورية. ولذلك سعى لتفكيك تناقضات الخيال الفرنسي حول فرنسا، كبلد حامٍ للغرباء. حيث يذهب إلى وصف ما يرهن السياق التاريخي من تناقضات. منها أن فرنسا منذ الثورة مالت لرسم صورة عن ذاتها كملجأ سياسي متاح للغرباء غير الأوروبيين. ولم تكن هذه السياسة سياسة لها دافع أخلاقي، كما هو متخيل، أو بدافع قانون الضيافة. فالنقص الحاد في معدل المواليد في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر جعلها أكثر انفتاحاً وإتاحة لدخول المهاجرين لأسباب اقتصادية واضحة. هذا الأمر قد شهدته فترة الستينيات عندما أدى الازدهار الاقتصادي إلى حاجة كبيرة للعمالة المهاجرة (Derrida, 2005: 10). وقد حدث تغير لافت، فالساسة الفرنسيون من اليسار واليمين، يتحدثون عن ضرورة «ضبط الهجرة». هذا الحديث هو جزء من الرطانة الانتخابية. وبات الحديث عن هذا الضبط مركزاً على ضرورة منح اللجوء للغريب الذي لن يجني مكاسب اقتصادية من الهجرة. هذا إن دل على شيء فيدل على انصياع قانون الضيافة لعدة قوى تتمثل بقوة البوليس، أو القضايا الأمنية المتصورة، وقانون الديمغرافيا وقانون السوق (Derrida, 2005: 13)⁽²⁾.

بيد أن هذا الخطاب التفكيكي لا يقف عند حدود التنظير، لكنه يتجه صوب الممارسة العملية، وهو ما قام به دريدا في عدة محافل. حيث قام في واحدة من هذه المناسبات بتأييد حقوق غير الموثقين. فألقى خطاباً في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1996، في نانتيير على مسرح ديس أمانديرز تضامناً مع غير الموثقين، الذين هم كل من عاشوا في فرنسا لسنوات عديدة وليس لديهم أوراق ثبوتية، وطردتهم فرنسا بموجب القانون. وبناء على الإجراءات التعسفية الفرنسية، قام نحو ثلاثمائة رجل وامرأة من غير الموثقين باحتلال كنيسة سان برنار بباريس صيف عام 1996، وأضرب نحو عشرة منهم عن الطعام (Still, 2010: 189)⁽³⁾. وفي هذه

(2) ولقد وجه دريدا سهام نقده لأصول خطاب «الخوف من الأجنبي» بنقده لمفهوم فاليري عن العاصمة باريس التي يهددها الخطر الذي «يأتي من الخارج، من الأجنبي، ليس من الغريب الأوروبي، بل من الأجنبي القادم من الشواطئ الأخرى، من خارج أوروبا، ويهدد الروح ذاته، «روح باريس»» (Derrida, 1992: 121).

(3) نص الخطاب كاملاً يرد في: (Derrida, 2002: 133-144).

الخطبة وفي حوارات عديدة، طرح دريدا موقفه من حقوق هؤلاء في العيش وهو ما نبه إليه استناداً إلى حنة أرندت، ناقداً مفهوم كانط عن الضيافة التي تنفي حقوق «البدون». فقد نبهت أرندت إلى المشكلات المترتبة على وجود هؤلاء، ما جعله يرنو إلى «ضيافة تتجاوز الأبعاد السياسية العالمية والظروف العالمية القاسية التي تنطوي على سلطة الدولة وتشريعاتها» (Derrida, 2000: 16).

ثالثاً: سياسة الضيافة، سياسة التسامح التعددية

إن الطرح الذي يقدمه دريدا بشأن التسامح أو الضيافة بصيغيتها المشروطة أو غير المشروطة إنما هو في واقع الحال يرتبط أساساً بدلالة بعينها للتسامح، دلالة تجعلها مرهونة بالآخر، بحضوره، حضوراً لا يلغي الأنا بالكلية، حضوراً غير ناقص، ولا زائد بما يفوق قدرة الأنا على البقاء. هذا الطرح يتصل فكرياً بالمعنى العربي لكلمة تسامح التي تعني بدلالاتها المتنوعة التيسير والكرم والجود. بينما نجد أن الأصل اللغوي للكلمة في صيغتها وصرفيتها اللاتينية تدل على معاني الصبر والتحمل، ما التقطه بول ريكور: أن تتحمل اختلاف الآخر، تحملاً لا يعني عدم المبالاة. لا شك أن دريدا يبتعد عن هذه الدلالة ذات الأصول المسيحية، ويتجه مباشرة إلى مفهوم مغاير هو الضيافة، التي تعتمد على أولوية الآخر، بوصفه ليس فقط مجرد زائر، وسيمر، لكنه هو الذي يمتلك دفة القيادة غير المعلنة. هذا المعنى الذي لا يعطي أولوية لموجه الدعوة، الذي يحدد شروطها وقانونها. كأنه يقوض بذلك معنى التسامح التقليدي، وينقله إلى معنى جديد، ينطوي على التقدير المشترك لحضور الآخر وفاعليته. فالآخر ليس مغفلاً من الكينونة، إنه ممتلئ بوجود، كذات مستقلة، ذات لها تاريخ ولغة وثقافة تخصها، ومن ثم فإن السياسة الاستيعابية التي تتعامل مع المهاجر بوصفه ذات ناقصة، أو ذات تحتاج إلى إعادة تأهيل، حتى يتسنى لها الاندماج، هي سياسة في واقع الأمر غير مقبولة بحسب دريدا.

على أنه يمكن التمييز بين ثلاث سياسات منتهجة للتعامل مع المهاجرين والمغايرين ثقافياً: أولها نموذج الدمج القسري، وفيه يتم دمج الفئات الاجتماعية والجماعات المهمشة المستعبدة في المجتمع أو صهرها في النسيج الاجتماعي، وذلك من خلال عدد من الآليات التي لا تفصل وتعزل هذه الجماعات عن مجمل المجتمع. لكنه دمج قسري، بمعنى أن الجماعات المهمشة تتماهى تمام التماهي مع المجتمع العام، تماهياً تتخلص فيه من خصوصياتها، وتتبنى بالكلية قيم ومعتقدات ولغة ومعايير المجتمع العام.

وثانيها نموذج الفصل، حيث تنعزل الجماعات الأقلوية، ويصبح لها مكانها الذي يخصها وحدها، ويفصلها عن غيرها من الجماعات المشكلة للمجتمع. فتضحى بذلك في حدودها الخاصة التي تمكنها من ممارسة حريتها الكاملة في معاشة خصوصياتها الثقافية.

كما هو الحال في ما يسمى بالغيتوهات، حيث تستقر الإثنيات في مناطق بعينها، وتعزل نفسها عن المجتمع، وتمارس ثقافتها دون ضغط من المجتمع العام.

هذان النموذجان هما نتاج الحداثة الأوروبية، أو بالأدق نتاج التوسع الاستعماري، ولهما آثارهما في السياسات الغربية وفي البلدان التي خضعت للاستعمار. ولكن مع تحولات العولمة ونشوء لحظة تاريخية مغايرة، أضحت التعدد فيها سمة بارزة للحياة الحديثة. غدا الأفراد محاطين بمظاهر هذا الاختلاف في جنبات عيشهم كافة. ومن ثم أصبح النموذج البديل هو نموذج التعددية الثقافية، أو التسامح المنشأ على الاختلاف كشرط ضروري للبقاء (Walzer, 1997: 85-87).

من الواضح أن دريدا أقرب ميلاً إلى النموذج الأخير الذي يبنى على معنى الاختلاف، وهو ما أبرزه عندما سئل في حوار معه حول مسألة الضيافة، لتحديد من الذي نرحب به، وعلامَ نقوم بذلك، ثم سأله المحاور عن إشكالية الدمج وما تحمله من قسر وعسف يجبر على المساواة، وما القوة التي يمكنها فرض ذلك. أجاب دريدا بالتالي: «لا، عندما أتحدث عن الضيافة فإنني أعني ضرورة عدم القيام بتمثل الآخر واستيعابه. لكن فيما أقوله معضلة. إذ علينا أن نرحب بالآخر - ودون ذلك لا إمكان للقيام بالضيافة، بحيث يتم توفير مأوى للضيف أو الترحيب به في مكاني، حيث ينبغي أن أتيح مكاني له، دون أن أضمه إليه. بمعنى أن أطلبه بتعلم اللغة، أو بالتدين بديني أو أن يكون إنكليزياً أو فرنسياً. اليوم هذا ما نشهده، فهذا خطاب اليسار، إذ نحن نستضيف المهاجرين بقدر ما يضحون مواطنين فرنسيين، ويحترمون العلمانية، ويتعلمون الفرنسية، أي الدعوة للاستيعاب. ونسمي ما نفعله بالدمج. وبالطبع يمكن القيام به على نحو طيب وهو جانب من الضيافة ... ولكن ذلك ينطوي على تناقض بيّن، فمن جهة يتعين علينا احترام خصوصية الآخر، ولا نطالبه باحترام مكاننا أو ثقافتنا أو التواصل معها. هذا ما قلته في البداية بشأن عدم الشرطية. فيتعين عليّ قبول احتمال قيام الآخر بتدمير مكاني أو فرض ثقافته أو لغته على إذا قدمت ضيافة غير مشروطة. وهنا توجد مشكلة: يتعين ألا تكون الضيافة استيعابية، تطبيقاً ثقافياً، ولا أن تكون احتلالاً للآخر لمكاني. وهذا ما يبرر ضرورة التناقض حولها بكل لحظة، وقرار الضيافة، وقاعدة النقاش المثلى، لا بد من اختراعها كل ثانية بكل ما تحمله من مخاطر، وهي جد خطيرة. والضيافة اسم عام يضم تحته كل علاقاتنا مع الآخر، ولا بد أن يعاد اختراعها كل ثانية، فليس لها قواعد محددة سلفاً. هذا ما علينا اختراعه - لغة جديدة مثلاً. فعندما يتحدث شخصان لا يتحدثان ذات اللغة، ما الذي ينبغي عليهما القيام به؟ يتعين عليهم ترجمة ما يقولونه، لكن الترجمة اختراع، اختراع طريقة جديدة للترجمة بحيث لا تكون الترجمة ذات مسار واحد من طرف لآخر بل ذات مسارين، فكيف يمكننا القيام بذلك. هذه هي المعضلة، وهذه هي السياسة، أعني الشكل الجديد للسياسة، لكنها اليوم لها

أشكال جديدة الدوافع الملحة، بفضل تطور وسائل الاتصال، وتخطي الحدود، والاتصال من بعد⁽⁴⁾.

وفي رأيه، إذا كان من الصعوبة بمكان الدمج بين معنيي الضيافة، والوصول إلى إمكان للتوافق بين الطرفين، فإنه من الضروري لجعل الضيافة فعالة قدر الإمكان، أن يتم اختراع أفضل الترتيبات، وهيئة أقل الظروف سوءاً، وأكثر التشريعات عدالة. هذا ضروري لتجنب الآثار الضارة لضيافة غير مشروطة. ومن هنا يبدو القانون المزدوج للضيافة: فمن جهة ينبغي حساب مخاطرها، ولكن دون إغلاق الباب على ما لا حساب له، أي المستقبل والأجنبي. وهذا يجعل القرارات المتخذة بشأنها غير مستقرة وقابلة للتغيير (6: Derrida, 2005).

رابعاً: انتقادات أساسية

لقد كان لما طرحه دريدا أثره المهم في محاولات عديدة هدفت إلى تفكيك مفهوم التسامح، وبيان ما ينطوي عليه من سمات بنيوية عنصرية. ويضرب لاس توماسين مثالين لمحاولتين سعنا لتفكيك المفهوم. منها ما طرحه ستانلي فيش في مقال له حاول فيه تحليل الجهود الليبرالية التي رمت لتبريري وضع حدود للتسامح. وقد تبين له أنها لم تخطُ قيد أنملة عن رؤية جون لوك. وفي المقابل طرح ديفيد كامبل تصوراً تفكيكياً يدحض مفهوم التسامح لأنه ينطوي على اهتمام بالاختلاف، ويعيد إنتاج علاقات الهيمنة التي تهمش الطرف المستقبل للتسامح، بينما يرجح التأكيد على الغيرية.

والواقع أن التحليل الذي يقدمه دريدا ينطوي على نقد جذري لمفهوم التسامح، نقداً يهدف لما اهتم به أيضاً غيره من الفلاسفة الفرنسيين والألمان في المقاربة التأويلية والنقدية. فمن جهة يعتبر مفهومه عن الضيافة غير المشروطة هو نقد للمشروطة بوصفها تحديداً مسبقاً للآخر، وبناءً مسبقاً لهويته، ما يقوض بالأخير التصورات المسبقة، سواء أكانت تعتبر الآخر جزءاً من دولة قومية، فيقوض بذلك النزعة القومية في المفهوم، أو تعتبره بالضرورة ذكراً، فيعيد النظر في ذكورية مفهوم التسامح التقليدي، على نحو ما فعل في مفهوم الصداقة، أو أن يبين طابعه الإنساني المنكفى على مركزية الإنسان في العالم، نافياً لغيره من مكونات الكون، فيشير إلى احتمالية أن يكون الضيف غير بشري، ثم أخيراً يقوض هرمية المفهوم القائم على سيادة صاحب البيت، بأن يشير ضمناً إلى التقاسم المشترك للبيت، فيكون التسامح لاهرمياً.

وبرغم ذلك الإسهام الجاد الذي يقدمه جاك دريدا ليوصل الجهود النقدية التي صوبت للمفهوم التقليدي للتسامح كما تبرز معاملة لدى رواد حركة التنوير، إلا أن هناك ثمة

<<http://hydra.humanities.uci.edu/derrida/pol+fr.html>>.

(4)

انتقادات وتساؤلات أساسية يطرحها التفكير فيما قدمه، وما تنبئ عنه أطروحته من قضايا ذات صلة بالموضوع.

أولى هذه القضايا هو استحالة بناء ضيافة مشروطة في إطار الضيافة غير المشروطة، إلا إذا جرى فهم ذلك باعتبار أن وضع شروط للضيافة ينبغي أن ينطلق من مراعاة خصوصية الآخر، وليس مواضع الذات. وهذا في حد ذاته هو وضع مثالي. فلا إمكان لقيام ضيافة حقيقية دون القدرة على الضيافة. فلا يمكن التسامح دون القدرة عليه، ودون وجود شروط حقيقية تضمن لطرفي التسامح التعايش المشترك. وليس منطقيا بحال، أن ينصاع المضيف بالضرورة لكل شروط الضيف.

ثانية القضايا، أن عدم سؤال الآخر عن هويته هو شرط أساس لضيافة خالصة. والواقع أن ذلك في حد ذاته وقوع في المنطق المغلوط الذي يسعى جاك دريدا لتقويضه. فالتصور التقليدي للتسامح ينهض على فكرة «اللامبالاة» بخصوصيات الآخر. وهو ما عارضه هابرماس كما سبق التنويه. إن نطق الآخر لاسمه، استحضاره لهويته، حكيه لقصته، إنما استحضار لآخريته. استحضار مؤقت، إلى حين يكتشف فيه كل طرف آخر داخله.

كذلك فإن حضور الآخر إلى مكاني/بيتي/وطني، إنما هو حضور مشحون بالتعرف والمعرفة. هذا الحضور كحركة في المكان متصل بالفهم والتفاهم بين طرفين. تدلنا على ذلك اللغة. فكلمة «إدراك» العربية، حمالة لمعنيين؛ فهم ما يعنيه الآخر، والوصول إليه. هذا التفاهم في حد ذاته ينقلنا إلى القضية الثالثة التي يغلها دريدا. ذلك أن غياب المعرفة بالآخر، تغييب السؤال عن الهوية، يغيب معه على الفور الانهماج بالآخر، وتغييب القدرة على تفهمه، والنقاش معه على شروط التسامح ومداه وحدوده ومعايير.

رابعة القضايا، إغفال الزمنية ودورها في الضيافة، أو في بناء التسامح كضيافة. ذلك أن الضيافة مقيدة بعامل الزمن. هذا الزمن الكفيل ببناء جسور التفاهم المشترك، التفاهم القائم على التحمل والقبول الحي، وهو القادر كذلك على تحويل الضيف إلى مواطن له حقوق ينبغي العمل على تحقيقها على الأرض.

خامسة القضايا، بينية الرؤية الدريدية. والبينية هي سمة مميزة للتفكيكية. وهو ما يجعلها تقع في تناقضات ملفتة، بينما لا ينظر إلى التناقض بقلق. فمن جهة يقبل دريدا بمهاجمة الحكومة الفرنسية على سياساتها الاستعمارية تجاه الجزائر لكنه من ناحية يرفض قيام دولة قومية خشية نشوء استبداد على أساس عرقي، أو قومية جزائرية. ومع ذلك نجده يرجح نقد الحكومة الإسرائيلية لكنه لا يعني ذلك رفضه للدولة الإسرائيلية. هذا على الرغم من أن هذه الدولة هي نتاج تعصب ديني، أو بالأدق دولة تنهض على قومية دينية. هذا الطابع البيني، أو هذه السبولة هي التي تجعل خطاب دريدا يتبنى رأيين متعارضين في الوقت ذاته. فهو من جهة يريد الانتباه إلى هوية الآخر وخصوصيته، لكنه من جهة أخرى يقول باستحالة قيام ضيافة غير مشروطة لخطورتها على صاحب البيت. في الواقع إن دريدا

يقف في الصفيين معاً: صف من يقف بجوار المهاجرين واللاجئين بالانحياز إلى أحقيتهم في الحصول على معاملة كريمة واحترام اختلافهم، في مقابل صف أهل اليمين المتطرف ممن يرون إمكان أن يكون الغرباء مصدر خطر. فكيف يمكن أن يكون الغريب مصدرًا للتهديد في الوقت الذي ينبغي الوقوف بجواره واستقباله واحترام خصوصيته. والتناقض واضح أيضاً في تقديمه لمفهوم «الضيافة غير المشروطة»، إذ يحرص على القول مراراً في مؤلفاته، وفي مواضع عديدة في حواراته التي يجريها، يحرص على القول باستحالة تطبيقها فهي تتجاوز الواقع القانوني والسياسي، ويكفي أن تكون إطاراً حاكماً للضيافة المشروطة كما سبق التأكيد. بينما نجده في مؤلف آخر له، وهو كتاب المارقون، يؤكد أن هذه الاستحالة مرهونة بزمن الحاضر لكنها ممكنة في المستقبل. وهذا يعني أن هذه الشكل من الضيافة، هو شكل له خصوصيته، وقابل للتطبيق مستقبلاً. وهو عين ما يقره بشأن الجامعة غير المشروطة، التي هي نمط متصور للجامعة في المستقبل؛ نمط الجامعة المتحررة من كل القيود.

المراجع

- دريدا، جاك (2003). ما الذي حدث في «حدث» 11 سبتمبر. ترجمة صفاء فتحي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- دريدا، جاك (2008). أحادية الآخر اللغوية أو في الترميم الأصلي. ترجمة وتقديم عمر مهيبيل. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- دريدا، جاك (2008). ماذا عن غد: حوار مع إليزابيث رودينسكو. ترجمة سلمان حرفوش. دمشق: دار كنعان.
- دريدا، جاك (2009). آن ديفور مانتيل تدعو جاك دريدا كي يستجيب للضيافة. ترجمة منذر عياشي. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- دريدا، جاك [وآخرون] (2004). الدين في عالمنا المعاصر. ترجمة محمد الهلالي وحسن العمراني، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- رمزي، محمد (2012). «رسالة جون لوك في التسامح: قراءة في الرؤى والأبعاد». المجلة العربية للثقافة: السنة 30، العدد 60.
- ريكور، بول (1996). «تساؤل التسامح ومقاومة ما لا يحتمل». ترجمة بهجت عبد الفتاح، مجلة ديوجين: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 176.
- فتحي، صفاء (1999). «دريدا .. وتفكيك مفهوم الضيافة». مجلة إبداع (القاهرة): السنة 16، العدد 9.
- فولتير (2009). رسالة في التسامح. ترجمة هنريت عبودي. دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع.

- Derrida, Jacques (1992). *The Other Heading :Reflections on Today's Europe*. Translated by Pascale Anne Brault and Michael B. Naas. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Derrida, Jacques (2000). «Hospitality.» *Angelaki, Journal of the Theoretical Humanities*: vol. 5, no. 3, December.
- Derrida, Jacques (2000). *Of Hospitality: Anne Dufourmantelle Invites Jacques Derrida to Respond*. Translated by Rachel Bowlby. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Derrida, Jacques (2002). *Acts of Religion*. Edited and with introduction by Gil Anidjar. New York: Routledge Press.
- Derrida, Jacques (2005). «The Principle of Hospitality: An interview with Dominique Dhombres.» Translated by Ashley Thompson. *Parallax*: vol. 11, no. 1.
- Derrida, Jacques (2005). *On Cosmopolitanism and Forgiveness*. Translated by Mark Dooley and Michael Hughes. New York: Routledge.
- Derrida, Jacques (2005). *Sovereignties in Question: The Poetics of Paul Celan*. Edited by Thomas Dutoit and Outi Pasanen. New York: Fordham University Press.
- Derrida, Jacques (2007). *Learning to Live Finally: The Last Interview*. Translated by Pascale-Anne Brault and Michael Naas. New York: Melville House Publishing.
- Derrida, Jacques (2009). *The Beast and the Sovereign, Volume 1*. Edited by Michel Lisse [et al.]; Translated by Geoffery Bennington. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Habermas, Jürgen (2004). «Religious Tolerance: The Peacemaker for Cultural Rights.» *Philosophy*: vol. 79.
- Kearney, Richard and Mark Dooley (eds.) (1999). *Questioning Ethics: Contemporary Debates in Philosophy*. New York: Routledge.
- Rottenberg, Elizabeth (Editor and Translator) (2002). *Negotiations: Intervention and Interviews 1971-2001*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Still, Judith (2010). *Derrida and Hospitality*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Thomassen, Lasse (2006). «The Inclusion of the Other? Habermas and the Paradox of Tolerance.» *Political Theory*: vol. 34, no. 4, August.
- Walzer, Michael (1997). *On Toleration*. London: Yale University Press.

الجائحة في خطاب الأزمة البيئية أوبئة العولمة أفقاً للتفكير

سلمان بونعمان(*)

أستاذ العلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس،
الكلية متعددة التخصصات تازة - المغرب.

ملخص

تقارب الدراسة جائحة كوفيد-19 من منظور مدرسة العلوم الاجتماعية البيئية، إذ ترصد النموذج التفسيري الذي يقترحه هذا التوجه في فهم أسباب عودة الأوبئة وتجدها من خلال تحليل الجذور البيئية للأزمة الوبائية الحالية، إذ يرى هذا التوجه بأن الأزمة البيئية تعد مدخلاً رئيساً للتفكير في الجائحة الحالية، ويقترح ضرورة الربط بين الأزمة الصحية والبيئية، ومن ثم يفترض بأن عودة الأوبئة أحد مظاهر عولمة الأمراض.

تنشغل الدراسة برصد خطابين ينتميان إلى التوجه نفسه ويختلفان في أدوات النظر ويؤر الاهتمام العلمي، لكنهما يلتقيان في النتيجة النهائية، التي تعزو أسباب الجائحة وآثارها إلى العدوان الذي تتعرض له البيئة والاختلال العميق الذي يطبع الكوكب الأرضي.

يستدعي الفيلسوف الفرنسي برينو لاتور والأنثروبولوجي فريديريك كيك خطاب الأزمة البيئية لمحاولة تقديم الجائحة من زاوية مختلفة، ويؤسسان مقولاتهما من خلال ثنائية الاتصال والانفصال عن الأرض (لاتور)، وجدلية الإنصات والانتقام (كيك)، فاضطراب العلاقة مع الأرض والحيوان أدى إلى اختلال الموازين على مستوى نظام الحياة ككل. كما تطرح الدراسة أفقاً للتفكير في سؤال العلاقة بين الإنسان والحيوان، ومصير التفاعل بين البشر والأرض والطبيعة، كما تساءل نموذج التقدم الحداثي في ظل الرأسمالية وما يطرحه من قلق حضاري يهدد مستقبل الوجود الإنساني، وهذا يتطلب إعادة التفكير في النمط الاستهلاكي المعاصر ونموذج التنمية القائم وسبل إدماج الأخلاقيات والقيم لوقف هذا المسار الانتحاري.

الكلمات المفتاحية: الأزمة البيئية- أوبئة العولمة- أزمة الحداثة- جائحة كوفيد-19.

Summary

The study approaches the COVID-19 pandemic from the School of Environmental Social Sciences perspective .It monitors the explanatory model that this approach proposes in understanding the causes of the return and renewal of epidemics through an analysis of the environmental roots of the current epidemiological crisis .This approach sees the environmental crisis as a major entry point to think about the current pandemic ,and it suggests the need to link the health and environmental crisis ,therefore assumes that the return of epidemics is a manifestation of the diseases globalization.

The study is concerned with monitoring two discourses belonging to the same approach which differ at the levels of viewpoints and scientific interest ;however ,they converge in the final result that attributes the causes of the pandemic and its effects to the aggression that the environment is exposed to and the deep imbalance that characterizes the earth.

The French philosopher Bruno Lator and anthropologist Frederic Keck recall the discourse of the environmental crisis trying to present the pandemic from a different perspective .They base their statements on the duality of attachment and detachment from the earth) Latour ,(the dialectic of listening and revenge) Keck ,(whereas the disturbance of the relationship between the earth and the animal has led to imbalances of the whole life system.

The study also presents the horizon on the question of elationship between man and animales ,and the fate between human ,Land and nature. It also questions the model of modern progress under capitalism and the cultural concerns it threatens the future of human existence ,the fact that requires a rethinking of the contemporary consumption pattern and the existing development model and the ways of integrating ethics and values to stop this suicidal path.

Keywords: Environmental Crisis - Globalization Pandemics- Modernity Crisis - COVID-19 Pandemic

اتخذ التفكير في جائحة كوفيد-19 أبعاداً مختلفة، انطلق من الاعتبار الصحي الذي يهتم الصحة والسلامة العامة، ليلج مجال إثارة أسئلة التداعيات الاقتصادية والآثار الاجتماعية.

بالموازاة مع ذلك فتحت نقاشات أوسع، شكّل العلم والسياسة والاستراتيجيات والأمن والقيم والدين أبعادها الأخرى المختلفة.

لم تعد جائحة كورونا مسألة علمية بحتة، يحسم فيها علماء الفيروسات والأمراض المعدية، أو تلتبس في مختبرات صناعة الدواء واللقاحات، وإنما شكلت بؤرة نقاشات واسعة ومعقدة، استدعت كل حقول العلم بتشعباتها، وتخصصات المعرفة بامتداداتها وتقاطعاتها، للتفاعل مع الوضع الجديد واستشراف المستقبل في ضوء تداعيات وانعكاسات هذه الجائحة.

لقد راج في بعض الخطابات حول الجائحة نموذج في التفسير يعتبر جائحة «كوفيد-19» لحظة فارقة في التاريخ المعاصر، ومرحلة غير مسبوقه اكتسحت أنماط الحياة ومفاصل الاجتماع الإنساني، ستؤسس لما بعدها وستؤدي إلى هيكلية شاملة لمختلف الظواهر السياسية والاجتماعية وحتى الكونية؛ كما يتبنى الخطاب السائد توجهاً في رصد تحولات الظواهر الإنسانية وكذا بنية النظام الدولي، يستند إلى خطاطة معرفية تصوغ العالم من جديد من خلال لحظة «ما قبل كورونا» و«ما بعد كورونا»؛ وهي محاولة لتحويل زمن «الجائحة» نفسه إلى نموذج معرفي أو تفسيري جامع وشامل.

وإذا كان التأثير العميق لهذا الحدث على الظواهر الإنسانية والطبيعية حاصل إلى درجة تغيير معه فهم البشر للمجال الذي يعيشون ويتواصلون فيه، وكذا أشكال العلاقة بين الإنسان والأرض والمناخ والحيوان. فالجائحة كشفت الكثير من الأعطاب والتوترات التي تخترق النظام السياسي والاقتصادي العالمي الحالي، فضلاً عن ذلك فقد أسهمت في تسريع العديد من التحولات في النماذج المعرفية المؤطرة للعالم المعاصر.

وبهذا المعنى تكون الجائحة قد أثرت في الظواهر السياسية والاجتماعية، ولكنها لم تنشئها، وأثرت في منظومة القيم وفي الروابط الاجتماعية ولكنها لم تصنعها، وبالتالي فهي لا تشكل لحظة فارقة كأنها نهاية تاريخ وبداية آخر، وإنما تمثل حدثاً كاشفاً ومسرّعاً ومحضراً لكثير من التحولات التي كانت تعتمل سابقاً. وعليه فإن هذا المنطق في التفكير والتحليل «ما قبل الحدث وما بعده» يصعب الرهان عليه لتقديم نماذج معرفية متماسكة في الفهم والتحليل والاستشراف.

ومن ناحية أخرى؛ انطلق الخطاب الطبي والصحي في تشخيصه للأزمة الوبائية من محاولة الكشف عن أصل الفيروس وطرق انتقاله، والبحث عن الوسيط الذي حمل الفيروس من عالم الحيوان إلى الإنسان، وتحليل طبيعة الشفرة الوراثية للفيروس ومواكبة الطفرات والسلالات التي يُحدثها، ومدى تأثيرها في صحة الإنسان.

وضمن هذا الإطار أثّرت العديد من الإشكالات العلمية التي نتجت من هذا الفيروس ونظريات الصناعة الفيروسية، والقضايا المرتبطة بالمقاربات المعتمدة في التدابير الوقائية والبروتوكولات العلاجية، فضلاً عن الإشكاليات القائمة في البحث عن التطعيم الفعّال النهائي القادر على القضاء على هذه الجائحة؛ وهي في العموم مقاربة تشتغل على الفضاء

المجهري للفيروس وبنيته الداخلية، محاولة الصراع معه والتحكم في حركته وحصاره من أجل التقليل من مخاطره، في أفق القضاء النهائي عليه⁽¹⁾.

لقد انخرط أغلب علماء الفيروسات والأوبئة، والأطباء وخبراء منظمة الصحة العالمية والمختبرات المتخصصة في تبني هذا الخطاب العلمي، الذي ينظر إلى الجائحة بوصفها أزمة صحية بيولوجية تعتمد على معرفة الفيروس وتتبع أعراض المرض، بمعنى التفكير وفق المنهج الباستوري (نسبة إلى باستور). ولا يبدو مهماً في بنية هذا الخطاب الانشغال بفهم الأسباب العميقة لظهور الأوبئة أو التنبيه إلى عوامل أخرى تجعلها تعود بتجدد وعنق، ولذلك ترى أن الحل في التطعيم، لاحتواء أو القضاء على المرض، دون أن تنصت بعمق لأسباب عودته من جديد.

وهناك من يرى أن هذا الخطاب قد يتحول إلى نوع من الأيديولوجيا التي تجعل من الصحة العامة القيمة العليا (عوض السعادة، الحب، العدالة، الحرية..) والتي ستقود في الوقت نفسه إلى إخضاع كل شيء للطب، ليس فقط معالجة الأمراض وهو أمر طبيعي، ولكن إدارة نمط العيش في المجتمعات، وهو ما طرحه الفيلسوف أندريه كانت سبونفيل وأطلق عليه الشمولية الطبياوية (Comte-Sponville and Wolff, 2020)، بينما لفت الانتباه جورجيو أغامبين في نقاشاته منذ ظهور الوباء، إلى طبيعة تدخل الأطباء واتساع حجم هيمنتهم على النظام الاجتماعي العام في ما يمكن تسميته حكم الأطباء (Agamben, 2020)، إذ يتم التخلي عن نمط الحياة الاجتماعية لفائدة نموذج الحياة العارية (البيولوجية/العضوية) عبر إعلاء قيمة البقاء. ونستحضر في هذا الصدد ما أشار إليه ميشيل فوكو عن انتصار سلطة الطبيب أمام سلطة الكاهن⁽²⁾، وهي محاولة لجعل الصحة بديلاً من الإيمان الديني بشكل يخدم الرأسمالية الطبية وسياسة شركات الأدوية العالمية.

إن نسبة التفكير واختيار الحذر المنهجي سيتيح للباحثين إمكان بناء «نموذج مركب» للنظر للفيروس من حيث كونه عابراً للقارات والأجناس والأعراق والطبقات، فيروس «غير طائفي» يتطلب فهم حركته وإدراك آثاره وأبعاده مقاربات منفتحة عابرة للتخصصات ومساراً بحثياً تراكمياً بعيداً من التسرع والسطحية؛ فنحن أمام موضوع بيولوجي-صحي تحول إلى رهانات سياسية واقتصادية واستراتيجية كونية، وأشكالٍ من الصراع والتحالف داخل النسق الدولي. ولعل ذلك ما تم التعبير عنه في الخطاب السياسي تجاه الأزمة الوبائية بمصطلح «الحرب» مع فيروس غير مرئي، إذ أصبح معه هذا الوباء فاعلاً دولياً مؤثراً

(1) يمكن استحضار الجدل الذي أثاره العالم الفرنسي ديدي راوول حول فعالية علاج الكلوروكين، والذي لم توافق منظمة الصحة العالمية عليه بوصفه علاجاً إلا للحالات الحرجة فقط. راجع أفكاره وآراءه في الكتاب- الوثيقة الذي أصدره: (Raoult, 2020).

(2) راجع في هذا الصدد ما طرحه (فوكو، 2018؛ 2015). (Foucault, 2015).

في بنية النظام السياسي والقيمي والاقتصادي، وصولاً إلى تأثيره على المنظومة القانونية واشتغال المؤسسات الدستورية.

تقتصر الدراسة على رصد خطاب تفسيري تجاه «الجائحة» ينطلق من فهمها في ضوء الأزمة البيئية، وهو بذلك نمط في التفكير يستدعي الجذور البيئية للأزمة الوبائية الحالية، وينطلق منها ليؤسس مقولاته الرئيسية عند بعض المفكرين وفي حقول معرفية مختلفة. لذلك سنعمل على تقديم خطابين ينتميان لنفس التوجه ويختلفان في أدوات النظر وبؤر الاهتمام العلمي، لكنهما يلتقيان في النتيجة النهائية، التي تنحاز في فهم أسباب الجائحة وآثارها إلى العدوان الذي تتعرض له البيئة والاختلال العميق الذي يطبع الكوكب الأرضي؛ وهما الفيلسوف الفرنسي برينو لاتور والأنثروبولوجي فريديريك كيك. كما تطرح الدراسة أفقاً للتفكير في سؤال العلاقة بين الإنسان والحيوان، وبين البشر والأرض والطبيعة، كما تساءل نموذج التقدم الحداثي في ظل الرأسمالية وما يطرحه من قلق حضاري يهدد مستقبل الوجود الإنساني. وتختتم الدراسة باقتراح ضرورة إطلاق صعوة أخلاقية شاملة، وكذا استعادة القيم الروحية وإدماجها بوصفها نماذج في التفكير ومرجعيات في التأسيس من أجل مواجهة موجات الأوبئة والأزمات البيئية القادمة، ومجاوزة مأزق التنمية المعاصرة.

أولاً: الجائحة والأزمة البيئية

يمثل هذا التصور عدة توجهات ومدارس تؤسس خطابها باعتبار «الأمراض المعدية هي ثمرة لأمراض النظم الإيكولوجية»، كما يستثمر هذا التوجه في خطاب أصحاب «النظريات الخضراء» الذي يطرح آفات العولمة ومخاطرها على الأمن البيئي، ويرى أن اختلال توازن الحياة الطبيعية ومشاكل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري وانتشار المجاعات، إضافة إلى سوء استخدام الموارد الطبيعية وتأثير النمط الاستهلاكي ونموذج التنمية المتوحشة، كلها عوامل تتراكم وتتكاثر لتسهم في انبعاث الجوائح من جديد وتفتيشها العابر للحدود (Latour, 2006; Gauilbaud, 2015).

لقد اعتبر برينو لاتور أن خيارات الانفصال عن الأرض وما تمثله من اقتلاع للغابات، سيخلق أشكالاً من الاتصال المباشر مع حيوانات تحمل فيروسات بعد طردها من بيئتها الأصلية (Latour, 2020)؛ إذ يرجع العديد من الباحثين المنخرطين في هذا التوجه أسباب ظهور الأزمة الصحية وانتشار الأوبئة من جديد إلى العوامل البيئية أساساً، والتي تقع على الحدود بين الأنشطة البشرية والتنوع البيولوجي، بل يؤكدون أن طبيعة هذه الأوبئة تتغير باستمرار نتيجة التدخلات المستمرة والضغط البشري على النظم البيئية والمحيط الحيوي المكون من الغلاف الأرضي والمائي والجوي. ففي الفترة الممتدة ما بين عامي 1940 و2004، كانت 60 بالمئة من الأمراض المعدية ناتجة من أمراض حيوانية المصدر؛

أي تلك «الأمراض التي تنتقل عادة بين الحيوانات والبشر»، ومن بين هؤلاء، كان 72 بالمئة من الحيوانات البرية، كما ذكر العديد من الباحثين في دراسة منشورة بالمجلة العلمية *Nature*. (Calas, Lugassy and Espagne, 2020) التي رصدت الاتجاهات العالمية في الأمراض المعدية الناشئة⁽³⁾.

لقد حددت هذه الدراسة أسباب ظهور الأوبئة، في عدة عوامل أهمها: إفقار النظم البيئية كإزالة الغابات واستهلاك الأنواع البرية والاتجار بها، مما يقوي احتمالية انتقال الفيروسات إلى الإنسان، كما أن الاختلال والاضطراب الذي يطبع هذه النظم، كانقراض الحيوانات المفترسة مثلاً يسمح للبعوض بالتكاثر ومعها الأمراض التي يمكن أن تنقلها. وهكذا فإن فقدان التوازن في النظم البيئية يؤدي إلى ظهور الفيروسات أو مسببات الأمراض التي تتكاثر وتأخذ بعداً وبائياً. كما أن حركة انتقال الطيور والحشرات والبعوض المهاجر بسبب تغير المناخ، يؤدي إلى نقل الأمراض الحاملة لها إلى حيوانات أليفة أخرى أو للإنسان، مما يوسع مجال انتشارها، كما تشير الدراسة أيضاً إلى ما يسببه تسارع ذوبان طبقات الأرض الجليدية من زيادة خطر إحياء الفيروسات وتفشيها⁽⁴⁾، والتي كانت مجمدة لفترة طويلة جداً (Calas, Lugassy and Espagne, 2020).

يشير تقرير التقييم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأن سنة 2020 من أكثر السنوات حرارة على الإطلاق، إذ لم يقتصر عام 2020 على انتشار الوباء فقط، وإنما شهد هذا العام أيضاً ارتفاعاً في درجات الحرارة بصورة قياسية وتأثيرات مناخية متزايدة: مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، كما اشتعلت حرائق الغابات على نطاق أكثر حدة في أستراليا، والبرازيل، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أوبئة الجراد. إذ سيؤدي توجه العالم نحو ارتفاع في درجات حرارة بمقدار 3 درجات مئوية على الأقل هذا القرن، والذي لن يؤدي إلا إلى تكثيف هذه الآثار (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021).

لقد دخلنا عصر «الأنثروبوسين» [عصر الإنسان] (Anthropocène)؛ إنها مرحلة جيولوجية جديدة وغير مسبوقه من تاريخ الأرض، تتميز بالتدخلات الإنسانية المؤثرة والمهددة للنظام البيئي والجيولوجي للأرض (Martel, 2021)، حيث يتعرض مفهوم «الأرض» ذاته للتغير في الطبيعة، إذ أصبح كل شيء مهدد: «الهواء الذي نتنفسه، والماء الذي نشربه، والتربة التي تزرع فيها البذور... نحن نرتكب أفعالاً انتحارية من خلال تلويثها وتدميرها» (Latour, 2020)، لن يكون أحد «أمناً» بعد الآن، فالأرض سوف تتركنا وتتخلى عنا كما يردد

(3) انظر رابط الدراسة المنشورة بالموقع الإلكتروني للمجلة: <<https://www.nature.com/articles/nature06536>>.

(4) تم تحديد فيروسين عملاقين في عام 2015، يعود تاريخهما إلى أكثر من 30 ألف عام.

لاتور في أعماله وحواراته (Martel, 2021; Latour, 2015; 2017; 2021)، لأن «الأرض صارت مريضة بالإنسان» على حد تعبير مصطفى لمرابط⁽⁵⁾.

ينبّه أصحاب هذا الخطاب وعلى رأسهم لاتور إلى أن الوباء تذكير للبشر بأنهم ليسوا منفصلين عن باقي الكائنات الأخرى، وأنهم ليسوا الفاعلين الوحيدين الذين يعيشون على الكوكب، فهناك النباتات والحيوانات والحشرات والأرض... وهؤلاء يتواصلون مع الإنسان بأشكال متعددة، ومن ثم لا بد من الوعي العميق لأنماط العيش وأشكال الحياة المختلفة في كوكب الأرض، لأن ضمانات استمرار الوجود مرتبط بالحفاظ على هذه العلاقات؛ لذلك فآزمة الكورونا الحالية تنبّهنا إلى أهمية بناء المجتمع وأنماط اتصاله بالطبيعة بصورة مختلفة من خلال إعادة توزيع الأدوار بين الإنسان وباقي الكائنات والأنواع (Martel, 2021; Latour, 2021)، وهذا الأمر نفسه ألحّ عليه فرانسوا موتو من خلال تأكيده أهمية إدراك الإنسان الحديث بكونه لا يعيش وحده في الكوكب، بل يتشاركه مع ملايين الأنواع والكائنات، وضرورة البحث عن التوازن الدائم في النظام البيئي وحمايته من الانهيار (موتو، 2020؛ Moutou, 2020).

تمثل الأزمة البيئية في خطاب هذا التوجه تهديداً وجودياً للإنسانية، فهي ليست أزمة عابرة ومؤقتة بل أخطر من أزمة كوفيد الحالية، فاضطراب المناخ وانهيار التنوع البيولوجي والتحول البيئي، تمثل تغيرات غير قابلة للاستدراك ولا رجعة فيها، خصوصاً إذا ما استمرت أشكال إفساد البيئة والأرض والمياه وتدميرها وتلويثها. وما يزيد الأمر سوءاً أنها أزمة غير ملموسة وغير مرئية لدى الجميع، عكس الأوبئة التي تبرز فيها المخاطر الصحية من خلال أعداد المصابين والمرضى والوفيات، وتتوقف فيها حركة الاقتصاد والنقل. وعليه، يرى هذا التوجه بأن الأزمة البيئية تعد مدخلاً رئيساً للتفكير في الجائحة الحالية والقادمة من الأوبئة، لذلك يصعب فك الارتباط بين الأزميتين أو فصلهما في محاولة فهم أسباب عودة الأوبئة وتجديدها.

ثانياً: الجائحة واختلال العلاقة مع الحيوان

ينظر هذا الخطاب إلى كوفيد-19 المستجد بوصفه أزمة نظام الحياة ونمط العيش الحديث؛ وهو يعتقد بأن الجائحة ليست مجرد أزمة صحية عابرة أو مشكلة بيئية فقط على أهمية ذلك، وإنما هي تعبير عن أزمة مركبة وشاملة، ترتبط بالمدينة الحديثة وطبيعة

(5) انظر محاضرة مصطفى لمرابط بعنوان: «الأرض مريضة بالإنسان: قراءة في تاريخ المستقبل»، التي نظّمها مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، وتم بثها يوم الأربعاء 20 أيار/مايو 2020، ونشرت بتاريخ 22 أيار/مايو 2020 في قناة المركز على الرابط الآتي: <<https://www.youtube.com/watch?v=nmSQABz9bHg>>.

فضاءاتها العمرانية والصناعية التي زحفت على الغابات، وأيضاً يرجعها هذا التوجه إلى الآثار السيئة لاختلال العلاقة بين الإنسان والحيوان.

يصر هذا الخطاب على أن عودة الأوبئة أحد مظاهر عوالة الأمراض (Keck, 2010) في زمن حرية التجارة والتنقل؛ إذ أصبح الإنفلونزا مرض العوالة بامتياز، لكونها سهلت انتشارها السريع مع حركة التنقل التجاري والإنساني الهائلة في الزمن الحديث (Keck, 2020)، وتجدر الإشارة إلى أن الأمراض المعوالة هي الأمراض التي مصدرها الدول الكبرى، فكما تُعولم سلعها وقيمها تعولم أيضاً أمراضها، ولعل هذا ما قد يفسر- ولو جزئياً - سبب عدم انتشار «إيبولا» في أوروبا وأمريكا كما حصل مع باقي الأنفلونزات التي جاءت من الدول الكبرى المهيمنة والفاعلة في حقل العلاقات الدولية، ناهيك باختلاف النظام الغذائي ونظام العيش الأفريقي عن باقي المجتمعات الأخرى.

يمثل هذا التوجه الأنثروبولوجي فريدريك كيك الذي أجرى بحوثه الإثنوغرافية في هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان بين عامي 2007 و2013 التي شهدت وباء السارس في عام 2003، حيث عرفت هذه المناطق تعبئة لمواجهة «فيروس إنفلونزا الطيور» القادم من الصين. يذهب فريدريك كيك إلى أهمية الربط بين الأزمة الصحية والكارثة البيئية، معتبراً أن الجائحة تمكن من تحفيز الوعي بخطورة الكارثة البيئية -الصيف الحار، والحرائق الضخمة، وذوبان الجليد - التي تبدو بعيدة عن صحة الإنسان، حيث يُعتقد أنه يمكن التعايش معها دون مشاكل، وبهذا المعنى يكون للفيروس المعدي وظيفة تجنيد استراتيجيات الفاعلين وتعبئة الرأي العام لتكون هذه القضية في صلب سياسة الحكومات وانشغال المؤسسات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه (كيك، 2021: 68).

يعزو الأنثروبولوجي فريدريك كيك ظهور الأوبئة في مناطق تحاذي البشر والحيوانات، بسبب صدمة التحولات الاقتصادية والصناعية الهائلة وما نتج من ذلك من تدمير الغابات وتجريفها، وآثار الزحف العمراني وتوسع المدن، وتطوير التربية الصناعية للحيوانات/ المواشي والطيور (Keck, 2020)، بل يؤكد بأن الأمراض الحالية لم تعد مرتبطة بفضاءات المساكن بين البشر والحيوانات فقط، كما كان الأمر في مرحلة التدجين الأولي، بل صارت مرتبطة بتنقلات غير متوقعة، لها علاقة بأسلوب التربية الصناعية للمواشي وفقدان التنوع الحيوي أو التغيير المناخي. لقد نتج من طرد الحيوانات البرية من موطنها، اضطرابها إلى البحث عن مواطن أخرى بما فيها الفضاءات المدينية. بهذا المعنى تمثل الجائحة اضطراباً عميقاً في علاقة البشر بالحيوانات، وانتقاماً من الطبيعة - حسب رأيه - بإرسال فيروسات جديدة فتاكة، وولادة عالم يصعب التنبؤ به، الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في مسار العوالة وطبيعة علاقة الإنسان بالطبيعة (Keck, 2010) ⁽⁶⁾.

(6) كما يمكن الرجوع أيضاً إلى (حوار كيك، 2020). ويمكن متابعة النص الأصلي على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/Qa9lQ>>.

إن للتحويلات التي تشهدها التجمعات البشرية تأثيراً في طبيعة الأمراض السائدة، إذ يرصد الباحثون علاقة مترابطة بين تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات عبر التاريخ وطبيعة الأمراض السائدة والمنتشرة داخلها، مما يَشِي بأن لكل عصر أمراضه الخاصة وسمات تؤثر في ظهور الأمراض وتطورها، يوازي ذلك تغيرات عميقة في المجتمعات ونظام عيشها وأسلوب استهلاكها ونمطها الاقتصادي وتطور أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والحضاري. لذلك لا يمكن اعتبار نمط التنظيم الاجتماعي والثقافي السائد في مجتمع ما محايداً بل إنه يحدد المسار الذي ستتخذه الحالة المرضية والوبائية في مرحلة معينة ويؤثر في خصائصها وطبيعتها.

تؤكد دراسة جون فرانسوا شانلات هذه العلاقة الترابطية، حيث تشير إلى أن «نوع المرض وتواتره في السكان يختلفان من مجتمع إلى آخر» (Chanlat, 2020: 6)، فالانتقال من نمط معتمد على منتجات الغابة وصيد الأسماك والترحال [العصر الحجري القديم] إلى نمط زراعي في العصر الحجري الحديث، أحدث تطورات كبيرة تمثلت بالانفجار الديمغرافي واستقرار السكان واستغلال الأرض وإزالة الغابات، وتدجين الحيوانات (كلب، ثور، خنزير) وهذا أدى إلى تغيرات عميقة في صورة المرض، وساهم في ظهور أمراض ناتجة من نقص العناصر الغذائية الأساسية أو اضطراب النظام الغذائي مثل: التسوس، الأسقربوط، الكساح، وذلك بسبب التغيرات التي لوحظت في النظام الغذائي المرتبطة بتغير نمط العيش وأسلوب الحياة. والأمر نفسه ينطبق على وضع المدن والقرى المكتظة في العصور القديمة، إذ شاعت فيها بعض الأمراض المعدية كالسل والملاريا (Chanlat, 2020: 8).

وتلاحظ الدراسة أن عصر التنوير واجهت فيه المجتمعات الأوروبية أوبئة دورية مختلفة الأصول والمصادر، كان أشدها فتكاً الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر، وكذا الأمراض المعدية كالأنفلونزا والجذام والتيفوس والدفترية والجذري. وقد تحولت المدن والأرياف الأوروبية، ولا سيما في القرنين السادس عشر والثامن عشر، إلى بؤر حقيقية للعدوى في ظل غياب النظافة وتلوث المياه وانعدام أنابيب الصرف الصحي والازدحام البشري، فاقم الوضع الحروب وتحركات الجيوش والمجاعات الدورية وأدى إلى وفاة العديد من السكان (Chanlat, 2020: 9).

كما تشير دراسة فرانسوا شانلات إلى أنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أدى نقص التغذية المزمن وقلة النظافة والاكتظاظ وساعات العمل الطويلة وظروف العمل القاسية إلى زيادة معدلات وفيات الرضع والأطفال في هذه الفترة. كما تسببت أوبئة التيفوس وظهور الكوليرا وحالات السل في حدوث انخفاض كبير في أعداد السكان. في حين أن معدلات الوفيات لم تسجل تراجعاً إلا ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر بفضل نضالات الحركة العمالية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسن الظروف المعيشية، مما نجم عنه انخفاض ملحوظ في الأمراض المعدية (Chanlat, 2020: 10).

تتوقف الدراسة عند التحول الصحي الجذري الذي حصل عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة تعاضل تأثير التنمية الاقتصادية، حيث تصدرت الأمراض المزمنة والسرطان والأمراض العقلية؛ الأسباب الرئيسة للوفاة بعد أن كانت الأمراض المعدية هي العامل الأساسي في مطلع القرن العشرين. وهكذا إذا كان ظهور الأمراض المعدية عقب الثورة الزراعية ناتجاً جزئياً من تحولات اجتماعية، فإن تفشي الأمراض المزمنة يعزى إلى نمط العيش الجديد، أما العوامل المسؤولة عن ذلك فهي الإفراط في تناول الطعام واستهلاك التبغ والكحول والضغط الخاصة بالمجتمعات الصناعية المتقدمة (الأزمة الاقتصادية والبطالة ووتيرة التغيير والتنقل وتدهور بيئة العمل وانهايار الروابط الاجتماعية وتلوث الهواء والماء وما إلى ذلك) (Chanlat, 2020: 10-11)، في حين أن عودة الأوبئة تعزى أسبابها للأزمة البيئية التي تعرفها البشرية في العصر الحالي حسب رواد هذه المدرسة.

ويرى كيك أن الأوروبين ليس لديهم المخيال لفهم ما جرى ولا القدرات اللازمة للتعامل معه، لأنهم أسسوا «الأمن الاجتماعي (بالمعنى الواسع) على مبدأ الوقاية وليس على مبدأ الاستعداد، حيث ترتبط الوقاية الصحية بدولة قومية على أرض محددة. وضمن هذه الرؤية تندرج على سبيل المثال، حملات التطعيم ضد مرض السل أو الجدري، إذ تسعى الدول للتحكم في حركة الفيروسات، مع كل التفاوتات الاجتماعية التي يفضحها الوباء، بين الأغنياء والفقراء، وبين المدينة والأرياف (كيك، 2020)، في حين أن ثقافة الاستعداد للأوبئة تتطلب تعاوناً دولياً وتغييراً في رؤية العالم ونموذجاً جديداً في تدبير الأزمات الصحية والتتبع والرصد يقوم على ثقافة الصيد وليس الرعي، ويراها كيك نموذجاً قادراً على الإنصات للطيور والخفافيش والقرود، ويشبه هذه المقاربة بأسلوب «الصيد» وبالقدرة على متابعة انتقال الفيروس من الطيور إلى الخنازير ثم إلى البشر، أو من الخفافيش إلى البنغولين (Pangolins) ثم إلى البشر (في حالة كورونا). إن فن الصيد (Cynégétique)، في نظره يجسد تلك القدرة على تحمل «اللايقين» في العلاقات مع الحيوانات، لأن تلك التي نسطادها أو نأكلها يمكن أن تقتل أيضاً (كيك، 2020).

إن تأكيد كيك أهمية العودة لثقافة الاستعداد في مواجهة الأوبئة لا يتعلق بحساب المخاطر بقدر ما يتعلق بتخيل العواقب، والافتراض المسبق بأن الكارثة أمر لا مفر منه. لذلك فعقلانية الاستعداد تتغذى على الخيال، وتستلهم من حركة الصيادين الذين يتطورون في بيئة غير مستقرة، ويتواصلون أكثر مع الحيوانات ويستخدمونها للكشف عن علاماتهم (Keck, 2020). وبناء عليه يرى كيك بأن وقوع الأزمة هي دائماً علامة على غياب ثقافة الاستعداد وانعدامها، منبهاً إلى أهمية تبني السياسات الحكومية نمطاً من التفكير الاستباقي،

المرتكز على الشعور العميق بالتحويلات المحيطة بالبشر، والتقاط إشارات الإنذار من أجل الرد السريع عند ظهور الفيروس، وتحرك الحكومات لتطويق الأزمة قبل فوات الأوان (كيك، 2021: 76-75)⁽⁷⁾.

يستند كيك إلى ميشيل فوكو فيرى «السلطة الرعوية» جزءاً مما أطلق فوكو بـ«السياسة الحيوية» (Biopolitique). فالراعي يتحكم في قطيعه ويتخذ القرار تجاه الحيوانات، أي جزء يعتني به وأي جزء يضحي بها لحماية بقية القطيع. فهي بالنسبة إلى فوكو تتعلق بالقدرة على «الإحياء والإماتة» (Faire Vivre et Laisser Mourir)، وترتبط بالسلطة السيادية للدولة الحديثة التي تقوم على مبدأ الوقاية. لذا يعتقد كيك أن علماء الأوبئة والسلطات الصحية هم بجانب الرعاية. لقد كان هذا النمط قريب من خيار «مناعة القطيع» الذي طرحه بوريس جونسون في المملكة المتحدة وتراجع عنه لأنه مكلف سياسياً ويصعب تبريره إنسانياً وأخلاقياً، إذ كان المقترح/الخيار ترك الفيروس ينتشر، وهذا قد يؤدي إلى وفاة أكثر من 400.000 مواطن، سيكون كبار السن والمتقاعدين والفقراء معظمهم، بينما يتم حماية باقي الفئات الأخرى ونجاتهم (كيك، 2020).

تعيدنا الجائحة الحالية إلى إشكالية التوطين من جديد، حيث تطرح علينا ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات بين البشر والحيوانات، وتخبّرنا أيضاً عن مدى الترابط المضطرب للإنسان مع الحيوان، وترسم عالماً يصعب التنبؤ به (Keck, 2020). وإذا كانت الطبيعة تدافع عن نفسها وكأنها تحتج على ممارسات البشر كالعُدوان البيئي والاستنزاف الطاقوي، فنتنقم بإرسال فيروسات جديدة إليهم، فإن الحاجة تقتضي إعادة التفكير في نمط العولة القائم ومسار التقدم الرأسمالي وطبيعة العلاقة بالطبيعة وصلتنا بالحيوان. أما بعض المقاربات العلاجية التي ترى الحل في استئصال وإعدام الحيوانات البرية الحاملة

(7) يعتبر كيك بأن إدخال الوقاية في أوروبا في القرن التاسع عشر، كان في عهد باسثور، حيث يعتمد هذا النموذج على معرفة الفيروس والمرض من خلال تقييم الخطر إحصائياً باستعمال حسابات الاحتمالات لاحتوائها وتدميرها. إنه خيار يعلن الحرب، ويختار التضحية في كثير من الأحيان ببعض الحيوانات والقيام بحملات التطعيم. ويرى كيك بأن هذا النمط يتوافق مع النموذج المثالي النموذجي لما وصفه بالمجتمعات الرعوية: إذ يتحكم الراعي في قطيعه، ويحافظ معه على علاقة هيمنة. وقد ظهر المبدأ الوقائي في ألمانيا في السبعينيات، وانتشر في فرنسا بفضل وباء جنون البقر. في هذه الحالة، يعمل الخبراء العلميون الذين استدعتهم السلطات على افتراضات المخاطر القصوى، من أجل التمكن من النظر في سبل التدخل الشامل القادرة على الحد من حدوث هذا الخطر. يتم بعد ذلك وضع عدة سيناريوهات لأسوأ حالة، ويكون صانعو القرار مسؤولين عن تحديد النهج الذي يجب اتباعه. تكمن المشكلة في أن الدولة الوقائية للغاية تُتهم دائماً بالقيام بالكثير أو عدم القيام بما يكفي. يمكن أن يقع النقاش دائماً في إطار الأخلاق: «لقد قللت من تقدير المخاطرة، لذلك ارتكبت خطأ». من حوار كيك في موقع [ideas4development.org](https://ideas4development.org/memoire-epidemies-imaginer-crisis-futures/). على الرابط الآتي: <<https://ideas4development.org/memoire-epidemies-imaginer-crisis-futures/>>

للفيروسات أو البكتيريات الخطيرة على صحة الإنسان، فإنها تبقى محدودة ومؤقتة، فضلاً عن كون معظم الفيروسات والبكتيريا ليست دائماً من أصل حيواني، وإنما مخزنة أيضاً في النظم البيئية للكوكب، تحت الأنهار الجليدية وفي المحيطات أو في التندر⁽⁸⁾ مجمدة في التربة الصقيعية (موتو، 2021: 66).

يمكن الحديث - استناداً إلى كيك - عن مفهوم الرعاية مقابل مفهوم الاستعداد، مما يطرح معه إمكان التفكير في نموذجين سياسيين في إدارة الحكم وتدبير الأزمات؛ هما نموذج دولة الوقاية أو الرعاية الذي يجسده الدولة الحديثة الأوروبية مقابل نموذج دولة الاستعداد والتأهب الدائم، الذي تمثله التجارب الآسيوية على تنوع خبراتها وغنى ثقافتها وتقاليدها، ولعل دلالة طريق الحرير التجاري وسور الصين العظيم يعكسان هذا الحذر الدائم في ثقافة تعزز بذاتها وتنغلق عليها، وفي الوقت نفسه تظل على استعداد لمواجهة المخاطر والغزو مع الحرص على الانفتاح والتبادل، بل تجد الصين نفسها اليوم تؤدي وظيفة «الحارس الطبي» للعالم، حسب تسمية «كيك»، وكأن الأمر يتجاوز النموذج السياسي إلى كونه يحيل على نمط حياة وحالة حضارية عميقة وضاربة في جذور التاريخ.

لعل الجائحة تمثل فرصة مناسبة لاختبار فعالية الأنظمة الديمقراطية والسلطوية في إدارة الأزمات والمخاطر على اختلافها وفي مواجهة الكوارث، فقد أثارت أنماط التفكير في الجائحة عدة قضايا وأسئلة منها: سؤال النموذج الثقافي القادر على مواجهة الجائحة، هل هو النموذج الثقافي المؤسس على الجماعية والروح التضامنية والاكتفاء بالضرورات؟ أم النموذج الثقافي القائم على حرية الفرد ونزوعه الاستهلاكي؟

كما فتحت هذه الأزمة نقاشات أخرى على قاعدة التداخل والاشتباك بين الثقافي والسياسي، ويتعلق الأمر بمساءلة النموذج السياسي «القدوة» القادر على مواجهة كورونا: هل هو النموذج الشمولي الذي تحتل فيه الدولة سلطة مركزية مطلقة وقاهرة؟ أم النموذج الديمقراطي الذي يجعل الدولة خاضعة لاعتبارات مؤسسية بيروقراطية، تضعف من قدراتها الاستباقية وتحد من إمكاناتها ومن سرعتها في التدخل لمواجهة المخاطر، كما تؤكد ذلك من خلال الممارسات المختلفة والمتباينة التي تم رصدها على مستوى التفاعل والتعاطي الدولي مع تدبير وإدارة أزمة كورونا وتداعياتها؟ وفي هذا الصدد طرح سؤال قدرة النموذج

(8) التندرا (Tundra) هي منطقة عديمة الأشجار توجد في المناطق الباردة ونجدُ معظمها في شمال الدائرة القطبية الشمالية أو على قمم الجبال (التندرا الألبية)، تتميز التندرا بمساحات شاسعة من الأرض الجرداء وكميات من الصخور ووجود بعض النباتات القصيرة كالتحالب والأشنات والعشب والشجيرات، وهي تشكّل بيئة قارية، تميز المناطق القطبية وتحت القطبية، إذ ترتفع فيها درجة حرارة الهواء الجوي في الصيف فوق درجة التجمد، بينما تبقى طبقة من التربة تحت السطح متجمدة، وهي خالية من الأشجار، وتنمو فيها السراخس والأشن. انظر المواقع الآتية: <https://cutt.us/eMqgR>; <https://www.marefa.org>, and <http://www.britannica.com>.

الديمقراطي على تقديم جواب شافٍ في مواجهتها لهذا الوباء، مقابل نجاح يبدو مقدراً لنموذج الدولة المركزية الشمولية كما في الحالة الصينية؟ وهذا يحيلنا على الخطاب المدافع عن صمود النموذج الديمقراطي أمام تحديات كورونا، مشيراً إلى أن الأعطاب ترجع إلى أخطاء بعض الممارسات «غير محسوبة العواقب» في تجارب بعض الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي.

ثالثاً: الجائحة بين قلق الإنسان وأزمة الحداثة

يعود هذان الخطابان التفسيريان - اللذان أوردناهما سابقاً - إلى الأزمة البيئية لمحاولة تقديم الجائحة من زاوية مختلفة، ويؤسسان مقولاتهما من خلال ثنائية الاتصال والانفصال عن الأرض (لاتور)، وجدلية الإنصات والانتقام (كيك)، فاختلال العلاقة مع الأرض واضطرابها مع الحيوان يحيلنا على مفهوم «الحرمة»، فاعتداء الإنسان على حرمة الحيوانات وتدميره لبيئتها أدى إلى اختلال الموازين على مستوى الطبيعة، دفع كلفة هذه الممارسات بأن صار الوجود الإنساني مهدداً برمته، ولعل هذا المفهوم في الوقت نفسه يحدد لنا مجالات الانفصال والاتصال بين الكائنات، إذ يحيل الفيروس على دلالات كثيفة تتجلى في «انفصام عرى العلاقة بين الإنسان والطبيعة، ويقول أكثر عن انفصامها بين الإنسان والإنسان، وعن أيديولوجية استهلاكية، تتلاعب بالمصير البشري، وما يُخيف في كل ذلك أنها تحوّلت إلى نوع من الديانة المعاصرة» (بوطيب، 2020).

يرى طه عبد الرحمن بأن جوهر مشروع الانفصال عن الطبيعة هو إلغاء حرمة الطبيعة، ويتخذ هذا الإلغاء في نظره أشكالاً ثلاثة تتمثل بـ: «إرادة السيادة على الكون»، و«نزع القداسة من العالم»، و«الاصطناع الكلي للطبيعة»، وهو الشكل الذي لا يبقى فيه جانب من الطبيعة لم تنفذ إليه وسائل التقانة المتقدمة» (عبد الرحمن، 2009: 238)، وإذا كانت فكرة «الانفصال» قد أطلقت قدرات الإنسان الحديث في مختلف مجالات الإنسان والعمران وجعلت كل شيء قابلاً للتصنيع، فإنها لم تستطع حمايته من التهديدات والمخاطر التي أفرزها التقدم في مجالات التقانة النووية والهندسة الوراثية والصناعة الكيماوية أو غيرها، والتي أصبحت تهدد الحياة والبيئة والأرض جميعاً، نحو الحرب الذرية والتسرب الإشعاعي وانتقاب طبقة الأوزون والانحباس الحراري وتلوث الأجواء والمياه وتسمم المنتجات الفلاحية؛ فأضحى الإنسان في حال الخائف الفاقد للأمن والسكينة (عبد الرحمن، 2009: 239-240، هامش 4، بتصرف).

ويحدد «طه» طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة، فلا يراها علاقة امتلاك وصراع وتسلط، مشيراً إلى أن هذا الإنسان لم يخلقها بيده ولا بأمره، بل سُخرت له الطبيعة تسخيراً (عبد الرحمن، 2009: 44)؛ حتى يخاطبها ويوادها ويراحمها، فتبوح له بأخبارها

وأسرارها؛ وكلما زاد اطلاعاً بأخبارها وأسرارها، زاد رحمة بها وعطفاً عليها على حد تعبيره؛ دون أن ينزلق إلى آفة تقديسها (عبد الرحمن، 2009: 44-45).

إن الخيط الناظم لمختلف التهديدات الوبائية التي اجتاحت البشرية في الفترة الأخيرة، منذ ظهور فيروس «سارس» ومن قبله «إنفلونزا الطيور» و«إنفلونزا الخنازير»، ثم فيروس «إيبولا»، يمكن اختصارها في اضطراب علاقة الإنسان بالحيوان بعد مسار من تدجين الحيوانات الأليفة وتغيير مصادر تغذيتها. ونستحضر في هذا السياق المقال الشهير لعالم الأنثروبولوجيا كلود ليفي شتراوس بعنوان «درس جنون البقر» والذي كتبه إثر ظهور مرض جنون البقر في القرن العشرين، حيث أشار إلى أن طبيعة المرض نتج من طريق تغليف الماشية مواد من مصادر لحوم ميتة، مما نتج منه تغذية الإنسان على لحوم أبقار تغذت على نفسها، فمن خلال الربط بين التغذية القائمة على أكل اللحوم والكنيبالية الموسعة تكون الإنسانية قد انتقلت إلى ظاهرة الكانبالية عن طريق تحويل الحيوانات العاشبة إلى آكلي اللحوم (ولد أباه، 2020)⁽⁹⁾، فما سعى إلى بيانه شتراوس «هو انحاء الفواصل الجوهرية بين الإنسان والحيوان التي اعتقدت البشرية أنها كرستها جذرياً، من خلال تغليف الماشية بلحوم ميتة قبل أن يستخدمها الإنسان، وبذلك ينتقل [المرض] (...) من الحيوان إلى الإنسان، هادماً الحواجز الطبيعية والثقافية العميقة بين النوعين» (Lévy-Strauss, 2001). ولعل هذا ما جعل المسيري يعتبر «الترشيد في الإطار المادي جوهر التحديث، فهو يعني اختفاء الحدود بين الإنسان والأشياء، وإزاحة الإنسان من مركز الكون ونزع القداسة عنه تماماً. وبدلاً من ثنائية الطبيعة/الإنسان، يظهر الإنسان الطبيعي الذي هو الإنسان الطبيعي/المادي، أي ذلك الإنسان الذي يُنظر إليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المادة» (المسيري، 2008؛ 2009).

إن النموذج الاستهلاكي المعاصر لا يحدد الهدف من وجود الإنسان في الأرض بالبحث عن الحق والخير والجمال أو إقامة العدل والسلام، وإنما تتحقق كينونته بإدخاله في حلقة من الإنتاج والاستهلاك، فينتج ليستهلك ويستهلك لينتج، ضمن ثلاثية الاستغلال والاستهلاك والاستنزاف، إنه نموذج قائم على تبديد كل شيء (الطاقة - الغابات - المواد الخام - طبقة الأوزون)، فالثابت الوحيد في هذا النسق هو التغير المستمر الفاقد لأي معنى وظيفي أو رمزي أو جمالي (المسيري، 2005؛ 2006)، في هذا السياق يرى المسيري بأن أهم مؤشرات التقدم الحديث صار هو «الاستهلاك والمزيد من الاستهلاك. استهلاك الإنسان الغربي للموارد الطبيعية اللامتناهية، والذي انتهى بالشعوب الغربية التي تشكل 20 بالمئة من شعوب العالم إلى أن تستهلك 80 بالمئة من موارد الكون الطبيعية. ويبلغ حجم ما استهلكه الشعب الأمريكي في القرن الماضي أكثر مما استهلكه الجنس البشري عبر تاريخه، ولكن المصادر الطبيعية محدودة، الأمر الذي تسبب في الأزمة البيئية التي ستودي بنا جميعاً. وقد جاء في

(9) يمكن الاطلاع أيضاً على المقال الأصلي لكلود ليفي شتراوس (Lévy-Strauss, 2001).

إحدى الدراسات أنه لو عم التقدم بأسره على النمط الغربي فإن الجنس البشري سيحتاج إلى ست كرات أرضية ليستخلص منها المواد الخام، وكرتين ليلقي فيها بنفاياته» (المسيري، 2003).

يبرز هارتموت روزا كيف أن جعل كل شيء متاح يتجلى في أربعة محددات وهي: «أولاً: استغلال كل ما هو موجود، فمثلاً بواسطة الضوء الكهربائي يتم استغلال الليل وجعله وقتاً قابلاً للاستغلال والعمل والإنتاج. ثانياً: جعل كل ما هو موجود قابل للوصول، وهذا من أهداف اختراع مكوك الفضاء على سبيل المثال للوصول للقمر لجعله ضمن حيز الإدراك والوصول. ثالثاً: جعل كل شيء تحت السيطرة؛ (...) قصة الحداثة هي حكاية السيطرة والهيمنة، السيطرة على الليل بواسطة الضوء، وعلى البحار بالغواصات والسفن، وعلى الجسد بالدواء، وعلى الطقس بواسطة المكيفات. رابعاً: جعل كل شيء قابل للاستخدام أداة مفيدة للإنتاج والتصنيع» (الزعتري، 2020). وقد أدت هذه المستويات الأربعة للوفرة إلى عكس النتائج المتوقعة منها. فالهدف من جعل كل شيء قابلاً للوصول خلق روح الاغتراب وفقدان العلاقات بين الأفراد بل وبين الأفراد والعالم. فبدلاً من جعل كل شيء تحت النفوذ، خرجت الكثير من الأمور عن السيطرة، وعضواً من كسب العالم والطبيعة فإننا نهدهم بالتلوث والاستغلال، وبدلاً من إدراك وفهم العالم فإننا فقدنا القدرة على قراءة العالم» (الزعتري، 2020).

يتوقف مشير باسيل عون عند الانحراف الخطير الذي تشهده الحضارة الإنسانية، عندما أخضعت العولمة نظام العمل والحياة لمنطق الإنتاج المحض وجعلته غاية في حد ذاته، الأمر الذي أفرز معادلة بأن «لكل موجود، ولكل كائن، ولكل حال، ولكل شيء ما يعادله قيمةً وسلعةً وعملةً» (عون، 2020أ). ويعترض مشير باسيل على هذا التسليح للإنسان ولنظام المعاني، إذ لا يجوز في نظره، إطلاقاً، عرض الحب والإنجاب والصحة والتربية والمواطنة والبيئة بوصفها حقولاً اختبارية في الوجود الإنساني الفردي، للبيع والشراء ولا يجوز إخضاعها لمنطق السوق وتحويلها إلى سلعة لمن يدفع أكثر (عون، 2020أ).

إن سرعة انتشار الفيروس والرعب الذي خلفه والارتباك الذي أحدثه في الأنظمة السياسية والسياسات الصحية، فضلاً عن آثار الأزمة البيئية والتغيرات المناخية، دفعت الفيلسوف الأخلاقي ميشيل ديوبوي إلى اعتبار أننا نعيش في العالم نفسه، وأننا لا يمكننا تجاوز مخاطره إلا مجتمعين، وأكثر من هذا، فإن الفيروس في رأيه «يعيد الطبيعة إلى مركز اللعبة». لكن هل ستقبل الرأسمالية في نسختها النيولبرالية بذلك، هي التي اختزلت علاقتنا بموضوعات العالم في الحرب والملكية والاستهلاك؟ أم لربما سترغمها الطبيعة على ذلك؟ (بوطيب، 2020).

إن مواجهة هذا المد الاستهلاكي الطاغي يكون بخيار الاكتفاء بتلبية الرغائب الإنسانية الأساسية، والانخراط الفردي والجماعي في بناء مقاومة واعية لاستراتيجيات السوق في

افتعال الرغائب الفائضة المتوهمة المنحرفة. كل ذلك من أجل الخروج من اقتصاد الاستهلاك المرضي واقتصاديات الحاجة المفتعلة إلى الاقتصاد الحكيم - بتعبير مشير باسيل - الذي يضبط أنماط الاعتقاد الرغائبي الاستهلاكي، حتى يفوز الإنسان بسعادة كيانه من غير أن يُبطل سلامة وجوده. إنه اختيار مسؤول وامتناع طوعي عن الإسراف والتبذير (عون، 2020أ).

يمثل الوباء إنذاراً للبشرية على المستويات والمجالات كافة، ويمثل تحدياً لعلماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والسياسة والمؤرخين والفلاسفة ناهيك بخبراء الصحة العامة وعلماء الأوبئة والأمراض المعدية، يحفزهم لتطوير أساليب جديدة وابتكار نماذج للتفكير في الأمراض والأوبئة والمجتمع والأنظمة الصحية، في ارتباط مع ثقافة المجتمعات وقيمها ونموذجها السياسي والاقتصادي وقدراتها المؤسساتية (بريغز، 2020)؛ وفي هذا السياق تُطرح بحدة تحديات توطين أخلاقيات الأرض والبيئة، وعلاقتها بنموذج التنمية القائم، فضلاً عن الحديث عن أخلاق المدينة الحديثة وتأثير الفضاء الحضري والعمراني الحدائي على قيم الإنسان في المدينة وعلى فضاءات المساكن والتواصل داخلها، وطبيعة الروابط التي تنشأ في ظلها.

وهو الأمر الذي أكده ساري حنفي بقوله: «إن إعادة انغراس الاقتصادي في الاجتماعي والسياسي والثقافي لن يكون من دون ربط العلوم الاجتماعية بالفلسفة الأخلاقية، بالطريقة التي اقترحها بول ريكور بمقولة شديدة التكتيف: «هدفنا هو عيش الحياة الجيدة مع الآخرين ومن أجلهم في مؤسسات عادلة». أي إن ربط فكرة العيش الكريم والأخلاقي مع الآخر لا يمكن أن يكون فردياً ومن دون إشراك الجماعة والمجتمع، ومن دون العيش من أجل الآخر، من خلال تبني أخلاقيات الحب والتضامن والضيافة والعطف مع الآخر، خصوصاً عندما يكون الآخر مهمشاً» (حنفي، 2020أ؛ 2020ب).

يدعو مشير عون إلى صحوة أخلاقية إنسانية شاملة تستصفي الضروري من الحاجات المادية، وتتيح للناس أن يحيوا في رعاية راقية رقيقة لإنسانيتهم التائقة إلى المودة والتعاطف والتضامن. ولا يتم ذلك بدون العودة إلى الأنسنة الحضارية الشاملة والأوبئة الأخلاقية، فيظل الإنسان إنساناً بالرفق والودّ والعاطفة والاعتناء؛ ويستعيد إنسانيته بالانفتاح والتلاقي والتحاور؛ ويُقوي عيشه بالتأخي والتعاون والتضامن والتكافل؛ وينقذ حياته بالوعي والتعقل والحكمة والمسؤولية؛ كما يتحقق وجوده الإنساني بالحرية والمبادرة والابتكار الخلاق، ووحدها الحكمة المستنيرة تستطيع أن تُسعدنا في انتهاج سبيل الرفق بالإنسان، وبالطبيعة، وبالبيئة، وبالحيوان، وبالفضاء الأقرب (عون، 2020ب؛ عون، 2020ج).

ولا يقتصر التراحم على البشر فيما بينهم فحسب، بل يتعداهم إلى غيرهم من الكائنات، فيحدث الانتقال من مرتبة تضامن أفراد المجتمع الإنساني إلى مقام التواصل بين كل مخلوقات هذا العالم، شاملاً بذلك مختلف الكائنات الحية، ذلك أن مبدأ التراحم الذي

يتجلى في التطبيق الإسلامي لروح الحداثة تتفرع عليه واجبات رحيمة كونية تقضي كلُّها بإيجاد عالم تكون فيه العلاقات بين الأحياء والأشياء جميعاً علاقات بين أقرباء كما يراها طه عبد الرحمن (عبد الرحمن، 2009: 237، 253 و260).

خاتمة

لقد كشفت الجائحة أزمت عميقة كانت سائدة من قبل، ومكنت من بروز خطابات فكرية تدق ناقوس الخطر، وترى الأزمة الوبائية الحالية مجرد أعراض لمرض حضاري أعمق أصاب الإنسان وال عمران، مما يستوجب إعادة تفكير الإنسان الحديث في مستقبله ومصيره المرتبط بالكوكب الأرضي والبحث عن معنى لوجوده.

إن تبني التفكير المركب في دراسة التحولات والتفاعلات الحاصلة سيفتح مسار البحث في مستقبل العلاقة بين الإنسان والأرض، ومعضلة اختلال التوازن بين المجتمع والطبيعة، وسيؤكد أهمية تأطير هذه العلاقة بالرهان على الوعي بالمصير المشترك، وضرورة الانخراط في تقوية القيم المشتركة الدينية والإنسانية والأخلاقية لمواجهة موجة الأوبئة وأشكال إفساد الإنسان للعالم، والعودة إلى إيقاع استهلاكي بطيء والانخراط في تنمية لا تجعل كل شيء متاحاً ومتوافراً بأي مكان وزمان، والتوقف عن النظرة الحداثية المادية للعالم القائمة على الاستغلال والهيمنة والسيطرة والتحكم، إذ يرى هارتموت روزا أن الفيروس يمثل أحد مظاهر الحداثة ومؤشر على اختلال في علاقة الإنسان بالعالم.

يقدم الخطاب الديني الأخلاقي في بعده الإنساني والكوني إمكان استثمار وتفعيل فلسفة «الاستخلاف» و«التسخير» و«الائتمان» لبناء حضارة راشدة لا تجعل الفرد مسؤولاً أمام نفسه فقط، وإنما مسؤولاً عن الآخرين ومؤتمناً على كل مظاهر الوجود والحياة ومتناغماً مع الطبيعة والكون، من خلال ربط الحرية بالعدل والأمانة، وجعل المسؤولية بمثابة التجلي الأخلاقي للحرية، والنظر إلى التحرر بوصفه انعتاقاً روحياً من عبودية حضارة الاستهلاك. ومن ثم يشكل حدث «الوباء» فرصة لإدماج أخلاقيات التنمية وتوطين القيم الروحية والثقافية في صلب نموذج التقدم المنشود، ووقف مسار «التنمية المتوحشة».

المراجع

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2021). تقرير فجوة التكيف لعام 2020. نيروبي: البرنامج، <<https://bit.ly/3cIhRHO>>.

بريغز، تشارلز إل. (2020). «تزايد أهمية علم الأنثروبولوجيا في مواجهة الأزمات الصحية». أجرى الحوار إيمان كامل، منشور على موقع الفنار للإعلام، على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/1hGLC>>.

- حنفي، ساري (2020أ). «عالم ما بعد كورونا: نحو تحويل المحنة إلى إمكانات خلاقة؟». افتتاحية مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان 49-50، شتاء- ربيع.
- حنفي، ساري (2020ب). «كورونا شبيه بـ«العنف المعلق» عند حواجز الاحتلال». حوار مع موقع العربي الجديد؛ حاوره عصام سحمراني. على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3gGSojc>>
- رشيد بوطيب (2020)، «التفكير في زمن كورونا». منشور على موقع العربي الجديد، على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/TOZKR>>.
- الزعتري، فادي (2020). «الحداثة الغربية والطريق إلى الاغتراب.. وجهة نظر ألمانية، وهي مراجعة لكتاب هارتموت روزا بعنوان:» إنعدام الوفرة»، منشور بالموقع الإلكتروني عربي21، بتاريخ 8 أيار/مايو، بتصرف. على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/Bkizx>>.
- عبد الرحمن، طه (2009). روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية. ط 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عون، باسيل مشير (2020أ). «الوعي الكوروني الطارئ: العقل الاقتصادي الانتعاشي ومخاطره على الحياة الإنسانية». مجلة الاستغراب: السنة 5، العدد 20، صيف، منشورة على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3pWuoNn>>.
- عون، باسيل مشير (2020ب). «ما معنى الكورونا؟». منشور بالموقع الإلكتروني (aleph-lam)، <<https://bit.ly/2S1eLru>>.
- عون، باسيل مشير (2020ج). «أنسنة اللقاح». منشور بالموقع الإلكتروني (aleph-lam)، 27 كانون الأول/ديسمبر على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3iPVpRf>>.
- فوكو، ميشيل (2018). حول السلطة الحيوية: مولد السياسة الحيوية. ترجمة الزواوي بغوره. الدوحة: منشورات منتدى العلاقات العربية والدولية.
- كيك، فريدريك (2020). «حوار مجلة الفلسفة الفرنسية، «ليس لدينا المخيال لفهم ما يحدث»، ترجمة الحسن مصباح ومراجعة الصديق مصباح، منشور بموقع مركز معارف للدراسات والأبحاث، على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3znzk22>>.
- كيك، فريدريك (2021). «انتقام البنغول في حوار مشترك بين «فريدريك كيك» و«فرانسوا موتو».» ترجمة الحسن مصباح؛ أجرى الحوار معهما بابتيست روجر- لاكان، مجلة أواصر، العدد 9.
- المسيري، عبد الوهاب (2005). «حضارة الهامبورغر والإنسان». منشور على موقع الجزيرة نت، على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3iIuTJc>>.
- المسيري، عبد الوهاب (2006). دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة. ط 2 القاهرة: دار الشروق.

- المسيري، عبد الوهاب (2008). *دراسات معرفية في الحداثة الغربية*. ط 2. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- المسيري، عبد الوهاب (2008). «الحداثة ورائحة البارود»، موقع عبد الوهاب المسيري، على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3gDzJF0>>
- المسيري، عبد الوهاب (2009). «حداثة داروينية أم حداثة إنسانية؟». موقع الجزيرة نت على الرابط الآتي: <<https://bit.ly/3vqLibz>>.
- ولد أباه، السيد (2020). «كورونا بعين فلسفية». منشور الاتحاد الإماراتية على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/aE0zD>>.
- ولد أباه، السيد (2020). «كورونا: الأطباء الذين يحكموننا». منشور على موقع الاتحاد، على الرابط الآتي: <<https://cutt.us/MRxl>>.
- Agamben, Giorgio (2020). *La Médecine comme religion*. Traduction Florence Balique, à partir de l'article publié sur le site Quodlibet paru dans lundimatin, <<https://lundi.am/La-medecine-comme-religion>>.
- André Comte-Sponville et Francis Wolff (2020). «Préférons-nous la santé à la liberté?: Interview par Martin Legros.» *Philosophie Magazine*: no. 139, juin.
- Auriane Guilbaud et Philippe Sansonetti (2015). *Le Retour des épidémies*. Paris: Presses Universitaires de France.
- Chanlat, Jean-François (1985). «Types de sociétés, types de morbidités: La Socio-génèse des maladies, article publié dans l'ouvrage sous la direction de Jacques Dufresne, Fernand Dumont et Yves Martin, *Traité d'anthropologie médicale, L'Institution de la santé et de la maladie* chapitre 14, pp. 293-304. Québec: Les Presses de l'Université du Québec, l'Institut québécois de recherche sur la culture (IQRC) et les Presses universitaires de Lyon (PUL). Version numérique dans le site «Les classiques des sciences sociales», <<https://cutt.us/FGm6B>>.
- Foucault, Michel (2015). *Naissance de la clinique*. 9^{ème} éd. Paris: Presses Universitaires de France.
- Julien Calas, Léa Lugassy et Étienne Espagne (2020). «Pandémies: Aux Origines Écologiques du Covid-19,» <<https://cutt.us/p5S2S>>.
- Keck, Frédéric (2010). *Un monde grippé : Enquête sur une peur Collective*. Paris: Flammarion.
- Keck, Frédéric (2020a). *Les Sentinelles des Pandémies: Chasseurs de Virus et Observateurs d'oiseaux aux frontières de la Chine*. Bruxelles: Zones Sensibles Editions.
- Keck, Frédéric (2020b). *Une Mémoire Des Epidémies Pour Imaginer Les Crises Futures*. Propos recueillis par Emmanuelle Josse, <<https://bit.ly/3gB0UAq>>.
- Latour, Bruno (2006). *Nous n'avons jamais été Modernes: Essai d'anthropologie symétrique*. Paris: La Découverte.
- Latour, Bruno (2020a). «Face à la crise écologique, nous avons fait exactement ce qu'il ne faut pas faire.» *Libération*, <<https://cutt.us/bXgic>>.

- Latour, Bruno (2020b). «La Crise sanitaire est une question de vie ou de mort, la mutation écologique aussi.» Interview par Rose Lukacsi, *Figaro*, <<https://bit.ly/3xnNkHI>>.
- Latour, Bruno (2015). *Face à Gaïa Huit conférences sur l'esprit des lois de la nature, Empêcheurs de Penser En Rond*. Paris: Éditions La Découverte.
- Latour, Bruno (2017). *Où atterrir? Comment s'orienter en politique*. Paris: Éditions La Découverte.
- Latour, Bruno (2021). *Où suis-je? Leçons du confinement à l'usage des terrestres, Empêcheurs de penser rond*. Paris: Éditions La Découverte.
- Lévi-Strauss, Claude (2001). «La leçon de sagesse des vaches folles.» *Études rurales*: nos. 157-158, mis en ligne le 13 décembre 2016, consulté le 31 mars 2021, <<http://journals.openedition.org/etudesrurales/27>>.
- Martel, Frédéric (2021). «Du Covid à l'écologie: «Le confinement est définitif» alerte le penseur Bruno Latour, <<https://cutt.us/EPVy4>>.
- Moutou, François (2020). *Des épidémies, des animaux et des hommes*. Paris: Editions le Pommier.
- Raoult, Didier (2020). *Épidémies vrais dangers et fausses alertes :De la grippe aviaire au Covid-19*. Paris: Édition Michel Lafon.

التغير في العنصرية في حياتنا اليومية البياض والإعاقة والذكورة في المجتمع الأكاديمي

حنين الغبرا(*)

أستاذة في قسم الإعلام، جامعة الكويت.

شهد الشمري(**)

أستاذة مساعدة في قسم اللغة الإنكليزية،
جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - الكويت.

مخلص

يربط المقال بين ما هو دولي وما هو محلي؛ توضيحاً لحالة التغير الدائم التي تشهدها الحركات النسوية الشرق أوسطية والتي تضم جنسيات عديدة. وفي هذا الصدد، نلجأ إلى السياق الأكاديمي من أجل ربط ممارسات التفرقة العنصرية والتمييز ضد الآخر بكيانات السلطة الكبرى، الأمر الذي يتأتى من طريق الكتابة الأدائية، فهي وسيلة لتنظير أجسادنا على المستويات المحلية، والدولية، والسياسية، والثقافية. يبدأ البحث بمناقشة مفاهيم التقاطعية، والعرق الأبيض، والنظرية الأدائية، ثم يستعرض ثلاث خبرات رئيسية للكاتبتين بوصفهما سيدتين كويتيتين، فيلقي الضوء على كيفية توافق الجسد مع السياق الأكاديمي، وبما يتسق مع الهوية الكويتية، إضافة إلى توجيه المزايا التي يتمتعان بها في السياق الأكاديمي لخلق مساحات آمنة لطلابهما الذين يعانون الممارسات الغيرية. وتختتم الباحثتان المقال بذكر نقاط الانطلاق والمسارات المستقبلية التي يمكن سلكها في سبيل ممارسة الغيرية التي تشمل جماعات متعددة الجنسيات من طريق التقاطعية والتواصل بين الثقافات.

الكلمات المفتاحية: التواصل بين الثقافات، التقاطعية، العرق الأبيض، الإعاقة، عبر

الحدودية.

Abstract

In this essay we connect the international to the local in order to demonstrate that Middle Eastern transnational feminisms are constantly in flux. Through the academia we connect microaggressions to larger power structures through performative writing as a means to theorize our bodies as both local, international, political and cultural. We begin with a discussion of Intersectionality and Whiteness while connecting it to the performative. We offer three key moments of experiences as Kuwaiti women. How our bodies are disciplined through academia, how our bodies are disciplined through Kuwaitiness and how we can navigate our privileges as teachers in order to create safe spaces of out Otherized students. We conclude with departure points and future trajectories for practicing a transnational and collective Otherness through intersectionality.

Keywords: Intercultural Communication, Intersectionality, Whiteness; Disability, Transnationalism

حين شرعتُ أنا (حنين) في كتابة هذا المقال، شعرت بنبضات قلبي تتسارع. كنت خائفة من كتابة تصور ذاتي من شأنه أن يكشف عن جزء مني أحاول أحياناً كباحثة دولية إخفاءه، خوفاً من إيذاء عائلتي الأكاديمية في الولايات المتحدة. كنت متخوفة من ألا تصل المفاهيم الدولية في المقال إلى القارئ الأبيض. لا أنكر الأذى الذي أصابني بسبب كوني باحثة دولية، وهو ما يجعلني أستغرب عندما أعود إلى مؤتمر رابطة الاتصالات الوطنية (NCA) كل عام. أجد نفسي دوماً مطالبة بأن أعرف كل شيء في الولايات المتحدة، بينما لا أتوقع أن يعرف أحدهم عني شيئاً. بالمنطق الأبيض، لا أنتظر أن يعرف الأكاديميون الأمريكيون أو العاملون هناك أي شيء عني.

لكن ماذا لو طلبتُ من باحث آخر أن يكتب معي؟ ماذا لو كان هناك باحث كويتي آخر يشاركني دمي الفلسطيني لكنه عانى اضطهاداً اجتماعياً وثقافياً مختلفاً؟ ماذا لو سألت شهيداً إن كانت تقبل أن تكتب المقال معي؟ ماذا لو خلقت المساحات المشتركة بيننا طيفاً أوسع من الامتياز والقمع؟ اتصلت بها لأسألها فأجابت بحماس: «أحب أن أفعل هذا». أراحتني إجابتها، وأتاحت لنا مساحة للتحدث عبر الحدود الوطنية والمحلية والعالمية من خلال تقاطعات هوياتنا.

هذا المقال هو ثمرة الاختلافات بيننا. ربما أن التنظير من خلال أجسادنا وهوياتنا ككويتيات يجعلنا متشابهتين، لكنه في الحقيقة مدعاة للتفاوت. كلانا يشغل مساحات أكاديمية مميزة كأستاذ مساعد، وكلانا أيضاً يوصم دوماً بأننا إناث وصغار جداً على تقديم أي شيء يذكر. الوصم بالأنوثة هذا يأتي من نظام أبوي عميق الجذور يقوم على أننا «أقل

كفاءة» طوال الوقت. أنا (حنين) أستاذة مساعدة في الاتصال بقسم يغلب عليه الكويتيون، بينما أنا (شهد) أستاذة مساعدة في الأدب الإنكليزي بقسم يغلب عليه الأوروبيون البيض في الكويت. بصفتنا كويتيات حاملات للدكتوراه، نسعى جاهدين لتكون دوماً على دراية بأن الجنسية الكويتية امتياز في المواطنة والطبقية يضعنا تلقائياً في نظام يضغطه الآخرين. على سبيل المثال، كونك كويتيًّا في الكويت يرادف كونك أبيض في الولايات المتحدة. على المستوى المحلي، يعني هذا إمكان الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والوظائف والرفاهية الاقتصادية مجاناً، أو بصورة أخرى ما تشير إليه تريسي أوينز باتون على أنه «الهيمنة المدنية» (Patton, 2004)، وهي عملية تقمع وتُسكت الآخرين لصالح الحفاظ على النظام القائم. مثلاً، بما أن المدنية البيضاء تعلم المواطنين كيف يكونون متحضّرين، إلا أن علينا أن نتذكر أنها نظام عالمي، وأنها حين تُترجم إلينا تجعلنا نفعل أشياء مشابهة لها. ويختلط هذا بشكل مباشر بالطبقة والمواطنة. فرغم تذكيرنا بأن كوننا نساء يعني عدم تمكننا من نقل الجنسية لأبنائنا لأنه حق للرجال الكويتيين فقط (Kuwait: Give Women Equal Citizenship Rights to Men, [n. d.])، فإنهم يذكروننا أيضاً بأن هناك مجتمعات أخرى عديمة الجنسية، أو مواطنين ليسوا كويتيين ولا يتمتعون بأي مزايا على الإطلاق.

بينما نتعامل مع الامتياز والقمع من خلال التهجين، تصير أصواتنا واحدة لكنها جزء من المجموعة. الحقيقة أن أصواتنا ليست واحدة بل متعددة. نشير هنا إلى ما ذكرته كولينز من أن النساء السود لديهن تاريخ مشترك من الاضطهاد، لكنهن يقاسين تبعات هذا بشكل مختلف (Collins, 2000). ويرجع هذا أساساً إلى أثر تقاطعات الهويات الأخرى، مثل التوجه الجنسي والطبقة والعمر وما إلى ذلك. هؤلاء النساء يقيدهن القمع، لكنهن يعانين الاضطهاد بشكل مختلف (Collins, 2000). ومثل كالاويل (Calafell, 2018)، ننظر هنا باستخدام التجربة والتاريخ والعلاقات التي كُتبت من خلال أجسادنا، فتاريخنا شخصي ومشارك في الوقت نفسه. كما ننظر من خلال تقاطعات الذكورة والإعاقة والتهجين والغيرية. تعاني أجسادنا لتتحمل عبء العزلة والألم والاختلاف، وجراح الهيمنة والإمبريالية. لقد وصلنا إلى هنا عبر الأكاديميا، عبر الامتيازات والألم والحرمان.

وبينما نكتب في هذا المقال، فإننا نبحث عن مساحات للتحالف من خلال التجربة ومن خلال العنصرية في حياتنا اليومية، ونقدم سردياتنا كوسيلة لتوسيع التواصل العرقي والثقافي. نحن نؤمن بأن الفجوة في التواصل بين الثقافات تكمن في الهويات المتباينة التي تربطها علاقات عابرة للحدود. نساء في هذا المقال، مثلما نساء كل من الغبرة وكالاويل: «ما هي الطريقة الملائمة لقياس أصوات الألم والحزن؟ هل يمكن قياس الألم؟» (Calafell, 2018: 1). ما المقياس الذي قدمته لنا كيانات السلطة، بينما يظل النفي أكبر مقياس لكل الهويات المهمشة؟ إذا كان القاسم المشترك بيننا هو مجموع ما نتعرض له من قمع في حياتنا اليومية، فكيف نصل إلى المقاومة وإنهاء الاستعمار؟

في هذا المقال نربط ملاحظتنا الدولية بالمحلية، لتوضيح أن النسوية الشرق أوسطية العالمية في حالة تغير مستمر. إننا ندرك أن استخدام مصطلح «شرق أوسطية» ربما يعزز المصطلحات الاستشراقية، لكن استخدام «العالم العربي» يجعلنا نجازف باستبعاد دول مثل تركيا وإيران وأفغانستان، لذلك سنستخدم «الشرق الأوسط» خلال المقال. نستخدم أيضاً كلمة «مسلمة»، لأن سرديّة المرأة المسلمة كانت نموذجاً احتل دائرة الضوء العالمية (Abu-Lughod, 2013). نستخدم كذلك الطريقة الأكاديمية لربط العنصرية في حياتنا اليومية بكيانات السلطة الأكبر. سيكون التصوير الذاتي والكتابة الأدائية وسيلتنا لتنظير أجسادنا محلياً ودولياً وسياسياً وثقافياً. نكتب هذا المقال معاً بصفتنا فتاتين كويتيتين تتمتعان بالامتيازات ذاتها وتواجهان القمع ذاته في الوقت نفسه. وهذا التعاون بيننا يتيح لنا الكشف عن التقاطعات متعددة الأوجه للامتياز والقمع.

نبدأ بمناقشة تقاطع أشكال التمييز والبياض، ثم نُظهر ارتباطها بالأدائية. وخلال المقال نقدم ثلاثة أفكار رئيسية معتمدة على تجاربنا بوصفنا نساء كويتيات: كيف يجري إخضاع أجسادنا من خلال الأوساط الأكاديمية، وكيف يجري إخضاعها من خلال الذكورة وكوننا كويتيات، وكيف يمكننا اجتياز الامتياز والاضطهاد من خلال الغيرية؟ ونختتم بتوضيح نقاط للانطلاق ومسارات مستقبلية تمكّنا من ممارسة الغيرية الجماعية العالمية من خلال التقاطعية.

أولاً: التقاطعية والكتابة الأدائية

بينما نتعامل مع الامتياز والاضطهاد، ندرك أن التقاطعية تكمن في داخل هذه التنظيرات. خبراتنا هي نتاج أنماط متشابكة من العنصرية والطبقية والتمييز على أساس الجنس (Crenshaw, 1991). هناك طريقة لفهم هذا هي مصفوفة الهيمنة، وهي خارطة طريق تساعدنا على فهم ديناميات السلطة التقاطعية (Collins, 2000). هذه المصفوفة تسمح لنا بفهم الطبيعة المتداخلة للامتيازات، مثل الطبقات العليا، والبياض، والذكورة، والمغايرة الجنسية، والنوع الاجتماعي، والقدرة (Collins, 2000).

في البداية، تعمل هذه المكانات المتميزة على إبقاء أصحاب الهويات المهمشة على حالهم؛ مهمشين (Collins, 2000). ثانياً، تنتشر ديناميات السلطة هذه عبر عدد من المجالات. على سبيل المثال، مجال الهيمنة هو المكان الذي تنتشر فيه الأيديولوجيات للحفاظ على تحرك السلطة على مستوى أعلى ولكن غير مادي (Collins, 2000). وإضافة إلى هذا، يعمل المجال الذي تسيطر عليه كيانات على تطبيق القوانين واللوائح التي تُبقي الهويات المهمشة في مكانها، بينما يدعم النظام العقابي السلطة عبر الأكاديميا وغيرها (Collins, 2000). وأيضاً هناك المجال الشخصي، وهو المكان الذي نرى فيه السلطة على المستوى

الجزئي (Collins, 2000). وغالبًا ما نتجاهل السلطة على هذا المستوى حين تكون متخفية وراء قوة وقمع أكبر مما يمكننا تخيله. وقد عبر كثيرون عن المعاناة التي يمكن أن يسببها المستوى الجزئي (Abdi, 2014; AlShammari, 2017; Calafell, 2007; Ghabra, 2015; Lemaster, 2014; Eguchi, 2014). العنصرية التي نواجهها في حياتنا اليومية عبارة عن لحظات الاحتدام والعذاب ومواقف الإزالة التي تسببها الكيانات المهيمنة. مواقف الإزالة هذه تعمل على إسكات المستوى الجزئي حين يصير صوته أكثر وضوحًا. في كثير من الأحيان يمكننا تحديد لحظات القمع والإزالة التي تحدث بواسطة كيانات أكبر، خذ مثلًا إقالة أعضاء هيئة التدريس بناءً على آرائهم السياسية. ومع ذلك، غالبًا ما يجري تجاهل المستوى الجزئي، وفي كل يوم نقابل أكثر لحظات الاضطهاد إيلاًماً.

لذا فإن فهم كيفية عمل السلطة يسمح لنا بفهم كيف أن التحرك ضد الهوية كان أيضًا تحركًا ضد التقاطع. تشجع التقاطعية على بناء التحالفات (Ghabra and Calafell, 2017). وقد أكد النقاد مرارًا أن التقاطعية وحدها غير كافية (سلامة، 2014؛ Hutchinson, 1999; Kwan, 2002; Puar, 2007)، لكننا رغم هذا نجادل بأن الهجوم على التقاطعية يعدّ هجومًا على النساء الملونات. وليس من قبيل المصادفة أن يشير النقاد إلى عدم كفاية نظريات التقاطع وحدها لأن المنظرين خلفها نساء ملونات. الأفكار التي تصدر من أصحاب الامتيازات نادرًا ما تتعرض للنقد، وبالتالي فإن الإدراك العام سيكون متوافقًا مع معايير الهيمنة (أيار/مايو 2015). لذلك تتعرض النظريات التي يطورها المهتمشون للرفض. وبناءً على هذا، من المهم معرفة كل من ينتقد التقاطعية ولماذا يفعلون ذلك. هذه الانتقادات غالبًا ما تكون ناتجة إلى حد كبير من أنظمة السلطة والبياض، وهي أيضًا نتاج «بيئة عنيفة» و«مؤسسات نيوليبرالية مثل الجامعة» (King, 2015).

لهذا نتعامل مع البياض كقوة مهيمنة واستعمار نحاول إنهاءه. والبياض الذي نقصده هو «فئة اجتماعية مضمنة تاريخيًا، أو سياقية» وهو «تاريخ تكوين المجموعة» (Alcoff, 2015: 22). البياض غير ثابت وله معانٍ متنوعة، لأنه يتسرب إلى الهويات الفئوية الأخرى، فهو فعل استراتيجي (Wander, Martin, and Nakayama, 2002). بتعريف البياض على أنه فعل استراتيجي، فإننا نحدده بوصفه أيديولوجيا إمبريالية قادرة على التكيف اعتمادًا على ما يفيد أهدافها. فمثلًا، تعدّ سرديّة النساء المسلمات المضطهدات مفيدة لمشروع البياض، إذ تفيده في الشرق الأوسط اقتصاديًا واستراتيجيًا وسياسيًا وعسكريًا. البياض فعل ارتباطي كذلك (Frankenberg, 2001). وبالمناسبة، نحن نقول «مسلمة» لأن تعزيز الصور النمطية العالمية لنساء الشرق الأوسط في الثقافة الشعبية والإعلام يكون عادةً بتصنيفهن على أنهن «مسلمات»، رغم أنه ليس كل سكان الشرق الأوسط مسلمين والعكس صحيح.

نجادل هنا بأن هذه الجدلية الارتباطية لن تكون نتيجتها سوى وضع البياض وكل الفئات الأخرى (الجنس، والطبقة الاجتماعية، والتوجه الجنسي، والقدرة، والتعليم) في علاقة لن

تؤدي إلى شيء، وللتوسع أكثر في هذه النقطة نقول إن البياض تحول إلى عالم موازٍ بالنسبة للفئات المميزة الأخرى، مثل أصحاب الامتيازات الطبقيّة (Ghabra, 2018).

تطبيق هذا الفهم على الامتيازات التي نحظى بها يسمح لنا بفهم السرديات التي نعمل ضدها (تصوير النساء المسلمات كمضطهدات)، ومعرفة السرديات الجديدة التي يمكننا إنتاجها دون إعادة صوغ الخطابات الاستشراقية، التي حصرت النساء المسلمات في فئة واحدة. نحن ندرك أن هناك اضطهاداً في منطقتنا، وفي أنحاء العالم بالطبع، لكن امتيازاتنا لا تصل أبداً إلى السردية العالمية. إذا كانت امتيازاتنا تصل إلى السرديات العالمية فعلياً أن نتعامل كالبياض ونتحدث باسم النساء المسلمات المضطهدات (Ghabra, 2018). بعبارة أخرى، نهدف إلى تسليط الضوء على محور الامتياز والقمع على النسوية في الشرق الأوسط على الصعيدين المحلي والعالمي كما هو الحال دائماً. نحن نعكس الانتباه عن سردية «اضطهاد النساء المسلمات» من خلال مباشرة تجاربنا المتقاطعة بنوعيتها الفردي والجماعي. لا يزال هناك نقص في الأدبيات المتعلقة بالنسويات في الشرق الأوسط بوصفها مميزة ثقافياً وليست مركزة على العرق، من دون أن نرى البياض يعتم على تلك السردية. لو كانت التقاطعية تراتبية فهذا يعني أنها فشلت، فلا يمكن تصنيف فئة بوصفها أعلى من الأخرى. وبناءً على هذا فإننا نحث على عدم إزالة القوميات. على سبيل المثال، يقول الغبرا وكالافيل (Ghabra and Calafell, 2017) إنه عندما يدور نقاش داخل فصل دراسي في الولايات المتحدة حول اضطهاد نساء العالم الثالث، فإنه يتحول فجأة إلى اضطهاد المرأة في أمريكا. لهذا السبب بالذات نصرّ على تأكيد أن أجسادنا في حالة متواصلة من التغير، وأنها تتكيف باستمرار مع الامتياز والقمع.

غالبًا ما يشير البياض إلى أجساد النساء المسلمات باختلاف أعراقهن وسردياتهن بوصفها ثابتة ووحدة واحدة. وهذه الطبيعة الأبوية الغربية التي يتميز بها البياض تحط من شأن المرأة المسلمة بتصورها تعيش وضع المضطهد والمعّنف بسبب الحجاب (Ghabra, 2018; Abu-Lughod, 2013). وبما أن النساء حائرات بين خطابات الأبوية الشرقية والغربية، فهناك حاجة إلى تحديد الفرق بين الذكورة البيضاء وتلك التي في الشرق الأوسط.

أولاً، الذكورة بوجه عام «زيادة» وليست ثابتة. الذكورة لها سطوة على الأجساد الأخرى من خلال تقاطعات النوع والطبقة والدين والعرق والجنس والتعليم والقومية (Lemaster, 2014). وفي هذا المقال نشير إلى الذكورة الشرق أوسطية بوصفها مختلفة لكنها تتشابه أيضاً مع الذكورة البيضاء. التشابه هنا في الطريقة التي تعد بها الرجولة وضعية كلية ومبدعة وكذلك مهيمنة (Beasley, 2008). ومع ذلك فإن الذكورة متعددة وليست متساوية أيضاً (Beasley, 2008). على سبيل المثال، تختلف الطريقة التي أتعامل بها مع الذكورة البيضاء والشرق أوسطية عبر تقاطعات العرق والجنس (Ghabra, 2015b). الذكورة في

الشرق الأوسط لا تتخفى وراء ذلك «التمدن المهيمن» (Patton, 2004)، ويعود هذا إلى حقيقة أن التمدن المهيمن له تراكبات من البياض، ففعل «التمدن» مجرد طريقة تعمل بها الذكورة البيضاء.

أما الذكورة في الشرق الأوسط فهي على الجانب الآخر أكثر وضوحاً. في الكويت مثلاً، يمكن أن يتراوح هذا بين إسكات النساء أو مقاطعتهن، ومعاقبتهن حين يجهرن بالقول، إلى السماح للرجل بالارتباط بأكثر من زوجة (رغم أن هذا غير شائع). ولو أخذنا هذا إلى المستوى البنوي، سنجد أنه لا يمكن للمرأة أن تمنح جنسيتها الكويتية لأبنائها أو زوجها (Kuwait: Give Women Equal Citizenship Rights to Men, [n. d.]). أما على المستوى الجزئي كأساتذة، فإن جزءاً من وظائفنا يستلزم التعامل مع العنصرية اليومية التي تواجهها النساء من أشقائهن وأبائهن وأزواجهن. ونظراً إلى أن الكويت مجتمع جماعي، تظل الذكورة هي المسيطرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. ولهذا نعرّف الذكورة الشرق أوسطية بأنها نظام هيمنة جماعي سافر وعميق الجذور، ويختفي أكثر داخل عائلات الطبقة العليا والحضرية على عكس الطبقة الوسطى والمناطق القبلية، لأنه في هذا السياق يتخفى وراء البياض. ولأن المرأة تحولت إلى أداة على يد الأبوية الغربية والشرقية، نؤكد أنه لا يمكن الفصل بين البياض والذكورة. تحول البياض أيضاً إلى عالم مواز بالنسبة إلى كونك حضرياً وكويتياً أصيلاً. كونك أصيلاً وحضرياً يعني أن تتعامل كمديني أبيض، ولهذا بالذات فالبياض استراتيجي وترابطي. والتعامل الأبيض هذا يعني كذلك استغلال القدرة، التي تشمل أدوار الجنسين المقبولة بطريقة متحضرة. أولئك الذين يعانون إعاقات لا يُنظر إليهم على أنهم عصريون أو كويتيون بما فيه الكفاية، ويوصمون من خلال البياض والذكورة. على سبيل المثال، المرأة الكويتية ذات الإعاقة يجب عليها رغم هذا أن تتوافق مع معايير الجمال والأنوثة التقليدية حتى لا تتعرض للوصم.

في تلك اللحظات من «الأصالة» و«الكويتية» والذكورة، نستخدم الكتابة الأدائية وبالتحديد فن التصوير الذاتي لضبط طريقنا. نقصد بالكتابة الأدائية الطريقة التي تشمل كلاً من الإثنوغرافيا الذاتية والشعر، وتكشف عن الطبيعة المتداخلة للسلطة في ما يتعلق بالأيديولوجيات السائدة. ونسمح للكتابة الأدائية بأخذ مجراها خلال تفكيك وتحليل النصوص المهيمنة بطريقة بلاغية (Ghabra, 2018). أما الأدائية فهي تأدية العاطفة والألم في ما يتعلق بالسلطة.

نجد هنا بأن علم الإثنوغرافيا الذاتية «مضطرب، وأحياناً متناقض، وأحياناً أخرى معقد» (Boylorn, 2008). كما نتناول أجسادنا بالطريقة التي يُشار إليها في مواقع مختلفة من التفاعل الاجتماعي (Eguchi, 2014). تفيدنا الكتابة الأدائية في عرض تجاربنا المتقاطعة بصورة فردية، لكشف كيفية تأثير كيانات السلطة والهيمنة. وإضافة إلى ذلك، نجد بأن الكتابة الأدائية تحتاج إلى بُعد انعكاسي.

الكتابة الأدائية تساعدنا بطريقتين؛ الأولى كوسيلة للنقد الخطابي لكيانات السلطة هذه، والثانية المترتبة عليها هي نزع البياض عن طبيعته المتفشية. على سبيل المثال، استمرار الحوارات الثقافية النقدية يساعد على التفكير في الطرق التي تجسد بها الأيديولوجيات، وكذلك الامتياز والقمع (Lemaster, 2018). لهذه الأسباب بالتحديد يجب أن تكون الانعكاسية عابرة للحدود ومتقاطعة (Ghabra and Calafell, 2018). خذ مثلاً على هذا: عن طريق إعمال الفكر في لحظات الفشل، ربما نصل إلى لحظات التألق (Ghabra and Calafell, 2018).

نؤسس للأدائية هنا من خلال الكتابة، والاستماع، والإحساس بآلما وأصوات طلابنا. وكما يجادل ستيل (Still, 2000)، فإن «الإحساس يعني اتخاذ قرار بالمشاركة في تجربة شخص آخر، ليس فقط برأسك بل بقلبك، وهي تجربة مؤلمة للغاية بحيث يتحتم مشاركتها في سبيل مواجهتها. أولئك الذين في مواقع السلطة في مجتمعنا لديهم قدرة هائلة على نقل الآخرين من الألم إلى القدرة. والبداية تكمن في الشعر، لأن الشعر يتيح الوصول إلى الألم». يلاحظ ستيل (Still, 2000) قيمة تربوية في قراءة ما تنتجه الشاعرات اللاتي يكتبن من الجسد وعنه. فالشعر يتيح لنا مجالاً للاستفادة من ذكرياتنا وصدماتنا، ومحاولة استكشاف العنف الذي هو جزء من حياتنا، ليس فقط كنساء، بل أيضاً كرجال وأطفال ومجتمع بأكمله.

لهذا نهدف لتحديد كيفية انتقال البياض جغرافياً، والدفاع عن البياض والتقاطعية كمجالات نظرية ومنهجية في سبيل تحديد التوترات داخل النسوية العابرة للحدود في الشرق الأوسط. ونظراً إلى أننا نحيك أصواتنا معاً كصوت واحد أو اثنين، فإننا نهدف إلى ربط تجاربنا بآلام الثقافات المتعددة. وكمثل الغبرة (Ghabra, 2015a)، نقدم خلال أدائنا/ كتابتنا لهذا المقال ونكشف عن الجراح والآلام والامتيازات التي نحملها على أكتافنا منذ سنين.

ثانياً: من دولي إلى محلي، ومن محلي إلى دولي: الأكاديمية كوسيلة للعقاب

1 - من رابطة الاتصالات الوطنية إلى حجرة الدراسة

أتوارى (أنا حنين) خلف جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي وأستغرق تماماً في الكتابة. الكتابة تخلصني من الآلام والجراح التي حملتها في جسدي، جغرافياً وعبر الحدود. هوياتي المتقاطعة كأستاذة وامرأة كويتية لا تتوقف عن التغير خلال تنقلي بين الكويت والولايات المتحدة طيلة حياتي. والحدود المكانية والزمانية تذكرني بأن كل مكان ما هو إلا توتر إضافي آخر يُضاف إلى هويتي المتغيرة باستمرار. ومع ذلك، فقد سمحت لي تلك الحدود باحتضان

وتعزيد التعديلات الجغرافية للقمع المتغير باستمرار، والذي يطارد جسدي كل يوم. ومثلما كانت أنزالدوا (1981)، فأنا أعيش في «حالة من الاضطراب النفسي، [أعيش] على الحدود» التي تذكرني باستمرار بأنها متحركة ولكنها مزاجية ومقلبة. تعرّف أنزالدوا الحدود بأنها «مكان غامض وغير محدد، نتج من بقايا عاطفية لحدود غير طبيعية. وهي في حالة انتقالية دوماً» (Anzaldúa, 1981: 3). لا توحى الحدود أبداً بأنها مكان واحد محدد، بل هي مساحة شعورية. تكشف لنا أنزالدوا تصورات عن الحدود الخاصة بنا، لأنه أحياناً ما نجد السلام والراحة بإدراك أنه لا بأس في أن نعيش في مساحة بين بين.

2 - الحياة على الحدود تعني أن ترتشف تشيلي مع حسائك

أن تأكل التورتيللا بحبوب القمح الكاملة.

أن تتحدث مزيج المكسيكية والإنكليزية بلكنة أهل بروكلين.

وأن توقفك إدارة الهجرة على نقاط التفتيش الحدودية.

(Anzaldúa, 1981: 194)

حياتي على الحدود تعني أن أتحدث كفلسطينية كويتية بلكنة أمريكية لإخفاء لهجتي العربية. هل أستطيع الحياة في حالة تقلب مستمر؟ هل أتعرض للعقاب لأنني من أبناء الحدود؟ أتأري خلف الكمبيوتر مرة أخرى وأبدأ في الكتابة، لأن هذه هي الطريقة التي أتخلص بها من القلق الذي أورثني إياه الحدود.

وبينما أتعامل مع الامتياز والقمع، يتعين عليّ أن أتذكر أن كوني امرأة ملونة يتغير جغرافياً. العنصرية اليومية ليست ثابتة، بل تختلف. في الولايات المتحدة مثلاً ينظرون إليّ على أنني امرأة أجنبية تتحدث الإنكليزية بلكنة، وبعضهم يراني أقل ذكاءً لأن لهجتي ليست أمريكية نقية. في بعض الأحيان يبدو الأمر كما لو أنني أحظى بالاحترام الكافي، بينما في الحقيقة يتعين عليّ أداء ثلاثة أضعاف العمل المطلوب حتى يلاحظوني. في كل مرة يقدمني أحدهم إلى الآخر باسم الدكتورة الفبيرة، أشعر أنني أريد أن أقول إن اسمي الدكتورة حنين، وإننا نستخدم الأسماء الأولى في الكويت. لكن مشكلة معضلة الامتياز والقمع تكمن في عجز أصحاب الامتيازات عن أن يسألوا باحثاً أجنبياً عن طريقة سير الأمور في وطنه، أو حتى عن طريقة نطق اسمه. في مثل تلك المواقف أظل صامته خوفاً من عزل نفسي عن زملائي في الولايات المتحدة. لا أريد أن أزعجهم بسبب الفروق الثقافية الصغيرة والاختلافات المتداخلة، بخلاف أنني سئمت التصحيح للجميع. أريد أن أشعر بالتجانس، لكن في بعض الأحيان لا أحس سوى بالاختلاف. حرصني على حضور المؤتمر والتواصل مع الآخرين في رابطة الاتصالات يضعني في حالة انعزال مستمر.

أشعر بالانعزال عبر القارات. أنا كيان عابر للحدود. وحتى عندما أظل نشطة وعلى

تواصل داخل الرابطة أشعر أنني بعيدة للغاية. موقعي الجغرافي يجعلني بطريقة ما أحس بأنني غير متاحة وبعيدة من عائلتي الأكاديمية، ويجعلني كذلك أصعب في الفهم، وأسهل في التجاهل والإخراس. لو لم تكن تنتمي إلى بلد أوروبي أو أمريكي، ستوصم تلقائيًا باعتبارك أقل فهمًا. ومن المؤكد أن الكويت، وهي دولة مسلمة، لن تكون على رأس تلك القائمة. هذه هي الأقنعة الصارمة التي ترتديها الهيمنة والبياض. عليّ أن أخضع للبياض. عليّ أن أتأقلم، وأن أتعلم كل شيء على الطريقة الأمريكية البيضاء.

عملي مقيّمة في رابطة الاتصالات الوطنية يشبه المعركة. هناك اجتماعات لا حصر لها للملصقات واللافئات، وعليّ أن أقدم ملاحظات عليها بحكم عملي. كيف أجرؤ على ترشيح مصدر غير أبيض لطالب أبيض أو طالبة بيضاء؟ كيف أجرؤ على ترشيح مصادر من النساء الملونات أو الباحثين من مجتمع الميم؟ في تلك اللحظات يشيح الجميع بأبصارهم عني بينما أرحب بأستاذ أبيض عيّن مقيّمًا كذلك. أجد نفسي أميل إلى الملصقات التي لا تصور مجموعة من الأساتذة الأمريكيين أو البيض، عليهم سمت الخوف من التهميش والعقاب لكوني امرأة أجنبية ملونة تنتقد رجالاً أبيض. بمجرد أن يلحقوا اسمي وانتمايي إلى جامعة الكويت على الشارة على صدري، يصير الانزعاج واضحًا للغاية. وهكذا يصنفوني لأن جسدي لونه بني، ثم يصنفوني مجددًا بالشارة على صدري، ومرة أخرى بلهجتي.

في مرحلة ما قرر شاب أبيض أنه لا بأس بمقاطعتي والاختلاف معي، لذا قاطعته وقلت: «اسمع، أنا المقيّمة وأنت المقدم، فلم لا تستمع إلى ملاحظاتي دون مقاطعة؟». كتم لحظات البياض الصغيرة هذه والتكر لها هو ما يجعلها عنيفة للغاية. لهجتي، وجسدي البني، وكوني أجنبية، وذكورته الأمريكية، هذا هو ما يجعل تقاطعات الهيمنة مستمرة للأبد.

ألا تراني أستحق وقتك؟

أزعجك لهجتي وبشرتي البنية كل مرة؟

هل هددت أنوثتي رجولتك؟

هل خيبت أملك لأنني كويتية ولا أتوافق مع رغباتك الأمريكية؟

تعاقبني بلغة جسديك، تعاملني كمتاع غير مرغوب فيه

تعاقبني ببياضك وذكورتك، تتحكم في أنوثتي

أنا قادرة على رؤيتك، فهل بإمكانك أن تراني؟

أنا قادرة على رؤية ألوانك الحقيقية، ومحاولاتك لتهميشي مع الآخرين

الحقيقة أنك لا تبصر شيئًا، بينما أنا أرى

لا تبصر شيئًا، أما أنا فأرى القمع والألم والحزن

وبينما تتوارى خلف قناع البريء، أرى القمع

أرى خطئي حين لم أرد عليك

لكن...

أرد عليك، فتراني

ترى المرأة الملونة الغاضبة، ترى الباحثة اللاعقلانية

وما زلت أراك...

لكنك لا ترى شيئاً أبعد من حقوقك.

وبينما أفكر في الظروف القمعية التي تعاقب جسدي كل يوم، أتذكر التعقيد الذي يحيط بمسألة الرد على الآخرين.

«لم تُحدث تسمية الحقائق القمعية وحدها التغييرات المطلوبة للمجموعات المضطهدة، مثلما يمكن أن تحدثه بالنسبة إلى المجموعات الأكثر امتيازاً، والتي تحظى بنوعية مختلفة من الاهتمام» (Hooks, 1985: 75).

3 - توطين الإعاقة من المملكة المتحدة إلى الكويت

بوصفي أستاذة مساعدة في الأدب الإنكليزي، فأنا (شهد) أصغر امرأة في قسم اللغة الإنكليزية الذي يغلب عليه البيض. أبدو من الخارج كامرأة تتمتع بجسد صحيح، كامرأة تمكنت من التغلب على أي قمع، امرأة تتمتع بامتياز كافٍ يمكنها من التدريس في جامعة خاصة قبل التخرج. لكن كل هذا ليس إلا مجرد جزء من القصة.

حصلت على الدكتوراه وأنا في الثامنة والعشرين من عمري، لكن قبلها بعشر سنوات حين كنت أبلغ 18 عاماً، اكتشفت إصابتي بمرض عصبي خطير هو التصلب المتعدد. كنت فتاة صغيرة وهشة، وجاء طبيب الأعصاب ليخبرني أن أمامي سنوات قليلة فقط، وأني لن أتجاوز الثلاثين. كانت ضربة قاتلة. لم يكن الشباب خياراً متاحاً بالنسبة إلي، ولا الدراسة الأكاديمية. مرت عليّ سنوات الجامعة كسنوات من اللذة والألم، الابتلاء وعدم التناغم، الرغبة في التخرج فقط كي يمكنني القول إنني التحقت بالجامعة. بعد بضع سنين كنت في طريقي إلى المملكة المتحدة لإتمام الدراسات العليا. السبب الأساسي لذهابي إلى إنكلترا كان أن الحصول على درجة علمية من إحدى الجامعات الأمريكية سيكلفني سنوات إضافية، وهو ما لم أكن أملكه. كانت الساعة تدق خلفي، تنبهني إلى قرب فئائي، تذكرني بوظيفتي، وبأن جودة حياتي ستتأثر كثيراً بتدهور جسدي.

عند بدء الدكتوراه عرّفتني مشرفتي ستيليا بولاكي على دراسات الإعاقة، وهو مجال لم أكن قد سمعت به قبلها. سألتها كيف يمكن أن تكون هناك دراسات للإعاقة في عالم قادر. لم أكن حتى وقتها أعرف مصطلح «قادر». كنت قد أحضرت ميراثي من الخزي المتعلق بجسدي معي، جسدي المنهك الثقيل. في ذلك الوقت لم يكونوا يعرفون شيئاً عن

دراسات الإعاقة في الكويت والشرق الأوسط. ولم تكن «الإعاقة» مصطلحاً يُستحب طرحه، فهي ليست شيئاً ذا شعبية. ولا تزال الإعاقة في نظر كثيرين مأساة، لعنة. بل إنها في المجتمعات الجماعية لا تصم الفرد فحسب، بل تمتد إلى أسرته وقبيلته. ومع انتصاف رحلتي مع الدكتوراه كنت أنفذ ما تعلمته من دراسات الإعاقة. وهكذا فُتحت أمامي الأبواب، ورحبوا بي في عالم المنح الأكاديمية. لكني رغم هذا لا أزال أجرب باستمرار طرقاً جديدة للتعبير عن هويتي كباحثة معاقّة، بينما أتعامل مع العنصرية في حياتي اليومية داخل مكان العمل والمجتمع ككل.

التدريس بالنسبة إليّ يحاكي حالة الحرب، فالجثث في كل مكان. أنظر حولي وأفكر في نفسي؛ كيف يمكنني اجتياز الفصل اليوم؟ ماذا عن القاعات المزدحمة؟ هل يمكنني المشي إلى الفصل دون التعثر؟ دون أن أفقد توازني؟ أنا دومًا في حالة تأهب، أنتظر الهجوم التالي، أترقب مكان الطلقة التالية ومصدرها. وكما يوضح برون وويلسون، فإن «كل أصحاب الإعاقة تقريباً يقومون بشكل روتيني في حيرة إخفاء إعاقاتهم أو لفت النظر إليها، ومسألة ما يجب فعله عندما يتجاهلها الآخرون. بالذهاب إلى أصل هوية الإعاقة، فإن قراراتهم تقيس قضايا وصمة العار، والفخر، والتعصب، والتمييز، والامتياز، لكنها نادرًا ما تضع حدًا للأمر» (Brune and Wilson, 2013: 1).

بسبب حصولي على الدكتوراه، صار يُنظر إليّ بوصفي شخصًا يجب احترامه. تنقلت بين المساحات التي يسيطر عليها الذكور وتلك المخصصة للنساء فقط. وجدت إحساسًا بالقوة في تلك القدرة على التحرك بسلاسة بين المساحات المنفصلة. وظل هذا هو الحال حتى أصيبت ساقِي بخلل وظيفي أثر في حركتي، مجددًا. اضطررت لاستخدام العكاز في الجامعة، وكنت أمشي في الممرات وأنا أتعكز عليه بإحكام. وقتها رأني العميد أعرج، وأدلى بتعليق حول وجوب عدم تدليل النساء. من وجهة نظره، فإن تعامل النساء مثل «الأميرات» وضعفهن الشديد يعني أنهن مدلات. وتسلب السردية التالية الضوء على الفارق بين أن تكون المرأة «قوية» أو «أميرة».

4 - «هذا لا يناسبك يا دكتورة! أنتِ أفضل من أن تكوني مدللة! كوني قوية!»

انطلقت الكلمات نحوي لتُحدث جراحًا غائرة في جسدي، وشعرت بالدموع تنساب داخلي وتهدد بإذلالِي. لن أحتمل المزيد من الذل. لا تبكي، لا تبكي. الجميع ينظرون. لقد سمعه الطلاب، وسمعه المساعد الإداري كذلك. لا بد من الاحتفاظ برباطة جأشي. اذهبي إلى مكتبك، توارى داخل مكتبك.

لقد تعرضت للعقاب لأنني فشلت في أن أكون أنثى مثالية. النساء لا يعرجن. في تلك اللحظة أدركت أنه رغم امتيازي ككويتية حاصلة على الدكتوراه، فإنني لا أزال امرأة تعاني إعاقة لا يمكن إخفاؤها طويلاً، وأنه سيكون هناك دومًا من يعيدني إلى أرض الواقع، من

يذكرني بوضعي المتدني. كنت أسعى للوصول إلى مكان عسير المنال، مكان أجد فيه القبول والانتماء، لكنني فشلت. لكن بما أنني أمتلك امتيازات متقاطعة لكوني كويتية حاصلة على الدكتوراه، فقد علمت أنه يتعين عليّ توفير مساحة آمنة للطلاب الآخرين الذين يحتاجون إلى الدعم. يقول كالافيل (Calafell, 2007: 428): «أمشي بين كل هؤلاء الناس، أتحدث عن الغيرية في تجارب المجموعات العرقية، لكنني أعتقد أنه أن الأوان لتضمين بعض من هذا في تجربتي وجسدي. من أين أبدأ؟ التدريس؟ البحوث؟ الخدمات؟». ومع شعوري بالثقل في جسدي المتداعي، أدركت إمكان تحرير نفسي والآخرين من خلال التدريس والبحث. عليّ أن أرد الجميل بقدر استطاعتي.

5 - الذكورة والكويتية: «أنتِ مو أصيلة»

أتذكر (أنا حنين) الطريقة التي أواجه بها الذكورة في الشرق الأوسط والكويتية في الأوساط التعليمية، والتي - بالتأكيد - تختلف عن الذكورة البيضاء. الذكورة الكويتية ليست متوارية بالطبع. أتذكر أن هناك عدة طالبات تخلفن فجأة عن حضور خدمة المجتمع، فقط لأن زوجها أو والدها لم يسمح لها بذلك. أتذكر الطبيعة المسيطرة للذكورة عندما أضطر إلى التحدث إلى والد إحدى طالباتي للسماح لها بحضور خدمة المجتمع، أو الطالبة التي تركت الجامعة في الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي لأن والدها قرر أنها لن تحضر مجدداً. تضايقتني قدرتي على الدفاع عن ثقافتني ضد الإمبريالية البيضاء، بينما أرى الذكورة تؤذي الطالبات اللاتي من لحمي ودمي. أريد أن أراجع عن كل ما قلته. أتذكر أن ثلاثة من طالباتي اعتزمن خلع الحجاب، لكنهن لم يستطعن ذلك لأن آباءهن لم يسمحوا لهن. وأتذكر كذلك الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب فقط لإبعاد الأنظار الذكورية. الذكورة البيضاء تبدو أكثر تقدماً على المستوى السطحي، وتبدو أيضاً أكثر قبولاً للأقليات والجماعات المهمشة، بخاصة عند ظهورها في الموروث الثقافي والأشكال التعبيرية الأخرى.

رغم هذا، لا أتذكر أنني أحظى بمعاملة أفضل حين أواجه الذكورة البيضاء. بالعكس، أتذكر أنني أشعر بالتهديد بسبب جنسي وعرقي، وبالتأكيد بسبب ديني (Ghabra, 2015b). لكن الذكورة الكويتية تؤلني أكثر لأنها تأتي من الوطن، من لحمي ودمي. أنا أقضي العام كله في الكتابة والتحدث عن الصور النمطية للذكورة في الشرق الأوسط، لكنني أندم على كل هذا حين أتعرض للقمع هناك. أندم حين أضطر للبحث عن طريقة لدعم طالبة لا يمكنها حضور الفصل في أحد الأيام لأن والدها مزاجه سيئ ولا يرغب في توصيلها للجامعة بسيارته.

لقد تدربت وتعلمت في الولايات المتحدة، وجسدي نتاج للاستعمار لكنه أيضاً امتياز للتنقل. جنسيتي الكويتية تسمح لي بالسفر إلى جميع أنحاء العالم وتسهل الأمر عليّ، لكنها كذلك (بما تعنيه من كوني أنتمي إلى دولة مسلمة) تعطلني وتضطرني إلى الخضوع لساعات

وساعات من التحقيق في المطارات داخل الولايات المتحدة. لغتي الإنكليزية أيضاً نتاج الاستعمار، لكنني أدرّس في جامعة حكومية تضم أساتذة كويتيين باستثناء أردني واحد. أضطر إلى ترجمة كل شيء للعربية من أجل طلابي. يجب أن أدرب نفسي على المصطلحات التي تعلمتها في الولايات المتحدة بينما أزيل الاستعمار عن الأدب المعترف به. أنتقل بين التحدث بالفرنسية والكويتية والإنكليزية، لكنني أؤنب نفسي حين أخلط الثلاثة معاً، وأتذكر أن هذا التأنيب يقع عند تقاطع الذكورة والكويتية.

مثلي مثل شهد، أعيش أيضاً في حالة حرب. جسدي ممزق بين من يرونه إيرانياً أو فلسطينياً، أو مجرد أجنبي. أعرف بالتأكيد أنني لا أبداً كويتية، فبشرتي فاتحة للغاية، ولهجتي المختلطة بين الكويتية والفلسطينية لا تبدو على ما يرام بالنسبة إلى الناس. من هنا تبدأ الحرب. يمزقني هذا، ويخلق شعوراً مقلقاً لا يمكن أن يهدأ أبداً، لأن المجتمع يحتاج إلى وضعي في صندوق من الطهارة. أتأكد من أنني أتحدث الكويتية بصوت عالٍ جداً في الأماكن العامة، وعادة ما يتوقف الناس للحظة في ارتباك وحيرة، يفكرون من هذه الأجنبية التي تتحدث الكويتية؟ لو كانوا يركزون حقاً على لهجتي، فسيمكنهم تمييز التراكبات الفلسطينية تغطي كويتيتي، وعندها تبدأ الأسئلة. هل أنت إيرانية؟ أه لا بد أنك من البحرين فاللهجة ظاهرة في حديثك. في العادة أجيب «أنا كويتية»، وفي العادة يكون الرد أن لهجتي ليست كويتية نقية. أرد مرة أخرى: «هل يمكن أن تشرح لي معنى نقية؟».

بالمثل، لو تحدثت الفلسطينية مع فلسطينيين أجدي متهمة بتضمين كلمات كويتية أو إنكليزية في الحديث. أنا كويتية لدرجة تمنعني من أن أكون فلسطينية. لكن كيف أجرؤ على تقديم نفسي بوصفي كويتية وأتجاهل أصولي؟ كيف أجرؤ على القول إني كويتية دون توضيح أنني أصلاً من فلسطين؟ أتعرض للعقاب بصورة يومية من خلال جسدي ولون بشرتي ولهجتي. حالة الحرب مستمرة. المعركة التي بداخلي تمزقني، ترهقني، لغتي ولهجتي وجسدي يتعرضون للعقاب بعدة طرائق، لكن هذه ليست نهاية المطاف.

يتطلب عملي أن أدرس لما يقرب من 200 طالب في الفصل الدراسي، وأريد بشدة ترجمة جميع المواد التي تعلمتها خلال دراستي في الولايات المتحدة إلى كتيبات باللغة العربية. لم أكن أتصور أبداً أن التنقل بين ثلاث لهجات/لغات سيكون مرهقاً هكذا، بل أحد أكثر مساحات الانتماء/عدم الانتماء ألماً وعبثاً، حتى بين طلابي في ذلك الوقت. لكن رغم هذا أخصص أسبوعاً في فصل الإعلام والمجتمع للحديث عن اللغة، وكيف يمكن أن تكون وسيلة للسيطرة. ولهذا فائدتان؛ الأولى التوضيح للطلاب أن اللغة يمكن أن تكون وسيلة قمع للآخرين، والثانية تخفيف بعض مخاوفي بطريقة ما.

في أحد الأيام خلال ساعات الدوام الرسمي، دخل مكتبي اثنان من أقرب الطلاب إليّ ومعهما الكتيب الذي صنعه لهم، الكتيب الذي قضيت ليالي لا نهاية لها أحاول ترجمته، الكتيب الذي أصابني بالصداع النصفي ليلاً لأن الكتابة بالعربية أصعب عليّ كثيراً من

الإنكليزية. قال أحدهما: «يا دكتورة حنين، لقد صنعت قائمة بكل بدليّاتك». لوهلة ظننت أنه يقصد اللحظات التي تثل فيها لساني خلال إلقاء محاضرة أو وقعت في زلة لسان وضحكنا عليها، لذا ضحكت وقلت: «حسناً، أرني». وهكذا بدأ في قراءة قائمة طويلة من الكلمات، اشتان منها كانتا مضحكيتين، والباقي كله كلمات فلسطينية. أصابتنى الصدمة، لجأت إلى الصمت. كان تلميذي يعاقبني باستخدام الذكورة، والكويت، واللغة. نظرت إليه وقلت: «هل تعلم أن هذه كلمة فلسطينية؟»، فأجاب: «لا، إنها ليست كذلك». نظرت إليه وقلت: «هل تذكر ما تحدثنا عنه في الفصل بشأن اللغة والامتياز؟». لكنه رفض الاعتراف واستمر في إصراره على أن كلماتي كلها كانت خطأ، رغم أنه لا يعرف الفلسطينية. ذكورته منحه الفرصة لمواصلة رفض إجاباتي. ذكورته وكونه كويتيًّا سمحا له بإخباري أن فلسطينيتي خطأ. كيف أجرؤ على التفوّه بمثل هذه الكلمات في الصف، ناهيك بالكويت؟ أقيت عليه محاضرة عن الامتياز، لكن رغم هذا ظلت المحادثة تطاردني طوال بقية الفصل الدراسي، إذ كان ذلك الطالب يجلس كل يوم في المقعد الأول، وكنت أرى عينيه تلتمعان كلما نطقت كلمة فلسطينية. كان بإمكانني رؤية ذلك في عينيه، فلم يكن عليه أن يتفوّه بأي شيء. كوني «مو أصيلة» يعني أنني لست كويتية نقية. والكويت هنا تعادل البياض، أما النقاء فظاهرة عالمية، لكنها فقط تتجلى بشكل مختلف من بلد لآخر. إلا أن لحظات العقاب هذه هي التي نجد فيها مساحات للمقاومة.

ألي كالجرح المفتوح

لا يُشفى أبداً

الامتيازات تكشط الطبقات حتى تصل إلى أعمق مساحة، فتخفي الجرح... ليس بإمكان أحد رؤيته الآن. لا أحد يمكنه رؤية القمع الواقع عليّ... وهو ينزف أعمق وأعمق.. أصبحت حاملة... أحلم بتلك الأيام التي كنا فيها جميعاً على دراية بامتيازاتنا. أحاول تضميد تلك الجروح، لكن في كل مرة أنجح، أتذكر أن الجراح المفتوحة لا يمكن أبداً أن تلتئم ما لم يكن بيننا تحالف جماعي، انعكاسية جماعية، أرواح جماعية.

ثالثاً: الانحراف والتعليم

الحياة في جسد موصوف بعدم الكمال، جسد غير أنثوي ولا يمكن التنبؤ به وخطير أحياناً، تعتبر نوعاً من الانتهاك. الأجساد القادرة تعد مكاناً أبيض، مكاناً نقيّاً، مكاناً للأفراد الأصحاء. وبصفتي امرأة بدوية كويتية فأنا هجين (أمي فلسطينية وأبي بدوي كويتي). جئت من خلفية قبلية، وعشت دائماً في أماكن متباينة. ليس بعيداً من مساحة غلوريا أنزالدوا (Anzaldúa, 1981) للميستيثو، وهذه المساحة مكان لعبور الحدود والتخوم. بدأ الأمر بالنسبة إلي بوصفه عبوراً لغويّاً وثقافياً للحدود، لدمج لغة جديدة، لغة تنتقل بين

الكويتية والفلسطينية، لكنها تضيف الإنكليزية كجسر للعبور بينهما. وقد وطدت تلك الحقائق في دراسات أخرى (غراربة وبوكروش، 2017؛ الماخي، 2017).

ثقافياً، لطالما كان لديّ خلفيتان متناقضتان؛ إحداهما متحررة والأخرى محافظة، وفي بعض الأحيان قمعية. تعتمد القبيلة أكثر فأكثر على عقاب الأجساد، فأجساد النساء والرجال تمثل القبيلة ونسب العائلة، والشذوذ عن القاعدة يضعك في خطر إلحاق العار بالقبيلة. الأجساد المعيبة مدعاة للخجل، لا بد من حجبها وإخفائها، لا نتحدث عنها ولا نسمع بها، وتبقى دوماً بعيدة من الأنظار. الإعاقة تلوث صورة الأسرة النقية الصحيحة الأصيلة (وبالتالي القبيلة). المرض أحد أعراض الدم الفاسد بالمعنى الحرفي للكلمة، دم ملوث، نجس، مختلط، نتيجة لسبب غير معروف. الجسد الأنثوي المثالي يعدّ تحدياً، بينما الجسد الأنثوي المعاق يحاول لفت الانتباه إلى نفسه، يطالب بأن يُسمع ويُرى. وبالتالي طالما شعرت بالتقصان، فأنا ببساطة أعيش في هذا الجسد، وببساطة أتكى على عكاز في الأماكن العامة، وهو ما امتد إلى فصول الدراسة والأوساط الأكاديمية.

التدريس في حالتي يعدّ انتهاكاً، لأن هذا ليس ما تبدو عليه الأوساط الأكاديمية البيضاء (الكويتية) القادرة، والأكثر من ذلك أنه يحتل مساحات مختلفة من الهوية في وقت واحد. أتذكر كتاب تعليم الانتهاك: التدريس كممارسة للحرية لبيل هوكس. تؤكد هوكس أن التعليم مليء بالفرض، وأن لدينا «فرصة للعمل من أجل الحرية، للمطالبة بحقوقنا وحقوق رفاقنا، وبعقول وقلوب مفتوحة تسمح لنا بمواجهة الواقع حتى عندما نتخيل بشكل جماعي طرقاً لتجاوز الحدود، للانطلاق» (Hooks, 1994: 206). ومع شعوري بالوصم والنبذ طوال رحلتي التي صاحبني فيها رفيقي حياتي (مرض التصلب المتعدد هو شريك حياتي، دائماً موجود، جزء من تجربتي في العالم)، شعرت بأنني شخص غير مرغوب به في معظم الأماكن، بما في ذلك المجال الأكاديمي. القدرة موجودة في الأكاديميا، تتسرب إليها عبر العنصرية اليومية التي لا يمكن ملاحظتها بالعين المجردة. خذ عندك السلالم الضيقة، والمساعد البعيدة جداً من أماكن فصولي، والأبواب الثقيلة التي تحتاج إلى الدفع بقوة بكامل الجسد، والأوراق التي يجب التحديق فيها ووضع علامات عليها، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من قائمة طويلة.

«يبدو عليك المرض يا شهد. ما لك لا تبدين بخير. أنت أصغر من أن تكوني مرهقة هكذا! كوني سعيدة... أو ربما يساعدك المزيد من المكياج؟».

«أنا بخير حقاً! شكراً على السؤال!»، هكذا أجيب للمرة الخامسة هذا الشهر، ولا يزال أمامنا ثلاثة عشر أسبوعاً آخر في الفصل الدراسي.

«أنا قلق عليك، جميعنا قلقون. أنت الأصغر هنا!».

أعلم أنهم يهتمون. أعلم أنهم جعلوا من صحتي المتدهورة مصدرًا لقلقهم. لكنني أعرف أنني فاشلة في أن أبدو شابة، منتعشة، بصحة جيدة. هل هي الهالات السوداء تحت عيني

التي لا أستطيع إخفاءها؟ عضلات عيني تضعف، لذا يتدلى جفناي، ولا يوجد ما يمكنني عمله كما أخبرني طبيب الأعصاب.

حاولت ارتداء النظارات الطبية، والنظارات الشمسية، والابتسامات... لم يفلح أي شيء. لا شيء ينجح في إيقاف التعليقات عن اجتياحي. يجب أن تبدو الأكاديميات الشابا بحالة جيدة، والمرض ليس خياراً هنا.

اختلال القدرات الجسدية لا يعدّ مسألة ضخمة في معظم الجامعات. لن تتعرض للتمييز، ستحصل على الوظيفة، لكنك ستضطر كل يوم لسماع كيف أن حصولك عليها يعتبر ميزة بالنسبة إلى شخص في مثل حالتك. لذلك أخفي جسدي ووجودي ذاته، أركض إلى مكتبي، ألتقط كرتي وأدعو ألا أفقد السيطرة عليها فأفلتها. الفصل الدراسي هو أملي الوحيد، هو المكان الوحيد الذي يمكنني فيه تجاوز حدود الصحة والإعاقة هذه.

في حجرة الدراسة لا يداهمني الشعور بفقدان عملي في الأكاديميا، هنا لا أخشى الفشل. لقد درست المادة وأعرفها جيداً، أنا خبيرة في هذا الموضوع. تبدأ فلسفتي التدريسية بالرغبة في دمج الممارسات التربوية للحب والضعف. لن أظهار بأني أحظى بكل الامتيازات، أو أنني إنسان كامل. أنا فقط أفكر في الطرق المتعددة التي ساعدتني بها الأكاديميا والتدريس على اكتساب خبرة التعامل مع المجتمع. أتذكر منهج كالافيل وجوانغ في العمل داخل الفصل الدراسي باستخدام سياسة الحب، وتوسيع الذات للانتقال إلى «نحن». يقول كالافيل: «نحن كأساتذة ملونين، سواء محلياً أو دولياً، نعرض أنفسنا للخطر ببساطة حين ندخل جامعات يغلب عليها البيض» (Calafell, and Kai-Chun Chuang, 2018: 111). سأبني على نقطة الضعف هذه بتأكيد ارتفاع نسبة الخطر بالنسبة إلى امرأة ملونة مهجنة من أعراق مختلطة، ومعاقة كذلك. لا أكاد أجد مخرجاً. المخرج الوحيد هو الفصل الذي تحدث فيه عملية تحويل الحب. في الفصل أبوح لطلابي بإعاقتي وغيريتي في مجتمع لا يرحب سوى بالنساء الصحيحات الكاملات. يطلق كالافيل على هذه العملية اسم «النمذجة»، ويسلط الضوء على أنه من خلال النمذجة نخلق «لحظات من التجانس والاتصال والاستطاعة» (Calafell, and Kai-Chun Chuang, 2018: 111). يساعدني انفتاحي وهشاشتي على فهم الطلاب الذين يُشعرهم أقرانهم والمجتمع بأنهم أغراب. أدرك أن الطلاب الذين أدرس لهم يحظون بامتيازات أكثر من الطلاب في الجامعات العامة، وبعضهم يراني كباحثة معاقة، كويتية لكن غير نفية. في بعض الأحيان أرى الابتسامات المتكلفة على وجوههم، بينما ألمح في عيون «الأخرين» بارقة أمل. التمسك بهذا الأمل هو ما يبقيني على قيد الحياة.

رابعاً: مساحات أمنة: التنقل بين الامتياز والقمع

1 - التحدث «مع» وداخل الفصل الدراسي

بينما أتعلق أنا الأخرى مثل شهد بالأمل الذي يمنحه الطلاب، أتذكر مساحة الامتياز التي أحظى بها كأستاذة، وهي مساحة يجب أن أستخدمها لحماية نفسي وطلابي. في بعض الأحيان أعيد عرض الأحداث داخل رأسي. لو أن هذا الطالب يعاقبني بذكوريته، فلربما على الأقل يمنحني امتياز الأكايمي القدرة على الرد. إذا كنت في فصلي فالتزم بقواعدي، إذا كنت في مكتبي فالتزم بقواعدي. لو أراد معاقبتي فيمكنني معاقبته كذلك، لكنني أذكر نفسي بعدم استخدام امتيازاتي لأن هذا يعني إعادة تدوير العنف.

إلا أن هناك توترات تحتل مساحات الامتياز والقمع، واستخدام الامتياز الخاص بي يمكن أحياناً أن يخلق مساحة آمنة للطلاب المعرضين للاغتراب. في الكويت، تتعرض بعض الهويات المهمشة للحجب. والمسألة ليست فقط في أننا لا يمكننا التحدث عن بعض هذه الهويات، بل إنها تصير لعبة مختلفة تماماً حين تحاول خلق مساحة آمنة لتلك الهويات ضمن حدود القانون. من هم هؤلاء «الآخرون»؟ وما الذي يمكن أن نتحدث عنه بشأنهم؟ ما الذي تفهمه أنت كقارئ؟ وما الذي أحاول أن أفعله ككاتبة هنا؟ أنا ملزمة بمنحهم صوتاً، وامتياز يدين لهم بالصمت والسرية والأمن. نحتاج إلى الدفاع عنهم لكن خلف الأبواب المغلقة. كيف نكون قادرين على العمل في الخفاء وكذلك خلق مساحات للتحالف؟ والأهم أننا بحاجة إلى حماية أنفسنا في نفس الوقت الذي نحمي فيه طلابنا الذين يتعرضون للتغريب. إنها سلسلة مختلفة تماماً من الامتياز والقمع.

معظم الفصول الدراسية في جامعة الكويت منفصلة. في اليوم الأخير من الفصل الدراسي، كان على طلابي الذكور تقديم عروضهم النهائية. كنت أشعر بالقلق دوماً في هذا الفصل لأن لدي عدداً من الطلاب الذين يتعرضون للاغتراب، وكنت أعمل على حمايتهم كثيراً نظراً إلى وجودهم في فصل شديد الذكورة يضم نحو خمسة وأربعين رجلاً. جاء أحد الطلاب إليّ قبل الفصل وكان قلقاً من أن يضحك عليه أحدهم خلال تقديم العرض، لأنه لم يكن يتواءم مع فكرتهم عن الذكورة. أخبرته ألا يقلق، كان عليّ أن أخبره بذلك. لكن مع هذا كنت قلقة. كيف يمكنني حمايته؟ ماذا لو حدث شيء مروع؟ ماذا لو دافعت عنه وقدم أحدهم شكوى ضدي؟ هذا التباس آخر ضمن تقاطعات الامتياز والقمع.

وضعت الخطط كما لو كنت أستعد لامتحان نهائي. لم أكن قادرة مطلقاً على خذلان الطالب الذي شعر أنني مساحته الآمنة، بل وأخبرني بذلك رغم أن المجتمع يحتم عدم التحدث في مثل تلك القضايا. حان وقت التقديم وسار الطلاب إلى مقدمة الغرفة. شعرت على الفور بالتوتر يتجول بين الجلوس، أحسست به في الهواء. وقد جعلني هذا غاضبة

وحانقة، فرغم كل هذه الدروس عن الامتياز والقمع لا أزال أشعر بالتعصب يسري كطاقة سيئة في جميع أنحاء الفصل. نهضت وذهبت إلى الجانب الأمامي من الفصل، ووقفت هناك طيلة عشرين دقيقة بينما المجموعة تقدم عروضها. تأكدت من أنني أحقق في الشاب الذي رفض مشاهدة العرض التقديمي لأن الطالب المقدم لم يتناسب مع تصوراته عن الذكورة، لذا فهم وبدأ ينتبه. تأكدت أنني نظرت في أعين كل الطلاب خلال الدقائق العشرين. راقبتهم كالصقر في انتظار أن يرمش أحدهم، أو يتحرك، أو يبتسم، أو يضحك. لكنهم لم يستطيعوا، فقد منعهم امتيازي من ذلك.

ليست تلك المرة الوحيدة التي اضطرت فيها إلى خلق مساحات آمنة، فقد وجدت نفسي أحاول بشدة اجتياز الحدود القاسية في الجامعة، والتي بالكاد توفر المرافق المناسبة لطلابي المعاقين. في مرة رفضت الجامعة تغيير حجرة الدراسة التي تشبه المسرح، وكان لديّ طالبة معاق على كرسي متحرك ولا يمكنه الجلوس سوى بالقرب من الباب، لذا نقلت الدراسة إلى مقدمة الفصل. وفي مرة كان الطالب نفسه يناقش الدكتوراه مع أساتذة آخرين، وسمح لي امتيازي بتسجيله مع أساتذة «جيدين» وليسوا خائفين من إعاقته. كان عليّ التعامل مع النظام بطريقة شعرت وكأنها تخالف القواعد. لكن هذه هي الآثار الجانبية للنيوليبرالية، فالهويات المهمشة مستبعدة بالفعل من النظام. لهذا نحن بحاجة إلى العثور على طرائق لإدراجهم في النظام باستخدام امتيازاتنا الخاصة.

غالبًا ما أسأل نفسي: كيف يمكنني استخدام تلك المساحات لصالح طلابي؟ كيف أطمئن طالباتي المنقبات أنهن آمانات داخل فصلي، وأني لن أتحيز ضدهن بما أنني غير محجبة ومظهري حداثي ينضح بالامتياز؟ على سبيل المثال، حين يخبرني طلابي البدون أنهم عديمو الجنسية، فمن مسؤوليتي الأخلاقية والامتيازية ألا أشارك هذه المعلومات مع الطلاب والأساتذة الآخرين. هناك شعور بالثقة المتبادلة، ويجب أن نعمل على إنمائه. غالبًا ما أكون في مواقف يمكنني فيها مساعدتهم على التعامل مع النظام، لكنني أحتاج إلى تذكير نفسي بأن لدي امتياز التحرك بينما لا يستطيع بعضهم مغادرة البلاد. هذه هي التوترات العنيفة التي يسببها العرق والسياسة والتقاطعية، والتي تخلق طبقات جديدة من التواصل بين الثقافات، والتي بدورها تخلق مساحات يصعب التعامل معها. التحدث «مع» الناس وليس «لصالحهم» (Alcoff, 1991). حمايتهم والتحدث «معهم» وليس «نيابةً عنهم».

هذه هي اللحظات التي يمكننا فيها استخدام امتيازاتنا لخلق مساحات آمنة للآخرين.

فالصمت قمع، الصمت قاتل غير مرئي. عدم استخدام امتيازك يعني أنك عدو ولست حليفًا. حياتي في حالة حرب تعني خوض معارك ليست حتى خاصة بي، خوض معارك مع الفئات المهمشة حتى عندما لا نتشارك القمع ذاته، خلق مساحات آمنة لجميع طلابنا. وهذه هي حلاوة التدريس، هذه حلاوة التحالف.

2 - سد الضجوات ومراقبة الألم

يعدّ الفصل الدراسي بالنسبة إلي مساحة مليئة بالتوترات ومحاولات الفكك من العنصرية في حياتي اليومية، إلا أن تلك المساحة بالذات تحمل إمكان الشفاء والتغير. نحن (الطلاب وأنا) نأتي إلى الفصل ولدينا مفاهيم مسبقة عن الآخرين. نبدأ الفصل الدراسي بحذر حيال بعضنا بعضاً، ونحن غير متأكدين من التعريف الذي سبق واقترحته: مساحة آمنة، مكان لا تقع فيه العنصرية اليومية، مكان لتحقيق تلك الأصوات والذوات التي تكافح للتعامل مع كل من الامتياز والقمع.

أفكر في البدء في تبعات منصبي كأكاديمية، كمرشدة، كمدرسة تقود الفصل. أعرف الامتيازات التي أحظى بها داخل هذه المساحة، أفهم القوة التي يوفرها لي منصبي. كل من هم في موقع قوة يمتلكون القدرة على المراقبة. وعملي يقتضي مراقبة طلابي في رحلتهم من هامش حياتهم إلى مركزها. الصمت نافذ للغاية، شائع جداً، مكتوب في شفراتنا الجينية. مجرد الكلام يعتبر فعل تمرد، فعلاً جسوراً، شكلاً من أشكال التواصل بين الثقافات يحتوي تقاطعات بين امتياز العرق والقمع. لطالما شعرت أن عملي بالتدريس نشاط مشمول. أتحدث عن نفسي كأكاديمية كويتية تعاني الإعاقة يومياً، وتحاول تمثيل القدرة كي تتعامل مع عالم أبوي وقادر. كل المساحات ضيقة عليّ. أتلوى وأتميل في السردية، وبالتبعية أجب طلابي معي. أراقب تحولاتهم من الصمت والصدمة إلى النجاة واستعادة الصوت. هذا الصوت يعدّ صوتي، وهو صوتهم كذلك. هذا صوت نشأ من طريق الحب والإرشاد والتوجيه، والرغبة في أن أكون شاهدة على حياتهم. هذا هو ما يعنيه لي التحالف. أؤمن بأن «الحضور والوجود يعني الشفاء» (AlShammari, 2017: 64).

تذكرني سياسة الحب هذه برؤية كالافيل (Calafell, 2007) للإرشاد كوسيلة للحب. على سبيل المثال، عندما ننظر إلى شعر سيلفيا بلاث، وهي كاتبة بيضاء تبدو بعيدة للغاية عن طلابي العرب، فأنا أحتاج إلى تأطير النص وجعله مألوفاً، أحتاج إلى العثور على جسور بين معاناة بلاث ومعاناة طلابي. الكاتبة الأمريكية كانت تعاني مرضاً نفسياً وبيئة خانقة، إلا أن تجربتها تختلف تماماً عن تجارب الطلاب غير البيض والنساء الملونات. لكن تبقى التيمة المسيطرة هي الصدمة والألم الذي تسببه القيم الأبوية والذكورة البيضاء. أسمع ردوداً عنيفة في الفصل مثل: «لكنها امرأة بيضاء! إنها مختلفة!»، إلا أنها لا تدهشني كثيراً. أقابل الغضب بالهدوء، فكوني مرشدة ومعلمة يعني أن أعينهم على السير في ظلمة الآثار الضارة التي أحققها بنا البيضاء والذكورة. تتضاءل أوجه التشابه عندما نفكر بطريقة «نحن» مقابل «هم». لكن اختراق هذه الحدود وتفكيك الهيمنة البيضاء عملية طويلة تتطلب الرغبة في الشعور بألم الآخرين، والتفكير النقدي في ردود أفعالنا ومنشأها، والمساعدة في العثور على لغة جديدة للتعبير عن الألم.

يجب أن نخوض هذه الرحلة معاً. أحث طلابي على التفكير في الصوت والوسيلة. من

الذي يحق له الكلام؟ وهل يكون صوتهم مسموعاً حين يتحدثون؟ ما الذي يجعل تجارب ثلاث مختلفة عن تجاربهم الكويتية؟ أعمل على تعريب هذه التجارب وأطلب منهم التفكير في معبر، جسر من الخبرات المشتركة. وبدلاً من تسليط الضوء على الاختلافات (التي يرونها بوضوح شديد)، أرغب في تعزيز الشعور بالارتباط بالإنسانية، وبشكل أكثر تحديداً بتجربة المرأة في جميع أنحاء العالم. عملية الاتصال هذه بين الثقافات هي التي جعلنا شاهدين على آلام بعضنا البعض وشهادات الصدمات الصامتة. العلاقة هنا ما هي إلا علاقة مراقبة. أنا أشهد على رحلاتهم، وهم يفعلون الشيء ذاته، بصمت ودون دراية بهذا. كل قول، وكل فعل كلام، وكل قصيدة تُقرأ في الفصل تجعلني موجودة. الكلمات واللغة والعيون الملهمة التي تنظر إليّ تؤكد وجودي في العالم، وتأخذني بعيداً من الألم الجسدي، وتبدأ إعاقتي في التلاشي داخل بصيرتي المحيطة.

3 - المسارات المستقبلية: التقاطعية العابرة للحدود

عندما نجتمع معاً كأكاديميين لديهم مساحات من الامتياز، ربما تمنحنا شهادات الدكتوراه الخاصة بنا القدرة على خلق مساحات آمنة، ولحظات من نسيان القمع الذي نتعرض له. لكن طلابنا المهمشين لديهم القدرة على إرشادنا أكثر كثيراً مما يمكن أن تقدمه الشهادة لأي شخص. بعيداً من فوضى وقمع الهيكل الإداري، وبعيداً من فوضى العلاقات الإنسانية والعنصرية اليومية، فإن طلابنا يعتبرون معلمينا. نحن نعيش في منطقة حدودية مشتركة، وفيها يمكننا استخدام امتيازاتنا لخلق مساحات آمنة لطلابنا المعرضين للاغتراب.

أهدانا طلابنا تجربة الألم المشترك، الحسرة المشتركة، وجع القلب المشترك. الألم يفصل أرواحنا، يمزقنا، يفصلنا عن كيانات السلطة. نحاول التعامل بهوياتنا المقموعة، لكن الألم يشتد حين نحاول خلق مساحات آمنة. نحن سجناء مساحاتنا الخاصة، أسرى نظام مهيمن يجبرنا على التعامل مع القمع وفي الوقت نفسه حماية طلابنا المهمشين. العمل العاطفي يمزقنا جسدياً وشعورياً، لكنه الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها مقاومة العنصرية في حياتنا اليومية. لدينا امتياز أن نقرر متى نضع أجسادنا على المحك. ما هي المجازفات التي نأخذها؟ لكن عندما نذكر أنفسنا بما يعنيه القمع، فإن وضع أجسادنا على المحك يصبح فعل مقاومة نابغاً من الألم. الامتياز قوة، وظلمة، واستبداد. الامتياز قمع أيضاً. ويظل الألم الناتج من حماية طلابنا وأنفسنا معركة نخوضها يومياً. عند وضع أجسادنا على المحك، فإن فعل المقاومة هذا يعد شكلاً من أشكال التقاطعية، لأنه بدون الدفاع عن الجسد كوسيلة للتواصل، نكون فشلنا في التنظير الجسدي.

عندما ننظر إلى التواصل بين الثقافات بطريقة عابرة للحدود، نجد العديد من الطبقات والتوترات التي يجب حلها، ولهذا ندعو إلى تقاطعية عابرة للحدود، وهي التي تحدد الامتياز والقمع عبر الدول. ولكونها في حالة تغير مستمر، تتكيف التقاطعية العبر حدودية محلياً

وعالمياً. الامتيازات والقمع التي يتعرض لها الفرد هي توترات تتغير باستمرار، ولهذا يحتاج التواصل بين الثقافات إلى إتاحة مساحة للانعكاس والوعي بالتغيرات الجغرافية في الامتياز والقمع. الامتياز والقمع ليسا ثابتين أبداً، بل يتغيران بين ساعة وأخرى، ويوم وآخر، ومنطقة وأخرى، وبلد وآخر. ومن خلال الاتفاق على أن العرق والبياض والتقاطعية تتغير باستمرار وتمارس القمع وتعرض له، ربما يكون المرء قادراً على الوصول إلى تنظير لشكل أكثر دقة من التقاطعية منزوعة البياض.

نظراً إلى أننا نهدف لتقديم صياغات غيرية للهويات المتقاطعة، فإن كويتيتنا تميز أجسادنا بطرائق معينة. كوننا نساء، وأكاديميات، وكويتيات، وفلسطينيات، هكذا نبدو متشابهات لكن هوياتنا تتداخل وتصير مشحونة بتوترات الجسد واللغة والقمع. على سبيل المثال، وجودنا في مؤسسات مختلفة داخل البلد ذاته يوضح أن امتيازاتنا والقمع الذي نتعرض له متفاوت، ويتيح لنا مجالاً للتفكير في أشكال جديدة من ممارسة السلطة، ولهذا ندعو إلى مزج التجارب الفردية بالجماعية.

نحن واحد، لكننا كثير. نحن أفراد، لكننا كتلة واحدة. نتعرض لقمع جماعي، لكن خبراتنا المتجسدة مفككة. تتجلى ألامنا بطرائق مختلفة محلياً وعالمياً، وتنتشر عبر تقاطعات مختلفة. لكن استعادة تلك الأجزاء هو ما يجعلنا كاملين. نحن نحارب الإزالة باستخدام التقاطعية، وباستخدام التقاطعية نقيس الآثار غير القابلة للمحو التي تخلفها العنصرية في حياتنا اليومية. اختفاء هوياتنا يتلور من خلال لحظات التحالف لإزالة استعمار البياض. وهكذا، فإننا نُفسح هذا الفصل كمساحة لانقشاع سحب القوى المهيمنة، آمليين أن تتسع «نحن» الخاصة بنا إلى «نحن» عابرة للحدود.

المراجع

- سلامة، محمد (2014). «أدب العالم بين المركزية والتهميش: قراءة في الأدب العربي ما بعد الاستعمار». ألف: مجلة الشعر المقارن: العدد 34، ص 42-66.
- غرارية، شريفة وفائزة بوكروش (2017). «الانتقام الذكوري من الآخر في السرد العربي المعاصر: رواية الحي اللاتيني لسهيل إدريس أنموذجاً: دراسة في النقد الثقافي».
- المحي، يس يوسف عبد الله. (2017). «أثر العولمة على التخطيط التربوي للنظام التدريسي في التعليم العام بالسودان (دراسة حالة بولاية الجزيرة، السودان)». (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزيرة).
- Abdi, Shadee (2014). «Staying I(ra)n: Narrating Queer Identity from within the Persian Closet. *Liminalities :A Journal of Performance Studies*: vol. 10, no. 1, 1-20.
- Abu-Lughod, Lila. (2013). *Do Muslim Women Need Saving*. Boston, MA: Harvard University Press.

- Alcoff, Linda (1991). «The Problem of Speaking for Others.» *Cultural Critique*: vol. 20, pp. 5–32.
- Alcoff, Linda (2015). *The Future of Whiteness*. Malden, UK: Polity.
- AlShammari, Shahd (2017a). «A Hybridized Academic Identity: Negotiating a Disability within Academia's Discourse of Ableism.» in: Stephanie L. Kerschbaum, Laura T. Eisenman, and James M. Jones (eds.). *Negotiating Disability: Disclosure and Higher Education*. Michigan, MI: University of Michigan Press, pp. 25-38.
- AlShammari, Shahd (2017b). Alshammari, Shahd. «Troubling Academe: Disability, Borders, and Boundaries.» *Journal of Middle East Women's Studies*: vol. 13, no. 3, pp. 458-460.
- AlShammari, Shahd (2018). «Writing an Illness Narrative and Negotiating Identity: A Kuwaiti Academic/Author's Journey.» *Life Writing*, pp. 1–8.
- Anzaldúa, Gloria (1981). *Borderlands: The New Mestiza = La Frontera*. San Francisco: Spinsters/Aunt Lute.
- Beasley, Christine (2008). «Rethinking Hegemonic Masculinity in a Globalizing World.» *Men and Masculinities*: vol. 11, no. 1, pp. 86–103.
- Boylorn, Robin (2008). «As Seen on TV: An Autoethnographic Reflection on Race and Reality Television.» *Critical Studies in Media Communication*: vol. 25, no. 4, pp. 413–433.
- Brune, Jeffrey and Daniel Wilson, «Introduction.» in: Jeffrey Brune and Daniel Wilson (eds.). *Disability and Passing: Blurring the Lines of Identity*. Philadelphia: Temple University Press, pp. 1-12.
- Calafell, Bernadette (2005). «Pro(re-) claiming Loss: A Performance Pilgrimage in Search of Malintzin Tenépal.» *Text and Performance Quarterly*: vol. 25, no. 1, pp. 43–56.
- Calafell, Bernadette (2007). «Mentoring and Love: An Open Letter.» *Cultural Studies ↔ Critical Methodologies*: vol. 7, no. 4, pp. 425–441.
- Calafell, Bernadette and Andi Kai-Chun Chuang (2018). «From Me to We: Embracing the Coperformative Witnessing and Critical Love in the Classroom.» *Communication Education*: vol. 67, no. 1, pp. 109–114.
- Chesebro, James and Koji Fuse (2001). «The Development of a Perceived Masculinity Scale.» *Communication Quarterly*: vol. 49, no. 3, pp. 203–278.
- Collins, Patricia H. (2000). *Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment*. New York: Routledge.
- Crenshaw, Kimberle (1991). «Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence against Women of Color.» *Stanford Law Review*: vol. 43, no. 6, pp. 1241–1299.
- Eguchi, Shinsuke (2009). «Negotiating Hegemonic Masculinity: The Rhetorical Strategy of '«Straight-Acting»' among Gay Men.» *Journal of Intercultural Communication Research*: vol. 38, no. 3, pp. 193–209.
- Eguchi, Shinsuke (2014). «Disidentifications From the West(ern): An Autoethnography of Becoming an Other.» *Cultural Studies ↔ Critical Methodologies*: vol. 14, no. 3, pp. 279–285.

- Frankenberg, Ruth (2001). «The Mirage of an Unmarked Whiteness.» in: Birgit Brander Rasmussen, Irene J. Nexica, Eric Klinenberg (eds.). *The Making and Unmaking of Whiteness*. Durham: Duke University Press, pp. 72-96.
- Ghabra, Haneen Shafeeq (2018). *Muslim Women and White Femininity: Reenactment and Resistance*. New York: Peter Lang.
- Ghabra, Haneen Shafeeq and Bernadette Calafell (2017). «From Failure and Allyship to Feminist Solidarities: Negotiating our Privileges and Oppressions Across Borders.» *Text and Performance Quarterly*: vol. 38, nos. 1-2.
- Ghabra, Haneen Shafeeq (2015a). «Disrupting Privileged and Oppressed Spaces: Reflecting Ethically on My Arabness through Feminist Autoethnography.» *Kaleidoscope: A Graduate Journal of Qualitative Communication Research*: vol. 14, pp. 1-16.
- Ghabra, Haneen Shafeeq (2015b). «Through My Own Gaze: An Arab Feminist Gaze, Struggling with Patriarchal Arabness through Western Hegemony.» *Liminalities: A Journal of Performance Studies*: vol. 11, no. 5, pp. 1-16.
- Hooks, Bell (1994). *Teaching to Transgress: Education as the Practice of Freedom*. New York: Routledge Press.
- Hooks, Bell (1984). *Feminist Theory: From Margin to Center*. Boston, MA: South End Press.
- Hutchinson, Darren L. (1999). «Rights for Gay Whites: Race, Sexual Identity, and Equal Protection Discourse.» *Cornell Law Review*: vol. 85, no. 5, pp. 1358-1391
- King, Tiffany L. (2015). «Post-Indentitarian and Post-Intersectional Anxiety in the Neoliberal Corporate University.» *Feminist Formations*: vol. 277, no. 3, pp. 114-138.
- «Kuwait: Give Women Equal Citizenship Rights to Men.» [n. d.]. Retrieved from Equality Now,» <https://www.equalitynow.org/kuwait_give_women_equal_citizenship_rights_to_men>.
- Kwan, Peter (2002). «The Metaphysics of Metaphors: Symbiosis and the Quest for Meaning.» *UMKC Law Review*: vol. 71, no. 2, pp. 325-330.
- Lemaster, Benny (2018). Embracing Failure: Improvisational Performance as Critical Intercultural Praxis. *Liminalities: A Journal of Performance Studies*: vol. 14, no. 4, pp. 1-21.
- Lemaster, Benny (2014). «Telling Multiracial Tales: An Autoethnography of Coming Out Home.» *Qualitative Inquiry*: vol. 20, no. 1, pp. 51-60.
- Patton, Tracy Owens. (2004). «In the Guide of Civility: The Complicitous Maintenance of Inferential Forms of Sexism and Racism in Higher Education.» *Women's Studies in Communication*: vol. 27, no. 1.
- Puar, Jasbir (2007). *Terrorist Assemblages*. Durham: Duke University Press.
- Strasser, Daniel S. (2016). «You Might Want to Call Your Father»: An Autoethnographic Account of Masculinity, Relationships, and My Father. *Journal of Family Communication*: vol 16, no. 1, pp. 64-75.
- Wander, Philip C., Judith Martin and Thomas Nakayama (2002). «The Roots of Racial Classification.» in: Paula Rothenberg (ed.), *White Privilege: Essential Readings on the Other Side of Racism*. New York: Worth, p. 34.
- Yep, Gust (2003). «The Violence of Heteronormativity in Communication Studies: Notes on Injury, Healing and queer World-Making.» *Journal of Homosexuality*: vol. 45, pp. 11-59.

الديمغرافيا الأنثروبولوجية:

حيث تلتقي الأضداد

مدى شريقي (*)

أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع، جامعة تشرين، اللاذقية - سورية.

ملخص

مع دخول العقد الأخير من القرن العشرين، نشأت الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع معرفي مستقل منبني على أسس تكامل الاختصاصات بين الديمغرافيا، بطابعها الكمي التعميمي، والأنثروبولوجيا، بطابعها الكيفي التخصصي. وعلى الرغم من التباعد النظري والمنهجي البين بين العلمين الأصل وما واجهه نشوء العلم الجديد من صعوبات، إلا أن العمل المشترك الذي جمعهما سرعان ما فتح آفاقاً معرفية واسعة، مفاهيمياً ونظرياً وتطبيقياً، أغنت بنماذجها - التي ما تزال حديثة العهد - فهمنا لموضوعهما الرئيس المشترك: الإنسان.

تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بالديمغرافيا الأنثروبولوجية كعلم جديد مستقل بموضوعه ونظرياته ومنهجه، وإلى تسليط الضوء على العثرات التي واجهت تأسيسه وما تزال. كما تبحث في المستوى الأهم للتفاعل بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا والمتجسد في توظيف المسألة الثقافية في فهم السلوك الديمغرافي عموماً، والخصوبي بوجه خاص؛ وذلك بالانطلاق من ضرورة انفتاح البحوث العربية اليوم على هذا المنظور التكاملي الجديد، والإحاطة بأدواته المعرفية، بما يساهم في الوصول إلى معرفة أفضل بحاضر السلوك الديمغرافي للسكان وإلى تخطيط أفضل لمستقبله.

الكلمات المفتاحية: ديمغرافيا - أنثروبولوجيا - تكامل اختصاصات - ثقافة - خصوبة.

Abstract

By the beginning of the last decade in the twentieth century, the anthropological demography emerged as a new autonomous discipline,

constructed on the basis of interdisciplinarity between demography, with its generalizing quantitative character ,and anthropology ,with its particularizing qualitative nature .Despite the evident theoretical and methodological divergence between the two origins and the difficulties that encountered the emergence of the new science ,the mutual work that joined them together quickly opened up broad horizons of knowledge, on conceptual ,theoretical ,and applied levels ;and the models that have resulted – which are still recent – helped enriching our understanding of the main subject in the two origin sciences :the human being.

This study seeks to define anthropological demography as an independent new science with its topic ,theories and methodology ,and to shed light on the obstacles that faced its establishment and still are .It also examines the most important level of interaction between demography and anthropology embodied in employing the cultural issue in understanding demographic behavior in general ,and fertility in particular ;as there is a great need for Arab research today to open up to this new interdisciplinary perspective ,and to seize its cognitive tools ,in a way that contributes to reaching a better understanding of the present of the demographic behavior of the population ,and a better planning of its future.

Key words: Demography – Anthropology – Interdisciplinarity– Culture – Fertility

مقدمة

عندما نقف في نطاق منظومة العلوم الاجتماعية أمام مفردتي الديمغرافيا والأنثروبولوجيا كل على حدة، فإنّ معارفنا ستحملنا على الأرجح على التفكير في فرعين معرفيين متباينين تمامًا. لا بل وقد نفترض، من دون أن نكون على خطأ كبير مبدئيًا، أنّ ما يجمعهما أقل كثيرًا مما يفرقهما، ولربما يصل بنا الأمر حدّ اعتبارهما فرعين معرفيين على طرفي نقيض، منهجيًا على الأقل، حتى وإن اشتركا في تناول عدد من الموضوعات كل وفق منظوره الخاص.

لكن سرعان ما سيقودنا تجاوز هذه النظرة الأولية، إلى استكشاف الكثير من نقاط التفاعل التي تجعل من فضاء كل واحد من هذين العلمين فضاءً للآخر. فإلى جانب تقاسمهما موضوعًا محوريًا واحدًا هو «الإنسان»، وموضوعات فرعية لصيقة على رأسها

الخصوبة والمسألة الثقافية، ومعها أيضًا الوفيات والهجرات؛ فإن في نقاط الالتقاء - لا بل وحتى الاختلاف - التي تسمّ المنهجية العلمية التي يعتمدها كلّ منهما وأطرهما النظرية، ما يفتح آفاقاً معرفية نظريّة ومنهجيةً غايةً في الاتساع والثراء.

من هنا ولدت الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع معرفي، وهي ولادة حديثة العهد زمانياً إذ ترجع إلى حدود العقد الأخير من القرن العشرين، لكن التعمق في ماضي العلمين يسمح بتلمس جذورٍ لها سابقة بكثير على تبلور العلم كفرع معرفي مستقل.

كيف ولد من التقاء علمين شديدي الاختلاف والتباين ظاهرياً، فرعٌ معرفي جديد؟ ما الأسس المنهجية والنظرية التي تحكم هذا العلم الجديد؟ وفي المقابل ما العوائق والصعوبات التي واجهته وما تزال، وكيف يعمل على تذليلها؟ كيف يتجلى المستوى الأكبر للتفاعل بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا في توظيف المسألة الثقافية في فهم السلوك الإنساني عموماً، والسلوك الخصوبي بوجه خاص؟ وكيف يتبلور إسهام الديمغرافيا الأنثروبولوجية في تجاوز المناهج والنظريات الديمغرافية التقليدية؟ وما هي آفاق توظيف المعرفة بهذا الفرع الجديد في الوصول إلى فهم أفضل لماضي وحاضر ومستقبل الديمغرافيا العربية؟

سنسعى في ما يأتي إلى تقديم إجابات عن هذه الأسئلة، في محاولة لترسيم حدود هذا العلم الجديد الذي يفتح المجال أمام باحثين ذوي تكوين ديمغرافي من جهة، وأنثروبولوجي من جهة أخرى، للتعاون معاً في إغناء وتطوير المعرفة المتعلقة بموضوعهما الرئيس المشترك: الإنسان.

أولاً: في نشأة العلم

إن نحن أردنا تناول نشأة الديمغرافيا الأنثروبولوجية بوصفها فرعاً معرفياً مستقلاً عن كلا الفرعين الأصل، أي عن الديمغرافيا من جهة أولى، وعن الأنثروبولوجيا من جهة ثانية؛ فلن نستطيع الذهاب بعيداً في الماضي. لا نجد في الحقيقة ملامح لبحوث وكتابات تأسيسية لهذا العلم ككيان جديد إلا بحلول العقد الأخير من القرن العشرين على وجه التقريب، إذ يشير عدد من الباحثين إلى هذه المرحلة بوصفها تُسجّل أول تعاون حقيقي وفاعل بين العلمين أدى إلى ظهور الديمغرافيا الأنثروبولوجية بصورة مستقلة بوصفها تخصصاً ضمن الأنثروبولوجيا، وجزءاً معترفاً به من الديمغرافيا (Kertzer, 2005: 525). وبتبسيط شديد، يمكن القبول بتعريفٍ أحادي الجانب للديمغرافيا الأنثروبولوجية بوصفها «اختصاصاً في الديمغرافيا يستخدم النظرية والطرائق الأنثروبولوجية بغرض الوصول إلى فهم أفضل لظاهرة الديمغرافية في المجتمعات الماضية والحاضرة، يعود نشوؤه ونموه المستمر إلى التقاطع الذي يجمع بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية-الثقافية، وإلى جهود العلمين لفهم سيرورات السكان...» (Bernardi, 2007: 1).

غير أنّ هذا التحديد الزمني لنشأة العلم ليس في حقيقته أكثر من تأريخ لنقطة الوصول، أي للحظة التي باتت عندها الديمغرافيا الأنثروبولوجية فرعاً معرفياً مستقلاً بذاته، بعدما كانت قد قطعت أشواطاً طويلة على امتداد عقود سابقة في بناء علاقات ارتباط وتقاطع تخللتها - وما تزال - الكثير من العقبات والصعوبات. كذلك فإنّ التعريف الوارد أعلاه للديمغرافيا الأنثروبولوجية يقتصر على أن يوجز في العموم مقصد العلم العام وغايته القصوى، ويظلّ لزاماً علينا التعمق أكثر لنستكشف ما يخفيه هذا الفرع المعرفي في طياته من حركة تطور وتداخل أكثر تعقيداً وغنى في آن.

من المفيد أن نعود قليلاً إلى ماضي كلّ علم من العلمين بشكل مستقل، لنتمسك من خلال هذه الالتفاتة التاريخية بعض ملامح التعاون السابق على تشكل الفرع المعرفي الجديد. ليس غرضنا هنا بطبيعة الحال تقديم عرضٍ تاريخي مفصّل عن نشأة الديمغرافيا والأنثروبولوجيا، بل وضع تأطير عام لنشوء العلمين بغرض فهم كيف وأين تكمن بذور تفاعلها منهجياً ونظرياً بالرغم من التفاوت الظاهر بينهما.

لا ريب في أنّ الجذور الأولى للبحث في المسائل السكانية والأنثروبولوجية تضرب قديماً في التاريخ، إذ تكونت على امتداد قرون عدّة في إطار الفلسفة الاجتماعية خصوصاً، غير أنّ النشأة الأكاديمية لكلا العلمين حديثة العهد نسبياً. يشير الطبيب والأنثروبولوجي الفرنسي روبرت جيسان (Robert Gessain) في هذا الصدد إلى أنّ المصطلحين ولدا في الفترة ذاتها، بعد منتصف القرن التاسع عشر بقليل، ففي 17 حزيران/يونيو 1856 بدأ ألبان دو كاترفاج (Alban de Quatrefages) أول محاضرات كرسي الأنثروبولوجيا في متحف التاريخ الطبيعي، وفي العام السابق [1855] كان أشيل غييار (Achille Guillard) قد نشر كتاب مبادئ الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة (Gessain, 1948: 485).

يمكن في العموم تحديد المقصود بالديمغرافيا بيسر أكبر مقارنةً بالأنثروبولوجيا. فعناصر هذا العلم الذي نشأ من رحم الإحصاء تتعيّن بوضوح من خلال تعريفه الوارد في المعجم الديمغرافي متعدد اللغات، بوصفه علماً يدرس سكان المجتمعات البشرية من حيث حجمهم وبناهم وتطورهم وخصائصهم العامة، ولا سيما من النواحي الكمية (Henry, 1984: 15). وبمزيد من التخصيص تكون هذه الدراسة للسكان ذات صلة بتجددهم الذي يجري من خلال تبادلات الولادات والوفيات وحركات الهجرة (Pressat, 1979, 39). والواقع أنّ تناول الديمغرافيا ظلّ طويلاً مقترناً بكل ما يخص الرقم الإحصائي الكلي والرسمي عموماً، فكانت مسائل تسجيل المعطيات الإحصائية الكلية ومعالجتها وتحليلها في صلب موضوع العلم بحيث يكاد يقتصر عليها. لكنّ هذا التركيز على الرقم الإحصائي - الكلي خصوصاً - كان من شأنه أن وضع الديمغرافيا في دائرة النقد الحاد. فعلى سبيل المثال أشار سكوفيلد (Schofield) وكولمن (Coleman) منذ عام 1986 إلى أنّ «كل فرع معرفي يفترض أنّ من الضروري، أو حتى من الممكن، الاستغناء عن هيكل نظري، هو في خطر. وهذا ما

يبدو عليه واقع حال الديمغرافيا في الوقت الحاضر»؛ وبالمثل، نجد تأكيدات عديدة بأنّ التفنن أحادي الجانب في جمع البيانات والتحليل الرياضي لا يمكن مطلقاً أن يحل محل الأسس النظرية ودورها في صوغ البحث وتأويل البيانات (Bruijn, 2002: 407).

شيئاً فشيئاً ازداد انفتاح الديمغرافيا على العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، فانبتت الأطر النظرية الديمغرافية في سياق التفاعل مع علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس والبيولوجيا والأنثروبولوجيا؛ الأمر الذي أسهم تدريجاً في إعطاء العلم زخماً نظرياً ومنهجياً وتطبيقياً على حد سواء، وأدى إلى ولادة نماذج تأويلية أكثر اتساعاً وعمقاً.

من جانبه يبدو تحديد موضوع الأنثروبولوجيا أمراً أشدّ تشعباً وتعقيداً، فمن ناحية أولى نجد تاريخياً فروقات مفاهيمية واصطلاحية في معنى الأنثروبولوجيا، بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة، وفي ما بين مختلف الدول الأوروبية من جهة أخرى؛ ومن ناحية ثانية تتعدد وتشعب التخصصات الجزئية داخل الأنثروبولوجيا ذاتها إلى حدّ يكاد يجعل من كل تخصص فيها علماً مستقلاً بذاته⁽¹⁾. يقول حسين فهميم في سياق مسعى تعريف العلم: «لقد قرأت لأحد الأنثروبولوجيين الأمريكيين أنه ربما تكون أفضل طريقة لتعريف الأنثروبولوجيا هي أن نقدم للقارئ فكرة عما يفعله الأنثروبولوجيون. وفي هذا الصدد كتبت الباحثة الأنثروبولوجية الأمريكية، الشهيرة، مارغريت ميد (M. Mead) (1901-1979) تقول: «نحن نصف الخصائص الإنسانية، البيولوجية، والثقافية، للنوع البشري عبر الأزمان وفي سائر الأماكن. ونحلل الصفات البيولوجية والثقافية المحلية، كأنساق مترابطة ومتغيرة [...] إنّ التخصصات الأنثروبولوجية التي قد تتضارب بعضها مع بعض، هي في ذاتها مبعث الحركة والتطور في هذا العلم [...]». هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ جزءاً لا بأس به من عمل الأنثروبولوجيين يوجّه نحو القضايا العملية في مجالات الصحة والإدارة والتنمية الاقتصادية ومجالات الحياة الأخرى» (فهميم، 1986: 14).

ليس خافياً من خلال هذا التقديم الموجز لمقصد العلمين أننا أمام أفق واسع مفاهيمياً وتطبيقياً، وأنّ كلا التخصصين يتداخلان، لناحية الموضوعات التي ينشغلان بمعالجتها، ليس في ما بينهما فحسب، بل مع فروع معرفية وتخصصات أخرى عديدة كالبيولوجيا والاقتصاد والإدارة والاجتماع وغيرها. من المفيد إذاً أن نكون أكثر تحديداً وتخصيصاً قبل أن ننقل إلى فهم للأسس التي نشأت عليها الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع تكاملي جديد، وذلك من خلال ملاحظة أنّنا لا نعنى هنا بتعددية تخصصات الأنثروبولوجيا وتنوعها الواسع، بل

(1) لا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال للتوسع في مدارس الأنثروبولوجيا وتخصصاتها، لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على سبيل المثال لا الحصر على كتاب حسين فهميم: قصة الأنثروبولوجيا - فصول في تاريخ علم الإنسان (1986).

يقتصر اهتمامنا على الأنثروبولوجيا الاجتماعية-الثقافية⁽²⁾ بما هي «مجموع التخصصات التي تدرس النواحي الاجتماعية والثقافية لحياة الإنسان» (فهيم، 1986: 15)، بوصفها المجال الرئيس في الأنثروبولوجيا الذي من خلاله وضمنه حدث التقارب مع الديمغرافيا، ونشأت الديمغرافيا الأنثروبولوجية.

والحال فإنّ التقارب التاريخي بين العلمين لا يقتصر على ما نستنتجه بالانطلاق من تعريف موضوعات كلٍّ منهما، بل نجد كذلك ملاحظات في شأنه سابقة بكثير على نشوء العلم المشترك. في عام 1859، أنشأ طبيب الأعصاب الفرنسي بيير بول بروكا (Pierre Paul Broca) «جمعية الأنثروبولوجيا»، لأن أيّ جمعية علمية قائمة لم تقبل بمداخلة له عن التطور. يقول بروكا في مقالته الافتتاحية في مدرسة الأنثروبولوجيا: «... ونحن نعتقد أن البرنامج الكامل لهذا العلم ستنم تغطيته في المحاضرات الست الآتية: الأنثروبولوجيا التشريحية، والأنثروبولوجيا البيولوجية، والأنثروبولوجيا اللغوية، والديمغرافيا، والجغرافية الطبية...» (Gessain, 1948: 486). يوضّح هذا المثال أن المؤسسين الأوائل من الأنثروبولوجيين لم يغفلوا عن أهمية المعرفة بالديمغرافيا لدارسي الأنثروبولوجيا. وفي المقابل نجد ملامح لمحاولات تفسيرية تستند إلى المعطى الثقافي والاجتماعي الصرف لدى عدد من الباحثين المؤسسين للقياس العددي للسكان. ولعل من أبرز أمثلتها تحليلات العالم الرياضي والفلكي كيتليه (Quetelet) منذ بدايات القرن التاسع عشر، والتي تنطوي على مسعى لتبيان وجود «قوانين اجتماعية مستقلة» لا تتوقف في نهاية المطاف سوى على التنظيم الاجتماعي (وليس على المناخ وتعاقب الفصول والطبيعة، أي على العلوم الفيزيائية باختصار)؛ بحيث يصبح المقياس الاجتماعي هو الأساس لفهم تواتر سمة فردية ما في مجموعة سكانية معينة. وبالمثل، سعى إميل دوركهايم في دراسته للانتحار (سنة 1897) إلى التوصل إلى إجابات سببية اجتماعية مجردة وموحدة، لتفسير كيف يمكن لظاهرة الانتحار المحكومة بمسببات فردية غير مستقرة أن تتسم بتسجيل معدلات كلية مستقرة عبر الزمن (Siracusa, 2017: 266-267).

نخلص من كل ما سبق إلى أن هذا الفرع المعرفي جديدٌ في شكله الحديث، قديمٌ بعناصر وجوده الممتدة في تاريخ الفكر إلى عقودٍ عدة. وما بين زمن دوركهايم وتاريخ النشوء الحديث للديمغرافيا الأنثروبولوجية، يسجّل عددٌ من البحوث الفردية المتقطعة بضع محاولاتٍ تقاربٍ تهدف للوصول إلى فهم تكاملي يجمع بين المعدلات السكانية من جهة والممارسات الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى.

انتهت هذه التقاربات أخيراً، وبعد عقودٍ من التجاذب، إلى نشوء الديمغرافيا

(2) تجدر الإشارة إلى أنّ ما يدرجه الأمريكيون تحت عبارة «الأنثروبولوجيا الثقافية» يصطلح الفرنسيون على الإشارة إليه بالإنثولوجيا أو الإنثوغرافيا في بعض الأحيان، وهم يدرسونها تحت مظلة علم الاجتماع. أما الإنكليز، فقد اختاروا تسمية أخرى، وهي الأنثروبولوجيا الاجتماعية (فهيم، 1986: 16).

الأنثروبولوجية بدايةً تسعينيات القرن العشرين، حين سُجِّلت سلسلة أولى من الدراسات المتخصصة التي تتناول موضوع هذا العلم بالتحديد (2: Johnson-Hanks, 2007). هكذا صار الانشغال بمسألة التفاعل والتقاطع بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا حقيقياً وفاعلاً، متجاوزاً بذلك حدود الشذرات المتفرقة التي اقتصر عليها في الماضي.

وإذا ما كان أيّ علم ناشئ في حاجة إلى بناء نظرية وتحديد موضوع ومنهج، فإن التقاء العلمين من حيث تحديد موضوعاتهما المتعلقة عموماً بكل ما يمس الإنسان وسماته وتطوره، رافقه كثير من الصعوبات في المقابل في ما يخص إيجاد بنى نظرية وأطر منهجية محدّدة له. فالباحثون في هذا المجال هم إما ذوو تكوين ديمغرافي في الأساس، أو أنثروبولوجي في الأساس. ونقطة الانطلاق المعرفية الأولى للباحث المنخرط في هذا التخصص الجديد تترك آثاراً كبيرة في توجهاته وفي ما يتبناه من رؤى نظرية وأدوات منهجية. يترك هذا التكوين الأولي للباحثين أثره من حيث أنه يفرض عوائق برزت مع تأسيس العلم الجديد وما زالت قائمة اليوم، فغالباً ما وجد علماء الأنثروبولوجيا العاملون في مجال الديمغرافيا أنفسهم عالقين بين أولئك الأنثروبولوجيين الذين بدت «الوضعية» بالنسبة إليهم أسوأ توصيف يمكن تصوره؛ وبين أولئك الديمغرافيين الذين يرتابون في البحث الإثنوغرافي ولا يشعرون بارتياح تجاه التفكيك البطيء للفتات التحليلية، والذي يسم الأنثروبولوجيا (Kertzer, 2005: 525). ضمن هذا السياق يُسجّل في العموم وجود أعداد أكبر من الديمغرافيين المشتغلين بهذا الفرع المعرفي الجديد مقارنةً بأعداد الأنثروبولوجيين، وغالباً ما تبدو الديمغرافيا الأنثروبولوجية نتاجاً لانفتاح المجتمع الديمغرافي على الآفاق الأنثروبولوجية في مجال السيرورات السكانية، في حين ما زالت أغلبية علماء الأنثروبولوجيا تتردد في تعلم وتبني التقنيات الديمغرافية (2: Bernardi, 2007).

هذه الملاحظات الأولية التي تباعد مبدئياً بين العلمين فتظهر وكأنها تحوّل دون اكتمال العلم الجديد لا تقف في جوهرها عائقاً أمام انبثاقه نظرياً ومنهجياً، بل على العكس، هي تفتح الباب واسعاً أمام نقاشات ودراسات غاية في الثراء والعمق، تؤسس لثورة معرفية تمسّ كلا العلمين معاً، نشأ من لدنها وما يزال العديد من الدراسات المتعمّقة التي تعني فهمنا لكيان الإنسان البيولوجي والاجتماعي-الثقافي المركّب. سنلقي الضوء في ما يأتي، مفاهيمياً وبأمثلة تطبيقية، على أسس هذا العلم الجديد وعلى أكبر محاور موضوعاته الذي يعبر عنه سؤال الثقافة في ارتباطه بالسلوك الديمغرافي عموماً والإنجابي خصوصاً؛ وهو سؤال يتسم بدرجة عالية من الراهنية تجعله ذا أهمية مركزية في مجال البحوث التخصصية المتكاملة في عالمنا اليوم، الأمر الذي عبرت عنه جونسون-هانكز بقولها: «إنه توقيت مثير وشاق لكي يصبح المرء باحثاً في مجال الديمغرافيا الأنثروبولوجية» (2: Johnson-Hanks, 2007).

ثانياً: الديمغرافيا والأنثروبولوجيا، تباعداً أم تقارباً؟

مع اتساع نطاق التفاعل بين العلمين، والتطور المتّرد كماً ونوعاً في البحوث التي تندرج في إطار هذا الفرع المعرفي الجديد، كان على الباحثين أن يذللوا عدداً من العقبات التي تفرض نفسها منهجياً ونظرياً على العمل المشترك. فالباحثون في مجال الديمغرافيا الأنثروبولوجية، كما سبق وبيّنا، هم إما ديمغرافيو التكوين - في أغلبهم - أو أنثروبولوجيون أساساً، ما يجعل الرؤية النظرية والمنهجية التي يحملونها متباعداً مبدئياً؛ الأمر الذي استلزم بذل جهود واسعة النطاق لفهم عناصر هذا التباعد، ثم توظيفه في إغناء معرفي جديد.

1 - المعضلة المنهجية

تكفي معرفة عامة بكلا العلمين لإدراك الفارق الكبير في الأسس المنهجية والطرائق البحثية التي يعتمدانها كلّ واحد منهما. وفي العموم يمكن القول إن الديمغرافيا تقوم على أرقام كلية تتناول مجموعات سكانية واسعة النطاق، في حين تستند بحوث الأنثروبولوجيا إلى مجموعات بشرية صغيرة تشغل بفهمها وتحليلها بشكل أكثر تخصيصاً. العينات كبيرة جداً في الديمغرافيا إذًا، وصغيرة محدودة العدد في الأنثروبولوجيا. هذا الفارق جوهرى في أساسه، وفيه تجسد أولياً المعضلة المنهجية التي تواجه العاملين في مجال الديمغرافيا الأنثروبولوجية، والتي كان من شأنها أن استدعت ارتياباً كبيراً في إمكان نجاح هذا الفرع الجديد.

تحتل قضايا صدق العينات المدروسة وثباتها⁽³⁾ موضعاً مركزياً في رسم الحدّ الفاصل بين رؤية العلمين للعمل التطبيقي الميداني خصوصاً. فمن المتعارف عليه أنّ الديمغرافيا تسعى للعمل على بيانات تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات، في اتساق مع هدفها الرئيس القائم على الوصول إلى معرفة كمية تعميمية. في المقابل، تحتل الثقافة عمومًا والثقافة المحلية خصوصاً موضعاً محورياً في أي تفسير أنثروبولوجي للظواهر، وغالباً ما يلجأ الباحثون في الأنثروبولوجيا إلى تشكيل أدواتهم البحثية بأنفسهم، محاولين من خلال خوض التجربة المباشرة والموسّعة مع مبحثهم أن يكونوا موضوعيين تماماً بوصفهم ملاحظين ومسجّلين للأفكار وللسلوك البشري (Kennedy, 2002: 64).

(3) بالمعنى الإحصائي للكلمة، بمعنى أن الصدق يشير إلى الدرجات الملاحظة في الدراسة وهل تعكس بدقة الدرجات الحقيقية للمفهوم أو المتغير المدروس، أي، هل أداة القياس تقيس ما تقصد قياسه؟ أما الثبات فيشير إلى أن تطبيق قياس أو اختبار معين أكثر من مرة على الأشخاص أنفسهم أو على الأشياء نفسها سيعطينا النتائج نفسها في كل مرة (أبو بدر، 2019: 63 و68).

يمثل المنطلق المنهجي هذا نقطة محورية تدرج في جوهر رؤية كل علم لأغراضه البعيدة. فالديمغرافيا ترى أن بالإمكان الوصول من خلال العينات الكبيرة إلى تعميمات معقولة تتجاوز السمات المحلية التي تمثل، في المقابل وعلى النقيض، الخصيصة الأهم لأي مجموعة بشرية من منظور الأنثروبولوجيا. هكذا تكون الديمغرافيا أكثر وضعية، فهي ذات توجه إحصائي منشغل بصورة رئيسة بتكميم القوى الدينامية التي تحدد حجم السكان وبنيتهم وتباينهم عبر الزمان والمكان؛ في حين تبدو الأنثروبولوجيا الاجتماعية-الثقافية أكثر تفسيرية، تركز على التنظيم الاجتماعي الذي يشكل إنتاج وإعادة إنتاج المجتمعات البشرية، وعلى الخصوصيات النوعية لسيرورات السكان (Bernardi, 2007: 1-2). يريد كلا العلمين ولا شك أن يكون موضوعياً، لكن الشرح بينهما يتمثل في تحديد أين تكمن الموضوعية وما السبيل للوصول إليها.

لتذليل هذه العقبة الأولى أمام التقاء العلمين، كان على الباحثين في الديمغرافيا الأنثروبولوجية أن يضيئوا، بقراءة نظيرية وبأعمال تطبيقية، على الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تنتج - والتي نتجت بالفعل عملياً - من الالتقاء المنهجي، والذي يستلزم بعض تنازل من هذا الطرف وذاك عن صرامة مناهجه المعتمدة، وقبولاً بالانفتاح على مناهج وأدوات لم يُعرف عنها تقليدياً أنها كانت موضع استخدام لدى الباحثين في الفرعين الأصيل. بكلمات أخرى، قام البناء الإبيستمولوجي والمنهجي للديمغرافيا الأنثروبولوجية على مقارنة توفيقية بين المناهج والطرائق البحثية المعتمدة في كل من الديمغرافيا والأنثروبولوجيا.

لفهم آليات هذا التوفيق من المفيد أن ننطلق من نقيضه، أي من عناصر النقد المنهجي التي وجهها الباحثون في كل واحد من الفرعين إلى نظرائهم في الفرع الآخر، أثناء سيرورة بناء الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع معرفي جديد، وضمن إطارها.

يأتي الرفض المنهجي الأول والأوسع نطاقاً من طرف الأنثروبولوجيين الذين يعارضون المبدأ الرئيس الذي تقوم عليه عملية جمع البيانات ومعالجتها في الديمغرافيا. فالمسوح الديمغرافية لا تلتقط برأيهم الخبرة الحياتية الكاملة للناس ويمكن لها أن تتسبب في افتقاد معلومات مهمة، ذلك أن المعلومات التي تستخدم في المسوح (في الاستمارات الديمغرافية حول الولادة والزواج والوالدية والأسرة...إلخ) هي وفق هذا المنظور متغيرات «منبئية اجتماعياً ويمكن أن تتغير تبعاً للأوضاع وللمجموعات السكانية، فقد يكون البناء المفاهيمي لهذه المتغيرات لدى الباحث مختلفاً عن الحقيقة المعيشة لدى السكان المحليين» (Kennedy, 2002: 64). في مقابل هذا النقد المحوري، يرى الديمغرافيون أن الطرائق والأدوات التي تستخدمها الأنثروبولوجيا، وعلى رأسها الملاحظة بالمشاركة ودراسة الحالة، تحول دون الوصول إلى معرفة كلية تعميمية عن السكان، وبالتالي لا يجوز أن تُقرأ نتائجها إلا ضمن الحدود الضيقة للمجتمع المحلي الصغير، وهي بالتالي إن اعتمدت كأدوات بحثية في العلم الجديد لن تصل إلى أكثر من معرفة جزئية جداً بالسكان. فصغر حجم العينة الذي تستلزمه

الطرائق البحثية الأنثروبولوجية من شأنه أن يحول دون إمكان فصل الفروقات الديمغرافية ذات الدلالة عن التباينات غير الدالة، ويجعل النتائج بالتالي أكثر عرضةً لأثر التحيز لأن ثقل كل فرد في مجمل العينة يصبح كبيراً نسبياً (DeWitte, 2018: 894).

انطلق التأسيس المنهجي للديمغرافيا الأنثروبولوجية من هذا التناقض بالذات ليثبت، عبر جملة من الخطوات البحثية والقراءات الإبيستيمولوجية، أن الفائدة الأكبر إنما تتأتى فعلياً من تحويل هذا التباعد المنهجي إلى تقارب، عبر الانطلاق أولاً من فكرة أن ما من تعارض مبدئي بين الكمي والكيفي، وما من ضرورة تحتم على العلم الجديد أن يختار بين الطرائق الديمغرافية (الكمية والوصفية في مجملها)، وبين الطرائق الأنثروبولوجية (الكيفية أساساً). فمن جهة، لم تعد الديمغرافيا في حد ذاتها مقتصرة على العد؛ والمقاربة المحاسبية التي ترى في الديمغرافي ما يشبه موظفاً مصرفياً باتت إلى أفول مع ازدياد الحاجة إلى الإجابة عن أسئلة «كيف» و«لماذا» تحدث الوقائع الديمغرافية بدلاً من الانشغال بأسئلة عن «كم» و«متى» (Coast, Hampshire, Randall, 2007: 503). ومن جهة أخرى، يمكن للطرائق الإحصائية والوصفية في الديمغرافيا، ولما يقدمه هذا العلم من معرفة بالقوانين الطبيعية التي تحكم السكان، إغناء الأنثروبولوجيا لناحية الاستفادة وخصوصاً من المعرفة الدقيقة بالتركيب العمري والنوعي للسكان لفهم أشمل لمختلف المجموعات السكانية ذات الخصوصية. وكذلك فإن دراسات الخصوبة والمواليد أنثروبولوجياً يمكنها أن تغني بشدة إن هي أخذت في الحسبان القوى الأوسع، غير المحلية، لا بل العالمية، المؤثرة في السلوك الإنجابي؛ تماماً مثلما تستفيد الديمغرافيا من الأنثروبولوجيا في فهم الميكانيزمات التي تسهم في تطور معطى سلوكي خصوبي معين ضمن جماعة اجتماعية محددة ثقافياً⁽⁴⁾. وبذا تلعب الطرائق الأنثروبولوجية دوراً فاعلاً في تحسين صدق القياسات وتفسير النتائج من خلال تزويدها الباحثين بإطار محلي يعكس الأبعاد الثقافية والقيمية ويوضحها.

هكذا قامت المنهجية العلمية في الديمغرافيا الأنثروبولوجية على توظيف الأدوات المنهجية المتضادة في سياق منظومة معرفية واحدة. يبذل الباحث في هذا المجال إذاً جُلَّ جهوده لاستكمال العناصر المعرفية في شأن المجموعات البشرية الخاضعة للدراسة، وفق منظور تكامل اختصاصات لا يفصل بين الطرائق البحثية الكمية والكيفية، وفق ما يعبر عنه روبير جيسان بقوله «إن الكمي لا يستنفد النوعي»، والعلاقة بين العلمين تتمفصل في سيرورتها المشتركة، إذ تزود الأنثروبولوجيا بتوزيع لخصيصة جغرافية وأحياناً زمنية (مثلاً في حال الارتباط بين سمة ما والعمر)؛ فتأخذها الديمغرافيا وتقوم بتأسيس روابط تأثير بين هذه السمة ومعطيات بيولوجية واقتصادية أخرى، تقيسها أولاً، ثم تعبر عنها بأحكام

(4) يعد ميدان الخصوبة والمسألة الثقافية واحداً من أبرز مجالات البحث في الديمغرافيا الأنثروبولوجية إن لم يكن أبرزها على الإطلاق، لذلك سنخوض فيه بمزيد من التفصيل في تحليل مستقل لاحقاً ضمن البحث.

قيمة وتقترح على السلطات أو الهيئات الحكومية إجراءات عملية في شأنها (Gessain, 1948: 497-498). تظهر هذه النقطة الأخيرة بجلاء في تحليلات الخصوبة وتفسيراتها الثقافية، والتي سناقشها لاحقاً.

2 - الضبط المفاهيمي والتحديات النظرية

إلى جانب ما فرضه نشوء الفرع المعرفي الجديد من حاجة إلى بناء منظومة منهجية تكاملية تتجاوز التناقضات الأولية الحادة في المناهج والطرائق المعتمدة في الفرعين الأصل؛ كان على الديمغرافيا الأنثروبولوجية أن تتعامل مع مجموعة من التحديات التي تخصّ البناء النظري للعلم الناشئ. لا يمكن بطبيعة الحال الفصل في هذا السياق بشكل قاطع بين التحديات النظرية والتحديات المنهجية، وكثيراً ما يتعلق الأمران معاً بصعوبة الضبط المفاهيمي من جهة، وبتعقّد التأويلات الثقافية للحوادث المعيشة من جهة أخرى.

تقع قضية ضبط المفاهيم، الإجرائية منها على وجه الخصوص، المستخدمة في البحوث التكاملية، في صلب الحوارات والخلافات التي كان على الباحثين التعامل معها في إطار التهيئة لبناء نظري مستقل. فإذا ما أخذنا أي مفهوم بنيوي، كالأُسرة المعيشية، أو الزواج في حدّ ذاته، أو قيمة الطفل الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر؛ فسيكون لزاماً علينا التوقف بادئ ذي بدء لا عند المفهوم بحد ذاته، أي كما نراه نحن من زاويتنا الخاصة، بل عند المعاني التي يضيفها الأفراد عليه، والتي قد يصعب علينا سبرها إن نحن نظرنا إليها من خارج المجتمع المحلي. هنا يرتبط الضبط النظري المفاهيمي بشكل مباشر بالأدوات المنهجية المستخدمة. ويصبح من غير الممكن للديمغرافيا الأنثروبولوجية أن تعقد مقارنات عابرة للثقافات بالاستناد إلى نتائج المسوح - كما يحلو للديمغرافي عادةً أن يفعل - بالنظر إلى أن كل مفهوم سيختلف من مجتمع إلى آخر. يتطلب ضبط المفاهيم من منظور الديمغرافيا الأنثروبولوجية إذاً إنجاز دراسة مفاهيمية مسبقة تتناول السياق الاجتماعي-الثقافي والمعاني التي ستقود إلى قراءة صحيحة للاستمارات.

يبدأ الضبط إذاً سابقاً على بناء الأدوات البحثية على تنوعها، ويمتد بعدها إلى كلّ ما يتعلق بتأويل العلاقات بين المتغيرات التي خضعت للدراسة. فحتى لدى استخدام الديمغرافيا الأنثروبولوجية لأدوات الإحصاء التطبيقي، ولا سيما في ما يخصّ تحليل العلاقات الارتباطية بين مختلف المتغيرات التي تمثل موضوعات للدراسة؛ فإن النموذج الارتباطي يقدم نتيجة مثبتة، بيد أن تأويل الباحث لها يأخذ في حالات كثيرة طابعاً ذاتياً تماماً. يقول لي النموذج الإحصائي مثلاً إن العلاقة الارتباطية دالة بين العمر عند الزواج والرغبة في أسرة كبيرة؛ لكن تفسيري لهذا الارتباط ذاتي خارج عن النموذج، وعليه فإن إدراج التحليل الإحصائي كأداة للوصول إلى «الموضوعية» كثيراً ما ينتهي بتأويلات تبعد تماماً عن الهدف، إذ تصطبغ بصبغة «ذاتية» جداً.

تبرز في هذا السياق ضرورة تأكيد أن العلاقات السببية لم تكن يوماً بسيطة أو أحادية

الجانب عندما يتعلق الأمر بالفاعلين الاجتماعيين، لذا فعلياً عند تحليل ارتباط ما أن نفكر في السياق الكلي الذي حدث الارتباط في إطاره. ذلك أن الفاعل الاجتماعي هو نتاج الثقافة والاقتصاد والسياسة والمحيط الاجتماعي، وهو يُنتج الحوادث ضمن هذه السياقات ككل. ولعل في هذا إحدى الصعوبات أكبر الكبرى التي تواجه البنائين المنهجي والنظري معاً. هذا ولا تفصل الخصائص الفردية عن هذا الإطار العام لبنية الحوادث المعيشة، فمع كون الحوادث حصيلّة للظرف التاريخي (فالوفاة قد تحدث بسبب حادث سير، أو أزمة قلبية... إلخ)، إلا أن أي مسبب خارجي إنما يرتبط مباشرة أيضاً بخصائص الفرد ذاته، والتي تمثل بدورها خلفية يقع ظرف الحادثة ضمن إطارها. بذلك يكون الظرف (Conjuncture)، بما هو «مجموعة كاملة من الشروط ذات الصلة بالتدفق المستمر للفعل في فترة زمنية معينة»، انعكاساً لتقاطع أوضاع عدة في الحياة، منها ما يمس الخصائص الفردية، ومنها ما يتعلق بالخصائص الجمعية (Johnson-Hanks, 2007:13). ينبغي إذاً على الديمغرافيا الأنثروبولوجية أن تأخذ في الحسبان مجمل الأبعاد الفردية والجمعية للظرف القائم، ويجب على علماء الديمغرافيا الأنثروبولوجية الاهتمام بالأنساق المرجعية الرمزية (Symbolic Systems of Reference) للمجموعة السكانية التي يدرسونها، وأن يكونوا بذلك منفتحين على ضرورة «تعديل المتغيرات القياسية وإدراج متغيرات سياقية جديدة في نماذج السلوك، ذلك أن التعبيرات البسيطة ظاهرياً، والتي تشير إلى مفاهيم كعلاقات القرابة أو ترتيبات المعيشة أو مكانة الاقتران أو الهجرة؛ قد تترك نتائج سلوكية متباينة جداً لكونها تحمل معاني مختلفة تماماً» (Bernardi, 2007: 7 and 10).

إذا ما عمدنا إلى ربط هذه الرؤية المفاهيمية بالإجراء البحثي التطبيقي، سيغدو الأمر كما لو أن الديمغرافيا الأنثروبولوجية تعمل على مستويين. مستوى ديمغرافي أولاً، لشرح ما يقوم به الناس؛ ومستوى أنثروبولوجي ثانياً لشرح لم يقومون به. ما من تناقض مبدئياً إذاً. لكن بناء النظرية بالاستناد إلى هذه الرؤية ما يلبث أن يواجه عشرة تتمثل بحجم التناقضات التي سنجدها عندما يتعلق الأمر بالمعنى الذي سيكون علينا إضافته على الحالات المتنوعة موضوع الدراسة. إذ كثيراً ما تُسجل تناقضات بين الدوافع الاجتماعية الظاهرة لسلوك ما من جهة، وبين المقاييس الإحصائية من جهة أخرى (كأن تُسجل في مجتمع ما مواقف شائعة ترفض الإجهاض مثلاً أو لا تحبذ الطلاق، ثم نقيس إحصائياً فنجد الممارسة منتشرة وشائعة، Johnson-Hanks, 2007:4). من هنا تكون عملية الفصل تنظيرياً - كحالتها تطبيقياً - بين رؤية «ديمغرافية» وأخرى «أنثروبولوجية» غير ذات جدوى، أو هي على الأقل ضرورة مرحلية ينبغي تجاوزها في إطار بناء فرع معرفي متكامل. لا يمكن عقد مقارنات عابرة للثقافات بالاستناد إلى المسوح، لأن كل مفهوم تطرحه المسوح سيختلف من مجتمع إلى آخر (Kertzer, 2005: 556)؛ كما لا يمكن الركون إلى التفسيرية الأنثروبولوجية وحدها لاقتصارها على حدود ضيقة تتعذر معها المقارنات. وبالتالي يكون على البحث في الديمغرافيا الأنثروبولوجية أن يتجاوز في بنائه النظري ما يقدمه كل واحد من العلمين وحده، تماماً كما هو الحال في ما يخص الأسس المنهجية.

توجز جونسون-هانكز هذه النقطة الأخيرة عبر الإشارة إلى أن الأمر هنا لا يتعلق بسدّ فجوة وإيجاد نقاط اتصال بين العلمين، بل بإحداث ثورة نظرية في كلٍّ من الديمغرافيا والأنثروبولوجيا من خلال العمل جيئةً وذهاباً عبر الفجوة بينهما. لا يجب أن نوجه تفكيرنا نحو «نقاط الاتصال» القائمة على تكامل الاختصاصات بين العلمين، والتي تفترض وجود حلقة وصل غير إشكالية بين بنيتين متشابهتين، بل نحو «خطوط الصدع» التي تؤكد أنّ كلا الجانبين متعارض مع الآخر، وأنّ احتكاكهما يولّد تحوّلاً في كلٍّ منهما. لا ينبغي العمل إذًا على الجمع بين الاختصاصين الأمّ، بل على امتحان تناقضاتهما الرئيسة بما يسمح بإنجاز الثورة النظرية للفرع المعرفي الجديد الناشئ (5: Johnson-Hanks, 2007).

نخلص من هذا العرض الموجز لبعض عناصر الصعوبات المنهجية والمفاهيمية والنظرية التي تواجه تطور الديمغرافيا الأنثروبولوجية إلى حقيقة أنّ نقطة الإثراء الأقوى في بناء هذا العلم إنما يجب أن تستند إلى قبول التناقضات والتباعد المنهجي والمفاهيمي والنظري بين العلمين المؤسسين له أولاً، ثم العمل ضمن إطار هذا التباعد بحد ذاته للوصول إلى رؤية تكاملية تولّد بدورها عناصر معرفية جديدة تتجاوز بكيانها كل واحد من العلمين مأخوذاً بمفردته. ليست المسألة إذًا مسألة تباعد وتقارب بمقدار ما هي حالة بناء علمي معرفي مستقل، من شأنه أن يولّد، منهجيًا ونظريًا، رؤية جديدة مستقلة.

يقدم لنا العديد من القراءات النظرية والبحوث التطبيقية نماذج غنية عن هذه الرؤية العلمية المستقلة، والتي وإن تكن ما زالت في عقود تكوينها الأولى، تمكنت من إغناء معرفتنا بالمجموعات البشرية وما يحكمها من قوانين موضوعية وذاتية، فردية وجمعية، على حدّ سواء. ولعلنا نجد المثال الأبرز على هذا التفاعل في دراسات الخصوبة وتفسيراتها الثقافية، والتي سنناقشها تاليًا.

ثالثًا: الثقافة كعنصر تفسيري للسلوك الخصوبي - في المفهوم والتطبيق

معلومٌ أنّ إدراج الثقافة كعنصر محوري في فهم وتفسير السلوك الخصوبي على مستوى الأفراد والمجتمعات إنما جاء في سياق محاولة البحوث الديمغرافية تجاوزَ محدودية التفسيرات الاقتصادية والسوسولوجية للخصوبة. ومعلومٌ أيضًا أنّ الثقافة تُعدّ مفهومًا محوريًا حظي باهتمام واسع النطاق في إطار العلوم الاجتماعية عمومًا والأنثروبولوجيا بوجه خاص. لذلك كان من الطبيعي أن يمثّل سؤال الثقافة عنصرًا رئيسًا في البحوث الديمغرافية الأنثروبولوجية التي تتناول الخصوبة، كما في العديد من البحوث التي تعالج ظواهر أخرى كالزواج والوفيات على سبيل المثال.

لمفهوم الثقافة تاريخ طويل وإشكالي في الفكر الاجتماعي والبحث الأنثروبولوجي لسنا في وارد الخوض فيه تفصيلًا هنا، ما يعني أننا هو الوقوف عند بعضٍ من النقاط المحورية

التي جرى معها توظيف مفهوم الثقافة في فهم السلوك الإنجابي وظاهرة الخصوبة في البحوث الديمغرافية الأنثروبولوجية بالذات، وفي سياق تأسيس هذا العلم وبنائه. والحال فإنّ الالتباس والاختلاف في تحديد فحوى مفهوم الثقافة وسم عقوداً طويلة في تاريخ الفكر البشري وما زال قائماً حتى يومنا هذا، «فمنذ القرن الثامن عشر، كانت الفكرة الحديثة عن الثقافة مُذكية، باستمرار، لمجادلات حامية. ومهما كان المعنى الدقيق الذي أُضفي على الكلمة - علماً أن التعاريف تعددت - فإنّ خلافاً ظلت، دوماً، قائمة بصد تطيقه على هذا الواقع أو ذاك، إذ إنّ استعمال مفهوم الثقافة يفضي، مباشرة، إلى المستوى الرمزي وإلى ما يتصل بالمعنى، أي إلى ما يكون الاتفاق عليه أشدّ عسراً مما عداه؛» وإن يكن المفهوم منظوراً إليه في معناه الممتد، والذي يحيل على أنماط الحياة والفكر، بات يحظى بقبول واسع في وقتنا الحاضر» (كوش، 2007: 11).

وإذا ما كان مفهوم الثقافة قديم العهد في الفكر الاجتماعي، فإنّ توظيفه في الفكر الديمغرافيّ أولاً ثم دخوله كعنصر حاسم في مجال الديمغرافيا الأنثروبولوجية تالياً، جاء متأخراً زمنياً ولم يخلُ من إشكالات يرتبط بعضها بإشكالية التحديد المفاهيمي في حدّ ذاته، ويرتبط بعضها الآخر بالفروق الإبيستيمولوجية والمنهجية التي كثيراً ما تتسح المجال أمام تباين في آليات توظيف هذا المفهوم الخلافي في العمل البحثي التطبيقي.

إن نحن أردنا إيجاز المنابع الرئيسة لإدراج فكرة الثقافة بشكل جوهري في فهم وتفسير الخصوبة والسلوك الإنجابي، فسنعدها في مناقشتين كبيرتين شهدتهما البحوث الديمغرافية وكان من شأنهما أن قادتا إلى عملٍ تكاملي بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا؛ وتتعلقان بالتناول النقدي لنتائج مسح الخصوبة العالمي من جهة، ولنظرية التحول الديمغرافي من جهة أخرى.

1 - مسح الخصوبة العالمي ونقد الأسلوب الكمي

ما بين سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن العشرين، أُجري مسح الخصوبة العالمي (World Fertility Survey)⁽⁵⁾ على امتداد عدد كبير من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا بوجه خاص، وشمل العديد من البلدان العربية في حينه. يمكن النظر إلى هذا المسح بوصفه واحداً من أكبر مجموعات المسوح الديمغرافية الشاملة، وقد عمل طوال سنوات على جمع معطيات تتناول الصحة الإنجابية وخصائص الأسر المعيشية كالتركيب العائلي والحالة الزوجية، إلى جانب الوفيات والخدمات الصحية وغيرها من المعطيات الأسرية والخصوبية، وكان من بين أهدافه الرئيسة التوصل إلى بيانات تسمح بعقد مقارنات دولية بالاستناد إلى عينات ضخمة جداً.

(5) أجريت المسوح برعاية المعهد الدولي للإحصاء (International Statistical Institute) بالتعاون مع عدد من الهيئات الدولية. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط: <<http://ghdx.healthdata.org/series/world-fertility-survey-wfs>>.

لكن سرعان ما واجهت مسوح الخصوبة العالمية انتقادات كبرى كان من أبرزها تلك التي تولّاهها جون كالدويل (John Caldwell) الذي، وفي سياق نقده الأساليب الكمية في العلوم الاجتماعية، رأى أن البيانات التي تصدر عن هذه المسوح لا تعكس سوى الأسئلة التي تطرحها، وهي تتسم بالتالي بالمحدودية. ذلك أن النتائج المتحصّلة تكون محرّفة إذا عمل على جمعها باحث غير منخرط في سيرورة جمع البيانات أو غير معرّض للحقيقة الاجتماعية التي تصدر عنها (Bernardi, 2007: 4).

يعيدنا نقد كالدويل هذا إلى الإشكالات المنهجية والمفاهيمية الأولى التي تخصّ المسوح واسعة النطاق. ما الذي تزوّدنا به بيانات مسح الخصوبة العالمي إذًا، ومعها في ذلك مسح أخرى مشابهة؟ تبدو هذه المسوح وكأنها تصهر المجموعات البشرية في بوتقة واحدة من دون أن تأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي-الثقافي الكلي، ولا المعاني الخاصة التي يضيفها الأفراد على المفاهيم المندرجة في أسئلة المسح. وهي تتعامل مع السلوك الإنجابي بوصفه عملية بيولوجية معمّمة، في حين أنه يتحدد في واقع الأمر أكثر فأكثر بالوسط الاجتماعي-الثقافي للزوجين. تؤثر منظومة القيم المجتمعية التي تزود الوسط الاجتماعي بعناصره الرئيسة في أنماط السلوك لأعضاء هذا الوسط الاجتماعي، بما في ذلك سلوكهم الإنجابي (Das Gupta, 2003: 186). والواقع أن الدلالة الاجتماعية والثقافية للطفل وللإنجاب، وكذا الإكراهات الجمعية المفروضة على الزوجين في هذا الشأن؛ تترك كلها آثارها في فهم الظاهرة وتضع حدوداً وتفرض ضوابط على المقارنات المستندة إلى المعطيات المسحية الكلية، فيصعب والحالة هذه تحديد ومقارنة الثقل النسبي لكل متغير من المتغيرات المؤثرة في الخصوبة من دون وضع المتغيرات جميعاً ضمن سياقاتها المحلية الخاصة. عندما تطرح مسوح الخصوبة العالمية مثلاً أسئلة في خصوص انتشار وسائل منع الحمل، فإن النتائج العامة التي يمكن أن نستخلصها من الأرقام الكلية الناتجة لن تكون قادرة على أن تعكس الحالة الاجتماعية والثقافية للجماعات المعنية.

تبرز هنا نقطة تفاعل رئيسة بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا. فليس المقصد من هذا النقد رفض البيانات الكلية أو المسوح الديمغرافية على الإطلاق، ذلك أن المقابل الكيفي القائم على دراسة عينات صغيرة لا يمكن أن يكون بديلاً لحاجتنا إلى معرفة كلية شمولية بعينات كبرى تتسم بما يلزم من صدق وثبات. يقوم المقصد من هذا النقد إذًا على ضرورة الإحاطة بالسياقات الاجتماعية-الثقافية الخاصة أثناء بناء الاستمارات أولاً، ثم لدى العمل على تحليل وتفسير هذه البيانات الوصفية الكلية، وقبل وضعها موضع المقارنة. وعليه، فإن البيانات الكلية لا تصير هنا اختزالاً لمجموع قرارات الأفراد، بل حصيلة لمعنى جمعي يؤثر في الفاعلين ويتأثر بهم في آن. ولعل نقد جون كالدويل يندرج في هذه القراءة تحديداً، إذ قامت الجوانب الرئيسة لمقارنته على جلب بعض سمات العمل الميداني من الأنثروبولوجيا إلى الديمغرافيا بغرض الوصول إلى تواصل مكثّف ومستمر مع المجموعات السكانية المدروسة؛ وعلى استخدام مجموعة من أساليب البحث المرنة وإشراك الباحثين مباشرة في جميع

مراحل البحث، وضمن فرق متعددة الاختصاصات إن أمكن. كل ذلك بغرض فهم تعقيد الواقع الاجتماعي الذي يكون السلوك الديمغرافي متضمناً فيه، ما يسمح بالوصول إلى تقويم أفضل لصدق البيانات، بفعل استخدام معلومات عفوية تعبر عن المعاني المحلية، وعن دوافع الفعل، وعن الموضوعات الحساسة (4: Bernardi, 2007).

وفق هذه المنظور التكاملي، يكون على الديمغرافيين القبول بإضفاء خصوصية المعاني الثقافية على معطياتهم الكمية، ويكون في المقابل على الأنثروبولوجيين القبول بتحديد أكثر دقة لما يستخدمونه - في إطار العلم الجديد - من مفاهيم نظرية؛ أي، سيكون عليهم التوصل إلى تحديد أكثر دقة للتعريفات الإجرائية بما يسمح بقياسها إمبريقياً وامتحان صدق المتغيرات المقترنة بها، ناهيك بأن التكميم والتحديد الإجرائي الدقيق هما الضمان الوحيد الذي يستطيع معه الباحثون أن يكونوا على يقين من أنهم يتحدثون في موضوع واحد عند مناقشتهم لمفاهيم نظرية (92: Kennedy, 2002). وبالتالي يصبح بإمكاننا التوصل إلى ضبط للأطر النظرية، وتحديد مخصص للمفاهيم، إلى جانب التكميم والتعميم.

بالعودة إلى بيانات مسح الخصوبة العالمي - وغيره من المسوح الكلية التي تشكل أساس المقارنات الدولية، فإن تطبيق هذا المنظور التكاملي الناتج من ولادة الديمغرافيا الأنثروبولوجية يعني وضع الحوادث الديمغرافية في سياقها فلا تعود ولادة أو وفاة أو استخدام لوسيلة منع حمل هي الشيء ذاته أيًا يكن المجتمع المدروس. وحتى الخصائص التي تبدو محددة بيولوجياً بصورة جذرية كالجنس والعمر لا تعود جذرية تماماً، فالتوافق البيولوجي في العمر مثلاً لا يعني أن المرحلة العمرية ستحمل ذات التضمينات والموضع الاجتماعي، ولا يعني إمكان مقارنة الأفراد وفق سلوكهم الإنجابي المرتبط بعمرهم وبشكل مجتزأ من السياق الكلي. فالمسألة الإنجابية واتجاهاتها لدى فرد يبلغ العشرين في مجتمع أوروبي اليوم لا تنطبق عليها الاعتبارات ذاتها التي لفرد في العشرين في قرية نائية في أفريقيا على سبيل المثال. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقات بين الجنسين والأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء.

يمكن في هذا الصدد عرض مثال غني يوضح حجم التعقيد الذي يجعل إدراج المسألة الثقافية ضرورة كبرى لدى إجراء المقارنات المسحية الدولية. تشير لورا بيرناردي (Laura Bernardi) إلى دراسة أجريت في المناطق الريفية بغامبيا لتتبع استخدام وسائل منع الحمل الحديثة التي سجلت انتشاراً متزايداً في تلك المناطق مطلع الألفية. إن نحن اكتفينا بالنظرة العامة إلى بيانات المسوح الخصوبية، والتي تشير إلى ارتفاع نسب استخدام وسائل منع الحمل، فنستنتج - من خارج السياق المحلي - بأن النساء يرغبن في خفض خصوبتهن، وقد نتنبأ بانخفاضات لاحقة حادة في الخصوبة. لكن دراسة السياق المحلي بينت بوضوح بالغ أن استخدام وسائل منع الحمل الحديثة إنما حدث من منظور آخر تماماً، بعيد كل البعد من هدف خفض الخصوبة، لدى سكان مجموعات الأرياف المدروسة؛

فقد كان الغرض منه هو إراحة الجسم وتحسين حالته العامة وبالتالي منع حدوث الإجهاض أو موت الرضع وضمان إنجاب أعداد أكبر من الأطفال الأصحاء للمرأة الواحدة. تقوم النظرة المحلية على اعتبار الحياة الإنجابية بمثابة إنفاق متتالي من موارد جسد المرأة، وعلى فكرة أنّ تراجع القدرة الإنجابية للمرأة لا يقترن بالعمر بل بالإجهاد وبالضغط النفسي. يهدف استخدام وسائل منع الحمل إذًا إلى إعطاء جسد المرأة فرصة ليسترد قواه ويرتاح، ويأتي الحمل التالي وهي في حالة أفضل فتقل فرص خسارة الحمل أو إنجاب رضع ضعفاء معرضين لخطر الموت المبكر، وبذا تتعاطم فرص إنجاب عدد أكبر من الأطفال الأصحاء (Bernardi, 2007: 7). يعكس هذا المثال ببساطة ووضوح المهمة الكبرى التي تقع على عاتق الباحثين في الديمغرافيا الأنثروبولوجية، والتي تقوم على تجاوز مجرد العرض الوصفي الشمولي للبيانات، وتتجه نحو تشجيع لتصميمات أكثر تعمقًا لبحوث مقارنة تأخذ في الاعتبار تفسير تعقيد الدوافع الكامنة وراء أنماط السلوك المشاهدة، فتدعم بالتالي امتحان النظريات وتعميمها، وتؤسس لبنيان نظري حقيقي للعلم الجديد.

بمثل هذا التناول تتجاوز الديمغرافيا الأنثروبولوجية مسعى الانبناء بالاستناد إلى معطيات كل واحد من الفرعين الأصل على حدة، منهجيًا أولاً، عبر قبول التأييرين الكمي والنوعي معًا؛ ونظريًا ثانيًا، إذ يفتح هذا التعاون الباب أمام الديمغرافيا الأنثروبولوجية لكي تسهم بصورة فاعلة في تطور العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة، ما يعني انتقالها من «مستهلك للنظرية، إلى توليد وتصدير النظريات» (Johnson-Hanks, 2007: 5).

تنطوي الاستفادة من هذا الشكل من التصميمات التكاملية على أهمية كبرى لجهة تطوير العمل الديمغرافي العربي اليوم. فعلى الرغم من أن البحوث في الوطن العربي لا تخلو عمومًا من بعض إلمحات لتصميمات تكاملية⁽⁶⁾، إلا أنّ حداثة العهد بهذا الفرع المعرفي الجديد عالميًا تجعل التجارب التكاملية القائمة في الوطن العربي بعيدة من أن تندرج تحديداً ضمن التخصص الجديد؛ فهي تأخذ في العموم طابع تفاعل يجمع بين الديمغرافيا والسوسولوجيا في بعض النماذج، وبين السوسولوجيا والأنثروبولوجيا في نماذج أخرى. يبدو حضور الثقافة، بما هي تعبير عن أنماط الحياة والفكر، أكثر وضوحًا في البحوث ذات الطابع الأنثروبولوجي، أي تلك التي تعتمد طرائق الأنثروبولوجيا وحدها وعلى رأسها دراسة الحالة. أما عندما تُطرح المسألة الثقافية في البحوث الديمغرافية، فإنها تُختزل غالبًا إلى

(6) يمكن اعتبار مؤلف المجتمع العربي المعاصر للباحث حليم بركات أحد أبرز البحوث التكاملية العربية على الإطلاق. إذ قدّم، باعتماد منهج تحليلي اجتماعي، تناوّلًا معمقًا لمختلف الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية التي تسهم تحليليًا في فهم الواقع العربي واستشراف آفاقه المستقبلية. ليست أدوات الكتاب التحليلية ديمغرافية أنثروبولوجية بطبيعة الحال، بيد أنه ينطوي على الكثير من العناصر التي تمهّد للتحليل الديمغرافي- الأنثروبولوجي في الوطن العربي. (انظر: بركات، 1996).

مؤشرات كمية يأتي في مقدمتها المستوى التعليمي للأفراد المبحوثين، وتُدْرَس في الإطار التقليدي للمسوح بالعينة. يمكن القول إذًا إن تناول المسألة الثقافية في علاقتها بالخصوبة من منظور الديمغرافيا الأنثروبولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة، وباستخدام أدواتها البحثية التكاملية، ما يزال غائبًا عن البحث العربي. من هنا تتأتى أهمية التعرف إلى هذا الشكل المعرفي التكاملي الجديد، والإحاطة بأدواته النظرية والمنهجية التي من شأنها أن تسهم كثيرًا في معرفة أفضل بالواقع الديمغرافي العربي. فالمجتمعات العربية متنوعة للغاية ديمغرافيًا وثقافيًا، وما تزال البنى التقليدية حاضرة فيها بدرجات متفاوتة تبعًا لاختلاف المناطق بين بلد عربي وآخر من جهة، وداخل كل واحدٍ من البلدان من جهة أخرى، ما يجعل التناول الديمغرافي المسحي الكميّ الصرف بعيدًا من أن يصل بنا إلى فهم معمق للماضي والحاضر، وإلى تصور ملائم عن المستقبل.

2 - التفسير الاقتصادي والتحول الديمغرافي: حتمية القراءة التكاملية

تقع الانتقادات التي طالت نظرية التحول الديمغرافي ومعها التفسيرات الاقتصادية للخصوبة ضمن منظور مماثل لتلك التي تناولت المسوح الخصوبية، وكان من شأنها إيلاء المزيد من الاهتمام للمسألة الثقافية في تفسير السلوك الديمغرافي عمومًا والإنجابي بوجه خاص، فأسهمت بالتالي في إغناء التأسيس الأولي للديمغرافيا الأنثروبولوجية.

كما هو معروف، قامت نظرية التحول الديمغرافي⁽⁷⁾ على توصيف لحركة تطور المجتمعات مرتكز إلى ما شهدته الدول الغربية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ورسمت مسارًا لانتقال المجتمعات البشرية من نظام ديمغرافي تقليدي يقوم على توازن بين معدلات ولادات ووفيات مرتفعة، إلى نظام ديمغرافي حديث يقوم على توازن بين معدلات ولادات ووفيات منخفضة. وافترضت النظرية أن بالإمكان اعتبار ما حدث في أوروبا أساسًا للتنبؤ بالتحويلات الديمغرافية لبقية دول العالم النامي. تركز الفكرة الرئيسية لتفسير التحول الخصوبي الذي شهدته أوروبا إذًا إلى مسألتين، أولاهما انخفاض الوفيات عمومًا الذي من شأنه أن يستتبع خفضًا في المواليد، وثانيتها أثر التحديث الذي سيقود إلى تغييرات جذرية في بنية المجتمع تؤدي بدورها إلى خفض الخصوبة. والحال فإن نظرية التحول الديمغرافي، حالها كحال مختلف النظريات الاقتصادية-الديمغرافية⁽⁸⁾، أعلنت شأن العامل الاقتصادي التنموي في تفسير انخفاض الخصوبة، وافترضت بالتالي أن سيرورة تحديث مماثلة لما

(7) التي أسس لها أولًا الاقتصادي الفرنسي لاندرى (Landry) عام 1934 في كتاب له بعنوان الثورة الديموغرافية، ثم طورها الديمغرافي الأمريكي نوتشتين (Notstein) عام 1945، مستخدمًا لأول مرة تعبير التحول الديمغرافي. لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على الكتاب: (Landry, 1982).

(8) لمزيد من التفصيل في شأن نظريات الخصوبة عمومًا من المفيد العودة إلى: (Leridon, 2015: 331-373).

حدث في أوروبا سوف تقود إلى انخفاضات مشابهة للخصوبة في كل مكان من العالم. ومع أن نظرية التحول الديمغرافي لم تغفل أثر العامل الثقافي بالمطلق، إذ اعتبرت أن القيم الدينية والرموز الأخلاقية المهيمنة في مجتمعات ما قبل التحول تمثل عناصر رئيسة لإبقاء الخصوبة في مستوى مرتفع؛ غير أنها أوجزت الأمر باعتبار أن السير نحو مجتمع معلم ومنشغل بالتحديث من شأنه أن يقود إلى انهيار المحظورات المتعلقة بمنع الحمل وخفض الخصوبة (Joshi, David, 2002: 341). هذه الرؤية العامة أحادية الجانب أثبتت غير مرة أنها غير قابلة للتطبيق بمطلق الأمر وفي كل مكان، ذلك أن المجتمعات البشرية - وإن تكن شهدت في مجملها تحولات خصوبية - إلا أنها لم تنتهج جميعاً مساراً مماثلاً لما حدث في أوروبا من جهة، ولم تبرهن سيورة الانخفاض في كل مكان عن استمرارية وديمومة من جهة ثانية. إذ قد تنخفض الخصوبة إلى حد معين في بعض المجتمعات مثلاً في مرحلة ما، ثم تعاود ارتفاعها لاحقاً خارجة بذلك عن مسارات التحول المنتظرة. وهو ما يظهره تعدد واختلاف منحنيات معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بقدر تعدد المجتمعات واختلافها (Chesnais, 1979: 1141).

أدت القراءات النقدية للتفسيرات الاقتصادية للتحولات الخصوبية عموماً ولنظرية التحول الديمغرافي بشكل رئيس، إلى تعزيز حضور التفسير الثقافي في فهم الخصوبة، وذلك في إطار العمل البحثي الناشئ للديمغرافيا الأنثروبولوجية على وجه الخصوص. وجاء النقد الرئيس للنظريات الاقتصادية-الديمغرافية على يد هاميل (Hammel) الذي وجد فيها قراءات مفردة في كونيتها وعمل على إدراج مفهوم الثقافة في تفسير السلوك الإنجابي البشري منظوراً إليها بوصفها أداة للتفكير في السلوك (Hammel, 1990: 455-456).

قام المنطلق الفكري لنقد هاميل على استخدام المدخل الثقافي كوسيلة لفهم السلوك، ما يسمح بتفسير تشابه السلوك الديمغرافي لسكان إقليم جغرافي ولغوي واحد عبر الزمن، وتفسير تباين السلوك الديمغرافي لمجموعات سكانية تمر بنفس مراحل تغير المقاييس الديمغرافية (عبد الجواد، 2009: 31). ذلك أن وجود أنماط التشابه والتباين هذه كفيلاً بوضع حجر عثرة أمام التفسير الاقتصادي الأولي لانخفاض الخصوبة. فالتحديث وحده ليس كافياً لحدوث انخفاض مماثل لما حدث في أوروبا، تماماً مثلما أن انخفاض الوفيات لم يترافق بالضرورة في كل مكان بانخفاض للخصوبة مكافئ لما حدث في الغرب.

جاءت نظرية هاميل مطلع التسعينيات بالتزامن مع توسع الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع معرفي مستقل، وأدى تحليله الثقافي للخصوبة دوراً مؤثراً في إدراج المسألة الثقافية بوصفها أحد الأبعاد السياقية المحورية الأكثر تأثيراً في السلوك الديمغرافي بوجه عام، وبوصفها عامل تأثير مركزي في السلوك الخصوبي بوجه خاص، يحتاج إلى أن يُدرس باستقلالية عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وإن بتكامل معها.

مع تطور المناقشات المؤسسة للعلم، لم تعد مسألة إدراج الثقافة كعنصر تكاملي موضع

خلاف. لكن آليات توظيف هذا المفهوم على المستوى الإجرائي بقيت محاطة ببعض صعوبات، لذلك كان لا بد من إيجاد صوغ مفاهيمي تحظى بقبول يتيح الفرصة فعلياً وعلى مستوى التطبيق لعمل تكاملي يجمع الديمغرافيا والأنثروبولوجيا معاً. ففي حين يوضح هاميل إمكان استخدام الثقافة، بالانطلاق من المفهمة الأنثروبولوجية، بوصفها محدداً للفئات الاجتماعية، ومجموعة من التقاليد المستقلة، ومجموعة من السلوكات المصاغة باتساق، ومجموعة من الرموز التي يجري على الدوام التفاوض عليها بين الفاعلين الاجتماعيين وإخضاعها للتقويم والتعديل (6: Bernardi, 2007)؛ كثيراً ما نجد في المقابل أن استخدام الثقافة يأخذ بالنسبة إلى العديد من الديمغرافيين هيئة «بُحجة» غير محددة جيداً، والغرض منها هو تجميع كل تأويل متبقي خارج نطاق التأويلات الاقتصادية والاجتماعية المعتادة (Bruijn, 2002: 427). ربما يرجع هذا الأمر ولو جزئياً إلى أن تاريخ الديمغرافيا كان مرتكزاً في أساسه إلى اعتماد المسوح الكبرى الواسعة النطاق، والتي تعجز عموماً عن إدراك جوهر مفهوم الثقافة.

جاء التفاعل الغني بين الديمغرافيا والأنثروبولوجيا ليؤطر ويدعم افتراضاً رئيساً يقوم على فكرة أن الناس يخترطون في عالمهم عبر منظومات معنى مختلفة ومحلية للغاية، ومن هنا تتأتى ضرورة الكشف عن المصادر المحلية، مع مراعاة الربط بين المعاني التي يضيفها الفاعلون على الحوادث والظواهر وبين النتائج الديمغرافية المتحصلة من المسوح. وللوصول إلى هذا الغرض لا بد أولاً من تحقيق الضبط الإجرائي للمفاهيم المستخدمة في المسوح، عبر وضعها ضمن سياقها الثقافي بالذات. ولا بد ثانياً من الاهتمام بالأنساق المرجعية الرمزية في المجموعة السكانية الخاضعة للدراسة. وبالتالي في مثالنا عن الخصوبة، بدلاً من النظر إلى خصوبة الفرد من منظور فردي، يصير تناولها قائماً بالأحرى على اعتبارها وصفاً وانعكاساً لمكانته ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تشمل على الأفراد والمؤسسات معاً. وبذلك يرتبط المعنى الاجتماعي والثقافي بالمؤشرات السكانية، وترتبط دوافع السلوك بما تسجله الإحصاءات عنه.

تنتج هذه المقاربة رؤية تكاملية تقود إلى انشغال لا يتوقف عند حدود النيات المعلنة للفاعلين، بل يتعداها إلى إدراج هذه النيات والأهداف المعلنة ضمن منظور البنى الثقافية والاجتماعية التي تتبلور عبرها. من هنا يصبح التعامل مع سؤال الدوافع مختلفاً تماماً على اعتبار أننا سننظر إلى ما يتطلع إليه الأفراد ليس بوصفه قرار فاعلين مستقلين فحسب، بل بوصفه أيضاً نتاج تجاذب ثقافي. فإن نحن عدنا إلى نظرية التحول الديمغرافي آخذين هذا المنحى في الاعتبار، فسنتمكن من فهم الاعتبارات المحلية التي قادت وما تزال تقود إلى إيقاعات واتجاهات تحول متباينة بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا إحدى نقاط القوة الأبرز لتطبيقات الديمغرافيا الأنثروبولوجية.

يوجد العديد من الأمثلة التطبيقية التي يمكن لها أن تشرح هذه التداخلات، نذكر من بينها مؤشراً ديمغرافياً شائعاً هو مؤشر الحاجة غير الملبأة إلى وسائل منع الحمل. يحاول

هذا المؤشر فهم الدوافع الإنجابية عبر أرقام كلية، ويفترض أن المرأة التي لا تريد مزيداً من الأطفال يجب أن تكون مستخدمة لوسائل منع الحمل، وأنها إن لم تفعل، فالسبب ببساطة هو أن هناك مشكلات تخص البنية التحتية أو أن هناك عوائق اجتماعية ينبغي العمل على تذليلها لرفع مستوى الاستخدام. لكن واقع الأمر أعقد من ذلك كثيراً، إذ قد لا يمتلك الأفراد خطماً صريحة بخصوص الفعل المتعلق بالإنجاب، كما أن الخطط بحد ذاتها قد تتغير قبل إنجازها، أو أنها قد تكون مبهمة، ضعيفة التحديد، أو غير ذات أهمية نسبياً مقارنة بخطط أخرى متزامنة معها. ولذلك يصبح من الضروري استقصاء ما يكمن خلف النيات المعلنة والانشغال به إلى جانب النيات ذاتها وفي تكامل معها. فالقضية هنا لا تتعلق بدرجة ترجمة الفاعلين الاجتماعيين لنواياهم المحددة إلى فعل ملموس، بل تتعلق في المقام الأول بسيرورات تمثل الذات التي تغرس في الناس تطلعات وعادات بعينها (Johnson- Hanks, 2007: 2). من هنا يكون من الضروري عند بناء الاستثمارات البحثية أن نأخذ في الاعتبار الأفراد المحيطين بالمرأة المعنية بتلبية الحاجة إلى وسائل منع الحمل، وكذلك المنظومة الثقافية التي تدير في أحيان كثيرة، مباشرة أو مداورة قرارات المرأة والأسرة. ينبغي أن نتقصى مسبقاً ما الذي يحمله استخدام وسائل منع الحمل من معانٍ فردياً وجمعياً، وكيف ينظر إلى الرغبة في هذا الاستخدام في المحيط المحلي، وما المكانة التي تحتلها العملية الإنجابية ككل على مستوى الفرد امرأة أكان أم رجلاً، وعلى مستوى الأسرة، وعلى المستوى المجتمعي ككل. تصير أسئلة الاستثمارات والبحوث الكمية في هذه الحالة محملة بالفعل بالمعاني الضمنية التي توجه السلوك الفردي.

يظهر هنا تماماً كيف يمكن أن يقود التفاعل الديمغرافي الأنثروبولوجي القائم على تدارس المفاهيم الإجرائية وتحديدها بدقة أولاً، ثم بناء الاستثمارات البحثية وفق منظور يأخذ في الحسبان، إلى جانب الحوادث المعيشية، حقيقة المعاني التي يضفيها أفراد المجتمع المحلي عليها؛ إلى قراءات أكثر عمقاً وفهم أكثر معقولة لهذه الحوادث التي تشغل المساحة البحثية ديمغرافياً وأنثروبولوجياً معاً.

خاتمة

على الرغم من الحدود الصريحة التي تفصل الديمغرافيا عن الأنثروبولوجيا على المستويين المنهجي والنظري، فقد أسفرت تجربة العمل التكاملية بينهما عن فاعلية كبيرة في فهم تعقد مختلف الظواهر والعلاقات التي تحكم الفرد ككائن بيولوجي-ثقافي. بهذا المعنى، يفتح تمثل الديمغرافيا الأنثروبولوجية كفرع معرفي ناشئ، أفقاً أمام معرفة أكثر قدرة على الإحاطة بالسلوك البشري الظاهر وما يحكمه من دوافع فردية مؤطرة ثقافياً.

ناقشنا في هذا البحث جانباً من الصعوبات المنهجية والنظرية التي تواجه بناء العلم الجديد، وتبيننا كيف أن التضاد الظاهري في المناهج يمكن أن يقود إلى انفتاح أبواب تكاملية

جديدة قادرة على إغناء الأطر المنهجية الناتجة من التقاء العلمين، فتصبح الديمغرافيا الأنثروبولوجية خطوة متميزة في البحوث التكاملية في مجال العلوم الاجتماعية، إذ تسمح عبر تطوير مناهجها ومفاهيمها بإيجاد توليفة جديدة توظف المناهج الوضعية والتفسيرية في بنية متكاملة تسمح بالإحاطة بالفعل البشري في كليته وبأعلى درجات الدقة - على طريقة الديمغرافيا، لكن من دون إغفال الخصوصية المحلية الجزئية والوصول بالتالي إلى تفسيرية أكثر غنى وعمقاً - على طريقة الأنثروبولوجيا. هكذا يستطيع التقاء الطرائق المنهجية للعلمين إذًا أن يوِّلد رؤية شاملة لا تغفل المنظور الكلي اللازم بالضرورة للتعميم وعقد المقارنات، لكنها تلجأ إلى بناء الأطر المنهجية والنظرية آخذة في الاعتبار الخصائص المحلية التي تفسر سلوك الفاعلين من خلال المعاني المتضمنة فيه. يستلزم هذا البنيان العلمي الجديد كشرط لاكتماله قيام ضبط مفاهيمي صارم عند التأسيس للعمل الميداني وأثناءه وبعده. ويُقصد بالضبط المفاهيمي هنا أخذ كل مفردة ترد في البحوث الديمغرافية الأنثروبولوجية إلى مجتمعه الخاص المحلي، وفهمها ضمنه، ما يحول دون التسرع في عقد مقارنات كمية معمّمة. هذا الشكل التكاملي بدأ بالفعل لكنه ما زال يواجه اليوم صعوبات تطبيقية تجعل من المتعذر الحديث عن نظرية ناجزة في الديمغرافيا الأنثروبولوجية. ولا شك في أنّ إنجاز المزيد من البحوث التطبيقية خلال العقود المقبلة، سيوِّلد حالة تراكم معرفي، منهجيًا ومفاهيميًا، سيكون لها دور مهم في تأطير بنيان نظري متماسك للعلم الجديد.

والواقع أنّ مجالات البحث التكاملية التي تتيحها الأطر النظرية والمنهجية للديمغرافيا الأنثروبولوجية تفسح المجال واسعاً أمام معرفة تمسّ جوهر البنى الثقافية المؤثرة في السلوك الديمغرافي ضمن خصوصية البلدان النامية عمومًا، ووطننا العربي على وجه الخصوص. لا تقف الجدوى المعرفية هنا عند حدود مبحث الثقافة كعامل مفسر للسلوك الخصوبي - وهو المبحث الذي أفردنا له المساحة الأكبر تحليليًا في بحثنا هذا لكونه واحدًا من أوسع ميادين الديمغرافيا الأنثروبولوجية؛ بل تتعداه إلى ميادين ديمغرافية-مجتمعية عديدة، كالزواجية والوفيات والهجرة. تسمح الديمغرافيا الأنثروبولوجية إذًا بالوصول إلى قراءات مخصصة لواقع المجتمعات العربية اليوم، من خلال تأكيدها للخصائص المحلية للمجتمعات وللجماعات الفرعية، لا بوصفها موضوعاً للدراسة الأنثروبولوجية الضيقة النطاق (كما اعتدناها تقليدياً)، بل عبر توظيف الإحاطة العميقة بالخصائص المحلية للجماعات الاجتماعية المتنوعة في فهم حقيقي للسلوك الديمغرافي الكليّ القائم، بما يتجاوز القوالب التوصيفية الجامدة.

إنّ تناول الديمغرافيا الأنثروبولوجي للواقع العربي وتحولاته في الماضي القريب وفي الحاضر القائم هو مفتاح معرفي لاستيعاب البنى الديمغرافية العربية المتنوعة بعيداً من عقد مقارنات بين أرقام كلية، وإنما من خلال وضع كل مؤشر ديمغرافي ضمن سياقه الثقافي الخاص وفهمه من خلاله؛ ثم استكمال العناصر التكاملية التي يمكن بواسطتها المقارنة بين المجتمعات العربية ككل أو بين الجماعات المحلية بشكل أكثر تخصيصاً، بوصفها أجزاء لها استقلاليتها الثقافية النسبية ضمن هذا الكل. تنعكس هذه الرؤية تطبيقياً في

مجالات متنوعة كدراسة أثر المؤسسات التربوية في تكوين السلوك الديمغرافي، وأثر الانتشار الثقافي في خلق أنماط سلوكية جديدة ضمن مجموعات اجتماعية منعزلة نسبياً، وكذلك في دراسة ظاهرة الشيخوخة في بعض البلدان العربية من خلال البحث في تفاعل التركيب العمري والنوعي للسكان مع المواقع والأدوار المؤثرة لهم ثقافياً. فلا يجري تناول البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة بوصفها مجرد أرقام (عن نسب كبار السن في كل بلد عربي مثلاً)، بل بالنظر إليها كعنصر يتفاعل مع البنى الثقافية المتحولة ويفرز تغيرات جذرية ديمغرافياً وثقافياً واجتماعياً.

وأخيراً، يمكن توظيف الديمغرافيا الأنثروبولوجية بفعالية في فهم الترسيمات الاجتماعية الخاصة بمسائل النوع الاجتماعي، والوالدية، والرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وإلى ما هنالك من موضوعات حيوية لم تكن يوماً غائبة عن المسوح الديمغرافية الصرف من جهة، وعن الدراسات الأنثروبولوجية من جهة أخرى؛ بحيث تؤخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية والتاريخية للبلدان العربية، فتوضع البرامج التنموية والسياسات السكانية بالانطلاق من هذه الخصوصية وبالارتكاز عليها، بعيداً من استجلاب خطط وسياسات تنموية وسكانية على هيئة قوالب جاهزة تبعاً لما عاشته الدول المتقدمة أو حتى الدول النامية من غير العالم العربي.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار، فوق هذا وذاك، مرحلة الصراعات الطويلة التي وسمت العقد الأخير من واقع الكثير من البلدان العربية، فسنتبين إلى أي حدّ تصبح مسألة التفاعل الديمغرافي الأنثروبولوجي ملحة عند العمل على توصيف وتحليل المؤشرات الديمغرافية لهذه المرحلة. فالرقم الديمغرافي وحده سيكون عاجزاً عن أن يعكس واقع هذا العقد المضطرب، كما أنه لن يكون ملائماً وحده لإنجاز مقارنات بين البلدان العربية التي عاشت مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة للغاية خلال العقد الأخير؛ وسيصير لزاماً علينا تضمين خصوصية التحولات الأخيرة في فهم الواقع أولاً، وفي وضع السياسات السكانية والتنموية في المدى القصير والطويل ثانياً، وذلك من خلال إدراك التضمينات المفاهيمية لكل مفردة تطرحها البحوث الممهدة لإنجاز السياسات المستقبلية، وكذا السياسات نفسها.

المراجع

أبو بدر، سليمان حسن (2019). استخدام الأساليب الإحصائية في بحوث العلوم الاجتماعية. ترجمة باسم سرحان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (ترجمان)

بركات، حليم (1996). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. ط 5. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الجواد، مصطفى خلف (2009). *دراسات في علم اجتماع السكان*. عمّان: دار المسيرة.
- فهيم، حسين (1986). *قصة الأنثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (عالم المعرفة؛ 98)
- كوش، دنيس (2007). *مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية*. ترجمة منير السعيداني؛ مراجعة الطاهر لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- Bernardi, Laura (2007). «An Introduction to Anthropological Demography.» *Working Paper*, Germany: Max Planck Institute for Demographic Research. 17 p.
- Bruijn, Bart J. de (2002). «Fécondité: Théories, structures, modèles, concepts.» in: Graziella Caselli, Jacques Vallin et Guillaume Wunsch (eds.). *Démographie : analyse et synthèse II, Les Déterminants de la fécondité*. Paris: INED, pp. 407-447.
- Chesnais, Jean-Claude (1979). «L'Effet multiplicatif de la transition démographique.» *Population*: vol. 34, no. 6, pp. 1138-1144.
- Coast, Ernestina, Kate Hampshire and Sara Randall. (2007). «Disciplining Anthropological Demography?.» *Demographic Research*: vol. 16, Article. 16, pp. 493-518, <<https://www.demographic-research.org/volumes/vol16/16/16-16.pdf>>.
- Das Gupta, Ashesh (2003). «Culture and Fertility: Son Preference and Reproductive Behaviour.» *Sociological Bulletin*: vol. 52, no. 2, September, pp. 186-197.
- Dewitte, Sharon N. (2018). «Demographic Anthropology.» *American Journal of Physical Anthropology*, no. 165, pp. 893-903.
- Gessain, Robert (1948). «Anthropologie et démographie: Aperçus sur une recherche du qualitatif.» *Population*: vol. 3, no. 2, July- September, pp. 485-500.
- Hammel, E. A. (1990). «A Theory of Culture for Demography.» *Population and Development Review*: vol. 16, no. 3, pp. 455-485.
- Henry, Louis (1984). *Démographie: Analyse et modèles*. Paris: INED.
- Johnson-Hanks, Jennifer (2007). «What Kind of Theory for Anthropological Demography?.» *Demographic Research* :vol. 16, Article. 1, pp. 1-26, <<https://www.demographic-research.org/volumes/vol16/1/16-1.pdf>>.
- Joshi, Heather and Patricia David (2002). «Le Contexte économique et sociale de la fécondité.» in: Graziella Caselli, Jacques Vallin et Guillaume Wunsch (eds.). *Démographie: Analyse et synthèse II, Les Déterminants de la fécondité*. Paris: INED, pp. 327-374.

- Kennedy, David (2002). «Gender, Culture Change, and Fertility Decline in Honduras: An Investigation in Anthropological Demography.» (PhD. University of Florida).
- Kertzner, David (2005). «Anthropological Demography.» in: Dudley L. POSTON and Michael Micklin (eds.). *Handbook of Population*. New York; Boston, MA; Dordrecht; London; Moscow: Kluwer Academic/Plenum Publishers (Series Handbook of Sociology and Social Research), pp. 525-547.
- Landry, Adolphe (1982). *La Révolution Démographique: Études et essais sur les problèmes de la population*. Paris: INED.
- Leridon, Henri (2015). «Théories de la fécondité: Des démographes sous influences?.» *Population*: vol. 70, no. 2, pp. 331-373.
- Pressat, Roland (1979). *Dictionnaire de démographie*. Paris: PUF.
- Siracusa, Jacques (2017). «Le Penchant Quetelésien de Durkheim.» *L'Année sociologique*: vol. 67, no. 1, pp. 255-276.

ملاح من المقاربة الجندرية

في أبحاث نسوية هادفة

(قراءة في دراسات لمنظمات نسوية غير حكومية لبنانية)

عزة شرارة بيضون (*)

أستاذة في الجامعة اللبنانية سابقاً، وباحثة في شؤون المرأة والجندر.

ملخص

بعد التعريف بمفهوم «المقاربة الجندرية للأبحاث في العلوم الاجتماعية» والطرائق المعتمدة في إطارها، ترصد هذه الورقة المقاربات البحثية التي اعتمدت لدى فئتين من النسويات اللبنانيات: مجموعة شابة تقدم تصوّرها للمقاربة البحثية (نموذجاً لمجموعات شبيهة)، وثانية مؤلفة من منظمات غير حكومية من التيار الأوسع أنتجت أبحاثاً ميدانية حول مواضيع ذات صلة بنشاطها. وذلك لغاية تعيين أشكال التزام الفئتين بتلك المقاربة، وتعيين دوائر اللقاء والتميز بين البحوث في العلوم الاجتماعية عامة، والبحوث التي نفذتها المنظمات غير الحكومية النسوية، كما بين المقاربة المعلنة لدى المجموعة النسوية الشابة وتلك المضمرة في أبحاث التيار الأوسع من المنظمات غير الحكومية.

كلمات مفتاحية: المقاربة الجندرية، الطرائق البحثية في دراسات هادفة، الحساسية الجندرية، الدراسات النوعية، التيار النسوي الأوسع.

Abstract

A definition of the gender approach to sociological studies and methods applied by researchers within its frame are presented by way of laying a background for the examination of the research methodologies adopted by self-proclaimed feminist groups as well as mainstream NGOs in their respective studies: «imagined by the first and executed by the second».

An attempt is made to explain commonalities between methodological approaches in sociological studies in general and those executed by mainstream feminist NGOs, as well as between declared approaches by the young feminist groups with the implicit ones in studies executed by mainstream feminist NGOs.

Keywords: Applied Research methods, gender sensitivity, qualitative research, mainstream feminist organizations.

تقديم

تنشط أكثر المنظّمات النسوية في لبنان في مجالات الاهتمام الاثني عشر⁽¹⁾ التي أُقرّت في مؤتمر المرأة العالمي الرابع، وعُنوت بعض بنود اتفاقية «إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو). هذه المنظّمات تنحو إلى العمل باحتراف وتخصّص فرضتهما طبيعة مهامّها المدرجة في هذه المجالات. ويدعمها في اتجاهها إلى تحقيق ذلك: هذا الاحتراف وذلك التخصص، منظّمات دولية وأخرى عالمية غير حكومية، وأحياناً حكومية، تقدّم لها العون المادي والمساندة اللوجيستية والخبرّاتية. ويشمل ذلك الدعم إجراء البحوث حول المسائل ذات الصلة بالمجالات المذكورة. وذلك سعياً إلى توفير معرفة بخصائص الجماعات المستهدفة، وبالظروف المادية والإنسانية والثقافية- الاجتماعية المحيطة بتلك الجماعات؛ الأمر الذي يسمح للناشطات والناشطين في هذه المنظّمات بصوغ استراتيجيات وخطط وبرامج عمل منظّماتهنّ، واختيار شعارات حملاتها، وتنفيذ تدخّلاتها العملية، إلى ما هنالك من أمور يستدعيها ذلك النشاط.

تتناول هذه الورقة المقاربات البحثية التي اعتمدت في الدراسات الميدانية الهادفة التي نفذتها المنظّمات النسوية في لبنان؛ وذلك لغاية تعيين أشكال التزامها بالمقاربة الجندرية للبحوث الاجتماعية. إنّ أهميّة البحث عن المقاربات البحثية لدى المنظّمات النسوية عندنا ناجم عن كون هذه المنظّمات واحدة من أهمّ المواقع التي تنتج أبحاثاً نسوية عندنا.

تقع هذه الورقة من جزأين؛ الأوّل يتناول تعريفاً بالمقاربة الجندرية للأبحاث في العلوم الاجتماعية، بحسب بعض الأدبيات التي تناولت الموضوع، ويستقصي الثاني المقاربات البحثية التي اعتمدت في الدراسات الميدانية الهادفة التي نفذتها منظّمات نسوية غير حكومية ناشطة في لبنان. وذلك لغاية رصد المقاربات البحثية المعتمدة فيها وتعيين دوائر تقاطعها مع «المقاربة الجندرية» للبحوث الاجتماعية.

(1) مواضيع هذه الدراسات هي الشواغل الإثني عشر لمقررات بيجنغ. موجودة على: <<https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/fwcwn.html> Beijing_Decerson_and_Platform_for_Action.pdf>.

أولاً: المقاربة الجندرية

1 - تعريف

تتمثل المقاربة الجندرية في العلوم الاجتماعية⁽²⁾ بتبني اتجاه، أو حالة، من التيقظ المنهجي لمفاعيل الجندر، ولأثره في الوضعيات والأشخاص قيد البحث. وذلك، بتوسل الأطر المفاهيمية، وبعتماد الأدوات الاستقصائية والتحليلية التي تسمح بإدراك المعنى والقيمة اللذين تسبغهما الثقافات الاجتماعية على الانتماء إلى جنس الإناث، أو إلى جنس الذكور، بحسب الحالة. هذا التيقظ يكاد أن يكون هجاساً في لاجابة حضوره في مسار البحث بمجمله بدءاً باختيار موضوعه، وانتهاء باستنتاجاته وتضميناتها العملانية.

تنطلق المقاربة الجندرية من مسلمة مفادها أن إنتاج المعرفة هو فعل ثقافي واجتماعي، ومتموضع في الزمان والمكان، وأن القائمين به ذوو مكانات اجتماعية واقتصادية وذوو هويات سياسية. وهو ما يجعل المعرفة، بالضرورة، جزئية ومشروطة بصحتها بمصلحة منتجها وبالوضعية التي أنتجتها. هذه المعرفة محكومة، إذًا، بالجندر بوصفه واحدًا من أهمّ المركبات (Constructs) النازمة للحياة الاجتماعية في مختلف نواحيها. ولكون الجندر مركبًا ثقافيًا اجتماعيًا، فإن المعرفة المنتجة في الأنظمة المعرفية القائمة ليست ثابتة، ولا كونية. إضافة إلى ذلك، فهي غير حيادية، إنما تعمل على إعادة إنتاج علاقات القوى - الجندرية - القائمة (Sutton, 1988).

أن نعتمد المقاربة الجندرية يعني أن ننتبه إلى كون العالم خاضعًا لأحكام الجندر (Howard and Hollander, 1997: 11). ففي التحليل للظواهر المجتمعية، تُبرز المقاربة الجندرية المعاني الكامنة خلف ظاهرة معينة، والقيم الملحقه بهذه المعاني التي تعمل، أساسًا، على تثبيت سيطرة القوى المهيمنة فيها، وتعزيز أركان البنى المجتمعية القائمة؛ وذلك بالعمل على إلغاء الوعي بالاستغلال وبالتناقضات الناجمة عن الظروف المادية المحيطة بالنساء والرجال، وما ينجم عنها من «تطبيع» للامساواة الجندرية لتبدو العلاقات القائمة بين النساء والرجال وكأنها «طبيعية»، بل ضرورية لبقاء الجنس البشري ورفاهه، ولتصبح المصالحُ الفئوية للرجال مصالحَ عامّة، بحيث تُستدخّل النساء (الفئة المستغلة) مصالح الرجال (الفئة المهيمنة) وتتبنى رغباتهم التي لا تلبث أن تصبح «رغبات نسائية» (Wetherell, 1997).

من جهة ثانية، فإنّ للأشخاص أصحاب السلطة في المجتمع مصلحة في المحافظة على الفهم الشائع للواقع الاجتماعي؛ بينما الأقلّ حظوة والمنشغلون بضرورات البقاء، يتبنون نظرتين للعالم: نظرتهم هم المتناسبة مع اختباراتهم المعيشة - أي نظرة مهمشة عن التيار الأوسع (Mainstream).

(2) بعض ما جاء في هذا الجزء من الورقة تلخيص لأجزاء من مقال بعنوان: «الجندر في علم النفس الاجتماعي»، منشور في (بيضون، 2012: 56-96).

ولأنهم مضطرون إلى استيعاب نظرة ذوي السلطة، فهم مرشّحون لحيازة «منظر» أكثر اكتمالاً، وأصدق، للواقع الاجتماعي من هؤلاء. إلى ذلك، فإنّ توّسل الباحثة النسوية للمقاربة الجندرية، لا يستبعد أهمّية المقاربات الأخرى لأنّها تتحفظ على حساب أيّ منها سلطة معرفية مطلقة، رفضاً لهيمنة أيّ من المقاربات المحتملة على أخرى، وتحسباً لإعادة إنتاج وضعية الهيمنة التي تدّعي المقاربة الجندرية مناهضتها (Thompson, 1992).

2 - المقاربة الجندرية والطرائق

نتساءل: هل إنّ المقاربة الجندرية تتضمّن اللجوء إلى طرائق للبحث في العلوم الاجتماعية خاصّة بها؟ إزاء هذه المسألة هناك اتجاهان:

الاتّجاه الأوّل: يرى أنّ الطرائق المستخدمة في العلوم الاجتماعية تمحورت حول الرجل، لذا ينبغي البحث عن طرائق يسعها التقاط تفاصيل حيوات النساء والاصغاء إليهن، بعد أن جرى إسكاتهنّ لمدة طويلة. بل إنّ نواحي من حيوات الرجال⁽³⁾ أيضاً تمّ إسكاتهما. نتكلّم عن النواحي الانفعالية والعاطفية والعلائقية، مثلاً. لذا فإنّ الطريقة الكفيلة بالتقاط نواح من حيوات النساء يسعها كذلك التقاط متجاهلة من حيوات الرجال. والدراسات التي تناولت الهوية الجندرية الرجالية، مثلاً، والذكورات عمومًا، لم تستوِ ميداناً فرعياً في الدراسات الجندرية إلا بعد انطلاق الحركة النسوية في موجتها الثانية (بيضون، 2007: 29-49).

ينطلق هذا الاتّجاه من موقف يجعل المعرفة المنتجة مُشعبة بمواضيع المعرفة - الناس، أكثر من العارفين - العلماء - أي، وفي حالة البحث، مثلاً، تجري إزاحة مركز السلطة من الباحث إلى المبحوث. التأوّل الجيّد، وفق هذا الاتّجاه، هو الذي ينطلق من المبحوث ويتريث حتى تنبثق المعاني منه، فلا يُفرض عليها من «رأس» الباحث. التأويلات التي يعوّل على صحتها تتأسس على المبحوث، أمّا السيئة منها فهي تلك التي تحوي الكثير من «العارف» والقليل من «موضوع المعرفة». إلى ذلك، فإنّ المعرفة هنا لا «تُكتشف»، (أي أنّها ليست موجودة وقائمة موضوعياً و«تنتظر» من يتعرّف إليها)، إنما تُبنى بالتفاعل بين العارف وبين موضوع المعرفة، وتتكون من خلال العلاقة التي تقوم بين الباحث وبين المبحوث، بين ذاتيتين (Subjectivities) متفاعلتين يُنشئانهما معاً، في سياق معيّن. وينطوي ذلك على إعادة الاعتبار لـ«الذات»، ولمحوريتها في إنشاء المعرفة (Belenky [et al.], 1997: 98).

وينحاز المحبّذون لهذا الاتّجاه إلى الطرائق النوعية لأنّها تحسّن، برأيهم، جلاء غنى اختبارات النساء الحياتية وتشعّبها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية؛ كما يسعها إبراز

(3) وينطبق ذلك، مثلاً، على هويات الرجال الجندرية، أيّ كونهم رجالاً في سياق ثقافي-اجتماعي؛ وإذا يفترض أنّ العلوم الاجتماعية ذات مرجع رجالي وأنّ الرجال غامرو الوجود فيها، فذلك بسبب الاختلاط القائم بين الرجل man، وبين الإنسان mankind (Morgan, 1982).

الانفعالات والمعاني الرمزية التي ترافقها. صحيح أنّ الطرائق الكمية تفيد في رصد الشروط الهيكلية المحيطة بالنساء، لكنها غير قادرة على التعامل مع التعبيرات الجندرية المضمرّة والمتنسبة والمتناقضة في وضعيات بعينها، كالوضعية الأسرية ذات الأهمية الخاصة للنساء، مثلاً (Thompson, 1992).

وقد طوّرت الباحثات، وانسجاماً مع اتّجاهاتهن المذكورة والتي يمكن إدراجها تحت شعار «الشخصي هو سياسي» (The Personal is Political) موادّ ومواضيع للدراسة لم تكن «محترمة» تماماً في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ نذكر منها، مثلاً، السير الذاتية والشهادات الشخصية والمذكرات والروايات والتاريخ المروي شفويّاً، والأرشفات ذات الصلة باختبارات النساء، كعقود الزواج والطلاق ووثائق المحاكم الأسرية والمدنية ومختلف المنتجات الحرفية الثقافية (Cultural Artefacts) (Sutton, 1988).

ومن الوسائل البحثية المفضّلة، وفق هذا الاتّجاه: المقابلات الفردية غير المقيّدة، والمجموعات البؤرية غير المنبئية؛ وفيها يتخذ الباحث موقفاً متواضعاً، لكن ناشطاً، في المشاركة مع المبحوث في إنتاج المعاني؛ ففي وضعية المقابلة، مثلاً، يُعلن عن سلطة الباحث، لكن بهدف إعادة توزيعها على المبحوثين (جماعياً)، أو تقاسمها (مع المبحوث في المقابلة الفردية). وبخلاف «الفتوى» السائدة القائلة بوجود التجرد وتحقيق الموضوعية في الاستقصاء في العلوم الاجتماعية، فإنّ المقابلة غير المقيّدة تسمح للمعاني وللفرضيات بالتشكّل والتحقق في إطار الإصغاء المتعاطف والمعيش المشترك للطرفين. هكذا، يصبح المبحوث مشاركاً في إنتاج المعرفة، لا موضوعاً لها (Robinowitz and Martin, 2001; Oakly, 1982).

الاتّجاه الثاني: ومفاده أنّ توّسل منهج معين لا يستبعد أهميّة المناهج الأخرى، فلا تُسبغ على أيّ منها سلطة معرفية استبعادية. ولا تُسبغ طريقة معيّنة للبحث على مقاربة بعينها صفة الجندرية، كما أنّ طريقة أخرى لا تُسلب المقاربة صفة الجندرية عنها؛ ف«في أيدي أمينة»، يسع أية طريقة أن تكون «أمينة» في وصف الواقع الاجتماعي. والباحثات اللواتي يعتمدن الطرائق الإمبيريقية، مثلاً، يصرّحن بأنّ الطريقة لا تجعل الباحثة نسوية. إذ يسع الباحث الذي يعتمد الطرائق النوعية أن يكون متعصباً جنسياً، والعكس بالعكس. وفي إطار هذا الاتّجاه، توّسل الباحثون والباحثات الطرائق المختلفة السائدة في العلوم الاجتماعية، دون تحفّظ. بل إنّ هؤلاء يتحفّظون حيال التّبني الحصري لطرق دون أخرى، ويطلقون على من يفعل ذلك صفة «المتعبد للطريقة» (Methodolatory). ومنهم من يتوسّل أكثر من طريقة في البحث نفسه، أو يعالج مسألة بالطرق الكمية وأخرى بالطرق النوعية. هؤلاء لا يخفون انحيازاتهم النسوية، ويعبّرون عن رفضهم لحداية العلم المزعومة. أيّ أنّهم بدل اعتماد طريقة بعينها، يعلنون موافقهم النسوية، ويعبّرون عن مقاربتهم الجندرية في المنطلقات والمعايير والقيم والأخلاقيات النسوية: في التأويل والاستنتاج والتطبيق، في كلّ مكّونات البحث ومساراته (Unger, 1983).

ومن المهام التي يطرحها هؤلاء على أنفسهم، ردم الفجوة الجندرية في المعرفة؛ إمّا يجعل النساء مواضيع أبحاثهم في مجالات لم تشملهن سابقاً (القيادة النسائية، مثلاً)، أو بمعالجة مواضيع لصيقة بحيوات النساء لم تلق، سابقاً، اهتماماً (العنف القائم على الجندر، مثلاً). وذلك، بدءاً بتسمية مواضيع باسمها (الاغتصاب الزوجي، مثلاً)؛ فالنسويات يرين، في هذا الصدد، أننا بحاجة إلى إعادة تسمية العالم، عبر صوغ مصطلحات وتعابير تصف معيش النساء. فمن لا يملك سلطة التسمية، لا يسعه البحث في المسمى. والسلوك الذي لا يحمل اسماً لا يمكن ملاحظته (Crawford, 2001).

ويدعو بعضهم إلى اللجوء إلى وسائل وسبل متعددة من أجل «محاصرة» المسألة المدروسة من أكثر من جانب: فتعدد الوسائل، و«مزجها» معاً، ينطويان على قناعة مفادها أنّ كلّ واحدة من هذه الوسائل تضيء تفصيلاً مرحباً به إلى الصورة الكلية. ويصحّ هذا القول في الدراسات الجندرية، الحديثة زمنياً، لضرورة التعرف إلى تعقيدات تجليات الجندر، بكلّ الوسائل المتاحة. من هذه الدراسات، مثلاً، الدراسات المسحية الكمية التي يجري تنفيذها كي تكون نتائجها عوناً لصانعي القرار في صوغ السياسات المفضية إلى تحسين أوضاع المرأة (الصحية أو التعليمية أو القانونية إلخ)، وحيث إنّ تنفيذها يتطلب الامتثال الصارم للقواعد المقبولة في الممارسات العلمية السائدة في الميدان قيد البحث (Rabinowitz and Martin, 2001). ويصحّ هذا القول، مثلاً، في مجتمعاتنا العربية حين تطالب النساء بجعل المعطيات الناجمة عن المسوحات الإحصائية الشاملة أو الجزئية مصنفةً بحسب الجنس (Disaggregated by Sex)، من أجل تعيين الفجوة الجندرية، سبيلاً إلى تضييقها عبر اتخاذ التدابير المفضية إلى المساواة الجندرية في كلّ المجالات.

ثانياً: المقاربات البحثية في أبحاث نسوية لبنانية هادفة

1 - عينة الدراسة

تشكّل العينة المدروسة في هذه الورقة من مجمل الدراسات الميدانية المنشورة، في السنتين 2016-2017، من جانب المنظمات غير الحكومية الآتية أسماؤها⁽⁴⁾: التجمّع النسائي الديمقراطي؛ منظمة كفى عنفاً واستغلاً للنساء والأطفال؛ أبعاد: مركز الموارد للمساواة بين الجنسين؛ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة؛ صوت النسوة؛ منظمة «دعم لبنان»؛ مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي؛ مجموعة في-مال (Fe-Male).

(4) انظر الملحق بعناوين الدراسات التي تألفت منها العينة المدروسة.

هذه عيّنة مقصودة (Convenient)، فإذا كانت العيّنة الممثلة تعريفاً تعني أنّ كلّ مفردة في المجتمع المدروس (Research Population) لها الحظّ نفسه كي تتمثّل في العيّنة المدروسة، فهذا ليس حال هذه العيّنة. هذا التعريف يفترض توافر المجتمع المدروس مشتملاً على كلّ مفرداته. في هذه الحالة تحديداً يُفترض، مثلاً، وجود موقع إلكتروني، معلن عنه، جامع لكلّ الدراسات والأبحاث الصادرة عن المنظمات النسائية عندنا عبر السنوات. في غياب هذا الموقع لا حيلة⁽⁵⁾ للباحث سوى اختيار عيّنة مقصودة مترافقاً مع تسويغ أسباب اختيارها، دون غيرها. هذا يعني أنّ النتائج التي ستحصلها هذه الدراسة لا تصلح للتعميم بشأن الموضوع المدروس، كما الحال في كلّ الدراسات التي تتوسّل عيّنة كهذه. لا يفوت القارئ أنّ هناك نقاشاً مستمرّاً حول جدوى تنفيذ أبحاث في العلوم الاجتماعية باللجوء إلى عينات غير ممثلة، أو إلى دراسات الحالات أو غيرها من الوسائل البحثية التي لا تسمح نتائجها واستنتاجاتها بالتعميم⁽⁶⁾. سوف يلمس القارئ هذه المشكلة لدى الباحثات والباحثين في العيّنة المدروسة.

أشير إلى مسألتين يواجههما الباحث في الدراسات الجندرية عندنا في صدد اختيار عيّنة بحثه: الأولى، أنّ النتائج المحصّلة في البحث تكون قابلة للتعميم على مجتمع البحث إذا كانت عيّنة البحث ممثلةً لذلك المجتمع. ونحن الباحثات والباحثين نفتقد في مجتمعاتنا، غالباً، الشرط الشارط والبدهي لتشكيل عيّنة ممثلة وهو إتاحة مجتمع البحث نفسه! إنّ جعل وجوب التعميم المذكور شرطاً ضرورياً للحكم على أهلية البحث للانتماء إلى حقل الدراسات الجندرية، مثلاً، هو بمثابة «حظر» على تنفيذ معظم هذه الأبحاث عندنا. والثانية، هي أنّ إجراء بحوث في حقل الدراسات الجندرية هو مسألة حرجة للنشاط النسوي عندنا؛ وذلك لأنّ المعلومات والحجج الحاملة للخطاب النسوي القائمة على الدراسات والأبحاث، وإن جزئية، تمثّل قاعدة لا غنى عنها لمقارعة الخطاب المناهض لها على الساحة الثقافية العامة. كما أنّ غياب هذه المعلومات وتلك الحجج بمثابة إخلاء الساحة لكلّ الأفكار والمعتقدات والمنمّطات الجندرية. لقد برهنت مواجهة المشرّع اللبناني، مثلاً، بمعارف قائمة على دراسات⁽⁷⁾، وإن جزئية، أنّها أجدى من مواجهته بمعتقدات أو بمنطق أو حتى بمصالح فئات يمثلها.

إلى ذلك، فإنّ مسوِّغ اختيار عيّنة هذه الدراسة قائم على أمرين: أولهما أنّ المنمّطات المختارة تدّعي في قانونها الأساسي أنّها نسوية، وهي الأكثر نشاطاً على الساحة العامة

(5) للبحث وسيلة أخرى هي تشكيل المجتمع مشتملاً على كلّ مفرداته! في دراسة قيد النشر، مثلاً، عملت الباحثتان على تشكيل مجتمع الأحكام الصادرة عن القضاة المنفردين في أحد أفضية لبنان لأجل سحب عيّنة عشوائية منه (سليمان وبيضون، قيد النشر).

(6) لن أشارك، هنا، في هذا النقاش. أحيل القارئ على ورقة ممتازة للباحث حسن حجيج (حجيج، 2019) يتناول فيها النقاش الدائر حول المسألة.

(7) في مشاريع القوانين التي تقدّمت بها المنمّطات النسوية إلى مجلس النواب، كانت الدراسات حول موضوع القانون جزءاً من الحجج الحاملة لأهمية إقراره.

عندنا. والأمر الثاني الذي اعتمدناه هو دعوتها في غضون السنتين (2016 و2017)، إلى لقاء عام من أجل إطلاق دراسات تناولت مواضيع⁽⁸⁾ من شواغل الحركة النسائية عندنا.

والأسئلة التي تطرحها هذه الورقة هي التالية: المقاربات البحثية التي تعتمد عليها المنظّمات النسوية عندنا: هل يمكن وصفها بـ «الجندرية»؟ أين تتقاطع هذه المقاربات مع تلك التي رسمت ملامحها الباحثات النسويات عامّة؟ كيف تمثّل هذا التقاطع في الطرائق والوسائل التي اعتمدت في إطار هذه المقاربات؟

في ما يلي، محاولة للإجابة.

إذ تصرّح منظّمة غير حكومية بأنّها نسوية، فهي تعلن عن كونها غير حيادية؛ وحين تنفّذ بحثاً في الواقع المعيش للنساء وللرجال أو في شروطه، فإنّما تفعل ذلك لأنّها ترغب في تعيين نقاط تدخلها في ذلك الواقع كي تعمل على تغييره. ووجهة التغيير واضحة ومآله محدّد الملامح. فسعي هذه المنظّمات للتغيير يتمثل لدى معظم هذه المنظّمات بالسعي للوصول إلى المساواة التامة في المواطنة، في الحقوق والواجبات، بين النساء والرجال؛ وذلك في ما يطول، أساساً، إلى الفرص التي يتيحها المجتمع في أنشطته كافة، ولا تقبل بأقلّ من العدالة الجندرية أمام القانون الذي ينظّم عيش أفراده. هذا ما تعلنه المنظّمات النسوية من التيّار الأوسع. هذا، بينما تسعى مجموعات نسوية - وأكثر عضواتها شابات - إلى إعلان الحرب على «النظام الأبوي القاتل»⁽⁹⁾ ورفض كلّ مؤسّساته، الأكاديمية ضمناً. هذه المجموعات تقع خارج التيّار المذكور.

2 - خارج التيّار الأوسع: مجموعة «صوت النسوة»⁽¹⁰⁾

سأبدأ بالمنظّمة «الأشد» نسوية، وهي مجموعة «صوت النسوة»، كما هو اسم نشرتها الإلكترونية وأستعرض، في ما يلي، المقاربة التي تتسم بها النصوص التي نشرت فيها. أبدأ بنصّ لـ سارة أبو غزال بعنوان «حتمية البوح»، يتصدّره قول يصف «صوت النسوة» منذ أن نشأت بأنها «الفضاء الذي يؤمن بأنّ الكتابة نجاة، وبأنّ قصصنا وآراءنا هامّة، وأنّ فعل

(8) من هذه، مثلاً، عمل النساء الخارج- منزلي والرعاي غير الرسمي، النساء في مواقع القرار، العنف الأسري، العنف الجنسي، تزويج القاصرات، صحّة النساء النفسية، نشاط المنظّمات غير الحكومية النسائية، الاتجاهات الجندرية، تناول الإعلام لقضايا النساء عامّة والنازحات السوريات خاصّة، الآثار الجندرية للنزوح السوري إلى لبنان...

(9) هو الشعار الذي رفعته المجموعات النسوية الشابة على يافطة عريضة في الحراك الشعبي والذي أطلقته ما دعي بـ «أزمة النفايات» في صيف 2015.

(10) «صوت النسوة» مجموعة نسوية تحمل اسم نشرتها الإلكترونية عن الوصلة: <<https://www.sawtalniswa.org>>.

الكتابة النسوية لا يرتبط بالمعرفة الأكاديمية، بل هو فعل مقاوم لها ولسلطتها غير المحققة والمتحيزة على ما يمكن أن يكون معرفة شرعية، وما لا يمكن أن يكون».

ويتجسد ما تقوله غزال في عدد خاص من النشرة المذكورة، مثلاً، تحت عنوان «فلنسترجع الخطاب عن الصحة النفسية» حيث تعلن المجموعة «...أنها تشترك مع مجموعة أخرى في بيروت تعملان على إنتاج المعرفة النسوية»، وذلك عبر «استعادة القصص والممارسات المتعلقة بحياتنا واجسادنا من البنية الأبوية»، غير الخاضعة لنظام الطب النفسي المعتمد على تعريفاته الخاصة لما هو «طبيعي»، وتبعاً لما يعتبره تهديداً للبنية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. في هذه النشرة إفصاح في المجال أمام المهمشات من النساء لسرد قصصهن غير المنضوية في الخطاب العام والتي يمكن أن توصم، بسبب ذلك، باللاسواء النفسي.

لا يخفى على الكاتبة أنها ستواجه أبوية.. «تفترض أن عمل النساء وخطابهن بحاجة...لاكتساب شرعية ما». وأن ذلك ناجم عن تسلط ذكوري يفترض «شعوراً بالأحقية entitlement في أن تفرض رأيك وحاجتك على الآخرين»، الأمر الذي يتطلب «شجاعة في مواجهة هذا التسلط» وطاققة على الاستمرار. هكذا، فإن مقارنة هذه المجموعة لا تكتفي بإعمال العقل سبباً إلى المعرفة، بل تشمل على اتجاهات الكاتبة النسوية المتمثلة بالشجاعة ودحر الخوف، سواء في مواجهة المجهول (بسبب غموض ملاح الطريق المختارة)، أو التمرد على سطوة السلطة المعرفية السائدة والإيمان بوجود الطاققة على المتابعة في مواجهة تلك الأبوية غير المعترفة بشرعية عمل النساء وخطابهن.

تقول الكاتبة إنها مدركة أن مقاومة السلطة الأكاديمية يدخل المجموعة في «نفق مجهول... لكننا نحب المجهول وندخله قادرات عليه ومتحكّمات به ولا يخيفنا لأننا نوجد الأشياء بالإيمان بأصوات النساء..». وإذ تشير إلى عوائق تضعها القوى المتسلطة على النهج النسوي في الكتابة، تجد ضرورة في «أن نكتب ونستمر في الكتابة..» لأن في ذلك «استمرارية للحركة النسوية وتجديداً في المحتوى المعرفي المطلوب توفيره دائماً»، وحيث إن البوح حتمي في سياق العمل النسوي، لأن «ما كان محرماً علينا التفوه به (سابقاً) أصبح أحاديث جديّة». وعناوين النصوص المثبتة في صوت النسوة أمثلة على «ما كان محرماً على النساء التفوه به». من هذه مثلاً تحديّ المفهوم الطبي للصحة النفسية، تحديّ السائد لمفهوم الجمال، للتحرش، للجنسانية إلى ما هنالك من مسائل.

وتعترف الكاتبة في النص نفسه أنه ربّما «ليس لدينا حالياً الأدوات التي تمكّننا من التخلص من الأدوات الأبوية، لكنني أعرف أنها أمور تصغي الناس إليها وتراها». وهي كتبت هذا النص لا لتضع قواعد للكتابة في نشرة «صوت النسوة» الإلكترونية، وإنما لتصف أحوال هذه الكتابة فيها؛ فما حوته هذه النشرة، في السنوات التي سبقت، هو أساساً بوح اتخذ أشكالاً متخلفة: كان شهادات أو آراء أو قصصاً شخصية؛ ونادرة هي النصوص التي تموضعت كاتبها خارج الموضوع أو تقدّمت بما يمكن وصفه بـ«معلومات»، أو قراءة لحالة

ما، تتجاوز الاختبار الشخصي للموضوع الذي تعالجه. ويرافق جهراً الكاتبات في «صوت النسوة» بنسويتهن جهرهن برفض الحيادية المزعومة في الأبحاث الاجتماعية.

كتبت النساء في «صوت النسوة»، باللغة التي يسعهن التعبير فيها بدون قيد، فكانت كتاباتهن بالإنكليزية أو العربية الفصحى أو العامية اللبنانية. هن كتبن غالباً بلهجة «البوح»، بسرد تجربة شخصية (كما في حال التحرش مثلاً أو في اختبارهن أجسادهن)، أو سرد لتاريخ شخصي (سعيًا لإبراز تداخل النواحي الجندرية في كل خيط نسج روايتها) لكن أحياناً في شكل تأمل، أو إعلان موقف، أو استدراج لنقاش، أو تقرير حول حالة، أو حتى طرح أسئلة لا يبدو من صوغها أنها تستدرج إجابات من أحد.

وتكتب ديمة قائديه قائلةً إن «صوت النسوة» كانت «فضاء سمح لها باختبار الكتابة... وتجريب طرق مختلفة للتعبير عما نحن ومن أين أتينا». هو اختبار يحاول ألا ينشد الكمال، ويقبل باقتراف الأخطاء، وهفوات في السرديات. وهي إذ وصفت «البوح» - بالكتابة وإعلاء الصوت، فهي ترى أن «الشجاعة تتجلى أيضاً بالتساؤل والإصغاء وتصديق أقوال الأخريات وقصصهن» المروية حول معيشهن.

3 - صوت مختلف

في ما سبق، تكلمت ببعض التفصيل، عن تصوّر «صوت النسوة» للكتابة والبحث، بما هي سعي صريح إلى إنتاج معرفة نسوية غير مقيّدة بالأساليب الأكاديمية بل مناهضة لها، صراحة. هذه المجموعة تنتهج مقاربة في إنتاج معرفة لا تعترف بالحياد وتعلن التحيز للنساء، والانتصار لـ«بؤهن» ولرواياتهن وشهادتهن، والركون إلى اختباراتهن في تعريف الأمور وفي وصفها وتحليل أصولها؛ وذلك في محاولة حثيثة لجعل النساء وقولهن، لا مصدرًا لـ«المعطيات» الناجمة عن الوضعية المتناولة في النص فحسب، وإنما أيضاً حجة لفهم الديناميات التي تحكمها. هذا الفهم يُرجى منه الوصول إلى تكوين معرفة يجري صوغها من منظور اختبارات النساء ومعيشهن لها، ووفق «مصلحتهن»، كأفراد وكفئة اجتماعية يعمل المجتمع الأبوي على إخضاعها لمنظومته الجندرية ولعاييره العاملة على تثبيت أركان هذا المجتمع وضمان ديمومته. هو تعبير عن كؤن هؤلاء النساء، لا مناهضات صاحبات ضد المنظومة الجندرية الأبوية فحسب، إنما عاملات على استبدالها عبر الجهر بأصواتهن واختباراتهن لتكون مرجعاً في صوغ ملامحها.

«صوت النسوة» ليست فريدة؛ هي واحدة من مجموعات نسوية صغيرة العدد، بدأت بالتشكّل والتفكك⁽¹¹⁾ - كما هي حال المجموعات المدنية في فضاءنا المدني، غير الحكومي. هذه المجموعة تنتج ناشطاتها أبحاثاً في مواقع أكاديمية وغير أكاديمية متفرقة، لكن نتاجها

(11) أذكر، على سبيل المثال، مجموعة «نسوية» NASAWYIA: <<https://www.nasawiya.org>>

البحثي - كمجموعة - لا يزال في بداياته. وهل من ضرورة للقول إن هذه المجموعة (ترفض أن تدعو نفسها منظمة) تدعو إلى اعتماد طرق بحثية تتناغم مع التيار الأول الموصوف؟

4 - المنظّمات النسوية من التيار الأوسع

أ - تمهيد

مجموعة «صوت النسوة» لا تشبه أيّاً من المنظّمات غير الحكومية السبع الأخرى في العينة المختارة لهذه الورقة؛ هذه المنظّمات المنخرطة في التيار الأوسع تُنتج أبحاثاً، ميدانية أساساً، تعتمد مقاربات بحثية مألوفة في المجتمعات البحثية الأكاديمية، فلا تراها تتعصّب لأيّ منها.

انظر، في ما يلي، إلى هذه الأبحاث وفي مسارها في مراحلها المختلفة؛ التيقّظ المنهجي الذي أُشرتُ إليه في مطلع ورقتي يفترض فيه مواكبة الأبحاث في كلّ موقع في مسار تنفيذها؛ في تعيين منفذها؛ صوغ أهدافها وأسئلتها؛ تحديد منطلقاتها النظرية؛ المراجع التي تستند إليها؛ ومن ثمّ تعيين مجتمعات الدراسات وعيّناتها؛ والأسباب الموجبة لاختيار وسائل بحث بعينها؛ وصولاً إلى المنطق الحامل لتحليل النتائج والأسس والمبادئ الحاملة للاستنتاجات والاقتراحات - التضمينات العملية لاستنتاجات الدراسة، صريحة كانت هذه كلّها، أم مضمرة.

في ما يلي، محاولة لتفحص هذه المواقع، واحداً تلو الآخر، لرصد ملاح لمقاربة جندرية في الأبحاث التي نفذتها المنظّمات غير الحكومية النسوية في السنتين 2016-2017 عندنا.

ب - من ينفذ هذه الأبحاث؟

نفذ الأبحاث في العينة المدروسة جهات متنوّعة من مواقع واختصاصات مختلفة. لا يفوت المتابع للأبحاث التي تنتجها المنظّمات غير الحكومية على امتداد العقدين الماضيين⁽¹²⁾ توجّه مستجدّ يتمثّل بلجوء هذه المنظّمات إلى فريق بحثي، وذلك بدل تكليف باحث وحيد، يكون، غالباً وليس حصراً، أستاذة (أو أستاذاً) جامعية. وفي حالات أخرى، شارك الأستاذ الجامعي، الباحث الرئيسي، ناشطة/باحثة من المنظمة راعية البحث، كما هي حال التجمع النسائي الديمقراطي، مثلاً. وفي معظم الحالات، شارك فريق من الباحثات المساعدات الباحث الرئيسي في مهمّته. أشير إلى أنّ هذه المنظّمات لا تعلن عن تراجع «ثقتها» بالباحثين الأكاديميين، لكنّ إشراك الناشطات والناشطين في المهام البحثية بمثابة تعبير عن توجّه جديد يتمثّل بالاعتراف بكفاءة هؤلاء في مجال إنتاج المعرفة المتوخاة، وتراجع «الانهار» بأهليّة الأكاديميا في هذا المضمار.

(12) انظر، مثلاً، بليوغرافيا بهذه الأبحاث في (بيضون، 2010: 96 - 19)؛ (Wetheridge and Usta, 2010).

وإذ تتجه المنظمة إلى المزيد من التركيز على مسألة بعينها في مسار نشاطها، يكون الباحث المكلف أكثر تخصصاً في تلك المسألة. ففي حالة منظمة «كفى..»، مثلاً، نجد أن انشغالها، في السنوات الأخيرة، بالأثر الذي أحدثه القانون 2014 / 293، المعروف بـ«قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري» عاملاً محدداً لمواضيع أبحاثها، ولمنقذها، تالياً. هذه المنظمة كلّفت محامياً لإجراء «جردة حساب بعد مرور سنتين على تطبيق القانون»، وكلّفت محاميةً للبحث الدقيق في مسار اللجوء إلى القانون ونتائج تطبيقه وفعالية القضاء والمؤسسات المنفذة في حماية المرأة حمايةً مستدامة، لا ظرفيةً فحسب. إضافة إلى ذلك، تولّت «كفى..» مهمةً كان على المشرّع في الدولة اللبنانية تولّي القيام به! أتكلّم عن دراسة مسحية أجريت بعد سنتين من إقرار القانون تقيس درجة الوعي للعنف الأسري في المجتمع اللبناني. وتخدم هذه الدراسات جميعها سعي «كفى..» لتنزيه القانون المذكور من الشوائب التي أدخلها المشرّع على مشروع القانون الذي تقدّم به «التألف الوطني لتشريع حماية المرأة من العنف الأسري» بقيادة «كفى...» في عام 2012.

بخلاف اللجوء إلى باحث/«خبير» في الموضوع المعالج، تنحو منظمة «أبعاد»، مثلاً، لاعتماد فريق، لا باحثٍ وحيدٍ، للدراسات التي تنفّذها. هذه المنظمة جعلت بعض انشغالها، في السنتين الأخيرتين، موضوع النازحين واللاجئين إلى لبنان، وفي الداخل السوري. ولعلّ اعتمادها اللجوء إلى فريق بحثي ناجم عن ضهور الاهتمام بالموضوع قبل اللجوء السوري، فلا يوجد موقع بحثي في الجامعات أو مراكز الأبحاث اللبنانية، مثلاً، يعلن عن اهتمامه بالموضوع ليكون أشخاصه/ الباحثون فيه مرجعاً لها، يسعها تكليفه بدراسة الموضوع. فكان أن شكّلت فريقاً بحثياً في دراسات ثلاث لها من أصل أربع.

في عيّننا، لم تكن البحوث أكثر عدداً من الباحثين، منفردات أم شريكات أم في فريق بحثي: في العيّنة خمس باحثات منفردات وأربعة باحثين منفردين، وثلاثة باحثين تشاركوا في إجراء بحث واحد. أيّ إنّ المنظمات النسوية عندنا لا تُبدي تفضيلاً للنساء الباحثات على الرجال الباحثين. وبعض هذه المنظمات اتخذت قياداتها موقفاً يشمل الرجال في engaging men برامجها، الأمر الذي جعل بعض أنشطتها تستهدف الرجال، بل وتدعوهم للانتساب إليها، والمشاركة في نشاطاتها، وفي إجراء البحوث ضمناً.

ج - مواضيع الدراسات وأهدافها

تخدم الدراسات التي تنفّذها المنظمات النسوية غير الحكومية نقاط تدخّلها وتهدف فئات اجتماعية تتنوّع تبعاً لحاجات مستمرة. في العيّنة المدروسة تنوّعت مجتمعات البحث، وفي ما يلي أمثلة عنها:

اسم المنظّمة الرعاية للبحث	«كفى...»	«أبعاد»	«دعم لبنان»	Fe- Male	CRTD-A	التجمع النسائي الديمقراطي	الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
موضوع البحث	المجتمع اللبناني برمته	نازحون سوريون من الجنسين	منظّمات غير حكومية فاعلة في مجال الجندر	برامج تلفزيونية وتحقيقات صحافية في الإعلام اللبناني	الأدبيات المنشورة في لبنان حول عمل المرأة	ناجيات/ طالبات المساعدة من منظّمات غير حكومية	نساء من طبقات اجتماعية متواضعة
	مجموعة أحكام قضائية	منتجات وسائل الإعلام المرئي والمكتوب				مجموعة مواد في قانون العقوبات اللبناني	

هكذا، تتوزّع مجتمعات الدراسات في العيّنة بين دائرتين: الأشخاص المستهدفين، أو المعنيين بنشاط المنظّمات النسوية، من جهة، والمؤسّسات المجتمعية والبيئة الاجتماعية الثقافية المؤثّرة في حيوات هؤلاء الأشخاص، كالقانون والقضاء والإعلام وشبكات الأمان، من جهة أخرى... وكلّها يستجيب لانشغالات تتمحور حول تمكين النساء إمّا مباشرة، أو ليجل يبتتهن الاجتماعية تمكينية.

وهذه العناوين إعلان صريح عن انشغالات نسوية.

5 - العيّنة بين الواقع والمرتجى

في أكثر الدراسات التي نفّذتها المنظّمات غير الحكومية منذ أواسط التسعينيات، وحتى أيامنا هذه، يلمس القارئ توقاً لتعميم نتائجها وأسفاً لعدم تمكنها من ذلك. وذلك لصعوبة ذات صلة بندرة التوثيق وعدم إتاحة المعلومات للباحثين لأجل سحب عيّنات ممثّلة للمجتمعات المدروسة، تسمح للباحث أن يثق، بدرجة مقبولة، بعمومية نتائج بحثه.

في عيّنتنا تبرز الدراسة المسحية التي أجرتها شركة «إيبسوس» العالمية لصالح منظّمة «كفى..» فريدة. إذ إنّ عيّنة هذه الدراسة عشوائية، وممثلة للشعب اللبناني بفئاته الجندرية والعمرية والجهوية، فضلاً عن الانتماء الديني والطبقي للمستجيبين. وهو أمر باعث على الاطمئنان لدى الناشطات والناشطين في هذا المجال لأنّها تدعم خطابهم بمعرفة أكثر اقتراباً من الواقع. ففي المجال الحقوقي، مثلاً، يسع هؤلاء أن يبرزوا أمام المشرّع إثباتاً موثقاً به يسمح لهم بالدعوة إلى تخويل العناية بأحوال الناس الأسرية والشخصية إلى المحاكم المدنية، بدل الدينية، لأنّ أكثرية اللبنانيين أبدوا ثقة بالأولى، أكثر من الثانية. أو يسع الناشطات في مناهضة العنف ضد النساء بذل جهود أكبر لتعميم المعرفة بالقانون 293/2014، لتوسيع دائرة معرفة النساء به في المناطق الطرفية من لبنان... إلى ما هنالك من تضمينات للأرقام والنسب الناجمة عن هذه الدراسة (إيبسوس، 2016).

إلى ذلك، تحاول بعض الدراسات جعل عيّناتها شاملة لكلّ مفردات المجتمع المنوي

دراسته. في عيّنتنا، مثلاً، دراستان تناولتا منظّمتا غير حكومية تنشط في مجالات محدّدة. وقد جرى الاتّصال، وفق ما أثبت في النص الذي يصف هاتين الدراستين، بهذه المنظّمات كلّها عبر الإيميل والسكايب والاتصال الشخصي وجهاً لوجه، ووزّعت الاستمارات عليها؛ لكنّ عدداً منها لم يستجب؛ فأسقطت من العيّنّة المدروسة، بعد تكرار محاولة شملها فيها لتصبح، بذلك، عيّنّة الدراسة هذه «مناسبة، لا شاملة، وفق ما كان مأمولاً» (فريق بحثي من «دعم لبنان»، 2016؛ شحادة، 2016).

إنّ مراجعة الأبحاث الميدانية التي أنتجتها المنظّمات غير الحكومية، عبر السنوات، تسمح بالتأكيد أنّ أكثريتها تناولت عيّنات مناسبة؛ ويوفّر بعضها تعليلاً لذلك مفاده ندرة توافر مواقع عامّة تتمركز فيها وثائق بمعلومات تشمل كلّ مفردات المجتمع المنوي دراسته فتستحيل، إذًا، عشوأة عيّنات دراساتهم⁽¹³⁾. وفي حال وجد ذلك الموقع، فإنّ مفرداته غير مصنّفة بحسب متغيّرات مطلوبة⁽¹⁴⁾. هم يعملون على استقطاب مفردات عيّناتهم من الأشخاص، مثلاً، من أماكن تجمعهم، أو بالوصول إلى عدد من الأشخاص لا يلبثون أن يتناسلوا حين يستقطب واحد منهم شخصاً آخر يشبهه، وهذا الأخير يستقطب، بدوره، شخصاً آخر عبر عملية تعرف بالتكثير، وتشبهه بعملية تكبير كرة الثلج المتدرّجة (فريق من منظّمة «أبعاد»، 2016 أ و ب). في حال الوثائق، مثلاً، يلجأ الباحثون إلى تضييق رقعة المجتمع المدروس؛ فبدل أن تُدرس الأحكام الصادرة عن المحاكم الجزائية في لبنان، مثلاً، «يختزل» لبنان بـ«جبل لبنان»، حيث الأحكام متاحة للباحثة/ المحامية بسبب تعاون موظفي المحاكم في هذه المحافظة، ربما. أو يُحصر عدد الوثائق الإعلامية مثلاً، بأرشفيف ثلاث صحف وثلاث محطات تلفزيونية لبنانية في العامين 2015 و2016.

وفي الأبحاث التي بين أيدينا، وصف دقيق للعيّنات المدروسة. هناك تدقيق في السمات الديمغرافية إن كانت مفرداتها أشخاصاً، أفراداً من المجتمع اللبناني، مستفيدات من خدمات منظّمات غير حكومية، نازحين ونازحات، ممارسين صحيين- نفسانيين. وهناك تعيين للحدود الزمانية والمكانية لتواجد مفردات العيّنّة حين تكون وثائق مكتوبة أو مرئية أو مسموعة: مختارات من منتجات إعلامية، موادّ قانونية، أحكاماً قضائية. وذلك في محاولة، على الأرجح، للإعلان عن حدود صحّة النتائج المحصّلة.

أ - الطرائق والمناهج: تعريف وإغفال

يقتصد الباحثون في عيّنتنا في استخدام مصطلحات «المنهج» أو «المنهجية» أو

(13) (القاق وسكّر، 2016) مثلاً وليس حصراً.

(14) أشير مثلاً إلى محاولة قمنا بها، في إطار فريق بحثي حكومي يعمل على التحضير لتقرير سيداو الرسمي في عام 2008، لرصد عدد جرائم قتل النساء في إطار أسرهنّ من قوى الأمن الداخلي في فترة زمنية محدّدة. فتبيّن أنّ قوى الأمن الداخلي، إذ تسجّل أعداد ضحايا القتل وتصنّفها بحسب الجنس، إلّا أنّها لا تميّز بين ضحية الجريمة داخل الأسرة وبين ضحية حادثة السير من النساء!

«الطرائق». بعضهم يعلن بسرعة، ودون تعليل، أنّ المنهجية المعتمدة هي «نوعية»؛ كما جاء في العنوان الفرعي لإحدى الدراسات التي نفذها فريق من منظمة «أبعاد»: «دراسة نوعية حول الحرب والهويات الجندرية للرجال» (فريق بحثي من منظمة «أبعاد»، 2016 أ)؛ أو أخرى نفذتها المنظمة نفسها بالتعاون مع باحثين سوريين، واعتمدت «التقييم التشاركي السريع» معلنة أنه ترجمة لـ Participatory Rapid Assessment (PRA)، منظمة «أبعاد» وشركاؤها، (2016 ب)، أو كما جاء في مطلع دراسة غندور وزملائه، إذ كتبوا أنّ المنهجية المتبعة هي «التحليل النوعي للمحتوى»، ملحق بترجمة للتعبير بالإنكليزية qualitative content analysis (غندور [وآخرون]، 2017). ويعلن الباحثان القاق وسكرّ في مطلع دراستهما عن كونها «نوعية» أيضاً (القاق وسكرّ، 2016). أو تعلن شركة «إيبسوس» أنّ الدراسة هي مسحية/كمية تهدف إلى قياس الوعي، والسلوك والمواقف (إيبسوس، 2016). وفي محاولة لتفادي كلمة «منهج» تستخدم الباحثة الجامعية تعبير «المسار البحثي» (القادري، 2015)، ويلجأ القاضي في تعريفه للمنهجية إلى كلمة «آلية» (صاري، 2017).

وفي دراسة لمنظمة «دعم لبنان» عن «الأطراف الفاعلة في مجال الجندر...»، مثلاً، تصريح معلن في مطلع التقرير، عن المنهجية المعتمدة (التعبير للمنظمة). وهذا يشتمل على المسح الإلكتروني لـ 36 منظمة غير حكومية، المقابلة المعمّقة مع جهات فاعلة في هذه المنظمات، ثلاث طاوولات مستديرة، استعراض مكتبي للأدبيات المنتجة من قبل المنظمات. (فريق عمل من منظمة «دعم لبنان»، 2016).

بعض الباحثات والباحثين يعرفون أو يصفون المنهجية التي اعتمدها، لكن الأكثرية يكتفون بذكرها دون الانشغال بالتدقيق بتعريفها. إلى ذلك، لا يجد القارئ لهذه الأبحاث صلة بين هذا التصريح وذلك التدقيق والجهة التي نفذت البحث. قد يكون المصريح أستاذاً جامعياً، مثلاً، أو لا يكون، منفرداً أو فريقاً بحثياً إلى ما هنالك. ففي البحث الذي أجراه غندور وزملاؤه (صحافيون) حول «تغطية وسائل الإعلام المرئي والمكتوب لقضايا النساء اللاجئات في لبنان...»، عرّف الباحثون قصدهم بالمنهجية بوصفها بـ«التحليل النوعي للمحتوى» ويفسّرون المقصود بقولهم هكذا: «... أخذت عيّنة من المقالات والتقارير لأبرز الصحف والجرائد والتلفزيونات، لتحلّل بهدف تحديد الكيفية التي صور بها اللاجئون عموماً واللاجئات خصوصاً في الإعلام اللبناني»... وعليه، «فقد ارتكزت وحدة التحليل على المقالات التي تناولت الوضع اللبناني حصراً عامدة إلى تحليل كلّ من الصور والنصوص المرفقة بالمقالات». واختار الباحثون محاور عديدة تسمح بتحديد تواتر التغطية في «الصحافتين المكتوبة والمرئية»، تبعاً لمحاور مختارة (غندور [وآخرون]، 2017).

ووصفت الباحثة الجامعية المنهج الذي تعتمده بـ«المسار البحثي»؛ ويتمثل بخطوات تبدأها باستعراض ما خلصت إليه دراسات أنجزتها الكاتبة سابقاً «بخصوص الحضور الجندرّي في نشرات الأخبار، البرامج الحوارية المتلفزة والإعلانات والدراما»، ومن ثمّ متابعة ما آل إليه

الحضور الجندري في الإعلام اللبناني المتلفز في الفترة الراهنة العنيفة وتقلت الأخلاقيات الإعلامية (القادري، 2016).

ولعلّ تعبير «محاصرة الموضوع من أكثر من زاوية» يصحّ في وصف المنهجية المعتمدة في أكثر هذه الدراسات، فلا نجدهم يتعصّبون لواحدة منها حصراً؛ وذلك لأنّ معظم هذه الدراسات توسّلت أكثر من طريقة بحثية. وكأنّ الباحثين غير واثقين أنّ وسيلة بحثية يسعها، منفردة، جلاء ما يحاولون دراسته. ففي دراسة نفّذها فريق من «أبعاد» تناولت الرجولة، مثلاً، جاء في عنوانها أنّها نوعية؛ وقد اعتمدت في تنفيذها وسائل متعددة شملت قراءة في الأدبيات حول الموضوع، مقابلات فردية، وأخرى جماعية، مع نساء ورجال والاستماع إلى قصصهم - إذا كانت لديهم قصص - حول العنف الجنسي، والعنف القائم على الجندر/ كمرتكبين أو كضحايا، أو قصص أخرى تشير إلى انحرافات سلوكية في هذا الإطار. المنظّمة نفسها، وفي دراستها حول حاجات ممارسي العلاج في سورية، لجأ فريقها البحثي إلى توزيع استمارة على أفراد العينة، وأجريت مقابلات عبر السكايب مع قسم من هؤلاء المستجيبين، وعُقد سيمبوزيوم مع مختصّين بالصحة النفسية أثناء النزاعات، وعُقدت لقاءات مع مجموعات بؤرية من مراهقين سوريين من الجنسين (فريق بحثي من منظّمة «أبعاد»، 2016 ب).

لا تصف «المحاصرة» المذكورة الدراسات في العيّنة المدروسة حصراً. هو نهج اتّبعت معظم الدراسات الهادفة التي نفّذتها المنظّمات غير الحكومية منذ منتصف التسعينيات وحتى أيامنا هذه (Wetheridge and Usta, 2011).

ب - الوسائل والتقنيات

مقابل الاقتصاد في الكلام عن «المنهجية»، نجد انشغالاً عظيماً، أحياناً، بالتدقيق في الوسائل - وتدعى نادراً تقنيات - المستخدمة في مسعى حثيث لمحاولة جعلها صادقة في قياس ما تدعي قياسه/رصده/ إلقاء الضوء عليه (بحسب العبارة المستخدمة). ففي البحث في «العنف الجنسي ضد النساء في لبنان...»، يعلن الكاتبان في مستهلّ البحث عن المنهجية المتبعة. هي نوعية تتوسّل الاستمارة «شبه المقيّدة»؛ وهذه الأخيرة حُضرت بعناية، إذ دقّقت بنودها خبيرات في الموضوع واختصاصيات في العمل الاجتماعي في إطار مجموعتين بؤريتين. الأمر الذي أضفى على هذه البنود ما يدعي بـ«الصدق الثقافي» (Cultural Validity). هكذا، بدل اللجوء إلى ترجمة استمارة جاهزة من الأبحاث الأجنبية الكثيرة المثبتة في مراجع الدراسة، جرت تبيّنة تعريف العنف الجنسي، ورُصدت اختبارات عيشه من الضحية والعوامل التي سهّلت حدوثه، الاتّجاهات حياله والسلوك المرافق لذلك العيش، أسلوب مواجهته، الموقف تجاهه من الأهل والمجتمع، دور المجتمع اللبناني والممارسات الدينية عندنا في التسويغ له، آثاره العميقة على ضحاياه وتصورهن لشبكات الدعم والحماية منه، وتوقعاتهن من الأهل، الأصدقاء، المنظّمات غير الحكومية. ويجد القارئ معلومات حول المحقّقات/العاملات

الاجتماعيات اللواتي أجرين المقابلات غير المقيّدة للعيّنة المدروسة وعن تفاصيل تدريبهن للقيام بالمهمة (الفاق وسكر، 2016).

ولو أخذنا المسح الإحصائي الذي نفّذته شركة «إيبسوس»، مثلاً، فإننا نجد أنّ الشركة لم توزّع الاستثمارات على المستجيبين ولم تطلب إليهم الاجابة عن بنودها، بل درّبت محققين قاموا بمقابلة هؤلاء وجهاً لوجه، فرداً فرداً. فيصحّ القول إنّ الوسيلة المعتمدة كانت مقابلة مقيّدة؛ ولعلّ اللجوء إلى مقابلة المستجيبين وجهاً لوجه، بدل التوزيع بالبريد أو حتى المقابلة بالتلفون، كما هي حال الوسائل المستخدمة في المسوحات العامة، ناجم عن تصوّر لأسلوب المستجيبين على الاستثمارات، عندنا، غير واثق بقدرتهم على الإجابة عن استمارة دون مساعدة محقق يتولّى طرح الأسئلة وتدوين الإجابات، هو بنفسه، عليها! (إيبسوس، 2016).

إلى ذلك، فإنّ أداة البحث في الدراسات الميدانية، كانت متاحة للقارئ في ملحق لها، سواء كانت هذه استمارة مغلقة (شهادة، 2016؛ إيبسوس، 2016)، أم مقابلة مفتوحة (فريق من منظمة «أبعاد»، 2016 أ وب)؛ أمّا الأبحاث التي توسّلت «تحليل المضمون» لنصوص كلامية أو صورية، فقد صرّحت، في تقريرها عن البحث، بالمحاور أو القضايا التي تنوي رصدها وإبرازها (فريق من الباحثين في «دعم لبنان»، 2016؛ القادري، 2015؛ غندور [وآخرون]، 2017).

وتحت عنوان «الطرائق»، أثبت الفريق البحثي في إحدى الدراسات ملحفاً بالأداة بمثابة دليل للمحقّق يحوي أسئلة مفتوحة وأخرى موجهة في المقابلات؛ هذا الدليل تفصيلي يكاد لا يسمح بمبادرة الميسّر، ولا توليد أسئلة من إجابات المستجيبين (فريق بحثي من منظمة «أبعاد»، 2016 ب).

6 - المراجع بين الإثبات والإهمال

تبدو الأهداف من الدراسات التي تنفّذها المنظّمات غير الحكومية في عيّنتنا منشغلةً بالرصد والاستكشاف وإلقاء الضوء وتقديم «لمحة عن»... مواضيع دراساتها.

وهذه تشير إلى شعور الباحثين - وربما المنظّمات غير الحكومية التي ترعى هذه الدراسات - بالحاجة إلى المزيد من البحث من أجل جلاء أوفر للمواضيع التي تتناولها دراساتهم. بعضهم مدركون لوجود جهود سابقة لجهودهم، وبأنّ عملهم حلقة من سلسلة من الأبحاث السابقة والمستقبلية في مهمة الجلاء المذكورة؛ ويتجلّى ذلك في الإحالات في متن دراساتهم وفي هوامشها، (زلزل، 2016 أ؛ زلزل، 2016 ب؛ الفاق وسكر، 2016؛ غصوب، 2016؛ Wallace، 2016).

نشير إلى أنّ هناك ثلاث دراسات في عيّنتنا لا تحوي ثبناً بالمراجع (صاري، 2017؛ القادري، 2015، شهادة، 2016)، وبعضها الآخر لم يثبت إحالة واحدة إلى دراسة لبنانية سابقة. نشير أيضاً إلى أنّ المراجع البحثية المثبتة في الهوامش وفي أواخر النصوص في

عَيِّتْنَا فقيرة (وأحياناً هي خالية منها تماماً) بالمراجع اللبنانية، بل والعربية، أصلاً؛ (فريق بحثي من «أبعاد»، 2016 أوب؛ القاق وسكر، 2016). بخلاف ذلك، فإن الباحثة غير العربية بذلت جهداً يستحق التقدير لتجميع بيليوغرافيا لهذه الدراسات، بلغاتها الثلاث المعتمدة في لبنان، مقدّمة توليفاً لها سمح بتقديم اقتراحات عملانية منبثقة من الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة في مراجعتها للأدبيات اللبنانية حول الموضوع، (Wallace, 2016).

7 - اللغة والقارئ المحتمل

أن تكتب باحثة أجنبية باللغة الإنكليزية أمرٌ متوقَّع؛ لكنَّ إغفال ترجمة بحثها - وهو هادف - إلى اللغة العربية أمرٌ باعث على التساؤل، وبخاصّة حين يسع هذا البحث أن يكون مرجعاً؛ إذ عملت الكاتبة على توليف النتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة الأجنبية والعربية واللبنانية وقدمت، إذًا، معلومات مهمّة وشاملة للمهتمين في موضوع عمل المرأة من منظور نسوي- تنموي؛ أكان هؤلاء المهتمّون ناشطين في العمل الاجتماعي أو النسوي أو التنموي، أو كانوا من صانعي القرار في المواقع الاقتصادية والسياسية والتشريعية. والاقتراحات/ التوصيات، ذات الصلة المباشرة بالنتائج التي توصلت إليها، توجّهت إلى هؤلاء الأفرقاء جميعاً. ولا ننسَ الفائدة التي تجنيها فئة الباحثين اللبنانيين في الموضوع. هؤلاء يسعهم الانطلاق من القاعدة التوليفية التي جهدت الباحثة في صوغها بناء على دراسات سابقة. وهو جهد قلّمَا نعرفه في الأدبيات النسوية عندنا - حيث يجري، في كثير من الأحيان، إهمال دراسات سابقة تناولت الموضوع نفسه. الأمر الذي يفضي، أحياناً، إلى تكرار⁽¹⁵⁾ لا طائل له. هكذا، فإنَّ أسئلةً تطرح نفسها: لماذا لم يترجم هذا الكتاب إلى العربية كي يكون في متناول الأفرقاء المعنيين به كلهم؟ لمن كتب وكيف استخدمت نتائجه؟ هل وّزع على المعنيين بالموضوع من منظمات حكومية أو غير حكومية ودوليّة معنيّة بموضوع عمل المرأة في منطقتنا؟

إلى ذلك، فإنَّ بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالشأن النسوي نشرت أبحاثها باللغتين العربية والإنكليزية، إمّا في كتاب واحد كما هي الحال في (القاق وسكر، 2016، فريق بحثي من «دعم لبنان»، 2016) من العيّنة المدروسة، أو في كتابين منفردين، (فريق بحثي من منظمة «أبعاد»، 2016). لكنَّ أكثر الدراسات في العيّنة المدروسة جاءت بالعربية.

إنَّ الاهتمام باللغة التي تنشر فيها هذه الأبحاث الهادفة متضمّن في المقاربة الجندرية للأبحاث الهادفة؛ هذه لا تتوقف عند نشر التقرير حوله، بل تتجاوز ذلك إلى توفير نشره،

(15) نشر في لبنان، مثلاً، ثلاث لوائح (معاجم) من مقابلات وتعريفات بالعربية بالمفردات ذات الصلة بـ«العنف ضد النساء»؛ ووفق ملاحظة خاصّة لكاتبة هذه السطور، فإنَّ أيّاً من هذه الثلاث لم تشر إلى أيّ من اللائحيتين الأخيرتين. وهذه منشورة على مواقع المنظمات: RDFL, Support

وضمن انتشاره على المعنيين به - وأكثرهم بلسان عربي. من المعروف أن المنظّمات غير الحكومية مسؤولة أمام الجهات المانحة لإقامة البرهان على تنفيذ البحث المدعوم مالياً من جانبها، الأمر الذي يلقي عليها مهمّة توفيره باللغة الأجنبية، الإنكليزية، غالباً.

8 - معالجة المعطيات: النتائج والاستنتاجات

في متابعة قريبة لمسارات البحوث التي أنتجتها المنظّمات غير الحكومية في العقدين الماضيين، يقع القارئ أحياناً على إرباك في معالجة المعطيات، الإحصائية منها بخاصّة. ومن لجأ إلى الاستقصاء الكمي من أجل «رصد» ظاهرة ما، اكتفى غالباً باستعراض نتائجه في شكلها الخام بنّت جداول أو رسومات بيانية غير ذات دلالة إلا في حالة وحيدة: حين كانت العيّنة ممثلة للمجتمع المدروس. وهذه لم تكن متوافرة. ونادراً ما استثمرت الإحصاءات المحصّلة في هذه الدراسات في رصد وجود، أو غياب، صلات ارتباطية تسمح بجلاء أوفر للديناميات التي تحكم العلاقات القائمة بين هذه العناصر. هذا الاستثمار لا يزال غائباً حتى في الدراسة المسحية التي نفذتها شركة «إيبسوس»، مثلاً، لصالح «كفي..». الأمر الذي ينعكس على الاستنتاجات وعلى تضميناتها العملية. وتتخلّى المنظّمات غير الحكومية تدريجياً عن الطرائق التي تنتج معطيات إحصائية وتلجأ، أكثر فأكثر، إلى الأبحاث النوعية (بحسب وصفهم)، والتي تنتج أفكاراً واتجاهات وأوصافاً لسلوكات يسع الباحث(ة)، أو فريق البحث، تصنيفها تحت عناوين ومحاور تثبّق من المخزون الكلامي الناتج من المقابلات غير المقيّدة، أو عن سرديات مكتوبة أو مرئية... إلخ. بحسب طبيعة العيّنة المدروسة.

9 - تلخيصاً: في دائرة السائد/الاتجاه الثاني

باستثناء عناوين وأهداف الدراسات، عيّنة هذا البحث، فإنّ مكونات البحوث ومسارات تنفيذها التي سلف عرضها، متألّفة تماماً مع الدراسات الاجتماعية الأخرى التي تنتهج مقاربات كمية أو نوعية لدراسة مواضيعها. فلم تُستدعِ الباحثات/النساء حصراً، كما سبق وبيّنا، لتنفيذ أبحاث تستقصي أحوال النساء. كما أنّ الوسائل والتقنيات المستخدمة هي السائدة والمعروفة في العلوم الاجتماعية. وتُكتب التقارير والكتب التي تحتوي هذه الدراسات وفق ترتيب وتراتب يحترم، إلى حدّ كبير، تصميم الكتابات المحدّدة في العلوم الاجتماعية، بعامّة. بدءاً بالتصريح عن أهداف البحث ومسوّغات القيام به، قاعدته المعرفية، المنهجية المتبعة (ضمناً أو صراحة)؛ ومن ثمّ توصف عيّناته ووسائل البحث المعتمدة، مسار إجراء البحث والتعريف بمنفّذي الشق الميداني منه، أو المحاور والمواضيع المنوي رصدها في النصوص المدروسة، يتبعها نتائج البحث المحصّلة من معالجة المعطيات، متبوعة بالاستنتاجات. ولما كانت هذه الأبحاث هادفة وتطبيقية، فإنّ التوصيات للمعنيين بالنتائج والاستنتاجات هي إضافة ضرورية. وتثبت الملاحق والمراجع والوثائق، أو نماذج عنها، في حال وجودها، في نهاية التقرير عن الدراسة.

وتغلب في أبحاث المنظّمات غير الحكومية الميدانية المقابلة الفردية والجماعية، كما يغلب التحليل النوعي للخطاب في دراسات النصوص، على ما عداها. نشير إلى أنّ هذه الطرائق والوسائل المعتمدة لم تكن دائماً خياراً أولياً (الفاق وسكّر، 2016)، ولم يكن اعتمادها التزاماً معلناً بـ«منهج نسوي»، يعلي هذه الوسائل على غيرها، كما سبق وبيّنا. كان اللجوء إليها محكوماً بما هو «ممكّن ومتاح» في ظروفنا ومواردنا والحيثيات الواقعية التي يقوم عليها إنتاج البحوث في مجتمعاتنا التي ما تزال تتجاهل توثيق المعلومات في أكثر المجالات، كما ذكرنا، وقلمًا تنشئ مواقع مركزية أو مراصد⁽¹⁶⁾ تعمل على متابعة تطوّر هذه المعلومات وتجميعها وتصنيفها (بحسب الجندر مثلاً) وجعلها متاحة للباحثات والباحثين دون عوائق. فإذا قامت بذلك فهي قلمًا تعلن⁽¹⁷⁾ عن إنشائها. هكذا يصعب إجراء بحوث مسحية جندرية تكون عيّناتها ممثلة للمجتمع المنوي دراسته بشكل موثوق به، وإن بهامش خطأ محدد. لذا، فإنّ الدراسات الجندرية عندنا تعلن، غالباً، عن محدودية نتائجها واستنتاجاتها، وأنّ الأسئلة التي طُرحت في مطلعها أجيب عنها جزئياً، وظرفياً، ريثما يتاح الوصول إلى إجابات أكثر موثوقية.

صحيح أنّ الأبحاث في عيّنتنا بقيت مناهجها وطرائقها في إطار السائد في العلوم الاجتماعية، لكننا رصدنا أحياناً ميلاً في بعضها لإعلاء قول النساء المبحوثات على قول الباحث عبر الفسح في المجال أمامهن لاحتلال مساحة الكلام كلّ دون تدخل الباحث. يحصل ذلك حين تترك شهادات المهمّشات من النساء وبوجهن دون تعليق (مشارك، 2016)، أو حين يثبت كلام المبحوثات الناجيات من العنف الجنسي عن تفاصيل عيشهن، بتدخل نادر من الباحث أو الباحثة (الفاق وسكّر، 2016)⁽¹⁸⁾.

الإعلاء من بوح النساء (والرجال)، وإيلاؤه أهميّة في محاولة فهم ظاهرة ما، ملمح من ملامح التوجّه النسوي الأوّل لإجراء البحوث - كما بيّنا في مطلع هذه الورقة.

(16) أنشأت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي CRTDA مراصد ثلاثة، تباعاً هي: مرصد النوع الاجتماعي والتنمية، مرصد الجمعيات الأهلية ومرصد الحقوق الاجتماعية. <<http://crt-da.org.lb>>

(17) في مقرّ «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية»، مركز تحت اسم «مركز المرأة للمعلومات»، يحوي مكتبة نسائية متاحة، من حيث المبدأ، للعموم. هذا المركز لا ينتج معلومات لكنه يعمل على تجميع كل المنشورات، والمواد البصرية والسمعية ذات الصلة بالنساء اللبنانيات. <<http://e-portal.enclw.org.lb/home>>

(18) وفي بحث نفذ برعاية «أبعاد» تناول اللاجئتين السوريتين استخدمت تقنية مستحدثة تعرف بـ Cognitive Edge's SenseMaker، حيث يشارك المستجيبة أو المستجيب من اللاجئتين السوريتين روايته عن اختبار الفتيات السوريات عيشهن، ومن ثمّ يعمل على تأويل هذه الرواية دون تدخل المحقّق بتعيين رأيه على صورة بيانية تتناول أسباب الزواج المبكر لدى هؤلاء، وتداعياته عليهن. المبحوث هنا، يُطلب إليه أن يكون في موقع الباحث. البحث لم يُشمل في العيّنّة المدروسة بسبب نشره في العام (Bartes [et al.], 2018).

ثالثاً: المقاربات المعتمدة: هل هي جندرية؟

تمهيد

من المنظّمات غير الحكومية الثماني في عيّنتنا، تقف «صوت النسوة» منفردة في رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه إنتاج المعرفة النسوية؛ وما تطرحه هذه المجموعة النسوية أقرب إلى أن يصنّف تحت «الاتّجاه الأول» المذكور للطرائق المعتمدة في المقاربة الجندرية للأبحاث، والذي يمكن إدراجه في سياق ما يُدعى في أدبيات التنمية البشرية بـ«الحاجات الجندرية الاستراتيجية». بينما اختارت المنظّمات من التيّار الأوسع أن توجّل الصدام المباشر مع النظام الأبوي «مهادنة» إيّاه تارة، ومواجهةً إيّاه تارة أخرى، رافعةً شعار تمكين النساء، سواء باستهداف النساء مباشرةً، أو بالعمل على جعل البيئة المحيطة بهن «تمكينية». وذلك في سياق تلبية «الحاجات الجندرية الآنية». نذكر من هذه الحاجات، مثلاً، «كسر الصمت» حول التمييز والعنف القائم على الجندر، وضرورة مناهضتهما في مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته، واللوبيينغ مع المشرّع وصانعي القرار لرسم السياسات وصوغ القوانين واتخاذ القرارات المنصفة جندرياً، إضافةً إلى توفير الخدمات التي أحدثت الحاجة إليها التمييز والعنف المذكورين⁽¹⁹⁾، إلى ما هنالك من مهامٍ في مسارٍ متدرّج يتعامل مع المشاكل المطروحة «الآن وهنا».

هذه المنظّمات لا تجهر، كما فعلت «صوت النسوة»، بوصف النظام الأبوي بأنه «قاتل»، لكنّها ترى إلى المنظومة الجندرية الأبوية حاملة لكلّ التمييز والعنف ضدّ النساء ومسوّغاتهما في مجمل حياتهن. وينعكس تأجيل الصدام المباشر مع «النظام الأبوي القاتل»، كما هو متوقّع، على المقاربات المعتمدة لدى هؤلاء للأبحاث الهادفة المنتجة، في إطار النظام المعرفي السائد والمعترف به في مؤسسات «النظام الأبوي»، ووفق قواعده، وبتوسّل المتاح من أدواته.

1 - تعدّد المناهج ومزجها معاً

لعلّ العنوان الأشمل الذي يظلل المقاربات البحثية في عيّنتنا يتوافق مع ما يسمى المنهج المتعدد، أو ربما، ما يمكن إدراجه تحت عنوان تعدّدية المنهجيات (Methodological Pluralism). من هنا فإنّ اختيار مقاربةٍ بعينها جاء مناسباً للسؤال أو الأسئلة التي تفيد الإجابة عنها في جلاء الموضوع ذي الصلة بنشاط المنظّمة غير الحكومية... هذا الاختيار

(19) وهذه خدمات تتراوح بين إنشاء «خط حار» للاستجابة للحاجات الملحة للنساء المعنّفات، مثلاً، وصولاً إلى تنفيذ برامج تدريبية على المهن أو المهارات المختلفة تسمح باستقلال المستفيدات من تلك البرامج وقيامهن بذواتهن be autonomous.

لا يخضع لمبدأ صارم تفترضه رؤى ومبادئ للنسوية متبنّاة (كما هي حال «صوت النسوة»، مثلاً)، بل إن خياره انتقائي (Electic) متناسب مع الاستراتيجية المعتمدة في هذه المنظّمات. فالمهام المطروحة على المنظّمات التي تُشهر نسويّتها في خطابها، وفي أسلوب تليبيتها للحاجات الجندريّة الآنيّة، تجعلها غير متعصّبة لمنهجياتٍ بحثيّة بعينها، فلا تستبعد أيّاً منها. وهي تبعاً لذلك تتوسّل أيّاً من الطرائق المعتمدة في العلوم الاجتماعية. قد تلجأ الواحدة منها - كما سبق وبيّنا - إلى المسوحات العامّة أو إلى المقابلة العمّقة غير المبنية، الفردية أو الجماعية؛ قد تعتمد تحليل النصّ الكميّ أو النوعي؛ قد تنشئ استمارةً مغلقة أو نصف مغلقة، مقابلةً مقيّدة أو غير مقيّدة، وقد تمزج عدداً من هذه الطرائق في الدراسة الواحدة، أو لا تفعل، وذلك بحسب ما ترتئي أنّه صائب ومنتاح في الوضعية المدروسة.

لكن هذا التوجّه يفترض إشهار موقع الباحث السياسي والفكري، منطلقاته ومسلّماته، اتّجاهاته ومواقفه؛ أي، إشهار لحياديّته تجاه موضوع بحثه. وذلك تأكيداً لموقفٍ نسويّ يتمثّل بنفي الحيادية عن البحوث الاجتماعية، بل البحوث عامّة. وهو ما كان صريحاً، في أحيان قليلة، أو مضمراً غالباً في محاولات الباحثات والباحثين في عيّنتنا. هو صريح حين يشار إلى المرجعية السياسية صراحةً كما هي الحال، مثلاً، حين تبرز الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة، أو الطروحات النسوية العالمية خلفيّة للحكم على ممارسات أو على غياب أخرى. وهو مضمّر حين يجري، على خلفيّة هذه الطروحات وتلك الاتفاقيات، سبر أبعاد الممارسات المجتمعية، تشريعية أو قضائية أو أسرية، أو أخرى ذات صلة بسياسات الدولة وأدوارها المتوخّاة. ويلمس القارئ اللاحياديّة المذكورة في مواقع رئيسية من البحوث في عيّنتنا جميعاً؛ وهذه تتمثّل في عناوينها وأهدافها (مواضيع انشغالاتها)، مجتمعاتها الإنسانية؛ لكنّها بارزة، أساساً وبشكل خاصّ، في الحساسية الجندرية التي تخترق قراءة معطياتها واستنتاجاتها، وصولاً إلى التوصيات الناجمة عنها.

2 - الحساسية الجندرية

ما يميّز هذه الأبحاث جميعها، تقريباً، هو الحساسية الجندرية. يعلن غندور وزملاؤه، مثلاً، أنّه «سيعمل على تحليل جنوسي (Gender Analysis) عددي للموادّ المختارة» التي شكّلت عيّنات دراسته (غندور [وآخرون]، 2017). ويعبّر عنها، أيضاً، في أهداف الدراسة التي تسعى إلى «متابعة ما آل إليه الحضور الجندري في الإعلام اللبناني المتلفز في الفترة الراهنة العنيفة وتقلّت الأخلاقيات...» (القادري، 2015).

هذا، وتتطلّل البحوث جميعها بشريعة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي أبرمها لبنان والتي تنطوي على السعي للمساواة الجندرية في المجالات كافة. وتجري الإحالة على هذه الاتفاقيات في هذه البحوث، إن في منطلقاتها أو في منعطفات مساراتها. ويذكرّ الحقوقيون، بخاصّة، باشمال الدستور اللبناني على هذه الاتفاقيات وبكونها أعلى درجة

من القوانين المحلية، وبأنّه يتعيّن على المشرّع اللبناني السعي لمراجعة هذه القوانين لتكون متناغمة مع تلك الاتفاقيات (غصوب، 2016؛ صاري، 2017). كما يتعيّن على مؤسّسات الدولة والمنظّمات غير الحكومية رسم السياسات العامة والتفصيلية لتكون مستجيبة للحاجات الجندرية للنساء والرجال. وهو ما تنتهي إليه توصيات⁽²⁰⁾ هذه الأبحاث. هذه الإحالة هي صريحة غالباً. لكن ما هو أكثر أهميّة تجسيدها في منطلقات ومسلّمات، بل مواقف وأحكام، ماثوثة في ثنايا معالجات المواضيع. ويتجلّى ذلك، أحياناً، برصد غياب ممارسات أو سياسات أو قوانين، أو غير ذلك على خلفية الخطاب الدولي والعالمي بشأن المرأة.

فحين تستنتج القادري «أنّ الحساسية الجندرية مفقودة في معالجات الإعلام اللبناني لقضايا النساء تحديداً»، فهي تصرّح ضمناً أنه من المتوقّع أن تكون هذه الحساسية موجودة، تبعاً لإعلان الدولة اللبنانية عن تبنيها إدماج الجندر في نشاطاتها التنموية (القادري، 2015). كذلك، فإنّ والاس التي أجرت مراجعة للأدبيات التي تناولت عمل المرأة اللبناني، لاحظت ضمور الاهتمام بعمل المرأة في مجالين، كانت الحركة النسائية العالمية قد أعادت لهما «الاعتبار المغيّب في النشاط الاقتصادي للمجتمع: العمل غير الرسمي وعمل العناية» (Wallace, 2016). وفي الدراسة بعنوان «لمحة عن الأطراف الفاعلة في مجالات الجندر..»، يتكرر الحكم على هذه المنظّمات من منطلق تحديد تتقدّم به في بداية الدراسة ومفاده عدم التسامح مع «سلب معنى «الجندر» السياسي لدى تبيئته» (دعم لبنان، 2016).

نشير، في هذا الصدد، إلى أنّ كلّ بحث أجراه فريق من الباحثين أبدى حساسية جندرية ملحوظة. والباحثات المنفردات أبدين حساسية جندرية عالية، بالمقارنة مع الباحثين الرجال. ويبدو أنّ توجّه المنظّمات غير الحكومية، عامّة، لتكليف فريق بحثي، بدل باحث وحيد، هو عامل مساعد في التنبّه لفعل الجندر وأثره في تشكيل الظواهر قيد المعالجة في البحوث الاجتماعية.

3 - ... مضمرة وغير مهادنة

ولعلّ دراسة زلزل ذات العنوان «الحماية القانونية للنساء والفتيات ...» الأكثر تعبيراً عن التزام غير مهادن، لا يتوانى عن إعلان انحيازه للعدالة الجندرية؛ ففي ثنايا التحليل «الموضوعي» للأحكام القانونية لا يفوت القارئ مواقف الكاتبة اللاحيادية. وهذه تتمثّل بما يلي:

مناصرة المرأة ضد «المجتمع»/ القبيلة حين تتناقض مصلحة الطرفين، حماية المرأة من

(20) هذه التوصيات جزء أساسي من البحوث الهادفة. وهي مرشحة لأن تكون مادة للوبيينغ تستخدمها المنظّمات غير الحكومية مع المشرّع أو مع مؤسّسات الدولة المعنية بالموضوع قيد البحث.

العنف (الجنسي خاصة) حق مشروع وهو من موجبات الدولة، مناصرة وتبني صريحين للمنظمات النسوية ولشاريع القوانين التي تقدمت بها هذه المنظمات إلى المشرع، لا مهادنة مع قوانين أحوال شخصية/ عائلية حين تنطوي على تمييز جندي، حسبان المرأة الإنسان/ الفرد لا الدور في الأسرة، إعلاء أمن المرأة وأمانها على «شرف» الأقرباء ومصالحهم، رفض «استحضر» الأخلاق» من أجل تبرير الجريمة الجنسية»، الإعلان بوجوب «إزالة مسببات العنف الجنسي - أي التمييز الجنسي- شرطاً ضرورياً لإزالته»، حساسية متنبهة للتمييز الجندي في الممارسات وفي قصور التدابير والإجراءات القانونية عن الاستجابة لخصوصيات العنف الجنسي ضد النساء، وحمايتهن منه. وتنهى الباحثة نصها بتساؤلات تظهر غضباً / احتجاجاً على تعسف القوانين وانحيازها الجندي (زلزل، 2016 ب).

لكن ما هو أكثر إثارة للاهتمام، هو الحضور الطاعي للحساسية الجنديرية مرافقاً للعملية البحثية في جميع مراحلها، دون الإعلان عن ذلك. ونقدم مثلاً على ذلك في بحث نوعي للمحامية زلزل نفذته بطلب من منظمة «كفى..»، حيث تعمل على تفحص سرديات المحاكمات (في المحاكم الجزائية في جبل لبنان حيث المدعيات نساء) من أجل «تعيين مدى كونها مستجيبة للحاجات الجنديرية المباشرة والاستراتيجية للنساء». وذلك بتفكيك منهجي ودقيق وتفصيلي للأحكام الصادرة في المدة الزمنية المعينة ولسبل تطبيقها متبعة نتائج ذلك التطبيق. هي تقوم بذلك في ضوء معايير معلنة فلا تكتفي بتفحص القانون نفسه، بل تجدد من أجل تعيين موقع بنوده في الحقل القانوني/ الحقوقي برمته؛ وذلك بسبر التفاعل بين بنوده وبين بنود القوانين المرعية الإجراء التي سبقتها: قانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية اللذين يعملان على الحد من فعالية القانون، إن لم يخربها تماماً.

لم تفرد الباحثة عنواناً مستقلاً للمنظومة الجنديرية المحددة لعلاقات القوى الجنديرية ذات التأثير الأعظم في صوغ القوانين الوضعية والدينية وفي استقرارها، وفي سبل تطبيقها؛ لكن التيقظ النبيه لذلك التأثير كان المصدر الأهم لـ«الإضاءة» - هدف هذه الدراسة - والذي رافق كل خطوات التفكيك المذكور سابقاً، فلم يترك تفصيلاً واحداً متوارياً خلف أحكام تبدو لمنطقها الشكلي «صحيحة»، أو ممارسات تبدو بسبب شيوعها «عادلة».

تصلح هذه الدراسة لأن تكون مثلاً على المقاربة الجنديرية لدراسة ما تدعي دراسته. الباحثة لم تهمل إيجابيات القانون⁽²¹⁾. لكنها لم تنبهر، في المقابل، بـ«بريق» إصداره ولا بالإحصاءات ذات الصلة بتوسع دائرة تطبيقه. بل هي تفحصت عن قرب تفاصيل تطبيقاته

(21) إشارة إلى القانون 293/2014 الذي صاغت مسودته وناضلت من أجل إقراره، المنظمات غير الحكومية لعدة سنوات، ليتم إقراره في مجلس النواب اللبناني «مشوّهاً» - وفق ما وصفته النساء حينها؛ ولا تزال هذه المنظمات تناضل من أجل تعديل بعض مواد وتنزيهها من تطفل القوانين الأسرية المذهبية عليه. وقد جرى تعديله أخيراً تبعاً لمقترحات أسهمت الباحثة في صياغتها. انظر مسار إقرار القانون على موقع منظمة «كفى...» <<http://www.kafa.org.lb>>.

بدءاً من التبليغ، وانتهاءً بتبغات الحكم الصادر بموجبه بعدسة جندرية تبحث عن الشوائب التي اعترته، وقصوره عن الإحاطة بأوضاع النساء الفعلية، الاجتماعية والنفسية، لا المادية فحسب، وعن التعبيرات التفصيلية في الحالات المحددة التي تتجلى فيها محاصرة تطبيق القانون 2014/203 بقانون عقوبات متقادم (Outmoded)، وبقوانين أحوال شخصية متطفلة عليه، وقادرة على تعطيل بعض بنوده، وبذهنية تقليدية سمتها الأساسية التمييز الجندري وتضميناته العنيفة، كما الاستحواذ على حيوات النساء وعزلهن عن عيون المجتمع الأعم والدولة - القضاء تحديداً.

وإذ تتابع الباحثة، عبر دراسة الحالات/ المحاكمات ومآلاتها وسلوك المدّعات، والمدعى عليهم، لأجل دراسة أكثر اشتمالاً لهذا القانون ولتطبيقاته، فهي تصرّح ضمناً أنّ النظام الأبوي، وإن «اعترف» قولاً بحق النساء في مواظنتهن، يحتفظ بسبيل يسعها أن تكون مؤثرة في سلب النساء باليسرى ما «أعطاهن» باليمينى. النصّ بمثابة كشف هذه السبل وتعريتها. وأهمية هذا الكشف متأتية من كونه، لا يقوم على «المنطق» وحده، إنّما يستند على تفاصيل سلوكية استخرجتها الباحثة من نصوص المحاكمات في رؤيتها الثاقبة التي تتجاوز السطح إلى الطبقات التي يغطيها (زلزل، 2016 أ)

النصّ، ولدى تيقظه النبيه لفعل المنظومة الجندرية الأبوية، أو لتأثير أحكامها وقيمتها على القانون 2014/293، وعلى التحديات التي تواجه مسار تطبيقه في كل مراحل ذلك التطبيق، يوفّر مثلاً عن كون المقاربة الجندرية لموضوع بعينه، لا يسعها إلا أن تكون دائمة التنبّه لأي تفصيل يتسرّب إليه تحت مسمى «طبيعي» أو «منطقي» أو «شائع» في مفردات الخطاب العام، أو في الأيديولوجيا السائدة في ثقافتنا الاجتماعية.

4 - السعي إلى تحقيق الصدقية

يقابل اللاحيادية، المعلنة أو المضمرّة، سعيّ حثيث للالتزام بالدقّة في المعالجة البحثية. هذه الدقّة لمسنا تعبيراتها في الجهد المبذول لضمان صدق الوسائل البحثية المستخدمة، مثلاً، (الصدق الظاهري والثقافي) (Face and Cultural Validity) أو العمل على ضمان حسن تطبيقها، كما في الحذر من تعميم النتائج، حين لا يجوز ذلك. أي أنّ الانحياز إلى النساء وقضاياهن، جعل السعي إلى تحقيق الصدقية في الأبحاث ممارسة مرغوباً بها. وذلك أمر متوقّع؛ فالجهر باللاحيادية يجعل البحث، والباحث، في موقع «المساءلة». هذا الجهر بمثابة استفزاز للقارئ/ الشاهد على البحث ونتائجه، وتحريض له على شحذ ملكته النقدية. ولا ضرورة للتأكيد أنّ هذا الجهر يتعرّض ل«ادّعاء» الالتزام بالحيادية/ الموضوعية في البحوث العلمية. فإذا كانت مواضيع الأبحاث، والاتجاهات المتبناة في منطلقاتها، اللاحيادية أساساً تجاه مواضيع البحث، وكانت هذه جميعها مخالفة لليقينيات وللمألوف والشائع، فإنّ مثالب تعتور «المنهج» أو «الوسائل»، أو وجود هفوات في مسار التطبيق أو في طرق معالجة

المعطيات، أو ضعف في الاستدلال المنطقي لدى صوغ الاستنتاجات والاقتراحات، إلى ما هنالك من نقاط من مسار البحث... هذه كلها، (المثالب والهفوات أو الضعف)، تنعكس سلباً على صدقية البحث وعلى صوغ الاستنتاجات والأحكام والتوصيات؛ فهذه جميعها الغاية من إجراء أبحاث هادفة لدى هذه المنظّمات.

وظالما لم تُعلّ الأبحاث في العيّنة المدروسة طريقة بعينها على الطرائق البحثية المعروفة، فإنّ الالتزام بما تملّيه هذه الطرائق، على اختلافها، أمرٌ بديهي الضرورة. وضرورة الالتزام هذه حرجة في البحوث الجندرية تحديداً، لأنّها بمثابة تعبير للطريق الوعر الذي يصل بين منظومتين جندريّتين: الأولى هي المنظومة الأبوية وتبعاتها على مجمل نواحي حياتنا. والثانية هي المنظومة الجندرية قيد التشكّل، والأكثر تعبيراً عن أحوال النساء والرجال في عالمنا الراهن. هذه الثانية تتّضح ملامحها، تبعاً، مع عملية تفكيك المركّبات التي يقوم عليها بنیان المنظومة الجندرية الأبوية، وعبر السعي إلى إنشاء بدائل لها تستظّل بالمبادئ العالمية، المتمثلة أساساً بشرعة حقوق الإنسان وتضميناتها المصوغة بالتفصيل في الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالمرأة، خاصّة.

أي، إنّ السعي إلى الدقّة في الالتزام المذكور يُسبغ على هذه الأبحاث وعلى نتائجها واستنتاجاتها صفة الصدقية؛ الأمر الذي يُسبغ، بدوره، المشروعية على دعوة القارئ إلى التأمل في ما هو شائع و«طبيعيّ» وراسخ في المنظومة الجندرية الأبوية. وتوفّر هذه الأبحاث، إضافة إلى ذلك، حججاً تخاطب عقل القارئ ووجدانه من أجل «حثّه» على الاستعاضة عمّا هو «شائع وطبيعي وراسخ» من المعاني والقيم الملحقة بالنساء والرجال، بأخرى أكثر تعبيراً عمّا آلت إليه الأحوال الراهنة للنساء والرجال؛ وذلك وفق ما بيّنتها، ولا تزال تعمل على جلاء ملامحها، الأبحاث والدراسات النسوية. وهو ما تصبو إليه الناشطات في المنظّمات النسوية حين تدعم أو تجري بحثاً: الحصول على معلومات تكون طرائق الحصول عليها موثوقة لكي يسع ناشطها الاتكاء عليها في صوغ حججهم، وتحسين أدائهم، في نضال المنظّمة غير الحكومية. وذلك في سعيهم إلى مواءمة واقع النساء والرجال مع المثال المأمول والغايات المرسومة للمجتمع وناسه، حين يتأخر ذلك الواقع عن اللحاق بهذا المثال، من جهة أولى، ومواءمة التعبيرات الثقافية مع واقع النساء والرجال الراهن حين تخاتل هذه التعبيرات حقيقة واقعهم، من جهة ثانية.

5 - ذات بعد جندري

أشير إلى ما يمكن حسابه إخفاً في الالتزام بالمقاربة الجندرية في بعض الأبحاث المدروسة. أتكلّم عن تضمينات إغفال بعض الباحثات والباحثين الذين لم يقدّموا شيئاً بالمراجع، أو لم يحيلوا كلامهم، في متن نصّهم، إلى دراسات سابقة تناولت الموضوع نفسه، أو بعضه. حين تتجاهل باحثة، مثلاً، أعمال زميلاتها وزملائها المنشورة في الموضوع نفسه، فذلك بيان على القفز عن مرحلة تُعدّ، في البحوث الاجتماعية، ضرورة في مسارها.

في الدراسات السابقة» تمدّ الباحث، دائماً، وكيفما جرى تقييم «جودتها»، بقاعدة لا غنى عنها، في المباشرة ببحثه.

إلى ذلك، فإنّ أكثر من بحث في عيّنتنا تجاهل تماماً الأبحاث العربية، واللبنانية ضمناً! وهو ما يتجاهل مبدأً أساسياً في المقاربة الجندرية. أتكلّم عن الاعتراف بأنّ ما توصّل إليه الباحث هو حلقة في سلسلة معرفية بدأت مع باحثات وباحثين قبله، وبأنّ نتائج بحثه واستنتاجاته ليست بداية البحث في الموضوع، ولا نهايته. فيستوي بذلك ثبت الدراسات السابقة في المراجع، أو الإحالة إليها، لا تواضعاً علمياً مطلوباً من الباحث فحسب، بل تعبيراً عن اجتهاد مقرون باتجاه نسوي يؤكد نسبية المعرفة المنتجة وظرفيتها. هو توجه «أخلاقي» أساسي في المقاربة الجندرية؛ وخلاف ذلك، أي تجاهل الأبحاث السابقة، هو سلوك «استبعادي»، وهو إذاً «ذكوري» المنحى، وينطوي على «خيلاء». الاثنان (الاستبعاد والخيلاء) غير مرغوب فيهما في المقاربات الجندرية.

6 - تلخيصاً

رافقت التقارير والكتابات المعنية بالشأن النسائي وقضايا المرأة انطلاقة النشاط النسائي عندنا في أواسط التسعينيات من القرن الماضي - في الفترة التي تلت توقّف الأعمال الحربية والانشغال بالتحضير لمؤتمر المرأة العالمي الرابع. وبدا أنّ هناك طلباً على هذه الدراسات جعل بعض الأكاديميات - حتى من كُنّ يجاهرن بـ«النسويتهن» - مطلوبات لإجراء بحوث في المجالات التي تناولتها مقرّرات المؤتمر المذكور. فكان أنّ تفاوتت الحساسية الجندرية لهذه الكتابات، وتلك التقارير؛ لكنها كانت، مع ذلك، تمهيداً مرحّباً به للدراسات النسوية التالية. ولدى متابعة هذه الدراسات عبر السنوات، يُلاحظ تطوّر في المقاربات البحثية المعتمدة في تنفيذها؛ إذ أصبحت، تبعاً، أكثر مراعاة لقواعد البحوث الاجتماعية ومقرونة، غالباً، بالتصريح بالتزام نسوي عامّ، قوامه الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالنساء، ومرتبّاتها المعبر عنها في السياسات الرسمية للدولة اللبنانية ووزاراتها⁽²²⁾.

في بحوث العيّنة المدروسة، يمكن القول إنّ الأبحاث التي تنتجها هذه المنظّمات أكثر «احتراماً» لقراءتها من سابقتها⁽²³⁾، وأكثر جهراً بالتزامها قضايا النساء، وإن مال بعض الكتاب إلى إدراج القضية في إطار الحقوق الإنسانية عامّة (صاري، 2017؛ غصوب، 2016). ويبدو

(22) أصبحت القضايا النسائية بنداً ثابتاً في البيانات الوزارية اللبنانية، وفي استراتيجيات وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والصحة، مثلاً. ينظر إلى مواقع رئاسة الوزارة اللبنانية والوزارات الأخرى، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.

(23) أشير، في هذا الصدد مثلاً، إلى دراسات مَقْطُعية (Cross-sectional) كمية. ومع أنّ عيّنات هذه الدراسات لم تكن ممثّلة للمجتمع المدروس، كان الانغماس في هذه الإحصاءات لافتاً وكانت قراءتها بدائية، لا تفيد بشيء. أكثر الدراسات في عيّنة هذا البحث، باستثناء «إيبسوس» - المؤسسة البحثية المختصة - تجنّبت اللجوء إلى الإحصاء.

أنّ ذلك التطوّر جاء مترافقاً مع اندراج قضايا النساء في الخطاب العام عندنا، في مختلف أبعاده السياسية والتشريعية والقضائية والدينية والاجتماعية، ومع توسّع دائرة المهتمين بها، تالياً؛ ففي حين كانت بعض البحوث في الشأن النسائي تنفّذ بـ«خفة»⁽²⁴⁾، مفترضاً منفضها أنّ دائرة قرائها تُختصر بـ«مؤمنين ومؤمنات»، أصبحت تتوجّه إلى قراء طلابي معرفة موثوقة، وإدّا نقديين، فيتعيّن على القائمين بها مخاطبة عقول هؤلاء واتّجاهاتهم الجندرية، أكانت هذه مساواتية (Egalitarian) أم تمييزية.

في المقابل، فإنّ المجموعة النسوية «صوت النسوة»، ومثيلاتها من المجموعات النسوية الصغيرة الأخرى في مجتمعاتنا⁽²⁵⁾، تشغلهن هموماً ومسائل يحتاج البحث فيها مقاربات بحثية مخالفة للسائد. من هذه الهموم والمسائل، مثلاً، الإساءة الجنسية على أنواعها (والتحرش الجنسي ضمناً)، التمييز ضد النساء غير المواطنات (العاملات المهاجرات، أساساً)، التمييز ضد النساء غير الملتزمات بالمعايير الجمالية المفروضة (السمينات، مثلاً)، التهميش الذي تعيشه النساء ذوات الهويات الجندرية المغايرة (المثليات، مثلاً)، معايير الصحّة النفسية المصوغة في النظام الطبي الذكري المنحى، الشعور بالوحدة لدى النساء المهمّشات (ذوات الحاجات الخاصة، مثلاً)، الخلافات بين النساء التي تخرب تضامنهن ودوام تجمّعاتهن، إلى ما هنالك من أمور تصم النساء المعنيات بها، وتشعرهن بالغرابة والتهميش. الوصمة والغربة والتهميش تقترض، جميعها، مقارنة بحثية مختلفة تقترحها «صوت النسوة» للإضاءة على أحوال نساء يمثلن نسبة «ضئيلة» إحصائياً، لأجل جعل قضاياهن مرئية وفي دائرة الاهتمام البحثي.

ختاماً

إنّ مجمل المراجع التي جرت الإحالة عليها في الجزء الأول من هذه الورقة كانت غير عربية. والحال أنّنا قلّمنا نجد إسهاماً في الموضوع لدى الباحثات العربيات. نقرأ لدى باحثة عربية، مثلاً، تساؤلاً حول إمكانية إنتاج معرفة بـ«الأنثوي» و«رسم معاملة... في إطار ثقافي يتحكم نسقه المضمّر (الذكوري) في صناعة التصوّر... عن الأنوثة»، الأمر الذي يضع، برأيها، عوائق ثقافية أمام أفق الدراسات النسوية تتعلّق «بتكوين الباحثة وذهنيتها وخضوعها لنسق ثقافي يجعلها تستبطن أشكال القمع والتابوهات الثقافية/ الاجتماعية/ السياسية ويؤثر في

(24) كنتُ، لسنوات عدّة، عضوة في لجنة سيداو اللبنانية التي تُعدّ التقارير الرسمية حول الاتفاقية المذكورة. وكانت تقتضي آلية التحضير لهذه التقارير تكليف باحثات وباحثين في المجالات التي تغطّيها بنود هذه الاتفاقية. بدا واضحاً لهذه اللجنة أنّ تكليف باحث أو باحثة من الخبراء «المشهود لهم» في المجال لا يضمن الحصول على نصّ جيّد. وكانت اللجنة تضطرّ، أحياناً، إلى تجاهل إسهام هذا الباحث، أو تلك الباحثة، بسبب رداءة النص، وإعادة تكليف آخر.

(25) انظر، مثلاً، إلى المجموعة النسوية التي تصدر مجلّة كحل <<http://kohljournals.press>>.

طبيعة الدراسات النسوية» (بيومي، 2012). ونقرأ لدى باحثة ثانية أنه من «الضروري مراجعة استراتيجياتنا البحثية بصورة دائمة، ومساءلة النظريات والمفاهيم، واعتماد مقاربات نوعية تتعامل مع الظواهر المعقدة بتمييزاتها وسياقاتها، بعيداً عن المسلّمات، والتعميمات»، مُستنتجة إثر مراجعتها لأبحاث في مجالات مختلفة وجود «ترهيب فكري» استبطنته الباحثات، ومن تعبيراته، مثلاً، «الوقوع في فخ التنميط الجندري» (القادري، 2012).

هذان المثالان يبان على أنّ الباحثات عندنا لسن غافلات عن أهمّية المقاربات البحثية في إنتاج معرفة حساسة لمعيش النساء. لكننا لا نلمس تراكمًا لإسهامات بارزة تعبيراً عن انشغال منهجي بالموضوع. فلو أخذنا، مثلاً، مدارات (Themes) مؤتمريين أقيما في صيف وخريف 2019، تناول الأول⁽²⁶⁾ «رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية»، فإنّ الجامعات، ولدى الكلام عن المناهج الدراسية في الأقسام المعنية بالدراسات الجندرية لم تخصّص أرصدة (Courses) للمقاربات والمناهج البحثية. المراكز البحثية، من جهتها، ولدى استعراض مخرجاتها، لم تبرز نتاجاً خاصاً بتلك المناهج. ويمكن تكرار الكلام نفسه في وصف المؤتمر الثاني⁽²⁷⁾، وعنوانه «أوضاع الدراسات الجندرية وأولوياتها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا»؛ إذ لم تُلق ورقة واحدة من أصل عشرات الأوراق⁽²⁸⁾ في موضوع المقاربات البحثية في الدراسات الجندرية! فإذا كانت مؤتمرات معنيّة بتقديم جردة باهتمامات مراكز الأبحاث الجندرية، وبأوضاع الدراسات الجندرية حالياً وأولوياتها في الوطن العربي، فإنّ غياب موضوع «المقاربات البحثية» عن مؤتمريين عقدا حديثاً عن الجندر، يمكن حسبانته خفوتاً في الانشغال بذلك الموضوع، عامّة، مقارنة بالمواضيع الأخرى ذات الصلة بالبحوث الجندرية. في هذين المؤتمريين لم تكن المنظّمات غير الحكومية غائبة عن المشهد، فيصحّ ما نقوله عنها، كما عن الأكاديميا بالسوية نفسها.

الدراسات التي أنتجتها منظّمات غير حكومية في التيّار الأوسع تحاول الإجابة عن أسئلة محدّدة ذات تطبيقات عملية (أطلقنا عليها في هذه الدراسة صفة «هادفة»)، وهي نفّذت في إطار نظرية عنوانها «المقاربة الجندرية للتنمية»، وتتناول الحاجات الجندرية الأنثوية، تحديداً. وهذه صاغت طروحاتها منظّمات الأمم المتحدة المعنية بالشأن النسائي أساساً، وجرى تبنيها - شرط تبيّنها - على نطاق واسع عندنا، كما لدى غيرنا من المجتمعات. وبسبب هذا الشيوع، استقرّت المقاربات البحثية المعتمدة في هذه الدراسات في السائد، فلا

(26) من تحضير «معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة» و«تجمّع الباحثات اللبنايات» عقد في الجامعة الأميركية في بيروت في صيف 2019.

(27) Arab Centre for Social Research and Open Society «Status and Research Priorities of Gender Studies in the MENA Region

تحضير المركز العربي للعلوم الاجتماعية، عقد في عمّان، خريف 2019.

(28) انظر في عناوين الأوراق المقدّمة إلى المؤتمريين على موقعي المؤسّستين المذكورتين الإلكترونيين.

يعثر القارئ على «قلق» يسائل أهلية تلك المقاربات لجلاء أوضاع الفئات النسائية المستهدفة، والوضعيات المحيطة بهن.

مجموعة «صوت النسوة، أسوة بالمجموعات النسوية الشابة عندنا، لا يرين إلى النساء بوصفهن كتلة متجانسة؛ ويولّين اهتماماً خاصاً بفئات نسائية «مهمّشة» اجتماعياً، وفي حقل الدراسات النسائية تالياً. هذه المجموعة تقترح مقارنة بديلة لتناول الشؤون والقضايا النسائية تتمثل بتراجع الباحثة (أو الباحث) أمام المبحوثة، لتستوي الأولى مجرد شاهدة على قول هذه الأخيرة، ومُصغية لبوحها، ومسجلة لقصة حياتها؛ لتكون، بذلك، مستمعة متلقية ريثما تبتدع، مع المبحوثة، طرائق مخالفة للطرائق «الذكورية والأكاديمية المتسلطة دون حق». هذه المجموعة، تقترح أفرادها، واقعاً، إزاحة بؤرة ممارسة سائدة في البحوث الاجتماعية: ففي حين كانت الباحثة (أو فريق البحث) تحتل موقفاً رئيسياً ومبادراً في مسار العملية البحثية، فهي ستضع نفسها في الهامش مخّلية موقعها لمواضيع بحثها، جاعلة إياهنّ مصدر المعرفة المرغوب جلاؤها بالإصغاء إلى قولهن ومتابعة تتالي تقلبات إيقاعاته.

إزاء مسألة المقاربات البحثية في الدراسات النسائية التي تنفّذها المنظمات والمجموعات النسوية عندنا هناك، إذًا، توجّهان: السائد، المطمئن والمستقر، من جهة، والآخر القلق و«المغامر في المجهول»، من جهة ثانية. وكما هي الحال في المقاربات الجندرية للأبحاث النسائية، فإنّ التوجّهين يتجاوران بـ«سلام»، فلا نجد مظاهر صراع يسعى من خلاله إلى استنابة واحدهما للآخر، ولا نقدًا ببناء لأجل استمالة واحدهما للآخر، في الفسحات الثقافية المتاحة عندنا.

من نافل القول إنّ تطوّر الأبحاث النسائية، إن في الأكاديميا أو على ضفافها (في المنظمات النسوية، مثلاً) يستوجب اللقاء والتفاعل بين التوجّهين المذكورين؛ هذا الوجود متضمّن في المقاربات الجندرية، عامّة. هناك محاولة خجولة، محتاجة للتطوير، للتبادل بين باحثات من التيار الأوسع ومن المجموعات النسوية الشابة، عندنا، تتمثّل بمبادرة كلّ من الطرفين لمشاركة الآخر في نشاطاته الثقافية/البحثية⁽²⁹⁾. الأمر الذي يعبر عن «رغبة ما» في التبادل، ويجعل التفاعل بين الفئتين محتمل الوقوع، ومحتاجاً لتحقيقه لمبادرة يسعها تفعيل هذه الرغبة لتصبح واقعة حبلى بإمكانات تستحقّ «المغامرة»، وتجعل تحقيقها لا يقع في دائرة «المجهول».

(29) يدعو الطرفان بعضهما بعضاً إلى المشاركة في أنشطتهما البحثية. وقد دعت مجموعة «صوت النسوة»، مثلاً، باحثات وناشطات من منظمات غير حكومية من التيار الأوسع لسرد تجربتهن في نشرتها الإلكترونية، ودعا «تجمّع الباحثات اللبانيات»، من جهته، باحثات شابات من مجموعة «صوت النسوة» لعرض نتائجهن الأكاديمية في رحاب واحد من برامج التجمّع (لقاءات)، ودعا أيضاً مجموعات نسوية شابة للمشاركة في مؤتمره حول النسوية. انظر في (مقدسي وآخرون)، (2012) وأيضاً <<http://www.bahithat.org/index.php/ar-aa/activities.2/newsfeed.2>>.

ملحق

لائحة بالدراسات التي نشرتها المنظّمات غير الحكومية الثماني في فترة 2016-2017:
عيّنة الدراسة في هذه الورقة:

1 - منظّمة في- مال Fe-Male

نهوند القادري عيسى، (إعداد)، (2015)⁽³⁰⁾، نحو صورة متوازنة للنساء في الإعلام، Fe-Male، بالتعاون مع أكشن إيد- مبادرة المنطقة العربية، بيروت. باللغتين الإنكليزية والعربية.

2 - منظّمة «أبعاد»: مركز الموارد للمساواة الجندرية ABAAD

A group of researchers, *Images Mena : The International Men and Gender Equality Survey* (2016)

دراسة نوعية حول الحرب والهويات الجندرية للرجال والعلاقات على أساس الهويات الجندرية (أجريت مع نساء ورجال لبنانيين ولجئيين سوريين)، أبعاد، بيروت. باللغتين الإنكليزية والعربية).

ثائر غندور، نادر فواز وإرنست خوري، (2016)، نيغاتيف، منظّمة «أبعاد»: مركز الموارد للمساواة الجندرية، بيروت. باللغتين الإنكليزية والعربية.

A team of researchers, (2016), *Capacity Needs and Resources of Mental Health Practitioners in Syria*, ABAAD, Beirut.

عزة شرارة بيضون (2016)، العنف الأسري: رجال يتكلّمون، أبعاد، بيروت. (هذا البحث، وإن صدر عن هذه المنظّمة في المدة الزمنية المختارة، لكن لم يُحسب ضمن العيّنة المدروسة للسبب الواضح).

3 - مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي CRTDA

Tina Wallace (2016), *Women's Work in Lebanon : Making Visible the Invisible*, CRTDA, Beirut.

(30) هذه الدراسة هي الوحيدة التي صدرت عام 2015 في العيّنة المدروسة. ونحن شملناها لأنها الدراسة الوحيدة التي أنتجت هذه المنظّمة النسوية الحديثة العهد.

4 - التجمّع النسائي الديمقراطي (RDFL)

ماري روز زلزل (2016)، الحماية القانونية للنساء والفتيات من العنف الجنسي، التجمّع النسائي الديمقراطي، بيروت.

فيصل القاق وكارولين سكر (2016)، العنف الجنسي في لبنان: شهادات في الظلّ، التجمّع النسائي الديمقراطي، بيروت.

عبد شحادة (إعداد) (2016)، «تقرير حول آراء وقترحات المنظمات الناشطة في مجال مناهضة العنف الجنسي ضد النساء في لبنان»، في القاق وسكر، (2016) العنف الجنسي في لبنان، التجمّع النسائي الديمقراطي، بيروت.

5 - الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (LECORVAW).

القاضي نبيل صاري (إعداد) (2017)، مشكلة الزواج غير المسجّل عند المسلمين السنة في طرابلس، الهيئة اللبنانية لمناهضة لعنف ضد المرأة، طرابلس (لبنان).

6 - منظمة «دعم لبنان» Lebanon Support

(مجموعة من المؤلفين/ فريق عمل) (2016)، لمحة عن الأطراف الفاعلة في مجال الجندر وتدخلاتها في لبنان: بين التحرر والتنفيذ، «دعم لبنان»، بيروت.

A group of researchers (2016), Civil Society Review, Lebanon Support, issue (باللغتين الإنكليزية والعربية). (2016)

7 - منظمة كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال (KAFA)

ماري روز زلزل، (2016)، قانون 293/2014: لحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري أمام القضاء الجزائي، من 8/4/2014، 30/10/2015 كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال، بيروت.

إيبسوس ماركيونغ (2016)، قياس الوعي حول العنف الأسري في لبنان: سلوكيات اللبنانيات/ين ومواقفهن/م إزاء العنف الأسري، كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال، بيروت.

المحامي عبده جميل غصوب (2016)، قانون 293/2014: لحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري: جردة حساب بعد مرور سنتين على تطبيقه، منظمة كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال، بيروت.

نصوص مختارة من المجلة الإلكترونية «صوت النسوة»، باللغتين العربية (الفصحى أو المحكية اللبنانية) والإنكليزية، للكاتبات ديمة قاندييه، زينة عمار، سارة أبو غزال، ناي الراعي، مايا الحلو، لميا مغنية، خديجة الحسيني، رين نمر، مايا العمار، عزة شرارة بيضون وغيرها مغفلة التوقيع. تسترجم من الوصلة: <<https://sawtalniswa.org>>

المراجع

- بيضون، عزة شرارة (2007). *الرجولة وتغيير أحوال النساء*. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- بيضون، عزة شرارة (2012). «الجندر في علم النفس الاجتماعي». في: عزة شرارة بيضون (2012). *الجندر... ماذا تقولين؟*. بيروت: دار الساقى، ص 56-96.
- بيضون، عزة شرارة (2019) (إعداد). «الدراسات الجندرية في الجامعات العربية (قراءة في الأوراق المقدمة إلى الندوة: «رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية)»، معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة الباحثات اللبنانيات (2019)، بيروت، <http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/women_and_gender_-_v.2.2_-_digital__1_.pdf>
- بيومي، نهى (2012). «الأنوثة والدرس النسوي: الباحثة والبحث النسوي والطوق الثقافي في لبنان». في: جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي ونهى بيومي (تحرير). *النسوية العربية: نظرة نقدية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات اللبنانيات. ص 140-158.
- حجيج، حسن (2019). «التعميم في دراسة حالة: دراسة واحدة حجيج- المغرب». إضافات: *المجلة العربية لعلم الاجتماع: العددان 47-48، صيف- خريف، ص 96-114*.
- سليمان، عزة وعزة شرارة بيضون (قيد النشر). *نساء لبنان في سلك القضاء: تعزيز السائد وتعليق الهوامش*. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عيسى، نهوند القادري (2012). « طرائق البحث وتلمس الفكر النسوي ». في: جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي ونهى بيومي (تحرير). *النسوية العربية: نظرة نقدية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وتجمع الباحثات اللبنانيات، ص 127-137.
- Bartels, Suzan A. [et al.] (2018). «Making Sense of Child, Early and Forced Marriage among Syrian Refugee Girls: A Mixed Methods Study in Lebanon.» *BMJ Global Health*: vol. 3, no. 1, <<https://gh.bmj.com/content/3/1/e000509>>.
- Belenky, Mary Field [et al.] (1997). *Women's Ways of Knowing :The Development of Self, Voice and Mind*. 2nded. New York: Basic Books.

- Crawford, Mary (2001). «Gender and Language.» in: Rhoda K. Unger (ed.). *Handbook of the Psychology of Women and Gender*. New York: John Wiley and Sons Inc.
- Howard, Judith A. and Jocelyn A. Hollander (1997). *Gendered Situations, Gendered Selves*. London: Sage Publications (The Gender Lens)
- Morgan, David (1982). «Men, Masculinity and Sociological Enquiry.» in: Helen Roberts (ed.). *Doing Feminist Research*. 9th ed. London; New York: Routledge.
- Oakly, A. (1982), «Interviewing Women : A Contradiction in Terms.» in: Helen Roberts (ed.). *Doing Feminist Research*. 9th ed. London; New York: Routledge.
- Robinowitz, Vita Carulli and Daniela Martin (2001), «Choices and Consequences: Methodological Issues in the Studies of Gender,» in: Rhoda K. Unger (ed.). *Handbook of the Psychology of Women and Gender*. New York: John Wiley and Sons Inc.
- Sutton, Margret (1988), «Feminist Epistemology and Research Methods.» in: Nelly P. Stromquist (ed.). *Women in the Third World :An Encyclopedia of Contemporary Issues*. New York; London: Garland Pub. Inc.
- Thompson, Linda (1992). «Feminist Methodology for Family Studies.» *Jour of Marriage and the Family*: vol. 54, February, pp. 3-18.
- Unger, Rhoda K. (2001) (ed.). *Handbook of the Psychology of Women and Gender*. New York: John Wiley and Sons Inc.
- Unger, Rhoda K. (1983). «Through the Looking Glass: No Wonderland Yet!» (The Reciprocal Relationship between Methodology and Models of Reality), *Psychology of Women Quarterly*: vol. 8 no. 19, Fall, pp. 9-32.
- Wetheridge, Louise and Jinan Usta (2010). «Review of Gender -Based Violence Research in Lebanon.» UNFPA, Beirut, <<http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx>>.
- Wetherell, Margaret (1997), «Linguistic Repertoires and Literary Criticism: New Directions for a Social Psychology of Gender.» in: Howard, Judith A. and Jocelyn A. Hollander (1997). *Gendered Situations , Gendered Selves*. London: Sage Publications (The Gender Lens).

صفو البيان حول ميلاد باراداييم علم العمران

محمود الذواودي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس.

ملخص

طالما يقع تفسير ميلاد علم العمران البشري الخلدوني على أنه حصيلة للعوامل الحضارية التي عاش فيها وتفاعل معها ابن خلدون. يبرز هذا البحث ضعف هذه الرؤية الاجتماعية الضيقة بالنسبة إلى كسب رهان إنشاء فكر مبتكر. يحتاج صاحب البحث أن علم العمران البشري كإطار فكري/ باراداييم معرفي جديد هو في المقام الأول نتيجة لسمات في شخصية صاحب المقدمة أثبت علم النفس الحديث أهمية حضورها في شخصيات المبتكرين. وهذا ما يفسر غياب تأليف ما يشبه مقدمة ابن خلدون من طرف العلماء والمفكرين الذين احتكوا بذات الظروف الحضارية والاجتماعية التي عرفها ابن خلدون. ومن ثم، يؤكد هذا البحث أن جذور الفكر الاجتماعي التجديدي تكمن في زواج موفق بين العوامل النفسية للمبتكر والعوامل الاجتماعية في محيطه حيث تؤدي العوامل النفسية دوراً أكثر حسماً في ميلاد ظاهرة الابتكار.

الكلمات المفتاحية: ابتكار علم العمران البشري، ابن خلدون، المقدمة، السمات الشخصية والعوامل الاجتماعية.

Abstract

It is widely explained that Ibn Khaldun's innovative paradigm of social thought (ilmu alumrani albashari) is the outcome of the civilization context and the social dynamics in which he lived. This paper shows the shortcomings of this strict social deterministic view of the making of the new social thought of Ibn Khaldun. It argues that Ibn Khaldun's innovative social thinking is first of all the result of Ibn Khaldun's personality traits. Otherwise, all scholars and thinkers of his time in the same Arab Muslim

civilization milieu would have written similar Muqaddimahs. With the help particularly of modern psychology of creativity, this article emphasizes the idea that the roots of innovative thought are the result of a harmonious combination of psychological and social factors where the personality traits/psychological factors play a more crucial role in the making of the phenomenon of human innovation.

Keywords: innovative social thought, Ibn Khaldun's Muqaddimah, personality traits, social factors.

أهمية موضوع الدراسة وإشكاليته: تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء بالتحليل والنقاش على ما نسميه الأسبقية الفكرية المبتكرة لعلم العمران البشري للعلامة عبد الرحمن بن خلدون. وليس من المبالغة القول إن الدراسات التي اهتمت بفهم ظاهرة تميّز الفكر الخلدوني بالابتكار عربياً وعالمياً كانت تميل في معظمها إلى تفسير الظاهرة الخلدونية بعوامل اجتماعية موضوعية، لا مكان فيها للعوامل الذاتية التي تتصف بها شخصية مؤلف المقدمة (الجابري، 1992؛ Mahdi, 1964؛ Lacoste, 1998). فمخاض علم العمران وولادته كانا، وفقاً لهذه الرؤية، نتيجة تكاد تكون حتمية للظروف الاجتماعية العامة التي عاصرها ابن خلدون في ولايات المغرب الإسلامي ومدنه وبواديته. وبعبارة أخرى، إن الفكر المبتكر يخضع من وجهة هذا المنظور لنواميس الحتمية الاجتماعية وقوانينها. ومن ثم، جاء الإهمال شبه الكامل للخصائص الذاتية والنفسية لشخصية ابن خلدون، أو تهميش أثرها في الفكر العمراني الجديد الحَمَّال لرؤية مبتكرة حول الإنسان والمجتمع. عموماً، تندرج بحوث عالم الاجتماع فريد العطاس الكثيرة حول فكر صاحب المقدمة في هذا السياق. يجوز القول إن مؤلفاته تجنح إلى وصف المعالم السوسولوجية لفكر ابن خلدون وتحليلها. يلخص العطاس معالم الفكر الخلدوني في بعض الملامح: النظرية السوسولوجية لابن خلدون: منهجية علمه الجديد، نظرية تشكل / تكون الدولة وانهايارها وعلم الاجتماع السياسي (Alatas and Sinha, 17-45: 2017). لا تكاد تلك الدراسات تأخذ بعين الاعتبار مؤثرات أخرى أبرز علم النفس الحديث وبخاصة أهميتها في أي فهم دقيق لظاهرة التجديد الفكري مثل عوامل اللاشعور والعزلة وسن الإنسان المبتكر... إلخ.

إن النظر إلى الفكر العبقري المبتكر من زاوية الحتمية الاجتماعية الصارمة يتناقض مع طبيعة ظاهرة الفكر التجديدي نفسها. فالبحوث الحديثة تُجمع، كما سنرى، على أن هذه الظاهرة معقدة، لا يوجهها ولا يتحكم في مسيرتها صنف واحد مفرد من العوامل، بل هي - كما يذهب إلى ذلك عالم النفس هاورد غروبر (Howard Gruber) - إفراز لطائفة من العوامل التي ينبغي توافرها حتى يمكن - مثلاً - لجهود أينشتاين وداروين وبيتهوفن وابن خلدون أن تتوج بالتميّز والابتكار والعبقرية في دنيا الفكر والعلم والفن. فعوامل الوراثة والأسرة والدوافع (Motivations) والثقافة ما هي إلا عوامل محدودة من بين عوامل كثيرة تصقل موهبة الفرد وتساعد على كسب رهان الابتكار في ميادينه (Gardner, 1982).

منهجية البحث ذات المنظور التكاملي: نستعين في هذه الدراسة بالرصيد المعرفي لبحوث علمي النفس والاجتماع بخاصة حول ظواهر الابتكار التي عرفتها شخصيات فنية وعلمية وفكرية لامعة في الحضارات الإنسانية عبر العصور. فالدراسات الحديثة حول المبتكرين تبرز معالم شخصية مهمة عندهم مثل القيم والدوافع ونمط الشخصية وطرق التفكير المعرفية (Cognitive Processes). ومن أهم صفات المفكرين ذوي الأصالة والابتكار هي ما يطلق عليه بالتفكير المتفرع أو المنحرف أو غير المألوف (Divergent Thinking). إنه نمط من التفكير يتصف بالجمع الغريب بين الأفكار وتغيير الرؤى واستعمال طرائق جديدة لحل المشاكل. كما أن المبتكرين يُظهرون في ميادين ابتكاراتهم حباً للاطلاع واهتماماً يشبهان ما نجده عند الأطفال (Wilson and Keil, 2001: 206). ويمكن النظر إلى اكتشاف ابن خلدون لعلم العمران البشري على أنه من نوع التفكير غير المألوف بين المؤرخين المسلمين الذين كانوا يستعملون منهج «التعديل والتجريح». فجاء ابن خلدون ليعلن بصوت عال أن هذا المنهج غير صالح للتحقق من صحة الأخبار التاريخية. فعلم العمران البشري هو المعيار الموثوق به لتصحيح الأخبار التاريخية. ومنه، فهو عبارة عن إطار فكري جديد (باراداييم) بتعبير تومس كون (كون، 1992: 111). فهذا الإطار الفكري الخلدوني الجديد يتخذ من مفهوم المطابقة أساساً له «الأخبار عن الواقعات، فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة» (ابن خلدون، 1993: 29). وعلى هذا الأساس، فتفسير العمل المبتكر لهذا المؤرخ أو ذاك الرسام، ولهذا الموسيقار أو ذاك العالم، بمؤثرات محيطه الاجتماعي فقط تفسير يحول دون الوصول إلى فهم شامل وعميق لظاهرة الابتكار المعقدة. إن رؤية الحتمية الاجتماعية للعمل المبتكر هي إذاً رؤية محدودة الآفاق، وهي بالتالي متسرعة وسطحية في محاولتها فهم ظاهرة الابتكار عند الإنسان. إن الفحص المسطح للابتكار لا يليق أبداً بمقامه، إذ هو أسمى ما يمكن أن تجود به عقول القلة القليلة من البشر وقرائحهم.

المقاصد العلمية للدراسة: إن هدف منهجيتنا المتكاملة (Interdisciplinarity) هو الكشف عن المستويات المتعددة والمتشابكة التي أدى تفاعلها الخاص إلى الفكر التجديدي الخلدوني المتمثل بإنشاء علم العمران البشري. إن غاية هذه الدراسة هي الاقتراب من أثر العامل الإنساني (أي المكونات والسمات الذاتية للشخصية المبدعة) وفاعليته في عمليات الابتكار. فالبحث هو محاولة متواضعة لأنسنة ظاهرة الابتكار علمياً: تحريرها قدر المستطاع من قبضة هيمنة البنيات الاجتماعية والظروف السياسية التي يقول بها أصحاب رؤية الحتمية الاجتماعية المتصلبة. وللقيام بذلك نقسم بحثنا إلى جزأين: نتعرض في الجزء الأول إلى بعض ما جمعه العلوم الحديثة من معطيات حول ظاهرة الابتكار. وفي الجزء الثاني نحاول استخدام تلك المعطيات لتفسير ابتكار ابن خلدون لعلم العمران الجديد.

الابتكار في ضوء أدبيات دراساته: ليس من المبالغة القول إن علم النفس وما يعرف بالعلم المعرفي (Cognitive Science) يأتيان في طليعة العلوم الحديثة من حيث الاهتمام بدراسة ظاهرة العمل المبتكر عند الأفراد (Kraft, 2005; Sternberg, 1999; 2003; Dortier, 2003).

(30-33: 2005). وعلى الرغم من نشر المئات من الدراسات في مجلات متخصصة حول العمل الإبداعي⁽¹⁾، إلا أنه لا توجد اليوم نظرية علمية مقبولة ومجمع عليها حوله، كما أنه لا يوجد تعريف له متفق عليه، وليس هناك أيضاً إجماع بين الباحثين حول الطريقة المثلى التي ينبغي تبنيها لدراسة الإنتاج الإبداعي علمياً (Hunt, 1982: 279).

حاول بعض علماء النفس تحديد بعض المقاييس الخاصة بطبيعة العمل المبتكر. فعالم النفس برونر (Jenne S. Bruner) يرى أن رد فعل الأفراد إزاء مثل ذلك العمل يتمثل بأمرين:

أ - الشعور بالمفاجأة الفعلية (Effective Surprise) لدى الفرد المبتكر.

ب - حصول صدمة للفرد أثناء إدراكه للعمل التجديدي والشعور بالرضا نحوه على الرغم من عدم وجود الإحساس بذلك مسبقاً عنده (Hunt, 1982: 281).

وفي هذا الصدد تفيد بحوث العلوم المعرفية أنه ينبغي إعطاء ثقة أكثر مما ألفنا لقدرة عقولنا على إدراك الأعمال الإبداعية. فداخل نسق كل ثقافة وحضارة يستطيع العقل الإنساني إدراك العمل المبتكر في معظم الأحيان، وذلك على الرغم من اختلاف الأذواق وتعدددها، وعلى الرغم كذلك من نقص القواعد أو المعايير الموضوعية التي يمكن بها الحكم على الأعمال المبتكرة (Hunt, 1982: 383).

إن مثل هذه الاستنتاجات حول القوة الإدراكية للابتكار عند الإنسان تؤكد أن لدى هؤلاء استعدادات فطرية تسمح لهم بالتمييز بين العمل المبدع وما هو دون ذلك، وإن قبول مثل هذه الفرضية يقودنا إلى استنتاج آخر ذي أهمية لموضوع بحثنا هذا. فإذا كنا ندرك ملامح الابتكار بحدس فطري، ألا يعني ذلك أننا مجهزون فطرياً أيضاً ببذور العمل الإبداعي في صميم التركيب الوراثي لشخصيتنا؟ وبعبارة أخرى، إن امتلاك مقياس فطري لتذوق الأعمال المبتكرة ومعرفتها يعني ضمناً أن للإنسان قدرات ذاتية إبداعية مسبقة تتوج أحياناً بالتحقيق الفعلي لعملية التجديد. ومن ثم، جاء تزود الإنسان بنوع من القدرة الفطرية لتذوق ما ينتظر أن يحققه الإنسان من ابتكارات. ونأمل في دراستنا هذه للفكر الخلدوني الجديد أن نستكشف أهمية الجانب الفطري الذاتي، وأثره في إطلاق عملية الابتكار عند المبكرين. يتفق كل ذلك مع منظور علم النفس التطوري (Evolutionry Psychology) الجديد الذي يتبنى بقوة وجود بذور وغرائز فطرية لدى البشر تؤثر في سلوكياتهم المتعددة (Dortier, 2003: 16-24; Badeock, 2000).

(1) نستعمل في هذا البحث كلمة الابتكار ومشتقاتها أكثر من كلمتي الإبداع (Creativity) والتجديد وفروعهما وذلك انسجماً مع دراسة ظاهرة الابتكار في العلوم الاجتماعية في كتاب الابتكار في العلوم الاجتماعية: الهامشية المبدعة المذكور في متن ومراجع هذه الدراسة.

أولاً: خريطة سمات المبتكرين

قام عالم النفس الأمريكي موريس ستاين (Morris Stein) بمراجعة الكتابات حول الأعمال المبتكرة، وتوصل إلى تحديد تسع عشرة سمة يقترن حضورها لدى الفرد بظاهرة الابتكار (Hunt 1982: 279). إلا أن قائمة السمات هذه لا تخلو من العديد من التناقضات (Hunt 1982: 284). ومع ذلك، تتفق البحوث العلمية على بعض السمات الشخصية التي يتسم بها المبتكر. فالأفراد المبتكرون يجهدون أنفسهم في أعمالهم، وهم مستقلون نسبيًا في التفكير وأكثر مرونة من الأفراد العاديين. أي أنهم أكثر استعداداً لتغيير مرجعيتهم الفكرية أو تعديلها. غير أن هذا التشابه النسبي في بعض السمات المرتبطة بظاهرة الابتكار لا يعني أن المبتكرين متشابهون أو متجانسون في ما سوى ذلك من خصائص شخصياتهم، بل يمكن القول إنهم متنوعون فيها مثلهم مثل بقية أفراد المجتمع (Hunt 1982: 285).

أما في خصوص موهبة الذكاء، فإن البحوث العلمية تدعو إلى تعديل النظرة السائدة في هذا الصدد. فالمبدعون لا يملكون ذكاءً خارقاً للعادة كما يعتقد أغلبية الناس. فهناك الكثير من الأشخاص أصحاب الذكاء العالي الذين ليسوا بمبدعين متميزين. إذًا، فظاهرة الابتكار تنطوي على أكثر من مجرد عامل الذكاء (Hunt 1982).

ولما درس الباحثون العمل المبتكر بين الإناث والذكور وجدوا أن العلاقة بجنس الفرد أضعف من تلك التي توجد بين الذكاء والعمل المبتكر. فالبراهين العلمية في هذا الميدان تؤكد أن قصور النساء في العمل الإبداعي في الماضي يعود بصورة كاملة أو في معظم الأحوال إلى أنهن حُرمن من التعليم والثقافة والفرص المفتوحة للمشاركة، مما أكسبهن عقلية مغلقة وضيقة ينظرن من خلالها إلى أنفسهن على أنهن لا يمكن لهن أن يكنَّ مبتكرات في مجالات الفكر والعلم والفن.

وبالنسبة إلى عامل السن، تشير البحوث العلمية إلى أن لها أثرًا ما في ظاهرة العمل التجديدي. فهناك من يرى أن الكثيرين من المبتكرين أنجزوا أفضل عمل تجديدي عندما كانوا قريبين مما يسمى بالسن المتوسطة، أو أثناءها (نحو 45 سنة)، أو أقل أو أكثر من ذلك قليلاً. فشكسبير وفرويد وبيكاسو وابن خلدون (كما سنرى) يمثلون عينة محدودة لذلك (Levinson, 1978: 191-317).

وعندما فحص الباحثون علاقة اقتران العمل المبتكر - عند العلماء وأصحاب الفكر والفنانين المجددين - بسن الكهولة وما بعدها فقط، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى نقد نظرية الذكاء عند جان بياجى (Jean Piaget) الذي لا يكاد يقول شيئاً عن الحياة العقلية للأفراد في مرحلة الكهولة وما يعقبها. فعندما عبّر أحد طلابه - وهو هاورد غروبر (Howard Gruber) - عن رغبته في دراسة ظاهرة الابتكار، أجاب بياجى بتشكك، ومن دون تعاطف، بـ «أن دراسة ذلك تمس كل شيء» (Gardner, 1982: 352). ورغم ذلك، فقد قام غروبر وطلابه

بدراسة أهم الأعمال المبتكرة لمرحلة الكهولة عند الرواد المجددين. فقد قضى غروبر نفسه عقداً من الزمن مكباً على دراسة الابتكار عند العالم الإنكليزي تشارلس داروين. فأصدر كتابه *Man on Darwin* الذي نال به جائزة. يرى غروبر أن دارس ظاهرة الابتكار يجب أن يركب من جديد الحياة العقلية للشخص المجدد عبر مراحل مختلفة من تطور عمله المبتكر.

إن اللقطات السريعة من الحياة العقلية المتغيرة لا يمكن صوغها بطريقة مباشرة حتى عند المبتكر الذي لا يكاد يترك أي ملاحظة من دون أن يسجلها مثلما هو الأمر عند داروين (Hunt 1982: 283). ويدع غروبر داروين نفسه يروي لنا عبر مذكراته طبيعة نظام الأفكار التي قد يتعامل معها العالم المجدد حيث يقول: «الأفكار يتعثّر بعضها ببعض بطريقة تغلب عليها الفوضى، فوجود النظام الخفي لذلك هو شيء ينبغي تشييده وليس ملاحظته» (Hunt 1982). وعليه فالباحث في ظاهرة الابتكار عند داروين يجب أن يتعرف على بعض الموضوعات المستمرة كالأصل والتنوع والبقاء، والوراثة والاختيار الطبيعي. وبذلك يستطيع الباحث رسم مجموعة من الخرائط المعرفية التي تبرز رؤية المبتكر بالنسبة إلى مشروعه في مراحل مختلفة من تطوره الفكري أو العلمي أو الفني. ومن دراسة العديد من الأعمال الحاملة للتجديد توصل غروبر إلى صوغ نموذج عام للمبتكر، يمكن تلخيصه في الملامح الآتية:

أ - يملك أي شخص منغمس في التفكير (The Whole-thinking Person) العديد من الآفاق الفكرية الفرعية المتفاعلة، أحدها مسؤول عن تنظيم الرصيد المعرفي. فالإنسان المبتكر يبحث في ربط الحقائق والنظريات المختلفة والمبعثرة في مجال اهتمامه كي يتوصل في نهاية المطاف إلى إطار تأسيسي متناسق وشامل.

ب - يكون المبتكر النموذجي شبكة معقدة من البحوث تستحوذ على فضوله العلمي لمدة طويلة من الوقت. وكثيراً ما يساعد بعض تلك الأنشطة بعضها الآخر فتؤدي إلى ظهور حياة مبتكرة نشطة جداً.

ج - إن الفرد المجدد ليس قادراً فقط على أن يضع جانباً بعض المشكلات التي يمكن أن تقوده إلى منجزات مسدودة، بل يتجاوزها مرة واحدة.

د - يجد الشخص المبتكر نفسه ملاحقاً (أو هو يلاحق نفسه) بعدد من الاستعارات المعروفة. وهذه الاستعارات عبارة عن صور «خيالية» (Imaging) ذات مجال فسيح وغني يساعد على الاستكشاف، وذلك بتقريب الفرد المجدد من بعض الظواهر وتعريفها لها، وهي ظواهر كان يمكن أن تبقى خفية عنه لولا مساعدة تلك الاستعارات.

هـ - إن العمل الإبداعي لا ينبغي أن ينظر إليه فقط على أنه مجرد انعكاس لدوافع لاشعورية أو لاختيارات مهنية عارضة للمبتكر. كلا، إن مجموعة المشاكل والمشاريع التي يطرحها ويواجهها المبتكر بنفسه وبوعي تام هي التي تحركه وتدفعه ليراقبها بانتظام وبالعامل على إكمالها بنجاح. إن هذا التوجه عند المجدد هو الذي يسميه غروبر الهدف المرشد (Guiding Purpose).

و - الشخص المبتكر هو إنسان يحب ميدانه العلمي أو المعرفي أو الفني، فالعمل الإبداعي يصبح جزءاً من الحياة العاطفية للمبتكر. فغرامه بمجال عمله الإبداعي يشبه غرام العاشق بعشيقته.

ز - يذكرنا غروبر بالمصاعب والعزلة التي يتعرض لها أي مجدد. فالانعزال يغلب على رحلة المبتكرين حيث احتمالات الإخفاق عالية. ومنه، فمواجهة تلك المخاطر تتطلب من المبتكر الشجاعة والمقدرة على الانفراد عن الآخرين ومجابهة الاستهجان منهم أو حتى الرفض الاجتماعي الصريح. إن معظم المبتكرين (المفكرين) بحاجة كبيرة وماسة في بعض الأوقات إلى مساندة شخص آخر، أو إلى مساندة الجماعة أو الدين (Hunt 1982: 355).

ثانياً: تفاعل التخصصات المعرفية مصدر للابتكار

صدر عام 1991 كتاب باللغتين الإنكليزية والفرنسية له علاقة مباشرة بموضوع بحثنا هذا (Dogan and Pahre, 1991). تتمثل مقولة الكتاب الرئيسية بتأكيد المؤلفين على العلاقة الوثيقة - في العلوم الاجتماعية الحديثة - بين ما سمياه الهامشية المبدعة (Marginalité Créatrice) والابتكار الفكري. إن صاحبي الكتاب يعتقدان أن ظاهرة الابتكار في التنظير والمنهجية في العلوم الاجتماعية كثيراً ما تبرز عند أولئك الذين تجاوزوا حدود تخصصاتهم الأصلية واحتكوا بتخصصات أخرى هامشية: تخصصات ما وراء الحدود. ويلخص المؤلفان في المقدمة المقولة الرئيسة لكتابهما فيقولان: «وكما يوحي بذلك عنوان هذا الكتاب، فالفكرة الرئيسة التي سنقوم بشرحها هي أن الابتكار في العلوم الاجتماعية يظهر غالباً ويؤدي إلى نتائج أكثر أهمية إذا كان نتيجة لتلاقح عدة تخصصات. فهذه الظاهرة تمثل السبب والنتيجة معاً في التجزئة المتواصلة للعلوم الاجتماعية إلى تخصصات فرعية ضيقة، وإلى عملية دمج/ تأليف جديدة أفقية لتلك التخصصات، وذلك داخل ما نسميه الميادين المتلاحقة» (Dogan and Pahre, 1991: 11).

ولأهمية مفهوم الهامشية والابتكار في متابعة أفكار الكتاب في أبوابه وفصوله، فإن المؤلفين يقدمان توضيحين أساسيين لهما: فكلمة (Margo) في اللغة اللاتينية تعني الهامش أو التخوم، وهذا يعني للمتخصصين في العلوم الاجتماعية أن يكونوا موجودين على حدود تخصصاتهم، وتخومها، أي في الطبيعة، فالنتقدم العلمي يرى الضوء في دوائر ليس لها المركز نفسه (وهذه ظاهرة يشهد لها تاريخ العلم)، حيث تصح الحدود الجديدة مصدراً للابتكار في العلوم الاجتماعية (10: Dogan and Pahre, 1991).

أما مصطلح الابتكار في العلوم الاجتماعية، فإنه ينظر إليه على أنه أي تقدم علمي بحثي يقوم بإسهام جوهري في إثراء الرصيد المعرفي لأي تخصص من التخصصات (Dogan and Pahre, 1991: 28). وهناك طرائق متعددة يتحقق بها الابتكار في العلوم الاجتماعية، مثل

طرح بعض الفروض المهمة، وتحسين منهجية بعض النظريات، أو الفوص في الكشف عن خبايا بعض البحوث القديمة المهملة... وهكذا فهناك أشكال مختلفة تؤدي إلى الابتكار، وإن كان من غير الممكن تحديد أهميتها. وبرغم ذلك، فإن عمليات الابتكار في العلوم الاجتماعية ليست ثورات علمية، وإنما هي عمليات مهمة ورئيسة بالنسبة إلى مسيرة المشاريع العلمية في هذه المجالات (Dogan and Pahre, 1991: 24).

إن الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب تتلخص إذًا في أن ظاهرة الابتكار في العلوم الاجتماعية تأتي أساسًا من تلاقح هذه العلوم وليس من انعزال بعضها عن البعض الآخر والإفراط في التخصص المتوقع. فالنظريات والمفاهيم والقوانين ومناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية هي في نظر مؤلفي هذا الكتاب نتيجة للتفاعل بين تخصصات هذه العلوم وفروعها المختلفة. وعلى وجه التحديد، فالتقدم العلمي الحاسم غالبًا ما يكون حصيلة لدمج منظورين علميين في بعضهما بعضًا (Dogan and Pahre, 1991: 35). وبعبارة أخرى، إن خروج عالم الاجتماع أو الاقتصاد أو النفس عن مجال تخصصه شيئًا ما واحتكاكه عند الهامش أو التخوم بتخصصات أخرى مجاورة يرشحه أكثر من غيره للمساهمة المبتكرة في علوم الإنسان والمجتمع.

وهكذا، توصل المؤلفان إلى ما سمياه بمفارقة الكثافة (Le Paradoxe de la Densité) القائلة إن التخصصات الفرعية التي يعمل فيها المتخصصون بكثافة تنتج عمومًا (على المستوى المعرفي العلمي) ابتكارات أقل (Dogan and Pahre, 1991: 51). فتجاوز العلماء لحدود تخصصاتهم الضيقة من شأنه أن يؤدي إلى ولوج ميادين أخرى والتلاقح المعرفي بينها، الأمر الذي ييسر عملية الابتكار.

ثالثًا: قصور العلم في تفسير الابتكار

إن محاولة الوصول إلى تحديد دقيق ومفصل لمعالم نظرية ذات صدقية عالية حول ظاهرة الابتكار مسألة سابقة لأوانها الآن على الأقل. وكما أشرنا في مطلع هذه الدراسة، فإن البحوث العلمية التي اهتمت بسبر أغوار عوالم الابتكار/التجديد تعترف بقصورها الكبير. فهي تقر ابتداءً بمدى الصعوبة في تعريف الظاهرة نفسها. ومن ثم، فإنه من المنطقي أن تصبح دراسة ظاهرة الابتكار أمرًا متعذرًا على أدوات العلم الحديث ومقولاته التي لا تكاد تقبل الخوض في دراسة أية ظاهرة قبل تحديد كينونتها بطريقة محسوسة وتحقيق ما يسمى بالتعريف الإجرائي (Operational Definition) لها.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يطرحها موضوع دراسة ظاهرة الابتكار علميًا، فإن المحاولات العلمية على قدم وساق في سعيها للكشف عن طبيعة عوامل ميلاد هذه الظاهرة عند الإنسان: (Discover, 1996; Kraft, 2005 :22, Sciences Humaines, 2017 no. 48).

(84-23). إن ما قدمناه في صدر هذه الدراسة من إشارة إلى البحوث العلمية حول الظاهرة يمثل مختصرًا لرأي علم النفس، وبخاصة في مكونات ظاهرة الريادة العلمية أو الفكرية أو الفنية لهذه الشخصية أو تلك. وكما رأينا، فبحوث علم النفس تركز اهتمامها على التعرف إلى السمات الشخصية والنفسية للمبتكر. فهل هو يمتاز، مثلاً، بذكاء خارق للعادة؟ وهل سلوكه يتسم بالاستقلالية والشجاعة، وعدم الخوف من الصدع بفكره أو علمه أو فنه الجديد؟ وهل هناك علاقة حميمة بين تحقيق الابتكار وحب المبتكر لعمله الذي يجدد فيه؟ ... إلخ (Sternberg, 1999; 2003).

وبما أن علم النفس تخصص حديث، فإنه لا ينتظر منه أن يولي أهمية كبرى للعوامل الاجتماعية التي قد تكون مرشحة لممارسة تأثير خاص، وربما حاسم، في إذكاء شرارة الطاقة المبتكرة عند الإنسان. ومع ذلك، فإن نظرية عالم النفس غروبر حول ظاهرة الابتكار لم تسقط كلياً بعض العوامل الاجتماعية التي أثبتت البحوث العلمية اقترانها بالابتكار. فالتأثيرات العائلية والثقافية تساهم في الدفع بعمل العالم أو المفكر أو الفنان إلى كسب رهان الابتكار (Gardner, 1982: 357). وكذلك الشأن بالنسبة إلى دور المشاكل الاجتماعية (بالمعنى العام لهذه الكلمة) التي قد تتعرض لها الشخصية المبتكرة في حياتها أثناء احتكاكاتها الاجتماعية في محيطها الصغير الضيق، أو في محيطها الكبير الواسع، الذي قد يكون العالم بأسره اليوم: هذه القرية الصغيرة.

رابعاً: فكر ابن خلدون في ميزان صفو علم الابتكار

إن الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على جذور الظاهرة الخلدونية بصفتها ظاهرة فكرية حمّالة لكثير من الابتكار هي دراسات يغلب عليها، كما ذكرنا، التحيز إلى جانب المؤثرات الاجتماعية التي تُنظر ويُتَظر إليها على أنها عوامل حاسمة في إطلاق الابتكار الفكري عند ابن خلدون، وبخاصة في المقدمة. إن مثل هذا التحيز - مهما كان حجمه ضئيلاً - لا يخدم تحقيق صفو فهم أكثر نضجاً لظاهرة الابتكار التي هي أسمى تاج تتميز به القلة القليلة من بني البشر.

إن من المسلّمات التي يجب أن يتبناها أي باحث يروم بحق الكشف عن حقيقة الابتكار أن يكون اعتقاده راسخاً في أن الابتكار الفكري أو العلمي أو الفني هو حصيلة لتفاعل محتوم بين الجانب الشخصي أو الذاتي للمبتكر، من ناحية، ومحيطه الاجتماعي (المحلي والعالمية)، من ناحية أخرى. فمن دون حضور هذين العاملين وتفاعلهم، تغيب ظاهرة الابتكار عن آفاق الحياة الإنسانية. أي أن تبلور معالم الابتكار يكون نتيجة لتفاعل هذين العنصرين أو لا يكون. تصدق هذه المقولة بامتياز خاصة على الابتكار في الفكر الاجتماعي. لكن قبول العاملين المحددين للابتكار الفكري (العامل الشخصي والعامل الاجتماعي) لا

يحسم كل شيء يتعلق بهذه الظاهرة. إذ هناك أمور تبقى مطروحة دون إجابة شافية ونهائية. وتأتي في طليعة تلك الأمور الغامضة مسألة التعرف بدقة إلى مدى إسهام كل من الجانب الذاتي للفرد والجانب الاجتماعي في تكليل عمله بالابتكار والعبقرية.

فالاعتماد على هذين العاملين المحددين ينظم بيت منهجية البحث للقرب من فهم ذي صدقية عالية لظاهرة الابتكار الفكري. فوجود بعض السمات - على الأقل - مما سميناه بالجانب الذاتي عند الفرد لا بد منه لميلاد ظاهرة الابتكار ونضجها عنده. فوجود مستوى من الذكاء يفوق متوسط ذكاء عامة الناس أمر مطلوب لا يمكن الاستغناء عنه لأي شخص يمكن أن يكتب له الابتكار. ومن ثم، فملك نصيب من الذكاء يفوق الحد المتوسط يصبح شرطاً ضرورياً وحاسماً في الطريق إلى الابتكار. وكما ذكرنا، فتأكيد بحوث علم النفس أهمية عامل الذكاء في ترشيح أي شخص لإنجاز عمل ابتكاري أمر واضح مكشوف. وكذلك فإن أهمية عامل السن في عملية الابتكار أمر يكاد يكون محسوماً، ذلك أن بحوث علم النفس تشير إلى أن العمل المبتكر ذا المستوى العالي يقترن عادة بما يسمى بالسنوات الوسطى من عمر الإنسان (المصدر نفسه: 553)، أي سن الأربعين وما دونها أو بعدها بقليل. ومنه، يصبح الإبداع ظاهرة نادرة قبل تلك السن وبعدها بكثير. وهكذا يتضح أن عناصر الجانب الذاتي للمبتكر تمثل ركائز أساسية لا غنى عنها للشخص الذي يمكن أن يكسب رهان الابتكار.

الابتكار في ميزان العوامل الشخصية والاجتماعية

أما البحوث الخاصة بالجانب الاجتماعي والموضوعي للمبتكر فينقصها الكثير من الدقة في تحديد ملامح هذا الجانب أو ذاك وأثره في ابتكار المبتكرين. فقد يعزى ابتكار هذا الشخص أو ذاك إلى ظروف اجتماعية معينة عايشتها وتفاعلت معها شخصية المفكر أو العالم أو الفنان المبتكر. فتقل الجانب الاجتماعي وارد ولازم حضوره - كما ذكرنا - في ولادة أي إنتاج مبتكر للإنسان. ولكن الكيفية التي تؤثر بها تلك الظروف الاجتماعية في تفتيح براعم ظاهرة الابتكار عند المفكر أو العالم أو الفنان المبتكر تظل أكثر غموضاً وأقل شفافية من عامل الذكاء. ويتضح غموض كيفية تأثير الظروف الاجتماعية في عملية الابتكار عند المبتكر في أن تلك الظروف نفسها لا يكون لها التأثير نفسه المؤدي إلى الابتكار عند الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع. وبلغة العلوم الاجتماعية الحديثة، فإن ظاهرة الابتكار ليست مجرد متغير تابع للظروف الاجتماعية، بل هي متغير ناجم عن لقاء موفق بين تلك الظروف الاجتماعية والسمات الذاتية المكونة لشخصية المبتكر. وعند التساؤل: هل يسهم كل من الجانب الذاتي والجانب الاجتماعي إسهاماً متساوياً في تبلور ظاهرة الابتكار؟ تكون الإجابة الفاصلة أنه لا يبدو أن القطع أمر سهل هنا نظراً إلى قلة المعلومات العلمية الدقيقة الخاصة بكل العوامل التي تسهم في صناعة الحدث المبتكر. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما جمعه علم النفس الحديث حول ظاهرة الابتكار يشير بكثير من الشفافية إلى أن الجانب

الذاتي للشخص المبتكر هو الأكثر حسماً في تحديد العمل المبتكر وتكييفه. وكما رأينا، فإن البحوث والدراسات تؤكد في هذا الصدد اقتران ظاهرة الابتكار بنمط معين من الصفات النفسية والشخصية للفرد المبتكر.

إن بعض هذه الصفات الذاتية أو كلها، يجب توافرها أولاً، وقبل كل شيء، عند الشخص قبل الحديث بجدية عن ترشيحه لكسب رهان الابتكار في مجال من المجالات (Sternberg, 1999: 449-460). وهي صفات ضرورية للترشح لدخول عالم الابتكار من بابه العريض، لأنها تمثل أولى الأولويات لتأهل هذا الشخص أو ذلك للالتحاق بموكب المبتكرين. وإذا كان الطموح إلى أفق الابتكار، حسب علم النفس، يبدأ، أول ما يبدأ في سمات بنية الشخصية، فإن أثر المؤثرات الاجتماعية في تفتيق براعم الابتكار ونقلها إلى حيز الوجود والواقع يصبح أثراً ثانوياً، أي أنه لا يكاد يكون أكثر من أثر العامل المساعد والمنشط لطاقت الابتكار الكامنة في طيِّات شخصية الفرد المرشح أصلاً للابتكار والتجديد. وبالتأكيد تساعد رؤية علم النفس التطوري المشار إليها سابقاً، على فهم صدقية دور العوامل الشخصية الفطرية عند الأفراد في ظهور معالم الابتكار عند الناس: (Dortier, 2003: 20-25; Badeock 2000: 124-125).

خامساً: فكر ابن خلدون المبتكر في ضوء علم الابتكار الحديث

في محاولتنا التعرف إلى السمات الذاتية والشخصية التي أسهمت في تبلور ابتكار الفكر العمراني الخلدوني سنعمد أساساً على ما أكده علم النفس الحديث حتى الآن حول السمات الذاتية والشخصية التي ثبت أن لها علاقة ارتباط قوية بظاهرة الابتكار. وقد أشرنا إلى عدد من تلك السمات في الصفحات السابقة من هذه الدراسة. وعلى الرغم من المحدودية النسبية لتلك السمات، فإننا نستخدمها هنا لمعرفة مدى ما أسهمت به بعض السمات الذاتية والشخصية لابن خلدون في كسبه رهان الابتكار المتمثل بعلمه الجديد: علم العمران البشري الذي يمثل إطاراً فكرياً (باراداييم Paradigm) جديداً بتعبير فيلسوف العلوم تومس كون (كون، 1992). يندرج اكتشاف هذا العلم الخلدوني في ما يسميها كون الثورات العلمية التي تحدث في نظره عندما يمر الإطار الفكري لعلم ما بأزمة تتطلب اكتشاف باراداييم جديد يضع حداً لها. فابن خلدون يصف في الصفحات الأولى من مقدمته أزمة علم التاريخ العربي الإسلامي، ويطرح علم العمران البشري كإطار فكري/باراداييم منقذ لعلم التاريخ العربي الإسلامي من أزمته. وهو علم ثوري في تصور كون لأنه في قطيعة معرفية /إبيستيمولوجية وفكرية مع المؤرخين العرب والمسلمين.

سادساً: الإطار العلمي المرجع أو الباراداييم

من الضروري هنا تقديم فكرة عن مفهوم الباراداييم الذي نرى علم العمران البشري الخلدوني مثلاً له. تعني كلمة باراداييم في الكلام العادي للغة الانكليزية المثل النمط أو النموذج الذي ينبغي القيام بتبنيه في البحوث العلمية. ومن جهتنا، نقترح مصطلح «الإطار العلمي المرجع» كمرادف عربي لمصطلح باراداييم. لقد تحوّل معنى مفردة باراداييم إلى استعمال خاص للكلمة لدى فيلسوف ومؤرخ العلوم طوماس كون، ومنه إلى مجال واسع في سياقات ومسارات متعددة في علم الاجتماع. يلعب مفهوم الباراداييم دوراً رئيسياً في تفسير كون لممارسة ما يسميه «العلم العادي». ففي المراحل العادية (أي غير الثورية) في العلم، يكون هناك إجماع عند المجموعة العلمية المعيّنة حول القواعد النظرية والمنهجية التي ينبغي تبنيها، والأدوات التي ينبغي استعمالها، والمشاكل التي ينبغي بحثها، والمعايير التي بواسطتها يُقيّم البحث. يأتي هذا الإجماع من تبني المجموعة العلمية لبعض الإنجازات العلمية الماضية التي تمّ تحقيقها كإطار علمي أو باراداييم موثوق به في كسبها. أحدث مفهوم الباراداييم هذا ثورة في التفكير حول فلسفة العلم. فالكتاب الرئيسي لكون بنيات الثورات العلمية 1992 كان أولى المحاولات الناجحة التي تطرح أسئلة فلسفية حول طبيعة المعرفة العلمية بطريقة طرح مفاهيمي جاداً لتاريخ العلوم.

يتحدى فكر كون بقوة الافتراضات السائدة والقائلة إن التقدم العلمي هو نتيجة للتراكم التدريجي للمعارف العلمية وأن العقلانية العلمية تعدّ عملية رسمية لملاءمة النظرية مع دليل الواقع. فرؤية كون البديلة ترى أن مسيرة تقدم العلم لا تتم دائماً كحصيلة للتراكم العلمي التدريجي، بل هي قد تكون نتيجة لوجود أزمات وثورات فكرية في مراحل معيّنة في ميدان العلوم. ففكر كون هذا طرح تساؤلات حول أكبر الافتراضات المعرفية/ الإيبستيمولوجية الرئيسية للعلم نفسه. فبعيداً من تقدم العلم بطريقة تدريجية تراكمية، تشمل إذاً التغيرات الثورية في العلوم التخلي عن كثير من المعرفة العلمية المقبولة سابقاً حول طبيعة تقدم العلوم ومنه تبني بالأحرى منظور تقدم العلوم بطريقة مفاجئة لا تراكمية (كون، 1992: 73-110).

كان لفكر كون، في علم الاجتماع، أهمية كبرى في تمكين علم اجتماع المعرفة في توسيع مجاله لتشمل العلوم الطبيعية. كان فكر كون هاماً أيضاً في المناقشات حول تاريخ وطبيعة العلم نفسه وأهمية فقدان المتواصل لإجماع حول باراداييم واحد في علم الاجتماع وكذلك في العلوم الاجتماعية الأخرى. تساعد كل هذه المعطيات على إعطاء مشروعية لاعتبار علم العمران البشري الخلدوني إطاراً فكرياً/ باراداييم جديداً دشنته مقدمة ابن خلدون بفكرها المستحدث المختلف عن منظومة فكر المؤرخين العرب والمسلمين السابقين لصاحب المقدمة.

سابعاً: تطبيق بحوث الابتكار على فكر المقدمة

وعندما نستعرض قائمة تلك السمات المقترنة بالابتكار كما حددتها البحوث العلمية الحديثة في علم النفس بخاصة، نجد أنها تنطبق في معظمها على شخصية ابن خلدون. ولنبدأ تحليلنا لعيّنة من تلك السمات الذاتية والشخصية بفحص ومناقشة سمة الإكباب على التأليف عند صاحب المقدمة. إن بحوث علم النفس في ظاهرة الابتكار أكدت - كما رأينا - أن المبتكرين يبذلون جهوداً مضمّنة ومتواصلة في قيامهم بأعمالهم المبتكرة. فمدة تأليف ابن خلدون لكتاب العبر الضخم لم تستغرق أكثر من أربع سنوات (وافي، [د.ت.].، ج 1: 79). وهي بالتأكيد مدة قصيرة قياساً بالمدة التي يحتاج إليها المؤلفون لإنجاز مثل هذا العمل الفكري الذي يبلغ أكثر من 8000 صفحة في مجلداته السبعة في الطبعة العربية تاريخ العلامة ابن خلدون 1978. ومما يدعو إلى مزيد من التعجب أن ابن خلدون نفسه يخبرنا في نهاية المقدمة أن تأليفه لها لم يأخذ منه سوى خمسة أشهر: «قال مؤلف الكتاب عفا الله عنه: أتممت هذا الجزء الأول بالوضع والتأليف قبل التنقيح والتهذيب في مدة خمسة أشهر آخرها منتصف عام تسعة وسبعين وسبعمائة، ثم نقحته بعد ذلك وهذبتة (وافي، [د.ت.].، ج 3: 1365). فتأليف المقدمة في هذه المدة القصيرة مسألة لا تكاد تصدق. فهي ليست كتاباً تقليدياً في التاريخ يقتصر على مجرد سرد الأحداث حتى يمكن كتابته في أقل من نصف سنة، بل هو كتاب يحمل فكراً مبتكراً وجديداً أجمع معظم المفكرين في الشرق والغرب على معالم ابتكاره وموقعه في طبيعة الفكر البشري في علم الإنسان والمجتمع. ومن ثم، فحتى ينجز ابن خلدون أعظم أعماله التاريخية المقدمة في هذه المدة الوجيزة، كان لا بد من أن يلتزم بذل جهد مكثف تفكيراً وتأليفاً طوال مدة إقامته بقلعة بني سلامة حيث وجد الخلوة والانعزال، وهو ما يحتاج إليه المبتكرون كما تؤكد البحوث الحديثة حول ظاهرة الابتكار، كما رأينا سابقاً.

يصف الباحث المغربي سالم حميش طبيعة هذه الخلوة التي عاشها ابن خلدون أثناء تأليفه المقدمة فيقول: «الموقع هو قلعة بني سلامة... موقع يحكي بقاياها عن جذبه الطبيعي وهيمنة الحجارة عليه، وإضافة إلى كل هذا هناك السكون المتواتر الذي يتيح التأمل ويستثير الفكر، في علو ذلك الموقع كان موعد مؤرخنا مع حلقة فكرية، حلقة موضوعها الأسبق والأساس ليس الإلهيات أو خلاص الروح، بل الإنسان ومنحى حياة مجتمع وحضارة، تزود المفكر في شأنها بزبدة المعارف والمعلومات... كان تحرير المقدمة إذن يستدعي الطبيعة الخالية والهواء الطليق، أي الخلوة وما يشبه النفس الكوني، وذلك حتى يرصد صاحبها المرحلة التي بلغها التاريخ ويكوّن نظرية تجريبية وأساسية في الثقافة... علو الموقع الهادئ الشفاف اعتزال ليس صوفياً بل هو ناتج من تخل سياسي: إنها ظروف سعيدة اجتمعت لابن خلدون حتى يحقق بين الفكر الزواج ربما الأكثر توفيقاً في تاريخ التراث العربي الكلاسيكي (حميش، 1992: 25).

أما السن التي كتب فيها ابن خلدون المقدمة وبقية أجزاء كتاب العبر، فقد كانت نحو الخامسة والأربعين عاماً (وافي، [د. ت.].، ج 1: 78). وهو عمر مثالي بالنسبة إلى ما أكده علماء النفس بخصوص علاقة سن المبتكرين بعملية الابتكار. وقد يبدو هذا العمر متأخراً بالنسبة إلى تجسم حدث الابتكار عند المبتكرين. ولكن فهم طبيعة نمو ما نسميه عالم الرموز الثقافية أو البعد الثالث للإنسان (اللغة، الفكر، العقائد الدينية، المعرفة والعلم، المعايير والقيم الثقافية...) (الذواوي، 2006؛ Dhaouadi; 1996)، يساعد على قبول تلك السن بوصفها سناً مناسبة لتبلور الحدث الفكري المبتكر والناضج. ويمكن القول: إن نمو منظومة الرموز الثقافية ونضجها وتطورها عند الإنسان أبداً من نمو مكونات جسم الإنسان ونضجه. فعلمنا البيولوجيا والفيزيولوجيا الحديثان يؤكدان أن الجسم البشري يبلغ أوج نضجه العضلي في عشرينيات العمر التي هي أفضل حقبة للرياضيين (Rischer and Easton, 1992: 423-424). ويرى المختصون أن نمو جسم الإنسان يبدأ في التراجع مع بلوغ الفرد خمسة وعشرين عاماً. وهذا ما يفسر مغادرة معظم الرياضيين لممارسة مهنتهم الرياضية في ذلك السن أو بعدها بقليل. وبالمقارنة، فإن معالم بداية النضج الفكري عند معظم المفكرين لا تكاد تبرز نفسها إلا بعد هذه السن. ومن ثم، فلا غرابة أن تكون سن الأربعين وما بعدها هي المرحلة من العمر الأكثر ترشحاً لكتابة الفكر الأكثر نضجاً وابتكاراً عند سواد المفكرين المبتكرين. وينطبق هذا بامتياز على السن الذي ألف فيه ابن خلدون مقدمته.

إن الزاد المعرفي الموسوعي لابن خلدون طالما ذكر بوصفه عاملاً حاسماً في تأليفه المبتكر في علم التاريخ المتمثل أساساً في المقدمة التي ضمنها علم العمران البشري الجديد (Sternberg, 1999: 48; 2003). فمطالعة الباب السادس من المقدمة كافية لإقناع المرء أن ابن خلدون كان ذا إلمام عميق بمعظم مجالات المعرفة التي كانت سائدة في المغرب والمشرق في عهده. وبتعبير العلوم الاجتماعية الحديثة، كان التكوين الموسوعي لابن خلدون عاملاً جوهرياً مكنه من التحرك بيسر بين فروع المعرفة المختلفة فيتجاوز بسهولة الحدود التي تفصل بعضها عن بعض، ومن ثم تتم عملية التلاقح (Hybridation) بين الفروع المختلفة للمعرفة، هذه العملية التي تُعدّ عنصراً أساسياً يسهم في إطلاق القدرة المبتكرة للباحث كما بين ذلك مؤلفا كتاب الابتكار في العلوم الاجتماعية: الهامشية الخلاقة الذي تعرضنا له سابقاً (Dugan and Pahre, 1991).

يشير عالم النفس غروبر، كما رأينا، إلى أن المبتكر كثيراً ما يكون مستنداً إلى عقيدة ما تشد أزره في أزماته البحثية وتدفعه إلى الأمام في مسيرته المعرفية واكتشافاته العلمية. ومما لا شك فيه أن ابن خلدون كانت له هذه العقيدة. وهي في الأساس عقيدته الإسلامية التي تمثل في نهاية الأمر مرجعيته المعرفية والفكرية التي كانت توجه اهتماماته العلمية (الشكعة، 1992). ويمكن أن نسوق الأدلة الآتية على مدى أثر العقيدة الإسلامية وفعاليتها عند ابن خلدون وهو يقيم صرح علمه الجديد:

1- لا يكاد صاحب المقدمة ينهي فصلاً من فصول كتاب المقدمة أو باباً من أبوابها دون تذييله بآية من القرآن الكريم أو يربط علمه الإنساني النسبي بعلم الله المطلق، ومثال ذلك: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ (الأعراف: 43)، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (القصص: 56)، أو قوله «والله سبحانه وتعالى أعلم»، «والله على كل شيء رقيب»، وهذا أمر متواتر عبر صفحات المقدمة.

2- لقد استشهد ابن خلدون بالقرآن تدعيماً لما توصل إليه من طريق الملاحظة والتدبر والبحث من قوانين تحكم نشوء الحضارات وازدهارها وتحللها وسقوطها. ففي تحليلاته للحضارة العربية الإسلامية يبيّن العوامل الموضوعية التي يكون انتشارها في المجتمع إيذاناً بقرب أفولها مثل الترف والتفنن فيه، الأمر الذي يؤدي إلى تلون «النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا تستقيم حالها مع دينها ولا دنياها: أما دينها فلاستحكام صبغة العوائد التي يعسر نزعها، وأما دنياها فلكتثرة الحاجات والمؤونات التي تطالب بها العوائد ويعجز الكسب عن الوفاء بها...» ثم يتحدث ابن خلدون بعد ذلك عن تنفك ما يسمى في العلوم الاجتماعية الحديثة نسق القيم الثقافية فيقول: «... فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من جهة ومن غير جهة (وبالتعبير السوسولوجي الحديث: بطرق مشروعة وغير مشروعة) وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلافة والسرقة والفجور في الإيمان والربا في البياعات. ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والجهرة به وبدواعيه واطراح الحشمة في الخوض فيه، حتى بين الأقارب وذوي المحارم الذين تقتضي البدواة الحياء منهم في الإفداع بذلك» (وافي [د. ت.].، ج 2: 889-890).

كل ذلك يحتم نهاية الحضارة في رأي صاحب المقدمة. وهكذا يتطابق القانون العمراني الخلدوني مع رؤية القرآن وتعاليمه بهذا الصدد. ويستنتج ابن خلدون هذا التجانس الكامل فيقول: «وإذا كثرت ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها» (وافي [د. ت.].)، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء: 16).

3- إن اكتشاف علم العمران البشري كان فعلاً أمراً محيراً لصاحبه نفسه على الرغم من افتخاره بذلك وتأكيد شعوره بالسبق فيه. فإذا كان هذا العلم لم يُعرف عند حكماء اليونان ولا الفرس ولا الهند ولا عند المسلمين كما أشار إلى ذلك ابن خلدون، فهل كان يمكن له أن يتوصل من تلقاء نفسه وباستقلالية كاملة عن أية عوامل غير إنسانية إلى هذا الكشف؟ يعتقد ابن خلدون أن هناك عاملين تضافرا على ميلاد علمه الجديد:

أولهما: الإكباب والبحث المتعمق الذي أجهد فيه نفسه حيث يقول: «وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة أعثر عليه البحث وأدى إليه الغوص...» (وافي [د. ت.].، ج 1: 331).

ثانيهما: عامل الإلهام الإلهي الذي قاده إلى بلورة ملامح هذا العلم، وذلك بين في قوله: «نحن ألهمنا الله ذلك إلهاماً وأعثرنا على علم جعلنا سن بكره وجيهة خبره» (وافي [د. ت.]: 334).

4_ وأهم من ذلك كله أن ابن خلدون وهو ينشئ علمه العمراني المستحدث قد ربطه ربطاً وثيقاً باستخلاف الله للجنس البشري في الأرض، وذلك منذ الباب الأول من الكتاب الأول/المقدمة حيث يقول: «... فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أَرَادَهُ اللهُ من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم، وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعاً لهذا العلم» (وافي [د. ت.]: 338).

إن الأدلة السابقة تؤكد بكل وضوح أن ابن خلدون كان يركب مركباً إسلامياً الخشب والتركيب، وهو يبجر منفرداً في تأسيس علم العمران البشري، تعيينه توجيهات القرآن وبصائرهِ. إنه يُقر من البداية أن اهتداه لهذا العلم كان وراءه ما يسمى في العلوم الاجتماعية الحديثة «اليد الخفية» (The Invisible Hand)، وهي عند ابن خلدون يد الله التي تدخلت لكي يصل إلى الشاطئ سائماً وفائزاً بهذا الكشف الجديد/ الباراداييم في دنيا العلم والمعرفة الإنسانية. فاستشهادهِ، إذًا، بالآيات القرآنية في تأكيد صدقية أقوالهِ واستنتاجاتهِ في العمران البشري أو ختمه لفصول المقدمة بآيات قرآنية، أو ربط علمه بعلم الله، أو بمهمة الخلافة للنوع الإنساني، كل ذلك يمثل امتداداً وانسجاماً كاملين مع إيمانه العميق بالله وهدية له في مسيرته المعرفية. كل ذلك يدل على أن العقل الخلدوني يجمع بين هدي النقل وبصيرة العقل. وقد نجح في تأسيس علم جديد بشهادة الشرق والغرب، ومن ثم فالفصل بين النقل والعقل في مسيرة المعرفة هي ظاهرة غربية منذ عصر النهضة. ولا ينبغي تعميمها على كل الحضارات والثقافات البشرية (Dhaouadi, 2005: 59).

ثامناً: العقل الباطني وميلاد تأليف المقدمة

نود أن نختم هذه الدراسة بالتوقف عند ما يسمى «العقل الباطني» لشخصية المبتكر الذي يبدو أنه كان ذا أثر مهم في تحريك عملية الابتكار عند ابن خلدون. إن ما أطلق عليه ابن خلدون «الإلهام الإلهي» بوصفه عاملاً مهماً في عملية الابتكار عند الإنسان يمكن أن يجد مقابلاً له في العلوم الحديثة. فمفهوم اللاشعور طالما يستعمله الباحثون في فهم ظاهرة الحلول المبتكرة عند بعض العلماء المجددين الذين تمكنوا من الكشف عن قوانين الطبيعة. فأول عالم تحدث عن وظيفة اللاشعور في هذا الصدد هو عالم الفيزياء والتشريح الألماني هارمان هالمهولتز (Hermann Helmholtz) الذي حدد مراحل ما قبل الاكتشاف العلمي بثلاث هي:

1 - مرحلة الخمول (Saturation) التي يبدأ فيها الباحث أو العالم مشروع بحثه، لكنه يتوقف عن ذلك عند عجزه عن النجاح في التقدم في فهم المشكل المطروح.

2 - مرحلة الحضانة (Incubation)، وهي مرحلة استراحة واسترجاع للقوة والطاقة يتم فيها من دون وعي تحريك معطيات المشكل وتنظيمها.

3 - مرحلة الإضاءة (Illumination)، التي يظهر فيها الحل المفاجئ وغير المنتظر.

4 - وقد أضيفت إلى ذلك مرحلة رابعة أسهم في تحديدها العالمان هنري بوانكاري (Henri Poincaré) وغراهام والس (Graham Wallas) وسمياها: مرحلة الاختبار (Verification)، أي مرحلة التحقق من مدى صحة الاكتشاف العلمي، وذلك بمقارنته بإمكانات أخرى وتقييم مدى صدقيته.

وعلى الرغم من الاتفاق العام بين المختصين على أثر هذه المراحل في عملية الابتكار، فإن المرحلتين الأولى والرابعة هما وحدهما اللتان تتسمان بالوضوح. أما مرحلتا الحضانة والإضاءة فلا يزالا يكتنفهما الكثير من الغموض كما كان الأمر عند الإغريق الذين كانوا يظنون أن أحداثهما تجري خارج العقل، وبالتالي فجذورهما جذور ميتافيزيقية بالأساس، أي أنهم أرجعوا الأفكار الجديدة أو الحلول المبتكرة للقضايا العلمية العويصة إلى إلهاء أو إلهام إلهي.

ولا شك في أن هذه المراحل الأربع التي حدد معالمها العلم الحديث تساعد على فهم أفضل لإمكان تأليف ابن خلدون المقدمة في مدة قصيرة لا تتجاوز خمسة أشهر، إذ إن مجرد نسخها باليد قد يستغرق وقتاً يزيد على نصف هذه المدة. ومعنى هذا أن عقل ابن خلدون كان قبل عزلته في قلعة بني سلامة، وبالتأكيد أثناءها، منشغلاً بموضوع علم التاريخ ونقائصه العديدة التي انتقدها بشدة. ومما هو غير معلوم كثيراً حتى بين المثقفين أن ابن خلدون قد ألّف الأجزاء التاريخية لكتاب العبر قبل تأليف المقدمة. وهذا يعني أن إنتاجه الفكري التجديدي المتمثل في المقدمة لا بد أنه مرّ بمراحل الابتكار الأربع المشار إليها أو بما يشابهها. وبناء على ذلك، فمن المؤكد أن المرحلة الأولى لانشغال عقل ابن خلدون بالكشف عن باطن التاريخ قد بدأت أثناء تأليفه للأجزاء التاريخية من كتاب العبر. إلا أن هذا لا يمنع من أن تفكيره في باطن التاريخ يمكن أن يكون قد بدأ قبل ذلك، ولكنه لم ينجح في الحاليتين باستشراف ملامح رؤية جديدة تنقذ علم التاريخ من مأزقه المعرفي والمنهجي. ومن ثم، ترك مؤقتاً هموم بحثه وتعقيداته جانباً (مرحلة الخمول) وذهب إلى الاستراحة الفكرية.

أما بعد الاستراحة من التفكير في المخرج من الرؤية التقليدية لعلم التاريخ، فقد أعاد ابن خلدون الكرة باحثاً عن ضالته عبر مستويين: (1) إلغاء استعمال منهج «التعديل والتجريح» للتحقق من صحة الأحداث التاريخية التي يرويها المؤرخون. (2) تنظيم معطيات علم التاريخ تنظيمًا حسناً. فشرع في تصنيف أنواع أسباب الكذب عند المؤرخين وتنميط المجتمعات إلى بدوية وحضرية، وتصنيف العصبية إلى قبلية ودينية... إلخ، وكانت تلك مرحلة الحضانة. أما مرحلة الإضاءة فهي تلك التي توصل فيها ابن خلدون فجأة إلى اكتشاف إطار معرفي/

باراداييم جديد يضع الأحداث التاريخية والاجتماعية في نصابها، وهو علم العمران البشري. إنه المعيار/الباراداييم الجديد الذي به تثبت أو تنفي الأحداث التاريخية. ومنه، فتاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر، لا يمكن استيعاب مغزاه وكشف الحجاب عن علل أحداثه من دون الرؤية العمرانية الجديدة. وبحسب علم النفس، فإن تجلي معالم هذا العلم الجديد تمّ في مرحلة الإضاءة أو المرحلة الثالثة من مشروع بحث ابن خلدون في علم التاريخ.

وبذلك تمثل مرحلة الإضاءة (المرحلة الثالثة) أو مرحلة اكتشاف ابن خلدون لعلم العمران البشري تسلسلاً منطقيًا في مجرى أحداث تأليفه في قلعة بني سلامة، أي أن كتابة ابن خلدون لتاريخ العرب ومن عاشرهم بدأت في إثارة تساؤلات عنده حول صدقية علم التاريخ من دون إجابات عنها في حينها. فاستمر احتضانه لتلك التساؤلات في مجالي الشعور واللاشعور حتى نضجت وانتهت باكتشافه المفاجئ للعلم الجديد. لقد حاول علماء النفس منذ قرن فهم العمليات العقلية للاكتشافات العلمية دارسين ظاهرة ما يسمى يوريكا (Eurêka) أو ذكاء العباقرة أو دور الخيال في ذلك. لقد خصصت أخيراً إحدى المجلات ملفاً كاملاً حول هذه الظاهرة (48, no. 2017, Sciences Humaines).

إن محاولتنا هنا ربط المرحلتين الثانية والثالثة بعملية الابتكار بطبيعة الإطار/الباراداييم الفكري العمراني الجديد الذي تحتوي عليه المقدمة تمثل اجتهاداً معرفياً، وليس قولاً فضلاً في المنعرجات التي اتبعتها فكر ابن خلدون حتى توصل إلى اكتشاف إطار علم العمران البشري. فمرحلتا الحضارة والإضاءة ما زالتا محفوفتين بغموض كبير، كما أشرنا سابقاً. ومع ذلك فكتابة ابن خلدون للأجزاء التاريخية من كتاب العبر قبل تأليفه المقدمة تعيننا على إبراز أمرين مهمين:

1 - إن إكباب صاحب المقدمة على تأليف كتاب العبر لا بد أنه كان ذا أثر حاسم في تبلور مرحلة الإضاءة عند ابن خلدون: أي أن تدوينه لذلك الكم الضخم من الأحداث التاريخية حول «العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر» كشف أمامه آفاقاً ورؤى جديدة حول نمط البنيات والمؤثرات الاجتماعية والحضارية التي توجه وتمثل مسيرة الأحداث التاريخية ساعد على ميلاد علمه المستحدث والسريع التأليف في مقدمته. وفي نظرنا، ما كان لابن خلدون أن يكون قادراً على كتابة المقدمة بتلك السرعة (خمسة شهور) دون استعراض الأحداث التاريخية الكثيرة التي تحفل بها الأجزاء التاريخية الستة من كتاب العبر. ومن ثم، لزم أن يكون ميلاد المقدمة في آخر إقامته وعزلته في قلعة بني سلامة للتفرغ للتفكير والتأليف وابتكار علمه الجديد.

2 - إذا كانت منهجية الأجزاء الستة التاريخية من كتاب العبر وعقلانياتها دون مستوى ما نجده في المقدمة، فإن في هذا دليلاً على أحد احتمالين يدعمان القول إن ابن خلدون قد كتب المقدمة بعد تأليفه للأجزاء الستة لكتاب العبر:

أ - اهتدى ابن خلدون إلى علم العمران البشري في المرحلة الأخيرة من تأليفه لتلك الأجزاء الستة من كتاب العبر.

ب - أن اكتمال اكتشافه لعلم العمران البشري حدث بعد أن أنهى بالكامل تأليف الأجزاء التاريخية من كتاب العبر.

تاسعاً: قانون المطابقة الخلدوني

أما المرحلة الرابعة في مسيرة العلم المبتكر فهي تتمثل بعملية الاختبار أو التحقق التي يقوم بها الشخص المبتكر لصدقية ما قام بابتكاره. ويبدو أن ابن خلدون اختار منهج المطابقة لا منهج «التعديل والتجريح» المستعمل في الخبر الديني والشري لاختبار صحة الأحداث التاريخية أو بطلانها. فيعرّف ابن خلدون بقانون المطابقة في العبارات التالية: «وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار ذلك فيها أهم من التعديل ومقدّمًا عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. وإذا كان كذلك، فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران... فإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ إذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى له المؤرخون طريق الصدق والصواب في ما ينقلونه. وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا» (ابن خلدون، 1993: 29).

وعند دراسة أثر عامل اللاشعور في العمل المبتكر فإن مرحلتَي الحضارة والإضاءة هما المرحلتان الأكثر استعداداً للتأثر بهذا العامل. ولعل تأثير اللاشعور يتضح أكثر في المرحلة الثالثة: مرحلة الإضاءة حيث يأتي الاكتشاف المبالغ والإجابة الجديدة المفاجئة لدى الشخص المبتكر في عملية التجديد. إن أثر مخزون اللاشعور في حياة الإنسان قد أماط عنه اللثام عالم النفس النمساوي الشهير سيغموند فرويد، الذي يرى أن عالم اللاشعور عند الإنسان يوجه سلوك الناس بصورة مساوية لأثر عالم الشعور أو ربما متفوقة عليه. فالكثير من سلوكيات البشر وأعمالهم المبتكرة تكون نتيجة لا للجانب الواعي من حياتهم، بل للجانب اللاواعي (اللاشعوري) منها. فعندما يُسأل الشاعرُ مثلاً: كيف كتبتَ هذه القصيدة؟ تكون إجابته عادة: لا أدري، أو ربما يضيف قائلاً: «هي التي أوحى نفسها إليّ». إن العبارات المعهودة التي يدلي بها بعض المبتكرين مثل عبارتي: «لقد باغتتني» و«أدركت للتو» تشير بوضوح إلى عامل المفاجأة الذي طالما اقترن بالكشف الجديد عند هؤلاء.

وكما رأينا في هذا البحث، فابن خلدون لم يخلُ رد فعله من الدهشة والحيرة وهو يكتشف أنه بصدد إرساء ركائز علم جديد أو باراداييم «مستحدث الصنعة غريب النزعة».

فسر تبلور هذا العلم الجديد الولادة بإرجاعه إلى الإلهام الإلهي، أي إلى تلك «اليد الخفية» أو إلى «خبايا اللاشعور» بالتعبير الحديث التي تعمل في حياة الأشخاص من دون أن يكون لها حضور محسوس في وعيهم. وهكذا يفوز ابن خلدون مرة أخرى بحياسة سمات ذاتية شخصية (عامل اللاشعور والمراحل الأربع التي تتطلبها عملية الابتكار) تؤهله بحق للانتماء إلى معشر الرواد والمجددين في عوالم الفن والفكر والعلم والمعرفة. ويصح وصف مسيرته الفكرية بأنها دشت فعلاً في المجتمعات العربية الإسلامية ميلاد العلوم الاجتماعية والإنسانية قبل قرون من ظهورها في المجتمعات الغربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما يشير إليه ويؤكد صاحب المقدمة بصريح العبارة: «... وكأنه علم مستنبط النشأة. وعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليفة. ما أدري ألفتهم عن ذلك؟» (ابن خلدون، 1993: 29). ثم يضيف ذكر بعض المواصفات لعلمه الجديد تؤيد أسبقيته العالمية في هذا النوع من العلوم الاجتماعية والإنسانية: «وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة أعثر عليه البحث وأدى إليه الفوص» (ابن خلدون، 1993).

خاتمة

لم يعد مقبولاً اليوم الاقتصار على ترديد القول «إن ابتكار ابن خلدون لعلم العمران البشري يعود إلى الظروف الحضارية التي عايشها»، بل يتطلب الأمر تجاوز مضمون ذلك القول وكسب مساعدة الرصيد المعرفي الحديث للعلوم الاجتماعية من أجل فهم علمي رصين لظاهرة الابتكار والتجديد في الفكر. وهذا ما سعت هذه الدراسة إليه عبر إلقاء أضواء علمية مكثفة على أسباب الابتكار في الفكر العمراني الخلدوني. فوجدنا أن هذا الأخير هو حصيلة لعوامل ذاتية واجتماعية أثرت في فكر صاحب المقدمة. وكما أوضحنا بأمثلة عديدة من مسيرة ابن خلدون الفكرية أن السمات الشخصية أدت دوراً أكبر لديه في كسب رهان الابتكار. ويجوز إضافة نقده الشديد للمؤرخين المسلمين كسمة شخصية قادته - حسب مقولة كون - إلى اكتشاف باراداييم جديد كنتيجة لأزمة علم التاريخ العربي الإسلامي يومئذ. ومن ثم، فالعلاقة الوثيقة بين السمات الشخصية للعالم أو الباحث والقدرة على الابتكار تضيئ لمسة إنسانية (أنسنة) على ظاهرة الابتكار. وهكذا يمكن القول إن هذا البحث قد أزال الكثير من معالم الإشكالية المحيطة بجذور ظاهرة الابتكار المتمثلة بالتساؤل التالي: هل منبتها الظروف الاجتماعية للعالم أو الباحث أم هي في المقام الأول وليدة لطيات شخصيته ذات السمات الخاصة؟ تجيب مقولة الصفحات السابقة لهذا البحث بتفاصيل وافية عن هذا السؤال. وتبقى مشروعية القول إن تأسيس علم العمران البشري الخلدوني يشير بكثير من الوضوح أن علم الاجتماع في العالم الثالث يمكن أن يتحرر من التبعية الفكرية للغرب كما ينادي صاحب هذه الدراسة منذ زمن ليس بالقصير مع باحثين آخرين مثل فريد العطاس وغيره إلى تحرير علم الاجتماع من التبعية المعيقة للابتكار والتجديد في هذا العلم في مجتمعات الجنوب. (الذوادى، 2018؛ Alatas، 2006؛ Meghji، 2020).

المراجع

- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (1978). تاريخ العلامة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (1993). مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجابري، محمد عابد (1992). فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حميش، سالم (1992). «الفلسفة أم التاريخ الحي؟ بعيداً عن تقديس العبقريّة، ابن خلدون في قراءة جديدة.» مجلة الناقد: السنة 5، العدد 51، أيلول/سبتمبر.
- الذوايدي، محمود (2006). الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية. بيروت: دار الكتاب الجديدة المحدودة.
- الذوايدي، محمود (2018). مشكاة ميثاق تأصيل وتحرير علم الاجتماع العربي. تونس: مجمع الأطرش.
- الشكعة، مصطفى (1992). الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته. بيروت: الدار المصرية اللبنانية.
- كون، طومس (1992). بنيات الثورات العلمية. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (سلسلة عالم المعرفة: 168)
- وافي، علي عبد الواحد ([.د.ت.]). مقدمة ابن خلدون. القاهرة: دار نهضة مصر. 3 ج.
- Alatas, Syed Farid (2006) *Alternative Discourses in Asian Social Sciences: Responses to Eurocentrism*. London: Sage Publications.
- Alatas, Syed Farid and Vineeta Sinha (2017). *Sociological Theory Beyond the Canon*. London: Palgrave Macmillan.
- Badeock, Ch. (2000). *Evolutionary Psychology*. Oxford, UK: Polity Press
- Dhaouadi, Mahmoud (1996). *Toward Islamic Sociology of Cultural Symbols*. Kuala Lumpur: S. Noordeen.
- Dhaouadi, Mahmoud (2005). «The Ibar: Lessons of Ibn Khaldun's Umran Mind.» *Contemporary Sociology*: vol. 34, no. 6.
- Discover (1996). «Special Issue: The Science of Creativity.» October
- Dogan, Mattei and Robert Pahre (1991). *L'innovation dans les sciences sociales: marginalité créatrice*. Paris: Presses universitaires de France.
- Dortier, Jean-François (2003). «La Nature humaine redécouverte.» *Sciences Humaines*: no. 139, juin.

- Dortier, Jean-François (2005). «Nos trois inconscients.» *Sciences Humaines*: no. 166.
- Gardner, Howard (1982). *Art, Mind and Brains: A Cognitive Approach to Creativity*. New York: Basic Books.
- Hunt, Morton (1982). *The Universe Within: A New Science Explores the Human Mind*. New York: Simon and Schuster.
- Lacoste, Yves (1998). *Ibn Khaldoun: Naissance de l'Histoire, passé du Tiers-monde*. Paris: Editions La Découverte et Syros.
- Levinston, Daniel J. (1978). *The Seasons of a Man's Life*. New York: Knopf.
- Mahdi, Muhsin (1964). *Ibn Khaldun's Philosophy of History: A Study in the Philosophie Foundation of the Science of Culture*. Chicago, IL: University of Chicago.
- Meghji, Ali (2020). *Decolonizing Sociology*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Rischer, Carl E. and Thomas A. Easton (1992). *Focus on Human Beings*. New York, Harper Collins.
- Sciences Humaines* (2017). «Les Grands Dossiers: EURÊKA! L'Histoire des Grandes Découvertes.» no. 48, pp. 24-85.
- Scientific American Mind* (2005). «Creativity in Every One of Us.» vol. 16, no. 1.
- Sternberg, Robert J. (2003). *Wisdom, Intelligence, and Creativity Synthesized*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Sternberg, Robert J. and James C. Kaufman (1999). *Handbook of Creativity*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Wilson, Robert A. and Frank Keil (2001). *The MIT Encyclopedia of the Cognitive Sciences*. Cambridge, MA: The MIT Press.

حوارات

علم الاجتماع الإكلينيكي يمنح المعنى للروايات الشخصية حوار مع فانسان دوكوليلاك (*)

ترجمة: محمد امباركي (**)

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع،
جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب.

إن الإنسان معرض لصراعات نفسية تعود في جزء منها إلى العلاقات الاجتماعية. وقصد مواجهة هذه المشاكل يتدع عالم الاجتماع ف. دوكوليلاك طريقة تجمع بين المقاربة الإكلينيكية والبحث.

لقد طور ف. دوكوليلاك منذ 1970 تفكيراً غنياً حول الشرور التي تميز عصرنا، وفي جميع كتبه يعمل على تحليل التناقضات التي تخترق حياتنا والتي تتسبب في توترات نفسية واجتماعية، ومن جملة هذه الكتب: عصاب الطبقة؛ مصادر العار؛ ثمن الامتياز؛ مفارقات الرأسمالية؛ والعقد السوسيونفسية هو عنوان كتابه الأخير.

إن مقاربة ف. دوكوليلاك تندرج في إطار تيار علم الاجتماع الإكلينيكي الذي يدمج العملية الإكلينيكية في السوسيولوجيا بعامة، وذلك بغية إبراز البعد الوجودي للعلاقات الاجتماعية وللحالات بين ذات الفرد وذات المجتمع.

تمتد جذور علم الاجتماع الإكلينيكي إلى الفرويدية الماركسية ومدرسة السوسيولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، لكنها تطورت في العديد من البلدان من البلدان في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وكذلك في روسيا.

إن العمل الرائع لـ ف. دوكوليلاك قد ساهم في تغذية هذا التيار بفرنسا والذي يقترح

(*) في الأصل نشر بالفرنسية، تحت عنوان: Vincent de Gaulejac, «La Sociologie clinique donne du sens aux histoires personnelles,» Propos recueillis par Maud Navarre, *Sciences Humaines*, no. 333 (février 2021).

medmbarki66@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

ليس فقط فهم أصول المشاكل الإنسانية، بل معالجتها أيضاً. هذا الحوار هو لقاء مع عالم اجتماع طموح، متواضع وكثوم.

• عنوان كتابكم الأخير هو «فك العقد السوسيونفسية». ماذا تقصدون بالعقد السوسيونفسية؟

لقد شرعت في تحليل العقد السوسيونفسية في كتاب عصاب الطبقة وذلك قصد وصف كيف يعيش الأشخاص الذين تتغير وضعيتهم الاجتماعية صراعات الهوية المرتبطة في ذات الوقت بـ «هابيتوسات» ممزقة على حد تعبير ب. بورديو، وبصراعات الوفاء التي لها صلة بمشاعر العار والإحساس بالذنب. إن عصاب الطبقة يشير إلى هذا الوجود القلق لأشخاص عاشوا صعوداً اجتماعياً قوياً أو انحدرت اجتماعياً قوياً وبالتالي يعيشون في نهاية المطاف داخل وسط لا يوافق المعايير الأخلاقية التي اكتسبوها منذ الطفولة. إذًا، فالعقدة السوسيونفسية هي مفهوم لوصف هذه الصراعات، هذه التوترات التي تواجهها ومن ثمة نجد صعوبة حقيقية في تحديد الأسباب لأن هذه الأسباب تقع في حدود مشتركة بين الاجتماعي، النفسي وداخل النفسي ذاته.

إن فكرة العقدة تحيل على تشابك الوقائع المركبة التي من المفروض فهمها للتمكن من التخلص منها.

إن هذه المقاربة التي يقترحها علم الاجتماع الإكلينيكي تتيح إمكان تحليل هذا الطابع المركب للوقائع، بل أيضاً مساعدة الأشخاص على مجابهة الصراعات التي تعترضهم.

إن فكرة العقدة هي استعارة: إنها تحيل على كرة من الخيوط، مليئة جداً بالخيوط. إذا سحبنا خيطاً واحداً سنتسبب في تمتين الكرة. إذن ينبغي سحب الخيوط بلطف، خيطاً بعد خيط... إلخ. يصطلح عالم النفس ماكس باكيس على هذه المسألة بالأشكلة المتعددة. وقد أثارت هذه المقاربة انتباهي. من الأكيد أنه لمعالجة واقع مركب لا يجب اعتماد البعد الواحد، ينبغي استثمار كل النظريات المتاحة أمامنا سواء كانت من مصدر السوسولوجيا، أو علم النفس، أو التحليل النفسي، أو الاقتصاد، أو الأنثروبولوجيا. إنه من خلال تركيب جميع هذه المقاربات سيكون باستطاعتنا فهم صراعات وتناقضات المجتمعات الحديثة أكثر فأكثر.

• كيف يمكن تحديد هذه العقدة؟

إن خاصية العقد السوسيونفسية هي أنها تؤدي إلى صراعات متكررة. فالفرد لا يعرف بالضبط هل مصدر هاته الصراعات هو ذاته أم العمل، الأسرة... التاريخ... هناك بعد داخلي وبعد خارجي. إنني (الأنا، الذات) أعرف أنني لست على ما يرام، لكن هل أنا المسؤول عن هذه الحالة؟ هل يجب أن أقصد علم النفس العلاجي لأن الأمر يتعلق بشعور شخصي بالاستياء، أم أقصد التحليل النفسي لكشف رهانات لاشعورية، أو ينبغي تغيير وضعيتي الاجتماعية

(العمل، العلاقات العاطفية، الأسرة، الالتزامات الاجتماعية...) التي هي أيضاً مسؤولة عن هذه المشاكل؟، في أغلب الأحيان تكون الأسباب الثلاثة صحيحة: إنه التفاعل بين السجلات النفسية، العائلية والاجتماعية، وهو تفاعل قادر حقيقة على تفسير تلك العقد.

• قصد علاج هذه التوترات، عملتم على إنشاء مجموعات التدخل والبحث. ماذا تعني هذه المجموعات؟

إن الأمر يتعلق بمجموعات صغيرة اجتمعت لمدة ثلاثة أو أربعة أيام للاشتغال على تاريخها الشخصي، العائلي والاجتماعي. الفكرة هي اقتراح إطار يساعد الناس على الاشتغال على صراعاتهم الشخصية.

المجموعة الأولى التي كونتها تطلق على نفسها اسم الرواية العائلية والتاريخ الاجتماعي. الغاية هي تتبع التاريخ العائلي لمعرفة كيفية تأثير هذا التاريخ على اختياراتنا العاطفية، المهنية والأيدولوجية. وهذا يحيل بداية على مشاكل خاصة تسلط الضوء في الواقع على عمليات اجتماعية، الشرط الإنساني، علاقتنا الجماعية بالعالم والتاريخ.

لهذا السبب، فمجموعة التدخل والبحث هي أيضاً أداة للبحث السوسولوجي، الأنثروبولوجي والتاريخي بغية فهم التحولات الاجتماعية الكبرى.

• تقوم المقاربة أساساً على قدرة المشاركين على رواية حياتهم للآخرين، صوغ رؤى متقاطعة حول وضعية صراعية من أجل فهم مصادرها وتأثيراتها. لكن هل يمكن رواية كل شيء؟ أحياناً قد تكون مسألة رواية التاريخ الشخصي مسألة صعبة.

لا شك أن هناك أشخاصاً يمتلكون القدرة على التحكم في أقوالهم أكثر من الآخرين. هناك من يريد الحديث عن نفسه، وهناك من لا يرغب في ذلك نتيجة صدمات نفسية معينة، نتيجة الإحساس بالعار... لهذا السبب، يتم داخل مجموعات التدخل والبحث توفير إطار يساعد على خلق مناخ آمن ويشجع على التعبير الفردي. ينبغي أن يشعر الناس بالثقة، بالأمن. ينبغي استبعاد الحكم والتقييم. هناك ضمان للسرية وعدم كشف الهوية. كما أنه من الممكن الاشتغال مع فئات متعددة من الناس بما فيهم أولئك الذين قد يجدون صعوبات خلال تطبيق هذه الطريقة.

مثلاً طلبت مني بعض أمهات لأبناء جهاديين أن أعمل على تنشيط مجموعة. كن يقلن «أن الشعور بالذنب والإحساس بالعار قد اخترقهن». وقد أتاحت هذه التجربة لهؤلاء النسوة من وعي قضية أنهن لم يعرفن كيف ينقلن التاريخ العائلي لأطفالهن: تاريخ الأجداد الذين كافحوا من أجل الخروج من وضعية الفقر في البلدان المغاربية، الآباء كعمال مهاجرين ناضلوا من أجل تمكين أبنائهم من متابعة الدراسة والاندماج في المجتمع الفرنسي أو البلجيكي. ومنحتهم مجموعة التدخل والبحث الأدوات الضرورية للتعبير عن هاته التواريخ

العائلية المستعصية، والتي لم تستطع الأمهات تقاسمها مع أبنائهن. أصبح بمقدورهن إيجاد الثقة الكافية، التقدير الذاتي وبالتالي انخرطن في برنامج للوقاية من أجل حماية الشباب من التورط في النزعات الجذرية المتطرفة.

• من خلال تجارب هذه المجموعات، تحاولون أن تبرهنوا على أن الفرد نتاج تاريخ يبحث عن امتلاكه. أليس هذا الأمر هو أيضاً إنذاراً اجتماعياً: أن يصبح المرء سيد نفسه، سيد تاريخه، كي يتحقق باعتباره ذاتاً؟

كل شخص في مجتمعاتنا الفردانية مدعو إلى أن يصبح مستقلاً، مسؤولاً عن اختياراته، عن نجاحاته كما عن فشله. وهذه أحد فخاخ أيديولوجيا تحقيق الذات. يقول ريشارد سنيت «أنه مع تطور الفردانية، تحول أنا كل فرد إلى عبئه الثقيل والأساسي. وأضيف فكرة أنه مع تطور الرأسمالية النيوليبرالية، أصبح أنا كل فرد عبارة عن رأسمال ينبغي تثمينه. من المفروض أن يكون أداؤك جيداً على مستوى جميع السجلات كي تصبح القائد في الخطوة الأضعف. وسيكون الأسف من نصيب «الخاصرين» الذين لن يتمكنوا من الصمود إذا لم يتحدثوا بعضهم مع بعض.

• إن مقاربتكم تنطبق أيضاً على الباحثين: إنكم تحفزونهم على صناعة «تاريخهم الذاتي» من أجل تطوير موضوعيتهم. لماذا يا ترى؟

منذ خمس وعشرين سنة وأنا أعمل على تنشيط حلقات حول «تاريخ الحياة والاختيارات النظرية» بجامعة باريس. تقترح هذه الحلقات على الباحثين التفكير في العلائق بين مهنتهم كباحثين، طريقة إنجازهم للبحوث، خياراتهم الميثودولوجية وبين تاريخهم الشخصي، العائلي، الاجتماعي، لقد استقبلت هاته الحلقات أكثر من ثمانين شخصية من العلوم الإنسانية: جورج بلنديه، ألان تورين، ميشال كروزيه، بيير بورديو، إدغار مورين، روبير كاستل... إلخ. فهذا الجيل بكامله يجسد السوسولوجيا. كما نستقبل باحثين من تخصصات أخرى: الأنثروبولوجي فرنسوان إريتي، المؤرخ فرنسوا دوس، عالم الفيزياء إتيان كلين، عالم النفس العصابي بوريس سيرولنيك، المحللين النفسانيين رولاند كوري وصنثية فلوري...

إن الأمر يتعلق باستكشاف إلى أية درجة تتقاطع طريقة إنتاج المعرفة مع تاريخ الباحث، مع العوالم الاجتماعية التي عاشها، التجارب التي اصطدم بها، الاختيارات التي تحملها أو أراد ممارستها.

• وأنتم شخصياً، هل سبق لكم ممارسة تاريخكم الذاتي؟

من البديهي أن لا نطلب من الآخرين القيام بهذا التمرين ونحن لم نقم به! لقد قمت بهذا التمرين منذ عشرين سنة بغية منحه مشروعية إزاء زملائي. إنه منشور في موقعي الإلكتروني تحت عنوان «سماح الذات لذاتها بالتفكير»، وسوف أعاود القيام بهذا التمرين

في أقرب وقت ممكن، لا أتوقف عن مساءلة ذاتي عن مساري العائلي والاجتماعي وتأثيره في اختياراتي النظرية

رغم أنه من النادر ما أكتب عن تاريخي الشخصي، فمن الممكن أن يكون مفيداً ممارسة الحكيم الذاتي قصد إفادة القارئ كي يعرف أسباب اهتمام الراوي بهذا الموضوع أو ذاك. لقد قمت بهذه العملية في مقدمة كتابي «مصادر العار» والتي أعادتني إلى وضعيتي المريحة، بوصفي منحدرًا من وسط مريح، أستاذ جامعي... لقد كان من غير اللائق بالنسبة إلى البعض أن أشتغل على العار المرتبط بالفقر، بالمعوقات الاجتماعية، بكون المرء معقدًا، نحيفًا جدًا، سمياً جدًا أو أصلع وسط أشخاص ذوي الشعر الكثيف... إن الباحث هو بشكل من الأشكال، الموضوع الأول للبحث.

• هل تعتقدون أن علم الاجتماع الإكلينيكي قادر على فرض نفسه في العالم الأكاديمي؟

لقد اشتغلت مع علماء اجتماع أمثال دانيال برتو من أجل تطوير الطريقة البيوغرافية (تقنية السير الذاتية) في مجال العلوم الإنسانية. كانت هذه الطريقة موضوع انتقاد من طرف علم الاجتماع الأكاديمي المهيمن آنذاك. كتب بيير بورديو مقالًا حول الوهم البيوغرافي. ويعتقد بورديو وباسرون أن «لعنة العلوم الاجتماعية هي اهتمامها بمواضيع تتكلم». ولقد كانت المعركة قاسية وصعبة لانتزاع الاعتراف بفكرة أن «لعنة عالم الاجتماع الإكلينيكي هي أنه ينشغل بذوات تتكلم»، بفكرة أن «الناس العاديين» قادرون على تشييد معرفة حول المجتمع الذي يعيشون فيه.

لقد كانت لي فرصة استقبال بيير بورديو في ندوة «السير الذاتية والاختيارات النظرية». ولقد انتهى بورديو إلى قبول فكرة أن السوسيولوجيا شيدت ذاتها في تعارض مع الوجودي، ولهذا السبب يشعر علماء الاجتماع بصعوبات جملة لفهم المعاناة الاجتماعية». وكتب بورديو آنذاك مؤلفه بؤس العالم (1993). في آخر كتابه محاولة من أجل سوسيولوجيا تحليلية، يوضح أهمية قيام عالم الاجتماع بتحليل قصة حياته.

في الوقت الراهن، يعلن زملاؤنا الجامعيون أكثر فأكثر عن هذا التوجه، وتم خلق ماستر في علم الاجتماع الإكلينيكي داخل جامعة باريس.

• ألا يمكن القول أن مشكلة الاعتراف هاته تعود إلى ارتباطها بالمقاربة المتعددة الاتجاهات والمدارس (علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ...)، والتي يصعب ترتيبها وتصنيفها؟

اليوم يوجد تناقض في عالم البحث. من جهة أولى يفرض المنطق المهني الانخراط في توجه معين. ومن جهة أخرى فأحادية الرؤية تؤدي إلى حواجز وصراعات قديمة تحول دون التفكير في الطابع المركب للعالم. لقد ألف هربرت ماركيز كتابًا حول الإنسان ذي

البعد الواحد (1964)، الإنسان الذي يرفض كل خطاب لا يتكلم لغته ويستعمل عباراته. إن هذه اللوحة منتشرة حالياً بقوة وسط العوالم الأكاديمية.

إن المقاربة التي أعتمد شاملة قريبة من تلك التي يتبناها إدغار موران الذي واجه الصعوبة نفسها في الاعتراف بمقاربتة خلال سنوات عديدة. أنا عبارة عن سلسلة هامشية. هامشية في حقول السوسولوجيا، التحليل النفسي، التاريخ، الاقتصاد، الفلسفة، لكنها ذات صلة بكل من هذه العلوم.

ومع ذلك، علم الاجتماع الإكلينيكي معترف به حالياً من طرف الجمعية الدولية للسوسولوجيا، الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية، ومؤخراً انضاف اعتراف الجمعية الفرنسية للسوسولوجيا. المنشورات رفيعة. من جملة الباحثين في سلك الدكتوراه الذين ناقشوا أطاريحهم، نال سبعة باحثين نتائج ممتازة.

أنا أدير مجموعة في علم الاجتماع الإكلينيكي لدى «إريز» والتي نشرت خمسين عملاً منها أبحاث لسوسولوجيين مرموقين. الناس حالياً تستجيب للندوات التي نعقدتها. الشبكة الدولية لعلم الاجتماع الإكلينيكي التي أشرف برئاستها هي حاضرة ونشيطة في القارات الثلاث وفي نحو خمسة عشر بلداً.

• في نظركم أين تكمن أهمية هذا النوع من السوسولوجيا في تقدم المعرفة؟

ينبغي ملاحظة أنه في العديد من المواضيع المعالجة، كان علم الاجتماع الإكلينيكي مهماً بل متقدماً من خلال نشر تحاليل تأكدت صوابيتها على الدوام. إن هذا مؤشر ثمين على أهمية جدوى مقاربتنا. هيمنة «التنظيم، عصاب الطبقة، تكلفة الامتياز، صراع المواقع»، أربعة كتب منشورة بين سنوات 1980-1990 كلها أعيد طبعها بصورة متتالية. فهي تظل مرجعيات بالنسبة إلى قضايا متعددة كقضايا الثورة التديبيرية، قضايا المعاناة في العمل، قضايا مسارات الإقصاء.

إن المقاربة الإكلينيكية التي تستكشف الظاهرة الاجتماعية من خلال الكيفية التي تعاش وتدرك بها من طرف الأفراد، المجموعات، التجمعات، تتيح إمكان اكتشاف الخطوط القوية لمجتمع معين، قبل أن تتحول هذه الخطوط إلى قضايا سوسيوسياسية ظاهرة.

• في هذه النقطة بالذات، تلتقون مع بيير بورديو الذي كان هو أيضاً عالم اجتماع بقناعات قوية.

كان بورديو يقول «علم الاجتماع هو رياضة ملاكمة» وبالتالي ينبغي امتلاك «إنصات مسلح» من أجل مواجهة العنف الرمزي. إنني أتفق مع الجزء الأول من الجملة إذا كنا نتحدث عن الرياضة كمصارعة أو فنون الدفاع عن النفس حيث يتحول هجوم الآخر إلى قوة للذات. إن علم الاجتماع الإكلينيكي هو أيضاً علم اجتماع نقدي. إنه يكشف عن ظواهر السلطة، والهيمنة، والتناقضات التي تولد الصراعات ومختلف أشكال العنف الاقتصادي،

والاجتماعي، والنفسي، والرمزي، والجسدي. وفي المقابل، أجد نفسي غير متفق مع الإنصات المسلح. بالنسبة إلي ما ينبغي أن يتوافر هو إنصات غير عنيف/ متمحور حول الشخص. إنني أحاول تطوير إنصات متأثر، متمحور حول أحاسيس الشخص. فبإمكان علماء الاجتماع إغناء ممارساتهم وأفكارهم من خلال التقاط هذه الحساسية... فالذي يصنعه فعلاً هؤلاء، هو ما نحب أن نقرأه.

مراجعات كتب

ساري حنفي

علوم الشرع والعلوم الاجتماعية:

نحو تجاوز القطيعة - أليس الصبح بقريب

(بيروت: مركز نهوض للبحوث والدراسات، 2021). 784 ص.

جمال فزة(*)

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب.

تمهيد

يتضمن كتاب ساري حنفي علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة آراء إصلاحية في تعليم علوم الشرع، شرع المؤلف في تدوينها منذ عام 2015، وانتهى بها، في غضون خمسة أعوام من النظر والبحث الميداني الشاق، إلى صيغة كتاب ضخّم تربو صفحاته متوسطة الحجم على السبعمئة، دونما احتساب للبيولوجيا والفهرس.

والكتاب، على الرغم من غزارة مادته، ارتدى حلة منطقية بهية بفضل قدرة صاحبه على جمع الأجزاء بعضها إلى بعض. وما يزال المؤلف على نهجه حتى يسر للقارئ مهمته، فصار في وسعه الإمساك بخيط ناظم، انتسجت بفضلها خمسة أبواب كبرى في نص محبوب، لا يأخذ منه التفكك وإن تفرعت أبوابه أربعة عشر فصلاً.

اشتمل الباب الأول على الإشكاليات والسياق، وجعله المؤلف في ثلاثة فصول، أتى فيها على تاريخ التعليم الشرعي، واتجاهاته، وأزمته، والمقاربات التي تناولته، قبل أن يعرج على فحص لطبيعة الحقل الديني في بلاد العرب، فينتهي إلى مساءلة أسلمة المعرفة وتأصيلها. وتوالت الأبواب الثاني والثالث والرابع محتوية على دراسة مقارنة للتعليم الشرعي بين المشرق العربي ومغربه، ومُبرزة ثلاثة نماذج رائدة؛ أولها كلية الدراسات الإسلامية في جامعة حمد بن خليفة بقطر، وثانيها دار الحديث الحسنية بالمغرب، وثالثها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا؛ وذلك في تسعة فصول وسم فيها المؤلف تعليم علوم الشرع في كل بلد من البلدان العربية، وفي كل نموذج من النماذج المبرزة بميسم خاص، يُقفل الكتاب، في الأخير، على باب ختامي

1973) كتابه أليس الصبح بقريب؟ في سياق استقواء الغرب الأوروبي على العالم الإسلامي واحتلاله له (دام احتلال تونس من 1881 إلى 1958). وفي مثل هذا الوضع الموسوم بعلاقة مُخْتَلَّةٍ لصالح غرب غالبٍ تكنولوجياً وحضارياً، على حساب عالم إسلامي مغلوب على أمره، من الطبيعي أن تصعد مشاعر الانفعال في نفوس المغلوبين، وتترجع قيم التريث والرزانة والتعقل؛ فتغلب العجلة على أمرهم، وتصير الدعوة إلى الجهاد والمقاتلة بالسيف همهم الأول والأخير.

﴿... أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ عبارة وردت في الآية 81 من سورة هود، ردّت بها الملائكة على لوط لما استبطنهم إهلاك قومه. إنها عبارة تتعدى ما تومئ إليه من تفاؤل بانبلاج الصبح، أو قل إنها تنطوي على تفاؤل استراتيجي بتغيير الحال، لا يَصْدُقُ إلا إذا سرنا إليه بِتَوَدَّةٍ وثبات، وتجنبنا أثناء السير كل تعجل تحث إليه رغبة في الانتقام وردّ الصاع صاعين. فمهما بدا للبعض أن الانصراف إلى البتّ في قضايا إصلاح التعليم، في زمن الاحتلال، ترّاخ، بل وتهرب من تحمّل مسؤولية الجهاد المباشر، فإن محمد الطاهر بن عاشور لم يَخْفَ، في قراره، لومة لائم، وأصر على أن يأخذ سؤال النهضة من مبتدئه؛ ألا وهو تجديد العلوم وإصلاح التعليم.

وإذا كنت ميالاً إلى هذا التأويل المتعدّي للتفاؤل بالصبح، فلأن محمد الطاهر ابن عاشور قد نوّه به تنويهاً حينما ذكر في كتابه حديثاً عن عبادة بن الصامت قال:

يتفرع إلى فصلين، يقدم فيهما المؤلف رؤية عامة في الواقع والقطيعة والبدائل.

صدرت الطبعة الأولى للكتاب عن مركز نهوض للدراسات والبحوث ببيروت خلال السنة الجارية 2021م. وإذ وجد القارئ في الكتاب مَوْسُوعِيَّةً وقدرةً على التنقل بين تخصصات مختلفة، فحسبه أن يَطَّلَعَ على شيء من سيرة صاحبه؛ فهو (ساري حنفي) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو أمناء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية. ومن نافذة القول أن مهامه العربية والدولية قد أهلتته للاطلاع على أحوال أكثر من بلد، سواءً كان عربياً أو غير عربي. وقد أفاد ساري حنفي من وضعه هذا، فجاء كتابه غزير الفائدة محكم البناء.

أولاً: السياق

اختار حنفي لعنوان كتابه عنواناً رديفاً هو «أليس الصبح بقريب»، أحيى به الوصل مع فضيلة الشيخ الأستاذ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الذي ألف كتاباً يحمل العنوان نفسه، تَضَمَّنَ آراءً إصلاحيةً، شَرَعَ هذا العالم الإسلامي الفذُّ في تدوينها منذ عام 1902؛ ولعمري إنني أجد في هذا الترادف وحده ما يَسْنُحُ لي بمعرفة الدوافع الكامنة التي حركت همة المؤلف إلى التأليف، إذ إن المؤلف أراد من هذا الترادف جانباً من التماثل في السياق. ألف محمد الطاهر بن عاشور (1879-

والإسلامي؛ فوجود مستعمر من مصلحته إضعاف العالم الإسلامي وإبقائه على حال من التخلف، لا يعني التغاضي عن الأسباب الداخلية للتخلف. ولعل طبيعة التعليم الديني وأساليبه كما اضطلعت بها الجوامع الإسلامية التقليدية، مثل جامع الأزهر، سبب من الأسباب الرئيسية التي تفسر واقع الحال. ولن نجد، في هذا، دليلاً أقوى من شهادة عميد الأدب العربي في حق جامع الأزهر وأساتذته، وهو الذي تحدث، في مستهل الكتاب الثالث من سيرته الذاتية، عن ملل يقتل الروح، ما فتئ يعاني منه الأمرين، يقول: «وإنما كان يضيق أشد الضيق بهذا السأم الذي ملأ عليه حياته كلها، وأخذ عليه نفسه من جميع جوانبها...»، ليتحول أساتذة الأزهر، الذين كان معجباً بهم وبمعرفتهم، في البداية، إلى خصوم له. وها هو يتحدث عن محاضراتهم ساخراً: «وهو في كل هذه الدروس كان يسمع كلاماً معاداً وأحاديث لا تمس قلبه ولا ذوقه، ولا تغذي عقله، ولا تضيف إلى علمه علماً جديداً» (حسين، 1992: 309-310).

إن الوفاء لروح محمد الطاهر ابن عاشور⁽²⁾ حمل ساري حنفي على الإقلاع عن فرضية المؤامرة الخارجية وتوجيه عدسته لفحص العوامل الداخلية للأزمة. وإذا كان سياق ابن عاشور هو واقع الاحتلال، والحاجة إلى التحرر، فإن سياق

«كنت أعلم القرآن رجلاً من أهل الصفة»⁽¹⁾ فأعطاني قوساً أجاهد بها، فسألت عنه رسول الله فقال لي: «إذا كنت تريد أن يطوقك الله بقوس من نار فأقبله» (ابن عاشور، 2006: 41).

جانب آخر من جوانب الإيضاح الذي أملته علينا عبارة «أليس الصبح بقریب»، والمرتبط بسياق الاحتلال، هو أنه، في مثل هذا الوضع، غالباً ما يميل المرء إلى الإلقاء بالمسؤولية كاملةً على العامل الخارجي بوصفه السبب المباشر في الأزمة؛ فيغلب على الناظر إلى الأزمة رأي يفيد بأن كل المعاناة التي يتعرض لها العالم الإسلامي، إنما مصدرها هو المؤامرة الخارجية، التي يحيكها الغرب الغاشم ضد الأصالة والدين والقيم والثقافة الإسلامية. ولعمري إن هذا الرأي لا يقود إلا لحل واحد؛ هو الرجوع إلى السلف الصالح والتمسك بالهوية والأصالة، فتقلب الحاجة إلى الحداثة والتجديد حرصاً على المحافظة والتقليد.

بيد أن محمد الطاهر ابن عاشور، على خلاف ما يسكن إليه أصحاب المؤامرة الخارجية، يوجه نظاره إلى الداخل، فيثير المشاكل المؤسسية والمنهجية المتعلقة بالتعليم الديني، معتبراً أن الإشكال الأساسي داخلي غير قابل لأي تبرير أيديولوجي أو إبيستيمولوجي متسلل من الخارج. إنه إشكال يتعلق بضرورة تجديد العلوم الإسلامية حتى تلائم الواقع العربي

(1) عرف أهل الصفة ببأسهم الشديد أثناء مقاومة الأعداء، واستشهد عدد كبير منهم في ساحات القتال.
 (2) يقول ساري حنفي: «وها أنا اليوم أتواصل مع روح ابن عاشور، فقد وجدت أن كثيراً مما أتى به صالح ليومنا هذا».

تجمعها الرغبة في التحرر من الاستبداد، ويفرقها تعصُّب أيديولوجي غير مبرر كان الدافع الأول إلى الكتابة، لكن منطق العلم يفرض على صاحبه أن يُحوَّل سؤالاً عملياً يرتبط بمشاعر البشر إلى إشكال علمي يحكمه منطق النظر. هكذا تمكن المؤلف من مغادرة ضفاف سوسيولوجيا النخب ليرسو على مرافق سوسيولوجيا العلوم والمعرفة؛ حيث سرعان ما انتقل بسلاسة من سؤال «ما هي الشروط التي تسمح لنخب متعارضة بأن تتحاور فيما بينها؟» إلى سؤال «ما هي شروط نجاح الأطروحات الإسلامية داخل وضع يتسم بصعود تاريخي لمقولات الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟»؛ وهو سؤال صاحب أحداث «الربيع العربي» منذ انطلاقتها إلى اليوم، متخذاً أشكالاً متباينة أهمها الصيغة التي طرحها الغرب: «هل الإسلام يتوافق مع الحداثة والديمقراطية؟».

يتعلق الأمر، إذًا، بمعاودة طرح سؤال التجديد؛ وذلك على إيقاع اختبار أطروحات إسلامية مثل إعمال نظريات المصلحة والمفسدة الشرعية والتفكير المقاصدي والبعد الأخلاقي للدين، داخل فضاء عمومي أكثر تحرراً واستقلالية. ويركز ساري حنفي على البعد الأخلاقي ليس لأهمية هذا البعد في إعادة تعريف علوم الشرع فحسب، وإنما لأنه يسمح أيضاً باللقاء مع حركة تصحيحية ونقدية في العلوم الاجتماعية تتجه نحو الارتباط بالفلسفة الأخلاقية. لكن ساري حنفي يرجئ هذا المشروع إلى أجل آخر، ويفضل الإمساك بالحد الأول من المعادلة؛ أي

ساري حنفي هو واقع الحراك وانتفاض الشعوب العربية ضد أنظمة استبدادية، أو ما تُعَوِّف على تسميته «الربيع العربي». وفي خضم هذا السياق، كان الحدث الخطير الذي ترك وقعاً سيئاً في وجدان ساري حنفي وشعوره، فخلف لديه رغبة في دراسة الموضوع والبحث في أسبابه هو لجوء بعض اليساريين، خلال الحراك الذي شهدته مصر، إلى الجيش من أجل تخليصهم من الصعود الشعبي للحركات الإسلامية، لتصبح القطيعة دموية. وبالرغم من محاولة الكثيرين الإشارة إلى دور القوى الخارجية في هذا الصراع، قرر ساري حنفي أن يتخذ لنفسه موقفاً ضد كل تعجُّل، ليرى في هذه النتيجة، التي حزت في نفسه، مظهرًا من مظاهر قطيعة فكرية صارت راسخة عبر الزمن، عززتها الفلسفة التربوية والسياسات التعليمية المرتبطة بها في البلدان العربية والإسلامية. وإذًا، فلا صلاح للأمة العربية والإسلامية، برأي ساري حنفي، ولا تنمية لحالها وهي في غفلة من رآب الصدع الموجود بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية؛ إذ إن الكتاب ينطلق من فرضية وجود قطيعة بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية تعود إلى طبيعة الممارسة العلمية لمنتجي المعرفة الدينية الإسلامية في العصر الحديث والمعاصر تحديداً.

ثانياً: في أهمية الكتاب

لا شك في أن شعور ساري حنفي بالاستياء والحزن لسوء العلاقة بين أطراف

الديني الشرعي في الجامعات العربية والإسلامية بخصائص الحقل الديني داخل كل بلد على حدة؛ فهو لا يختزل أزمة تعليم علوم الشرع في غياب إرادة أو ضعف كفاءة أو نقص خبرة، بل يجعلها على صلة وثيقة بطبيعة التسوية السياسية التاريخية للحقل الديني (Le Pacte Politico- religieux). ولعل هذا تحديداً هو ما يسمح بوضع ساري حنفي في خانة سوسولوجيا العلوم (La Sociologie des Sciences)؛ ذلك أن التجديد في علوم الشرع وطرق تعليم هذه العلوم، بنظره، رهين بطبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الحقل الديني، وما تسفر عنه من توازن ومن هيمنة. على هذا الأساس، تكون تبيئة المعرفة وفقاً لمنهج الفصل والوصل، والمنهجية المقاصدية، والمقاربة الأخلاقية للدين، وهي المقاربات الكفيلة بتطوير علوم الشرع وتجسيدها مع العلوم الاجتماعية، مشروطة بتطور أرضية سياسية واجتماعية خاصة تسود فيها تسوية للحقل الديني على أساس من العلمنة الجزئية والدولة المدنية. وساري حنفي لا يتبنى هذه الفكرة من باب التأمل البحث، بل يلتقط مؤشرات ملموسة تسمح برصد اتجاه تحول يشهده العالم العربي والإسلامي من علمانية صلبة إلى علمانية جزئية تقوم على أساس فكرة مدنية الدولة، التي تتبلور بدورها حول مبادئ تشمين البعد الأخلاقي للدين وفصل السياسي عن الدعوي والتخلي عن الدولة الدينية مع التشبث بحضور الدين داخل الفضاء العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان العربية،

تجديد علوم الشرع، وإن كان، بالطبع، لا يثير مسألة الحوار الصعب بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، مما أضفى على الكتاب روحاً جدلية.

ولا يكتفي ساري حنفي بإثارة مشكلة القطيعة التي ترسخت بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية داخل العالم العربي والإسلامي، بل يجعلها فرصة للوقوف على مشكلة العصر، الذي تمر منه البشرية قاطبة؛ ومفادها: كيف نقبل بالتعددية ونحافظ في نفس الوقت على التماسك الاجتماعي؟

ثالثاً: في مضمون الكتاب

ينطلق المؤلف من مسلمة أساسية مفادها أن البشرية ولجت عصر التعددية بامتياز، وأنها تشهد اليوم أشكالاً متنوعة من الانقسام الطبقي، والتنوع الإثني، واختلاف الملل والنحل، وما إلى ذلك من أشكال التعدد. لكن ساري حنفي، الذي عاصر أحداث الربيع العربي، وتأثر بها أيما تأثر، يدعونا إلى التوقف ملياً عند شكل قاتل من الانقسام، هو الذي ينتجه الحقل الديني بوصفه نتاجاً لأشكال خاصة من الارتباط الحركي بالدين. ونظراً إلى الأهمية التاريخية والسياسية لهذا الانقسام الاجتماعي الحركي حول الدين، فإن المؤلف لا يتصور تجديداً مستديماً لتعليم علوم الشرع خارج تسوية اجتماعية وسياسية بين الأطراف الأساسية الفاعلة في الحقل الديني.

يربط ساري حنفي اتجاهات التعليم

الحضارة الإسلامية تاريخياً، بدعوى كونية هذه العلوم. بل إن الحاجة إلى تبيئة العلوم الاجتماعية مسألة حيوية لا غنى عنها كما تتقدم الحضارة العربية والإسلامية بخطى حثيثة وثابتة، ومن دون صدمات عنيفة، باتجاه العلمنة الجزئية للحياة الدينية والتجارب المعيشة.

يطرح ساري حنفي منهجاً بديلاً لتبيئة المعرفة؛ وهو منهج الفصل والوصل. فعندما تعترض الباحث مشكلة عويصة، يشرع في البداية بفرز مكوناتها، وتمييز العلمي منها عن الديني، حتى إذا أنهمَّ بحلها باشر جانبها العلمي وجانبها الديني كلُّ بحسب ما يناسبه من المناهج، قبل أن ينشئ في النهاية علاقةً رابطةً بين الجانبين.

وعلاوة على تبيئة المعرفة بما يتوافق ومنهج الفصل والوصل، يدعو ساري حنفي إلى الاجتهاد وفقاً للمنهجية المقاصدية، التي بدونها يضيع على الباحث بيان مقاصد الشريعة العامة. وساري حنفي، عندما ينوّه بالمنهجية المقاصدية، لا يركن إلى استكناه الخلفية الفلسفية للنص، بل يبين أهمية العلاقة بين القوانين التي تحكم سير الاجتماع البشري من جهة والمقاصد الشرعية من جهة أخرى.

وأخيراً، يدعو ساري حنفي إلى إعادة ترتيب الأولويات في فهمنا للدين؛ وذلك بالتعامل مع الأخلاق كما لو كانت بمثابة مصفوفة المرور إلى باقي الأبعاد الدينية الأخرى. هكذا تكون الأخلاق روحَ الدين وعمدتهُ والمحور الذي يدور حوله التشريع والفقهاء.

برأي ساري حنفي، تتجه، وإن بدرجات متفاوتة، نحو علمنة جزئية، يبدو أن شمسها قد شرعت في البزوغ من غرب العالم العربي والإسلامي؛ حيث الهيمنة للمقاربة المقاصدية، وحيث بوادر اللقاء التاريخي المفترض بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية قد أئبعت في أكثر من كلية للشريعة، وفي غير ما شعبة من شعب الدراسات الإسلامية بالمغرب وتونس، وبدرجة أقل في الجزائر، وإن كان هذا اللقاء، لغاية الآن، لا يعدو مجرد الاحترام المتبادل الذي يمليه التواجد جنباً إلى جنب داخل حيّز مكاني واحد.

وليس التحول الذي يمر منه العالم العربي والإسلامي، برأي ساري حنفي، نتاجاً لعوامل داخلية فحسب، بل هو الصيغة التاريخية التي اتخذها تميّز قاعدة كونية داخل الحضارة العربية الإسلامية في زمن ما بعد العلمانية، القاعدة التي تتمفصل حول محورين أساسيين: العودة القوية للدين، والتفكير في الحداثة بصيغة الجمع (حداثات).

رابعاً: بدائل

لا يتصور ساري حنفي تجديداً لعلوم الشرع دون انفتاح علماء الدين على منجزات العلوم الاجتماعية، فهي، برأيه، تضطلع، اليوم، بالمكانة التي حظي بها المنطق الأرسطي زمن ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وبدونها من المحال أن نفهم الإسلام بما يتناسب وفهم الواقع. لكن الانفتاح على العلوم الاجتماعية لا يعني، في شيء، الاستغناء عن كل ما يميز

خلال تثمين بعديها المادي والروحي في زمن التعدد وخسوف السرديات الكبرى.

في الختام

يعدّ كتاب ساري حنفي علوم الشرع والعلوم الاجتماعية: نحو تجاوز القطيعة- أليس الصبح بقريب كتاباً غاية في الأهمية، يتناول بالبحث والدراسة موضوعاً شائكاً ومثيراً للجدل. ولولا شجاعة المؤلف وجرأته، ما استأثر العالم العربي والإسلامي بهذه التحفة، التي تعدّ بمثابة لبنة أولى في تشييد صرح كبير، عنوانه العريض يتعدى تحديد شروط الحوار بين علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، ليضعنا أمام مشروع إعادة التوازن للحضارة البشرية قاطبة، من

المراجع

ابن عاشور، محمد الطاهر (2006). أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي: دراسة تاريخية وآراء إصلاحية. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة؛ مؤسسة دار سحنون للنشر والتوزيع.

حسين، طه (1992). الأيام. الكتاب الثالث. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

مارسيل موس

تقنيات الجسد: ومقالات إنسانية أخرى

ترجمة محمد الحاج سالم

(بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2019). 356 ص.

الحسين طلبوي(*)

باحث في علم اجتماع، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

وقد خلص في أطروحته إلى أن مؤسسات أخذ وعطاء الهدايا، تكشف أن التبادل له دور أساسي في التواصل بين المجموعات المختلفة. ارتفعت الهبة مع مارسيل موس من مجرد صفة لنشاط اقتصادي إلى مرتبة «الظاهرة الاجتماعية الكلية»، وهذا هو المفهوم المركزي في أطروحته، كان موس معنيًا بفهم الوقائع الاجتماعية في كليتها. ولعلّ بحثه في «الهبة»⁽³⁾ يبرز على أنّ مقارنة مثل تلك الظواهر الاجتماعية في كليتها تمكّنا من

بعدّ مارسيل موس من كبار المشتغلين في الإناسة وعلم الاجتماع على مستوى العالم. وقد طور موس مجموعة من الأطروحات حول الوظيفة الاجتماعية لتبادل الهبات في الدراسة الموسومة مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه (موس، 2014)، وذلك من خلال طرحه لسؤال مفاده: ما الدور الذي تؤديه طقوس التبادل في المجتمعات البدائية كالبوتلاش (Potlatch) (أكسل، 2019: 136)⁽¹⁾ الهندية والكولا (Kula)⁽²⁾ الميلانيزية؟

talbiouihoucine@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

- (1) سب مترجم الكتاب البوتلاتش: عيد طقوسي كان «الهنود» الأمريكيون في الساحل الشمالي الغربي للمحيط الهادئ (كندا حاليًا) يحتفلون به. وكان إضافة إلى الغناء والرقص، يتم تبادل هدايا بين الأفراد فيه. وكلما كانت الهدية قيمة، كان موقع الواهب ونسبه أكثر أهمية.
- (2) الكولا: تبادل هدايا طقوسي لدى شعب جزر تروبرياند في ميلانيزيا. والهدايا تكون غالبًا حليًا مصنوعة من صدف البحر. تتمثل الوظيفة الاجتماعية للتبادل غير الربحي هذا في تعزيز الروابط الاجتماعية بين سكان تلك الجزر الذين لا يعرفون أي نوع من السلطة، كما ومرافقة طقوس المقايضة التجارية الحقيقية.
- (3) حسب المترجم محمد الحاج سالم فإن بحث موس حول الهبة وما طرحه من أفكار كان وراء نشوء حركة فكرية مضادة للنفعية في العلوم الاجتماعية (Mouvement Anti-Utilitariste en Sciences Sociales)، وقد اتخذت من موس اسمًا لها: Mauss.

محمد الحاج سالم.
يقع هذا الكتاب في 356 صفحة من
الحجم الكبير موزعة على ثمانية فصول
تتألف من مقالات مهمة لمارسيل موسّ في
علم الإناسة وتبرز فيها تطبيقات نظرية
للظاهرة الاجتماعية الكلية.

أولاً: تقنيات الجسد

هذه المقالة في الأصل محاضرة
ألقاها مارسيل موسّ بتاريخ 17 أيار/
مايو 1934 أمام أعضاء جمعية علم النفس
في باريس⁽⁵⁾. وقد ترجمها لأول مرة إلى
العربية الباحث المغربي حسن احجيج⁽⁶⁾ في
كتاب جماعي حول أبحاث مارسيل موسّ
(ملف بحثي، 2016).

تتمثل نقطة الانطلاق في هذا
الكتاب وهي مقالة مؤسسة لفرع
تخصي يدعى (أنثروبولوجيا الجسد)
(Anthropologie de corps)، وهي مقالة
مهمة يتناول فيها مارسيل موسّ الجسد
وتقنياته بوصفه الشكل الأساسي لوجودنا
في العالم وما يحمله من رموز وما يكشفه
من خلال تقنياته التي تبرز ثقافة ما
وخبرات رمزية.

النظر إليها بوصفها ظواهر عامّة متميزة
عن المؤسسات ذات الطابع العرضي
أو المحلي، كما توقفنا عند واقعية تلك
الظواهر من حيث تمثّلها وإدراكها من
جانب الأفراد والمجموعات داخل بيئاتهم
المخصوصة، وتبرز بالتالي عملية تشكّل
الفعل الاجتماعي كما هو معاش.

وتتقاطع أطروحة كلود ليفي ستراوس⁽⁴⁾
حول القرابة مع ما طرحه موسّ حول
الهيئة حيث حاول ستراوس فهم قواعد
الزواج النمطية عند الشعوب التي كانت
تعدّ «بدائية»، حيث خلص إلى أن التبادل
يصبح مرتبطاً بتبادل النساء بدلاً من تداول
البضائع.

من خلال ما سبق، ندرك أن مارسيل
موس هو عالم إناسة بامتياز، وله إسهامات
بارزة ولها راهنتها في الوقت المعاصر،
وبخاصة من حيث صرامتها المنهجية،
وأطرها النظرية وما تكتسيه من حرفة على
مستوى الممارسة الميدانية.

وقد صدرت ترجمة جديدة خلال سنة
2019 عن دار الكتاب الجديد- بيروت،
لكتاب: تقنيات الجسد: ومقالات إناسية
أخرى، وقام بمهمة ترجمتها وتحقيقتها
والتعليق عليها، الأنثروبولوجي التونسي

(4) كلود ليفي ستراوس: يعدّ من أهم الإثنولوجيين الفرنسيين الذين لهم تأثير ملحوظ في تطور العلوم
الإنسانية عامة والأبحاث الأنثروبولوجية على وجه التحديد. وبالتالي، يعدّ من أهم مؤسسي النظرية
البنوية بوجهها اللغوي (اللساني) والأنثروبولوجي.

(5) «Communication présentée à la Société de Psychologie le 17 mai 1934», Extrait du *Journal de Psychologie*, tome 32, no. 34 (1936).

(6) احجيج حسن: مترجم وأكاديمي مغربي هو باحث يهتم بإبيستيمولوجيا العلوم الاجتماعية
وسوسيولوجيا الدين، وله مجموعة من الإصدارات والأعمال المترجمة والمقالات المحكمة في
مجال السوسيولوجيا والفلسفة.

الرجل الإنكليزي من الرجل الفرنسي فقط من الطريقة التي يسير بها رغم الاختلاف الثقافي والاجتماعي: Dumont, 1992: chap. 7).

ثانياً: التغيرات الموسمية لمجتمعات الإسكيمو: دراسة في علم الشكل الاجتماعي

هذا المقال يناهز عمره القرن، حيث نُشر لأول مرة سنة 1906، وهو يترجم لأول مرة إلى اللغة العربية في هذا الكتاب (موس، 2019: 39). فرغم أن مارسيل موس لم يجر بحثاً ميدانياً على شعب الإسكيمو، إلا أنه أنجز هذه الدراسة انطلاقاً من اطلاعه الواسع على ما كُتب وما توافر له حول هذه المجتمعات.

لقد اعتمد موس على ملاحظات وقراءات فرانز بواس (Franz Boas) حول شعب الإسكيمو، وكان لدى موس اعتقاد بأن شعوب القطب الشمالي هي من أقدم الشعوب على الأرض، وأن دراستها هي من الضروريات في التفكير الإنساني.

إلا أن هذه الفرضية لم يتابعها تلامذته ولم تتطور بسبب غياب بحث ميداني في هذه المناطق. ويرجع ذلك لظروف الحرب العالمية الثانية إذ اضطر بعض الباحثين من طلبة موس إلى التخلي عن مشروع البحث الميداني في هذه المناطق.

أما في ما يخص مفهوم علم «الشكل الاجتماعي» أو «المورفولوجيا الاجتماعية»، فالمفهوم يحيل على العلم الذي يدرس القوام

لذلك فإن هذه المقالة تقنيات الجسد تحيل على كل الطرق التي يستخدم بها الناس أجسادهم في كل المجتمعات وبطريقة تقليدية. وهذه التقنيات تصنف وتختلف بحسب الجنس والسن، والسياق الثقافي بالمعنى الواسع لمفهوم الثقافة: بما هي ذلك الكل المركب الذي يشمل العادات والتقاليد وكل ما ينتجه الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً.

وتشمل هذه التقنيات التي يطرحها مارسيل موس: تقنيات الوضع والتوليد، تقنيات الأطفال من الطعام إلى الإطعام، وتقنيات المراهقة ثم مرحلة الرشد، إضافة تقنيات النشاط والحركة وغيرها... وهذه التقنيات غير ثابتة، فهي تتغير وتتمايز بحسب المجتمعات وحيث ينشأ الناس ويتعلمون ما يجب فعله من عدمه.

تحيلنا هذه الفكرة إلى العمل الذي أنجزه عالم الاجتماع الأمريكي إرفينغ غوفمان والمتمحور حول «الوجه» وكيف يتم أعمال هذا الأخير في التفاعلات الرمزية اليومية لتعبّر به الذات الفاعلة عن نفسها أمام الآخرين، وكيف يحاول الناس أن يقدموا أنفسهم باستعراض الجسد ومسرحته في تقديم الذات في المسرح الاجتماعي. ويوضح غوفمان أن القبول المتبادل سمة بنيوية أساسية من سمات التفاعل، ولا سيما المحادثة وجهاً لوجه (غوفمان، 2019: 141-167).

يرى موس أن حركات الجسد هي محدد اجتماعي، ويرى «ديمون» أن مارسيل موس ادعى أنه قادر على تمييز

رابعاً: تأثير فكرة الموت في الفرد حين توحى بها الجماعة

هذا المقال هو عبارة عن درس ألقاه مارسيل موسّ في جمعية علم النفس بباريس، وهذا ما يبرر دفاع مارسيل موسّ عن الروابط الفعلية ما بين علم الاجتماع وعلم النفس بوصفهما مكملين للمعرفة الاجتماعية.

يدعي موسّ أن فكرة الموت كعامل اجتماعي تؤثر في الفرد، بمعنى أن هاجس الموت كفكرة، تشكل الجماعة ويصبح مؤثراً في الفرد نفسياً وجسدياً لما يؤدي ويتسبب في وفاته في وقت قصير. «إنها حالات الوفاة الفجائية التي تحدث بصفة عادية لكثير من الأفراد، بمجرد أنهم عرفوا أو اعتقدوا بأن ساعتهم قد حانت» (بارث [وآخرون]، 2017: 248).

ويدعي موسّ أن «الإنسان الذي يموت لا يعرف أنه مريض بل يعتقد فحسب لأسباب جماعية معينة، بأنه في حالة قريبة من الموت، إما عن طريق السحر والاعتقاد في الإثم، مع القوى والأشياء المقدسة التي تدعم عادة وجود ذلك الإنسان» (بارث [وآخرون]، 2017: 249).

إن هذا الإيحاء الفكري للموت وتأثيره لدى جماعات معينة في أستراليا ونيوزيلندا، هي معتقدات فوق طبيعية كان لها تأثير على أفكار الجماعات والأفراد بسبب أوضاع اجتماعية وأيديولوجية معينة (Maus, 1979: chap. 2).

المادي للمجمعات في كليتها عبر الوصف والتفسير بوجه عام، من خلال دراسة الكثافة السكانية وطريقة التوزيع الجغرافي للبشر، وكل تفاصيل الحياة الاجتماعية.

هنا يتضح الارتباط والتأثير الكبير للدوركهايمية على موسّ بخاصة. حيث ارتبط موسّ بصورة وثيقة بفكرة الكلية (holism) أكثر من دوركهايم، من خلال تشبته بفكرة مفادها أن دراسة أي موضوع يهتم السوسيوولوجيا ينبغي أن يشمل كل الجوانب الاجتماعية ذات الصلة بموضوع الدراسة وأن يتخذ الموضوع في أبعاده الكلية داخل النسق المجتمعي (بارث [وآخرون]، 2017: 282).

ثالثاً: من مقولات

العقل البشري: مفهوم الشخص، ومفهوم الأنا

يمثل هذا المقال عصارة ما كتبه مارسيل موسّ حول «الذات» والشخص والأنا وما يرتبط بها من مفاهيم تدخل في حقل الفلسفة وعلم النفس والتحليل النفسي بخاصة. رغم أن موسّ لم يركز على ولادة علم النفس كحقل علمي وما له من دور في تغير منظور البشرية إلى الذات؛ ورغم أنه لم يتطرق إلى مسألة الشخصانية مع الكانطيين الجدد، بالرغم من حديثه عن مفهوم الشخص؛ لكنه رغم هذا كله فإن هذا المقال الذي كان عبارة عن درس، يمثل مرجعاً في الدراسات الإناسية حتى في الوقت الراهن. وبخاصة أنه من آخر ما كتب مارسيل موسّ في حياته.

كانت توصم بأنها «مجتمعات بدائية» في كل من أستراليا وأمريكا الشمالية وأفريقيا. ويلقي الضوء على بعض المناوشات والطرائف والصراعات التي كانت تتسم بها هذه العلاقات.

فبالنسبة إلى مارسيل موس، فإن القرابات المازحة هي وجه آخر من العلاقات التي كانت سائدة مع ما يقابلها من احترام وتحفظ. لذلك يرى أنه يجب دراستها معاً ما دامت تلك الممارسات تفرزها الجماعات، وهي جزء مهم من كينونة تلك الجماعات وهي أساسية في دراستها ككل يفسر العلاقات البنوية لأنظمة القرابة.

سابعاً: الواقعة الاجتماعية والطبع

في هذا المقال حول الحضارة والطبع الذي يصبغ ورقة ألقاها موس في المؤتمر الدولي للعلوم الإنسانية والنياسة، الذي عُقد سنة 1938 في كوبنهاغن. ويبين فيه موس أنه يفضل استبدال مصطلح «الحضارة» «السائد بمصطلح «المجتمع»، ويوضح فيه أن كل مجتمع بما يشمله من أفراد وجماعات لهم ثقافة ما وتمثلات وممارسات معينة هي ما يشكل ذاكرتهم الجمعية وعقليتهم الاجتماعية التي تميزهم من غيرهم. وهو ما يدعى أنه «ثقافة» أو «حضارة» ويفضل موس أن يطلق عليها «مجتمع» فقط.

خامساً: التعبير الإلزامي عن المشاعر: «الشعائر الشفوية الجنائزية في أستراليا»

يرتبط هذا المقال إلى حد كبير باهتمامات موس بالجسد وتقنياته وما يرغب الإنسان من تصديره للأخر، إلا أنه في هذا المقال يدخل إلى البعد الاجتماعي للمشاعر المصطنعة وأشكال التعبير عنها وبخاصة في بعدها الطقوسي، حيث ينظر إلى المشاعر «لا بوصفها ظاهرة نفسية، بل هي ظاهراً اجتماعية تكتسي خصوصية التصنع والمثالية» (بارث [وآخرون]، 2017: 275).

ويربط موس بروز هذه المشاعر في صيغتي الفرحة أو الحزن بالطقوس بكونها هي المجال الذي يتم فيها التعبير إلزامياً وسط الجماعة وذلك عبر رموز ذات طابع ثقافي تنصهر فيه الجماعة، ويبرز هذا في طقوس الموت التي تجعل الإنسان ينصهر عاطفياً مع الجماعة وينضبط للقواعد التي تضعها وتتوافق عليها في ذلك المقام، وبالتالي يصبح التعبير عن العواطف ذا طابع جماعي مصطنع في كثير من الأحيان، وملزم للفرد الذي لا وجود له إلا في انتظامه داخل نسيج الجماعة.

سادساً: القرابات المازحة

عبارة عن نص ألقاه مارسيل موس في المعهد الفرنسي للإنسان سنة 1926. وهو يشمل معطيات إثنوغرافية حول العلاقات التي تجمع بين الجماعات والقبائل التي

ثامناً: نقد داخلي لـ«أسطورة إبراهيم»: الروابط والصلات من منظور مقارنة

يتطرق مارسيل مارسيل في هذه المقالة باقتضاب إلى التمثلات التاريخية والصلات ذات الطابع السوسولوجي من خلال البحث في جينيولوجيا الصورة الكلاسيكية التي قدمتها المدارس النقدية لحياة العبرانيين قبل موسى. ويرى أن جميع هذه المدارس كانت مشرّبة بالعقلانية الرومانسية وشدة اقتناعها بأن جدلها في فقه اللغة يمكن من إعادة بناء الحقيقة التاريخية.

في هذه المقالة يصعب ضبط بعض الآراء التي تدخل في سرديات عبرانية وتاريخية تحيل على ما يسميه نيتشه «مرض التاريخ» (Ricoeur, 2000: 381)، إن الجينيولوجيا في آن واحد هي المسار التاريخي لنشوء المفاهيم والكشف عن النوازع الأخلاقية والحيوية لهذه المفاهيم، ومن ثم الشك في صدقيتها المطلقة للتعارض معها. وفي هذا السياق فإن جينيولوجيا المعرفة التاريخية وتطورها تبرز لنا أن «الماضي هو الحقل الذي تتناوله المعرفة التاريخية عبر نقل «وقائعه» في حيز زمكاني. على أن هذا النقل قد يكون شفهيًا بصيغة الرواية الشفهية، ويستخدم في السرد عناصر من الخيال والتصورات فتمتزج الوقائع المحكية والمتناقلة، بأسلوب القصص والأساطير، أو يحمل السرد عناصر دينية وفلسفية وأخلاقية، فيندرج سرد «الوقائع» بـ«العبر» و«الأخلاق» والفلسفات والديانات» (كوثراني، 2015: 24).

المراجع

أكسل، هونيت (2019). الاجتماعي وعالمه الممزق: مقالات فلسفة اجتماعية. ترجمة ياسر الصاروط. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بارث، فريدريك [وأخرون] (2017). الأنثروبولوجيا: حقل علمي واحد وأربع مدارس. ترجمة أبو بكر باقادر وإيمان الوكيل. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

غوفمان، إيرفنج (2019). «إعمال الوجه»: تحليل للعناصر الشعائرية في التفاعل الاجتماعي. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية: العدد 30، خريف.

كوثراني وجيه (2015). تاريخ التأريخ: اتجاهات-مدارس-مناهج. ط 3. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مارسيل، موس (2014). مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرخية وأسبابه. ترجمة محمد الحاج سالم. بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

Dumont, Louis (1992). *Essays on Individualism: Modern Ideology in Anthropological Perspective*. Chicago: IL University of Chicago Press.

Mauss, Marcel (1979). *Sociology and Psychology: Essays*. London: Routledge.

Ricoeur, Paul (2000). *La Mémoire, l'histoire, l'oubli*. Paris: Seuil.

Elena Sanchez-Montijano and Jose Sanchez Garcia (eds.).

Youth at the Margins: Perspectives on Arab Mediterranean Youth

(New York: Routledge, 2019). 247 p.

الشباب على الهامش:

وجهات نظر حول الشباب العربي المتوسطي

حبيب الود (*)

جامعة التكوين المتواصل - الجزائر.

- 1 -

والاقتصادية، والسياسية، والثقافية؛ إضافة إلى استراتيجياتهم وطرائق احتجاجهم ضد التهميش، والتي تجسدت بصورة أساسية أثناء وبعد انتخابات عام 2011، من خلال سعي الشباب - خصوصاً - لإحداث عقد اجتماعي جديد، وتحقيق التغيير الذي يطمحون إليه، والبحث عن تشكيل هوية مخالفة بعيداً عن رؤية وتصور أصحاب السلطة السياسية في هذه الدول.

كما يتناول الكتاب فكرة التأخر في الوصول إلى مرحلة البلوغ الاجتماعي الذي يعانيه الشباب العربي، والذي يحشرهم في مكان محدود هامشي، فلا هم أطفال ولا بالغين مستقلين؛ ويضفي نظرة جديدة على مفهوم التهميش التي لا تقتصر على الاعتبارات المادية فقط، بل تتجاوز إلى مشاعر الشك وعدم الثقة في المؤسسات الاجتماعية، ورفض مختلف التنظيمات

جاء الشباب على الهامش: وجهات نظر حول الشباب العربي المتوسطي كحصيلة لبحث متعدد التخصصات مأخوذ من نتائج مشروع «صحوة»، الممول من طرف المفوضية الأوروبية، في إطار البرنامج الإطاري السابع (2007-2013)؛ في خمسة بلدان عربية متوسطة: المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر، ولبنان.

ويهدف إلى وصف وتحليل تكاملي لوضع للشباب العربي المتوسطي؛ وفهم أنماط تفاعلهم مع الظروف التي يعيشونها، والبحث عن العلاقة بين ظهور أنماط حياة جديدة لدى الشباب والتحوللات الاجتماعية والسياسية الحاصلة في هذه الدول، كما يتعمق في حالات وأشكال التهميش التي تواجه الشباب من النواحي الاجتماعية،

الكلاسيكية من جهة، وكذا القدرة على التعمق في أسئلة تمثلات الشباب لواقعهم الخاص الذي يعيشونه من جهة أخرى.

تم استهداف الشباب في الدراسة بالاستبيان من الفئة العمرية بين 15 و29 سنة، بتعداد 10000 شاب، مع ضمان تمثيل البيانات في عملية المعاينة في كل دولة؛ كما تم إجراء 25 مجموعة تركيز، و24 مسار حياة و12 دراسة إثنوغرافية مركزة شارك فيها أكثر من 225 شاباً من الدول الخمس.

نجد الكتاب في تقسيمه يتألف من جزأين رئيسيين تم تقسيمهما على أساس محلي ودولي مقارن؛ يحتويان 12 فصلاً تركز على الموضوعات الرئيسية للمشروع: التعليم، وسوق العمل، والمشاركة السياسية والمدنية، وثقافات الشباب وقيمهم، والهجرة وتقييم السياسات.

- 3 -

يتناول القسم الأول الحالات الوطنية وهو المستوى المحلي للدراسات، انطلاقاً من فحص البيانات التي تم الحصول عليها، مع التركيز بوجه خاص على الولوج إلى سوق العمل كنموذج للحصول على رأس المال الاقتصادي والاستقلالية في عملية الانتقال إلى مرحلة البلوغ لدى الشاب في كل بلد. ويخصص الفصل الأول لرواد الأعمال الشباب الغربيين؛ وفيه تصف كارولين مينيالاي وليزا بوسينبروك ودريس كسيكس السلوكيات الريادية للشباب في البيئات الحضرية والريفية، ويركز على العلاقة بين

الرسمية الموجودة، بسبب عدم قدرتها واتهامها بالتحزب والموالة السياسية لجهة ما سواءً للسلطة أو للمعارضة.

- 2 -

انطلق هذا الكتاب من خلفية نظرية جديدة كلياً، يسعى إلى إثباتها من خلال تجاوز الخلفية النظرية الليبرالية التي كانت سائدة حول المجموعات الشبانية، وإيجاد اتجاه جديد لا يعترف بالإمبريالية الثقافية الأمريكية السائدة القائمة على التجانس الثقافي في العولمة، والتي أثبتت قصورها وعجزها في مواجهة عودة الثقافات المحلية التي تسعى إلى إعادة بناء نفسها وفقاً لمقتضيات الأفكار والمنتجات التي تأتيها من الخارج؛ ويهدف إلى إثبات أن هناك حاجة إلى حماية الثقافات المحلية في مواجهتها لأفكار العولمة المسيطرة، من خلال إنشاء نموذج يسمح بالتلاقي بين نظريات تصفية الاستعمار ودراسات الشباب والبيانات التجريبية؛ كل ذلك انطلاقاً من تحليل ممارسات الشباب والوضع الاقتصادي الحالي من مستويات مختلفة محلياً ودولياً مقارناً.

وإذا عدنا للمنهج المعتمد في فصول الكتاب نجدها تبنت المنهج المتكامل، الذي يستند إلى حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار العلمي للبحث وبين الواقع العملي، كما يقدم مزايا عديدة منها تحقيق الفهم والتعمق باستخدام المقابلات وتحقيق التوسع باستخدام الاستبيان؛ وهو ما أعطى للباحثين القدرة على طرح الأسئلة الكمية

إلى تجزؤ الشباب والافتقار إلى الآليات المؤسسية الرابطة بين مختلف فئاتهم. وتناول الفصل الخامس من هذا القسم للباحثة ريماء مجيد حالة لبنان؛ انطلاقاً من قابلية التوظيف، والعلاقة بين التغيرات الهيكلية وبطالة الشباب في لبنان؛ كما ناقشت عدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد وكذا قانون العمالة والهجرة، نجد هناك قطيعة كاملة بين التعليم والتوظيف، وتمت معالجة هذه القطيعة بصورة أساسية من خلال الهجرة، التي أصبحت الملاذ الرئيسي من البطالة لشباب لبنان.

- 4 -

بينما سعى القسم الثاني من الكتاب لتجاوز المستوى المحلي وانطلاقاً من تجميع بيانات الفرق الوطنية لإجراء مقارنات على المستوى الإقليمي (دول البحر الأبيض المتوسط العربية)، وكذا (العلاقات الأوروبية المتوسطة)، لإنتاج استنتاجات تزيد من التفسير والفهم زيادة عن التحليل المحلي، وهذا يسمح ببناء مفاهيم موسعة ذات صبغة إقليمية حول التهميش والإقصاء وتمثيلات الشباب حول السياسة، مع الأخذ في الاعتبار المحاور الرئيسية للتحليل: التعليم، الاقتصاد، المشاركة، وثقافات الشباب، والتنقل، كما يقدم نموذجاً مغايراً للدراسات الأخرى بتناوله علاقات النوع الاجتماعي من خلال منظور مقارن.

يبتدئ بالفصل السادس من تأليف كين روبرتس وسيكا كوفاتشيفا وستانيمير

الهامشية والحرمان، وكيف يطور الشباب مشاريعهم على هامش السياسات الرسمية، كل ذلك لتحويل التهميش لصالحهم، من طريق تطوير أنشطة اقتصادية وأنماط حياتية جديدة.

أما الفصل الثاني للباحث مصطفى عمران فتناول حالة الجزائر، من خلال تحليل المشاركة الشبانية المدنية والسياسية، والتي تعدّ حسبه أكثر من مجرد التصويت أو أداء أنشطة في جمعية إنسانية، كما تناول الظروف المعيشية للشباب، والتاريخ الاجتماعي والسياسي للبلد، والعلاقة بين المجتمع والدولة.

بينما تناول الفصل الثالث للباحثين سكين بوراوي وليليا عثمان شلوقي وسهام نجار الشباب التونسي، فعلى الرغم من فتوة المجتمع إلا أنه لا يوجد مكان لهذه الفئة في مناصب صنع القرار، كما أن الشباب هن الأكثر عرضة لمختلف أشكال عدم المساواة في الأسرة والعمل؛ ونضالهن من أجل الاعتراف الاجتماعي، والتعامل مع مختلف أشكال الاستبعاد وعدم المساواة والتهميش، والمشاركة في العملية السياسية.

وينقلنا الفصل الرابع إلى مصر تحت عنوان «الثورة وإعادة التهميش والاستقطاب» للباحث بهجت كوراني؛ من خلال تناول الاختلال الحاصل بين رؤية الحكومة والبيانات الميدانية المستخلصة، فمن ناحية يبدو أن الشباب في مركز اهتمام الحكومة؛ ومن ناحية أخرى تظهر البيانات العزلة والتهميش، فهناك عدم ثقة للشباب في النظام السياسي، إضافة

العمل على الشباب، حيث الشاب يُدفع إلى هامش المجتمع.

ويدرس الفصل التاسع لكل من صوفيا لان ومارتا ميلبلا (Martta Myllylä) وجود فجوات بين الأجيال في المشاركة السياسية، فغالبا ما يجد الشباب أنفسهم على الهامش في دورات السياسة دون فرصة كبيرة للمشاركة؛ كما يبحث الفصل من خلال تطبيق نظرية «ميخائيل. ب» حول الإطار الزمني والمكاني وباستعمال التثليث للبيانات، الفترات الزمنية التي تمكن الشباب من أن يزدهر هي الشوارع الواقعية والافتراضية والمقاهي، ليستطيع بناء هويته خارج التقاليد، السلطة، والأسرة.

ويتعمق الفصل العاشر لمؤلفيه إيلينا كاموزي، دانيلا تشيروبييني، كارمن ليكاردزي وباولا ريفيتي (Ilenya Camozzi, Daniela Rivetti, Carmen Leccardi, Paola Rivetti) في موضوع النوع الاجتماعي من خلال عمليات وممارسات الابتكار الثقافي الناشئة بين الأجيال العربية الشابة ولا سيما بعد انتفاضات عام 2011، ويظهر الشباب كجهات اجتماعية قادرة على التعامل مع القيود الهيكلية وآليات الاستبعاد، ويدرس تحولات قيم الشباب تجاه المعايير والقيم الجندرية التي تتسم بآليات متعددة لاستبعاد الشباب وتهميشهم على كل المستويات، فهم يعيشون فترة «الانتظار» والتي تصف حالة التعليق والتهميش التي يعيشونها.

بينما يسعى الفصل الحادي عشر لكل من أسومان غوكسل وأوزغان شينوفا (Asuman Gökse, Özgehan Senyuva) إلى تحليل أداة السياسة الأوروبية المتمثلة

كباييفانوف (Ken Roberts, Siyka Kovacheva, Stanimir Kabaivanov) يتناول أنواع المشاركة السياسية والدينية للشباب، فضلاً عن تصوراتهم للفرص والعقبات التي تؤثر في مستقبلهم، ويؤكد أن مستويات التدين لا تؤثر في المشاركة السياسية، فأكثر الشباب المتدينين يؤيدون فصل السياسة عن الدين، وناقش السمات المشتركة للجيل وأهمية الاختلافات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة بداخله؛ ويرى أن الانتقال الناجح من المدرسة إلى العمل ليس مسألة تعليم فحسب، بل هو مسألة أصل اجتماعي، ولا سيما بالنسبة إلى الشباب من الطبقات الدنيا والمتوسطة.

في حين ينطلق الفصل الموالي (السابع) لكل من سيكا كوفاتشيفا، وستانيمير كباييفانوفاند، وبوريس بوبيفانوف (Siyka Kovacheva, Stanimir Kabaivanov, Boris Popivanov) من فكرة أن الشباب أكثر ابتعاداً عن المشاركة السياسية الرسمية، وأكثر مقاومة للمواقف الليبرالية الجديدة، وقد أخذت الدراسة مجموعة أبعاد كمؤثرات مهمة في أشكال المشاركة السياسية، حيث المشاركة السياسية للشابات أقل، وكذا العمل في الوظائف الآمنة.

في حين يبحث الفصل الثامن لكل من: ليوني باكبيرج، أندرياس إيتلنغ وجوشين ثولن (Leonie Backeberg, Andreas Etling, Jochen Tholen) المشكلة التي يطرحها الانتقال من المدرسة إلى العمل في هذه الدول، من خلال زيادة معدلات البطالة والتهميش الاجتماعي، وكذا أثر الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وسوق

والاجتماعي، رغم الاختلاف الذي يحمله الشاب في نفسه مقارنة مع السياسيين، فالاختلاف في الطرح والتعامل بين السياسي والشاب العربي المهمش أحدث قطيعة بين الطرح السلطوي والواقع الاجتماعي، وأوجد مشاريع تنمية لا تخدم هذا الشاب، والذي عزته فصول الكتاب إلى عدم الاستماع إلى الشاب واعتباره هامشيًا ما دام يمر بمرحلة الانتقال الاجتماعي (مرحلة الشباب) والتي حسبهم تعتبر مرحلة لا بد على الشاب من تجاوزها وبسرعة وبأقل تغييرات ممكنة. هذا الأمر دفع بالشباب - حسب فصول هذا الكتاب - إلى إيجاد بديل للواقع الرسمي والانتقال إلى التعامل الاجتماعي خارج النطاق المعترف به.

وفي خاتمة قراءتنا نرى أن هذا الكتاب يستحق الكثير من الاهتمام سواء من طرف الباحثين أو صناع القرار في البلدان العربية، فهو يمنح للباحثين مقاربة ميدانية لفهم واقع الشباب، كما يمنح للسياسيين أفكارًا وتصورات أكثر واقعية لما يطمح ويرغب فيه هذا الشاب.

ببرنامج الشباب الأوروبي-متوسطي الممول من الاتحاد الأوروبي، وهو مخطط يستهدف مباشرة الشباب في البلدان العربية المتوسطة؛ كونه إلى حد الآن لا يوجد بحث تحليلي يحلل ملاءمة البرنامج للأولويات والأهداف الخاصة بالشباب، وتنفيذ البرنامج في ما يتعلق باحتياجات وتوقعات الشباب الناتجة من الحقائق اليومية في هذه البلدان.

أما الفصل الأخير من هذا القسم لكل من إيلينا سانشيز مونتجانو وخوسيه سانشيز غارسيا فيدرس فرص الشباب من خلال إنشاء وإدارة واقعهم المعاصر البديل، كما يحلل المسارات التي طورها الشباب، للهروب من أشكال التهميش الذي تفرضه هيمنة الكبار في مجتمعاتهم، والمعروفة باسم «استراتيجيات إزالة الهيمنة»، ويقترح هذا الفصل (الثاني عشر) طريقاً يبدأ بنهج مفاهيمي ونظري لعمليات إلغاء التهميش.

- 5 -

ومما سبق:

فمضمون الكتاب يسعى لإيجاد طرح يعطي للشباب الحق في العمل السياسي

جوسلين ماكلور وشارلز تايلور
العلمانية وحرية الضمير
 ترجمة محمد الرحموني

(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019). 144 ص.

لحسن وزين(*)

باحث من المغرب.

المساواة الأخلاقية إلى جانب ضمان الحق في حرية الضمير الدينية والفكرية الفلسفية. وهي مشكلات تجد أرضيتها في أسس التعددية الليبرالية للديمقراطيات الغربية، الملتزمة بمبادئ وحقوق الإنسان، وكل القيم الحداثية، والإنسانية. وتبعاً لهذا التأطير الإرشادي - براديفم - يمكن أن تفهم مضامين هذا الكتاب، بعيداً من الالتباسات والصراعات الاجتماعية السياسية، والأيديولوجية الثقافية التي تعرفها مجتمعاتنا، وتمنح معاني دون أخرى لجدل السياسي الديني والعلماني وحرية الضمير...

أولاً: المراجعة النقدية لأنظمة الحكم العلمانية

لا يمارس الكتاب ترفاً فكرياً، بل هو وليد همّ فكري فلسفي وسياسي، وانشغال بحثي علمي عميق بالمشكلات والتحديات

صدر هذا الكتاب في سياق متغيرات وتحولات عالمية عنيفة، إلى حد ما، عرفتها المجتمعات والدول بشكل متفاوت في التغيير والتأثر والعمق. وهذه التحولات فرضتها حركة تطور السيرورة التاريخية للحداثة، دولة ومجتمعات، في ظل سيطرة وهيمنة النيوليبرالية. وهذا أفرز الكثير من المشكلات، المتباينة شمالاً وجنوباً، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القيمة. وهذا يعني أن المجتمعات الغربية الديمقراطية بأنظمة حكمها العلمانية، وجدت نفسها، نتيجة تحولاتها البنوية المحلية، واستقبالها للكثير من الجاليات الأجنبية، أمام تحديات وديناميات جديدة سياسية واجتماعية وثقافية قيمة. بسبب التنوع والتعدد والاختلاف الثقافي، على مستوى التصورات والمعتقدات، والميول والرغبات، الذاتية الدنيوية، أو الدينية، الفردية أو الجماعية. لذلك من الطبيعي أن تبرز وتطفئ مشكلات ضرورة احترام

ثانياً: من العلمانية الجمهورية المتشددة إلى العلمانية المنفتحة

يضعنا الكتاب أمام نموذجين من أنظمة حكم العلمانية، وذلك حسب السياقات التاريخية للصراعات الاجتماعية السياسية والدينية الخاصة بكل بلد غربي. حيث نجد العلمانية المتشددة الأقرب إلى العقيدة الدينية المستبعدة للجزء المتدين من المجتمع، دون مراعاة احترام المساواة الأخلاقية بين المواطنين، هي التي سادت، مثلاً، في البداية في كل من فرنسا والكيبيك. كردّ فعلٍ على تاريخ سيطرت فيه الكنيسة وسادت حروب دينية رهيبية. وهذا ما أدى بالعلمانية المتشددة إلى الخلط بين علمنة النظام السياسي وعلمنة المجتمع. حيث فهمت العلمانية على أنها طرد للدين من الفضاء العمومي. وفي هذا يرى صاحباً الكتاب سوء فهم للعلاقة العضوية بين المبادئ العلمانية التي تعني الاعتراف بالمساواة الأخلاقية بين المواطنين، وحرية الضمير، وبين طرقها الإجرائية التي تتمثل بالفصل بين الدين والدولة وحيادها تجاه الأديان، وغيرها من المعتقدات والتصورات، والأفكار الجدية التي تمنح معنى لوجود الفرد. فالدولة ملزمة باحترام حياة الفرد في استقلاله الأخلاقي، وفي تمتعه بحق حرية الضمير تبعاً لتصوراته ومعتقداته. «إن العلمانية هي نمط حكم سياسي يرتكز على مبدئين كبيرين، هما: الحق في المساواة في الاحترام الأخلاقي، والحق في حرية الضمير، ويتوسل طريقتين

المطروحة أمام الوعي الحاد والشقي بالبنون الحاصل بين الحرية والتعددية السياسية الديمقراطية، والإقصاء أو الاستبعاد لبعض المكونات الاجتماعية الثقافية المجتمعية من دائرة احترام المساواة الأخلاقية، والحق في حرية الضمير والحرية الدينية. ففي الديمقراطيات الليبرالية الحديثة طرحت من جديد العلاقة المعقدة بين السلطة السياسية والأديان، بما يعني حياد الدولة إزاء كل التصورات والمعتقدات الفكرية والدينية والروحية السائدة في المجتمع، كتعدد أخلاقي، ينبغي تقدير تنوعه، واحترام اختلافه دون أدنى تمييز، بناء على اعتراف الدولة بالسلطة العليا للفرد المستقل في كل ما يخص تصوراته ومعتقداته الشخصية. يتم هذا في ظل مؤسسات تحمي حقوقه في التفكير والاعتقاد وفي اختيار نمط الحياة الذي يناسبه. لكن دون أن يعني «ذلك أن الدولة الليبرالية والديمقراطية لا يمكنها أن تكون لامبالية تجاه بعض المبادئ الأساسية مثل الكرامة الإنسانية وحقوق الفرد أو السيادة الشعبية» (ص 25). لأن هذه القيم هي التي تشكل الأساس المشترك للاختلاف القيمي الذي يميزهم بوصفهم مجتمعاً تعددياً ديمقراطياً على مستوى الرؤى المحددة للخير والحياة الناجحة. لهذا على الدولة أن تكون محايدة في الوقت نفسه تجاه الأديان، وإزاء ما يمليه الضمير من اعتقادات واختيارات في الحياة، كيف ما كان مصدرها دينياً أو فكرياً فلسفياً علمانياً.

منها المواطنون معنى لحياتهم. وأي إقصاء لهذه المعتقدات الجدية في حياتهم يعني المسّ بالمساواة الأخلاقية وحرية الضمير، وطمس للاختلافات. من هنا يطرح تايلور وماكلور العلمانية البديلة التي ترى أن «الحوار والتفاهم المتبادل بين المواطنين يقتضي، وفق وجهة النظر البديلة هذه، أن يعترف الجميع بتشابههم واختلافاتهم وأن يحترمواها. إن إشاعة الشعور بالانتماء والاعتراف المتبادل في المجتمعات الرقشَاء يفترض اعترافاً معقولاً بالاختلافات أكثر مما يفترض إبعادها بكل صرامة إلى الفضاء الخاص» (ص45).

وما يجعل العلمانية الجمهورية متشددة هو تذرّعها بتحرير الأفراد من سطوة الدين، وحماية هوية مشتركة مدنية من سيطرته على الفضاء العمومي، إلى جانب طغيان الخطاب الاجتماعي على العلمانية والتستر «على ما دأبت المحاكم الفرنسية التأكيد عليه من أن إظهار الرموز الدينية في المدارس العمومية لا يتعارض مع مبدأ العلمانية، وأن حظر هذا الإظهار يشكل انتهاكاً للحرية الدينية» (ص46).

فالعلمانية الليبرالية التعددية تتجنب الانتهاك المخلّ بالتوازن بين الحق في المساواة في الاحترام، والحق في عيش المعتقدات الجدية كيف ما كانت مرجعيتها دينية، روحية، علمانية، وكل ما يندرج ضمن حرية الضمير. وهذا البروز للرموز الدينية وحق ممارسات المعتقدات لا ترى فيه العلمانية التعددية أي تخييس من قيمة العلمانية. «فإذا ما أردنا فعلاً تمتيع التلاميذ بحقهم في المساواة الأخلاقية

إجرائيتين، هما الفصل بين الدين وحياد الدولة تجاه الأديان والحركات الفكرية العلمانية» (ص36). ورغم هذا الوضوح فقد عرفت العلمانية توتراً عنيماً بين الغايات والوسائل الإجرائية يصعب الحسم فيها. تعبر عن ذلك مثلاً مشكلة الحجاب من خلال التوتر القائم بين تجسيد المؤسسات العمومية حياد الدولة وانتهاك الحق في الحرية الدينية. إلا أن فيلسوفاً مثل هنري بينا رويز يؤكد وضوح المبادئ العلمانية في هذا الشأن ولا داعي لابتداع مفهومي علمانية متشددة وعلمانية منفتحة. لكن واقع الديمقراطيات الغربية حتى وإن كانت تعمل بطريقة الوصل أو الفصل في علاقتها بالدين فإنها تسعى إلى تحقيق غايتي العلمانية في تحقيق المساواة في الاحترام، مع الحق في حرية الضمير. وبناء على هذا يمكن التمييز أولاً بين علمانية متشددة جمهورية، لا تكتفي بعلمنة المؤسسات، بل تسعى إلى علمنة المجتمع، فتضيّق الخناق على ممارسة الشعائر الدينية، وترفع الطرق الإجرائية إلى مستوى غايتي العلمانية. وذلك في نوع من تقديس الوسائل، وهي محكومة غالباً بدوافع تحرير الأفراد من سلطة الدين الذي يهدد استقلاليتهم العقلية والنقدية، والعمل على الإدماج المدني بمحو كل اختلاف ديني أو عرقي. وثانياً بين علمانية منفتحة تعددية لها فهم خاص للوسائل الإجرائية، أي فصل السياسي عن الديني وحياد الدولة. وهذا ما يسمح لها، عكس العلمانية المتشددة، بإعادة التفكير في العلمانية رهنأ، وهي تواجه التعددية الأخلاقية والدينية التي يمتح

حينئذ وفي حالات كثيرة، بإيجاد حلول معقولة ومنصفة للمشاكل التي تطرح على كل المجتمعات الرفقاء، والمتعلقة بإظهار الرموز الدينية في الفضاءات العامة، وبالإرث الديني التاريخي» (ص 62).

ثالثاً: واقع وآفاق العلمانية

ويشير المؤلفان إلى مجموعة من المعطيات التاريخية والسياسية والقضائية التي كانت وراء مسيرة العلمانية في الكيبك، كنموذج للعلمانية الليبرالية التعددية. فقد عرفت تكون وتطور سيرورتها بعد نهاية الاستعمار الفرنسي، وبروز المصالح الإنكليزية في فصل الدولة عن الكنيسة، بحثاً عن التعايش والتسامح وضمن تعاون المواطنين الكاثوليك. وهكذا مع تحولات المجتمع الكندي وتزايد التنوع الثقافي تضاءل وتراجع دور الكنيسة في الضبط الاجتماعي. وبذلك كان لثقافة الفرد ومواثيق حماية الحقوق والحريات الأساسية دور في إنهاء الممارسات التمييزية. لهذا «فإن العلمانية أضحت تدريجياً أسلوباً في الحوكمة يشجع على الاعتراف بالحق في المساواة في الاعتقاد ضمن مجتمع موسوم بتنوع العلاقة بالدين وبالتنوع الديني في الآن نفسه» (ص 66). فقد صار بالإمكان الحديث عن علمانية منفتحة تحمي حق الأفراد في حرية الضمير والحرية الدينية. وهذا ما يسمح بالتفاعل والاحتكاك بين مختلف المكونات الثقافية تحقيقاً لإدماج الجميع في المجتمع. تبعاً لهذه الرؤية في تفكير العلمانية

وحماية حقهم في حرية الضمير فإن ذلك لا يكون بإخلاء المدرسة نهائياً من الدين ولكن بالحرص على أن لا تعتنق المدرسة ديناً معيناً أو تفضله على غيره من الأديان» (ص 51). وهذا التمييز في الحياد تجاه الدين بين المؤسسات والأفراد هو ما لا تقبل به العلمانية الجمهورية، التي لا تفكر في حلول معقولة قائمة على الحوار والتواصل الأخلاقي. حيث لا يمكن للدين أن يبقى رهينة في المسكن والمعبد، في ظل مجتمعات مدنية تخرقها الكثير من الممارسات الاجتماعية.

يركز تايور وماكلور على المكاسب الإبيستيمولوجية والمعيارية التي يمكن غنمها مفاهيمياً من خلال التمييز بين مبادئ العلمانية وطرقها الإجرائية. وهذا يعني عدم إعطاء الأهمية للوسائل وتهميش الغايات كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. وفي هذا يتمثل التدبير الفعال والإدارة الناجعة للتنوع والاختلاف والتعدد الأخلاقي والديني في مجتمعات اليوم، المطالبة بالتفاهم والحوار المتبادل، الذي يراعي مختلف الوظائف المهنية وسياقات العمل، لقبول أو رفض إظهار الرموز الدينية. هكذا تستطيع العلمانية المنفتحة أن تجد حلولاً للكثير من المشاكل المعقدة لتجاوز بعض مظاهر التناقض والتعارض بين احترام المساواة الأخلاقية، وحرية الضمير. لذلك يتم السماح بإجراءات التكييف، أي الترخيص للكثير من المعتقدات الجدية بالوجود في الحياة العامة، دون أن يمس ذلك بحيادية الدولة ومؤسساتها العمومية». إن إقامة نظام حكم علماني ليبرالي وتعددي يسمح

الواقعية والسياسية والأخلاقية «في الرؤية الليبرالية، أي في المزيد من الحقوق والحريات وليس في النسبية الأخلاقية أو الثقافية، إذ لا تنكر هذه الليبرالية حقوق الأغلبية الديمقراطية» (ص 78).

لكن الحركة العلمانية في الكيبك ترفض الخلط بين المعتقدات الاختيارية والإعاقات الجسدية مثلاً. وبالتالي فعلى الفرد أن يتحمل مسؤولية اختياراته في تأويل معتقداته الجدية أو صوابه حسب ما يسمح به واقعه الموضوعي والذاتي. فالأديان نفسها ليست أساقفاً ثابتة بل هي خاضعة للتطور والتكيف وهذا سر استمرارها وتثبيت الناس بها. «إن المعتقدات الدينية، وفق وجهة النظر هذه، هي نوع من الاختيار الذاتي من جملة اختيارات أخرى، ولذلك فهي لا تسوغ لأتباعها معاملة خاصة سواء لصالحهم أو ضدهم» (ص 82).

يبدو هذا الموقف سليماً، لكن القواعد التي تحدد الفرص والاختيارات في الحياة ليست محايدة. فهناك فئات لا تواجههم أي صعوبات أو عراقيل في ممارسة معتقداتهم الدينية، مقارنة بالديانات الأخرى (أوقات العمل، العطل...). كما أن معايير الوجبات الغذائية في المدارس والطائرات والمستشفيات لا تراعي قناعات الآخرين. لذلك ينبغي أن تحظى المعتقدات الجدية كيف ما كانت مرجعيتها بالحماية القانونية لدورها في بناء هوية الفرد وأصالته الأخلاقية، عكس الشهوات والنزوات الشخصية التي لا تمس احترامه لذاته، ولا تسبب له خطيئة أخلاقية. لكن

كتعدد ديمقراطي، تم احترام حق المحجبات في المساواة وحرية الضمير. وهنا يكمن الاختلاف عن العلمانية الجمهورية في فرنسا التي ترفع الطرق الإجرائية لحياد الدول والفصل بينها وبين الدين، إلى مرتبة الغايتين: المساواة الأخلاقية وحماية الحق في حرية الضمير. «إن العلمانية المنفتحة قد منحت أهل الكيبك إلى ذلك الحين توازناً مقبولاً، على الأقل مقارنة بغيرهم، بين احترام حقوق الأفراد وحررياتهم ومقتضيات الحياة المجتمعية» (ص 70).

هذا هو السياق الذي تم فيه التفكير في حرية الضمير. حيث تنوع المعتقدات والقيم فرض مشاكل أخلاقية وسياسية، الأمر الذي فتح نقاشاً حاداً بين الكيبكيين حول شرعية السماح لبعض المواطنين لممارسة معتقداتهم الدينية والفكرية الفلسفية. فقد نظرت المحاكم في الكثير من الدول الأوروبية حول مسألة الالتزام القانوني بالتكيف مع معتقدات فكرية فلسفية، وروحية، أو شعائر دينية لبعض المكونات الثقافية المجتمعية، أو بالنسبة إلى حالات صحية جسدية». وهكذا فإن مبدأ الإنصاف يقتضي أحياناً الاستجابة لمطالب التكيف (إعفاء، تعديل) وحتى وإن لم تكن القاعدة القانونية المعنية تمييزية في جوهرها» (ص 76). لهذا تم الترخيص قانونياً لبعض المكونات الثقافية أن تمارس معتقداتها لأسباب دينية، أو لأسباب صحية، بما ينسجم والحق في المساواة وحرية الضمير، كاعتراف بالتنوع الديني والثقافي. وكل هذا يجد صدقيته وشرعيته

بأسره وعليه إقناعه» (ص 109). وبهذا تم الحد من الحق في حرية الضمير والحرية الدينية، وذلك حماية لحقوق الآخرين، والمصلحة التي تأخذ المستقبل بعين الاعتبار، وما يتطلبه كل هذا من شروط معرفية واجتماعية وسياسية وأخلاقية، تتحدى المحظورات والقواعد التي تنصها المعتقدات والسلط الأبوية في وجه التنشئة الاجتماعية الثقافية والأخلاقية المناسبة لمجتمع الغد المتعدد والمختلف، والأكثر تنوعاً على كل المستويات. لهذا لم تعد العلمانية في المجتمعات الديمقراطية معنية بالثبوت على الدين، ولا باستبعاده من الفضاء العمومي. كما لم يعد التنوع الأخلاقي والديني معنياً باجترار الخلافات الأخلاقية والسياسية، بل على الجميع الاحتكام إلى قيم التسامح والتعايش المشترك، باعتماد التواصل والحوار انطلاقاً من المبادئ المشتركة التي قامت عليها مؤسساتهم السياسية. «إن فيلسوفين معاصرين، هما جون رولز ويورغن هابرماس، واللذان يعدّان الأكثر حماساً لمشروع تحيين العقلانية الكانطية، قد توصّلا، بعد أن دافعا عن رؤى إقصائية، إلى استنتاج مفاده أن الرؤى الدينية هي مصادر أخلاقية هامة بإمكانها أن تساهم بشكل ملموس في تعزيز الثقافة الديمقراطية» (ص 119).

الحركة العلمانية في الكيبك متشبثة في رفضها لكل إجراءات التكيف.

وقد ذهبت المحكمة الكندية بعيداً في قبولها المعتقدات الجدية، على مستوى استقلالية الأفراد الأخلاقية تبعاً لتصورهم الذاتي والشخصي للحرية الدينية، في اعتناق معتقدات معينها، لها طابع ديني أو روحي، أو فلسفي أخلاقي، يفرض عليهم أداء واجبهم الاعتقادي، الديني أو العلماني. «إن ما يجمع بين هذه المعتقدات أنها ملزمة لضمير الشخص فلا يمكنه أن ينتهكها دون الإحساس بأن نزاهته الأخلاقية قد انتهكت بدورها» (ص 100). وهي معتقدات سواء كانت دينية أو فكرية فلسفية ترتبط بقضايا الوجود الإنساني. وبكل الأسئلة القيمية والأخلاقية التي تمنح معنى للوجود البشري، في حياته التأملية، أو في حياته العملية العادية. وهذا لا يعني أن المجال مفتوح لكل من سولت له نفسه بشكل أناني أو بخلفية انتهازية، أن يستفيد من إجراءات التكيف القانوني، مستغلاً حرية الضمير لتحقيق أغراض ذاتية بعيدة من حقيقة ما يتذرّع به من معتقدات يدعي جديتها». ولما كان منح شخص الحق في التكيف يغيّر من شروط التعاون الاجتماعي ومن خريطة توزيع موارد المجتمع وجب على مقدم الشكوى أن يثبت بالحجة والدليل مسوغات طلبه، فهو، بعبارة أخرى، يواجه مجتمعاً

محمد الناجي

جند وخدم وسراري: الرق في المغرب

ترجمة محمد الغرايب

(بني ملال، المغرب: منشورات فاليا، 2018). 286 ص.

عبد الله هرهار(*)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة - المغرب.

- 1 -

وأخلاقية، ليست فقط فكرة نتداولها، أو ندافع عنها؛ إنها سيرورة بنائية تهم الجماعة كما تهم الفرد. كما أن الانتباه لبعض القضايا والظواهر في راهنتنا، لا يمكن أن تفهم بمعزل عن أصولها الاجتماعية والتاريخية. فمن تربى في أحضان العبودية وتشبع قيمها لا يمكن أن نطلب منه أن يسلك مسلكاً آخر، ومن تربى في أحضان الحرية وتشبع قيمها لا يمكن أن يسلك سبيلاً آخر غيرها.

- 2 -

فما الذي يقوله الكتاب؟ وكيف يقوله؟ ولم يقول ذلك؟

يحيل السؤال الأول على أطروحة الكتاب وإشكاله الأساس، فالكاتب يتتبع على طول صفحات الكتاب، خيوط سؤال طرحه في البداية وهو: ما الأدوار التي

إن ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية، ستمكنه من حياة جديدة، إذا سلّمنا أن حياته الأولى، كانت فرنسية. ومما لا شك فيه أن قراءة هذا الكتاب، ستمكن القارئ من اكتشاف جوانب مهمة من تاريخنا الاجتماعي، جوانب ظلت موضوع حكايات هي أقرب إلى أساطير، تثقل أسماعنا، أو هي فقط موضوع نصوص متناثرة هنا وهناك. كتاب يقول عنه إرنست كيلنر: «تم في هذا الكتاب، الذي كتب بكثير من الجزالة، وصف مختلف أشكال ومعاني العبودية في مغرب القرن التاسع عشر، بدقة عالية، كما وصفت كل أنواعها وكل دقائق فروقها».

إن تعرّف مضامين الكتاب وغزارة تنوعها ودقة تفاصيلها، تجعلنا ندرك من جديد، أن الحرية بما هي قيمة سامية

الحكومات الأوروبية على الدول الإسلامية (ص 20-21). كما أن امتلاك العبيد داخل المدن، كان علامة من علامات الغنى (ص 23). أما ضعاف الناس فلا يتأتى لهم ذلك.

في البوادي، تذكر الوثائق وجود العبيد، في بيوت بعض الأسر الغنية، وكلما توجهنا نحو الجنوب كثر العبيد، وظهروا أكثر وهم يزاولون الأعمال اليدوية والرعي (ص 25). في المدن أو البوادي يقاس الثراء بحجم ما يمتلكه الشخص من عبيد، ومع ذلك يؤكد الكاتب أن بعض القواد، اقتصروا على عدد محدد من العبيد (عشرة) تسترًا على ثروتهم (ص 26).

- 3 -

خدم العبيد عليّة القوم، كما وظفوا في خدمة السلطة، أعوانًا وجيوشًا (ص 29). وقد عرف المغرب مثل هذا التقليد بدءًا من عهد المولى إسماعيل (عبيد البخاري). وأصبح العبد خادمًا أيضًا في دار إليغ، موقوفًا على العائلة، تنسب إليه الفضائل، ويحتفى به في القصص كفارس مغوار وقائد كبير للجيوش (ص 35)، يحضر هنا كرمز للقوة، رهابة الجانب، الوسيلة الأشد روعا للدمار (ص 35). وإذا أردنا أن نستجمع من طول صفحات الكتاب، بعض ما يميز العبودية في مغرب القرن التاسع عشر الميلادي، يمكن أن نسجل ما يلي:

اضطلع بها العبيد؟ وما العلاقة التي تربط العبد بسيده؟ ما المعاملات التي كان يحظى بها العبيد؟ وما النظرة التي تحكم المجتمع لهذه الفئة؟ (ص 16).

عندما نتبع الخيوط المفضية إلى تركيب أطروحة الكتاب، نجد الكاتب محمد الناجي ينبش في كتب التاريخ، وشهادات الرحالة الذين زاروا المغرب، وهو في كل هذا يشيد نموذجًا مثاليًا للعبودية في المغرب⁽¹⁾. هذا النموذج قد يتطابق بنسبة معينة مع الوضع المعيشي في المغرب ما قبل الحماية، وقد ينزاح عن ذلك قليلاً أو كثيرًا.

في المدن، كما في البوادي، تؤكد الشهادات العديدة، وجود العبيد، وهي نفسها الشهادات التي اختلفت في معابنتها وحكمها على الظاهرة، منها من يدين ظاهرة العبودية، ومنها من يرى في وجودها ضرورة، فيبحث في تبريرها عن أيديولوجية ما. لقد رأى مارسى (A. Marcet) في استمرارها «فسادًا للأخلاق» (ص 18). والبعض الآخر، خفف من حدة الظاهرة، وعدّها جزءًا من النظام الاجتماعي. فالعبد في المغرب يطعم جيدًا، ويعامل معاملة حسنة وله مكانة في البيت، بل إن الإناث من العبيد يحظين بعناية خاصة (ص 18).

إن وجود العبيد في تربة المغرب، كان يبدو طبيعيًا، غير أن الأمر سيبدأ في التزحزح والتغير نتيجة التأثير الذي مارسه

(1) النموذج المثالي هنا نطرحه بالصيغة التي يحضر بها عند ماكس فيبر، وهو نموذج يشيده العالم لتفسير أو تحليل أو معالجة ظاهرة ما، وهو نموذج نظري، لا يتطابق بالضرورة مع الواقع.

في مواجهة مباشرة وقساوة الزمن (ص 51)، إذا ما قارنناهم بالعبيد الذين يشتغلون في البيوت (ص 53).

7 - لا يبالي الأسياد بصحة العبيد، فهم ليسوا سوى أدوات في أياديهم، وعندما يستنفذون مهامهم يعرضونهم للبيع (ص 53-54)، ولا تعدم حالات أسياد تولى عنايتها ورحمتها بعبيدها حتى يتمثلوا للشفاء.

8 - يصاب العبد بأمراض عديدة، ومنها الجدري والزهري والجذام.

9 - الحياة اليومية للعبيد، مضبوطة وفق إيقاع حياة السيد وحاجاته، غير أن للعبيد (رجالاً ونساء) نصيب من الحرية لا نجدها عند غيرهم (ص 58-60).

10 - كان العبيد، يتحركون رفقة الأسياد، خدمة لهم وتيسيراً لمهامهم (ص 62-74).

11 - إذا كان من العبيد من يقوم بما تواضع من الأشغال وبأشدها حقارة، فإن آخرين منهم كانوا رجال أعمال ومديري أملاك ناجحين يسند إليهم مال الأسياد فيستثمرونه (ص 67-68).

12 - الوفاء المطلق للأسياد، إلى حد نسيان أنفسهم (ص 67).

13 - وظفت النساء في التخزين، وجني الثمار وجمع الحطب والاشتغال في البيوت.

14 - الإذلال والمعاناة عنواناً صالحاً لوضع العبيد في مغرب الأمس، كان العبيد يشتغلون في مزارع المخزن، يكبّلون

1 - تخضع تربية العبيد لتقليد ضارب في القدم (ص 37)، بل من العبيد من يلقن الآداب والنحو والموسيقى وفني الطبخ والحرب (ص 38).

2 - في مغرب ما قبل الحماية، تبرز التغذية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وقد سهرت الدولة على تكوين طاهيات ماهرات، من العبيد، يشتغلن في البلاط أو في دور القواد وأعيان المدن (ص 39-40).

3 - يحرص هذا التقليد، على تنوع تكوين العبيد، إذ نجد الخليطات المثققات وإن كن نادرates (حسب الوثائق)، بل إن مالكيهن كانوا يصمتون عنهن حتى لا يسطو عليهن الأقوياء (ص 42).

4 - حرص المخزن على تكوين جنده من العبيد، في مجالات متعددة تشمل البستنة والزراعة (ص 43)، بل تعدى الأمر ذلك إلى التمرن على القراءة والعمليات الحسابية والعلوم الشرعية (ص 45). إن التكوين الذي يتلقاه العبد متعدد وغني، تكوين يستجيب للأذواق الرفيعة التي تمتلكها شرائح المجتمع العليا (ص 45-46)، وهذا التكوين لا يخدم الأسياد وحدهم، بل يرفع شأن العبد، فيصبح متميزاً (ص 46).

5 - إذا كان التكوين يصنع العبد، فإن اللباس يعطيه هوية، تتماشى ووضعه ومكانته والدور الذي يقوم به لدى أسياده (ص 46-47)، وهو اللباس الذي لا يتمثل ولباس علية القوم (ص 48-49).

6 - حياة العبيد الذكور مليئة بالحرمان، والحرمان يطال أكثر الذين اشتغلوا منهم في الحقول (ص 53)، لأنهم كانوا يتركون

103). وشمل الفرار أيضًا الأجراء الذين جُنِّدوا غصبًا، ومن تراكمت ديونهم، فأرَّين من الإكراه ومن الضرائب الثقيلة والسخرة.

وقد مثلت الزوايا مناطق لجوء بالنسبة إلى الأمراء والمخلوعين، واللاجئين السياسيين وفارَّي الحق العام (ص 108)، وهي التي كانت على مسافة من النزاعات والصراعات، منزوعة السلاح وهي التي تشغل الفارين إليها من فلاحه أراضيها.

أبقى الإسلام على الرق، لطف من هول مؤسسته (ص 123). ودعا المومنين إلى عتق عبيدهم. والعتق بالمكاتبة كان حلًّا عمليًّا، يقتضي صرف مال معلوم بالتقسيط لسيده للحصول على حريته (ص 124). كما أن العتق، في بعض الأحيان يتم من خلال إقبال العبيد على أمور الدين (ص 125)، ولا يصبح عتق العقد المحرر من جانب السيد شرعيًّا إلا إذا أشرَّ عليه السلطان.

عندما يعتق العبد، يدخل دائرة الحرطين (ص 130)، والحرطاني كلمة تعني حرفيًّا الحر من الدرجة الثانية، لذلك يبقى رازحًا تحت «بقية من العبودية» (ص 130). لم يكن متغير اللون، دومًا هو السبب، في ما عاناه السود، ولكن وضعهم الاجتماعي هو السبب، والسخرية هي ترجمة لما في التخيل الشعبي (ص 141).

تعرض العبيد، كما الأحرار، لعمليات الخطف خلال القرن التاسع عشر، لتنامي الحاجة إلى خدم البيوت والحاجة إلى البناء (ص 153). كما انتشرت السرقة بنوعيتها المنظم وغير المنظم، وغالبًا ما كانت تستهدف حتى الأطفال لبيعهم. كما

ويجلدون إلى أن تخور قواهم (ص 76).

15 - حياة العبيد في مغرب الأمس، كانت تطبعها الرحمة كما طبعتها القسوة (ص 80).

وعندما يسلط الكاتب الضوء على الحياة الجنسية للمغاربة قبل الاستعمار، يقر أنه لا يوجد في العلاقات الجنسية أدنى بصيص من العنصرية (ص 88)، فبقدر ما احتقر الأغنياء المعتقات من الإماء لوضعهن، لا لآلوانهن، كانت رغبتهم في الإماء السود جارفة (ص 88). وهنا يبين الكاتب، أن التمييز في الجنس بين حياة زوجات وجدن لغاية إنجاب الأطفال والحرص دومًا على نقاء السلالة (ص 84)، وحياة المتع التي هي حياة خاصة وسرية، والرجل في حالة المتعة لا يكتفي بواحدة. كما أن زواج العبيد لم يترك للمصادفة، بل كان زواجًا منظمًا وموجهًا (ص 101)، والزواج بالنسبة إلى العبيد سبيل لتكوين أسرة، وبالنسبة إلى بعض النساء، سبيل للرقى الاجتماعي (الزواج من أعوان السلطة) (ص 102)، بل إن الزواج المفضي للإنجاب، هو زواج محرر للرقاب (ص 89)، وفي أحيان أخرى لا تكون الأمة سوى ولود تعود بالربح على صاحبها (ص 94).

- 4 -

إن ما سلف، لا ينبغي أن ينسينا أن العبيد يفرون ولا يخضعون كلية لنظام العبودية، إنهم يفرون من الجوع ومن الأرض التي ينتشر بها الطاعون (ص

تدفع أهل البوادي إلى المزيد من قساوة القلب وغلظته» (ص 179)، كما أن صعوبة الظروف تدفع الفقراء الغارقين في فقرهم إلى التجارة بأقاربهم (ص 182) أو أطفالهم (ص 188). لقد تعددت وتنوعت طرق استعباد الأحرار وتحويلهم إلى عبيد تحت ضغط الحاجة أو بسبب الجشع الزائد. سيستمر الوضع كما هو عليه، حتى بدأت الحكومات الأوروبية تمارس ضغوطها على البلدان الإسلامية، من أجل منع تحريم تجارة الرق، إلا أن إلغاء الرق ستبقى مهمة موكولة للزمن.

هذه هي بعض معالم الصورة المثالية التي حاولنا استخلاصها من كتاب محمد الناجي حول العبودية بالمغرب قبل الاستعمار، صورة تجعلنا نؤكد من جديد أهمية المخاضات العسيرة التي عاشها الإنسان من أجل حريته وإنسانيته.

ساد الخطف بين القبائل وازداد زمن الاضطرابات (ص 164)، وأصبح الخطف والنهب عوائد منتشرة بين القبائل (ص 164-165). أما عن مدى إمكان استعادة الأمل للمحظوظين، فإن الاستعادة تكون سهلة بالنسبة للمخزن، أما البسطاء من الناس، فيعانون الأمر. كما كانت تنتشر أسواق النخاسة، تنتشر بجوارها أسواق موازية تنعقد سرًا، والبيع يتم بطرق مقنعة، فيتم مثلًا تسليم الأطفال لأسر ميسورة، مقابل زرع قليل، وعندما يعود الآباء لاسترجاع أبنائهم، يجدون أبنائهم قد بيعوا (ص 175-176). والأفطع أن يتم رهن الأطفال مقابل كسرة خبز، بل إن بيع الأحرار لم يكن أمرًا غريبًا، في الأوقات الصعبة من تاريخ المغرب (ص 177).

- 5 -

ينبها الكاتب، أن «ظروف الدهر

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 113-6001
الحمراء- بيروت 2407 2034 - لبنان
هاتف: (+961) 1 750084/5/6/7
فاكس: (+961) 1 750088

info@caus.org.lb

@CausCenter

@CausCenter

www.caus.org.lb

CausCenter

صدر حديثاً عن



مركز دراسات الوحدة العربية

من جمر إلى جمر
صفحات من ذكريات منير شفيق

منير شفيق

ص 560

\$ 20



إسرائيل دولة
بلا هوية
عقل صلاح
وكميل أبو حنيش

ص 240

\$ 14



الجغرافيا السياسية
للطاقمة
في الحوض الشرقي للبحر المتوسط

زهراء عباس هادي

ص 224

\$ 14



دين العقل
وفقه الواقع
مناظرات مع الفقيه
السيد أحمد الحسيني البغدادي

ص 320

\$ 14



رئيس التحرير: ساري حنفي

الهيئة الاستشارية وأعضاء مجلس أمناء

الجمعية العربية لعلم الاجتماع

الطاهر لبيب	الجامعة التونسية، والرئيس الشرفي للجمعية
باقر النجار	جامعة البحرين، رئيس الجمعية
محمد نعيم فرحات	الجامعة المفتوحة في فلسطين، الأمين العام للجمعية
ابتهام العطيات	سانت أولف كولج (مانيسوتا - الولايات المتحدة الأمريكية)
أحمد زايد	جامعة القاهرة
جميلة شرادي	جامعة محمد الأول (المغرب)
حلمي ساري	الجامعة الأردنية
سالم لبيض	الجامعة التونسية
عبد الله آل ربح	جامعة جراند فالي (الولايات المتحدة الأمريكية)
عثمان سراج الدين	جامعة عجمان (الإمارات العربية المتحدة)
عروس الزبير	جامعة الجزائر
فهمية شرف الدين	الجامعة اللبنانية
محسن بوعزيزي	جامعة قطر
المختار الهراس	جامعة محمد الخامس (المغرب)
مصطفى التير	جامعة طرابلس (ليبيا)

الجمعية العربية لعلم الاجتماع

Arab Association of Sociology



أهداف الجمعية

- تنمية أدوار علم الاجتماع في الوطن العربي ليسهم بفاعلية في المهمات المطروحة، وليرفع مستوى الوعي العام للمواطنين العرب.
- توظيف المعرفة الاجتماعية النظرية والتطبيقية من أجل فهم أشمل وأعمق لشؤون المجتمع العربي على المستويين القطري والقومي.
- الإسهام في مواجهة المشكلات والتحديات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع.


سعر النسخة

في البلدان العربية \$ 5 أو ما يعادلها
خارج البلدان العربية \$ 10 أو ما يعادلها

 info@caus.org.lb

 www.caus.org.lb

 [@CausCenter](https://www.facebook.com/CausCenter)

 [CausCenter](https://www.instagram.com/CausCenter)

 [@CausCenter](https://twitter.com/CausCenter)